بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة أم درمان الإسلاميَّة

كلية الدراسات العليا

كلية اللغة العربيّة

قسم الدراسات النّحويّة واللُّغويّة

الشَّاذ في النَّحو والصَّرف

(مفهومه – آراء العلماء فيه – وأحكامه)

بحث مقدَّم للحصول على درجة الدكتوراه في اللغة العربيَّة

(تخصص نحو وصّرف)

إعداد الطالب :

عطيَّة محمّد عطيَّة عبد الله .

إشراف أ / د :

حسن بن عوف .

العام الجامعي

١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى :

﴿ وَاعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ اللّهِ
جَمِيعاً وَلاَ تَفَرَّقُواْ ﴾

صدق الله العظيم

الآية (١٠٣) من سورة آل عمران .

شكر وتقدير

الحمدُ للّه الذي بشكره تدوم النعم ، وبتقواه تفتح أبواب المعارف وتتفجر ينابيع الحكم ، والصلاة والسلام على نبي العرب والعجم سيّدنا محمّد وآله وصحبه وسلم وبعد ، فوفاءً بالجميل ، وعرفاناً بالفضل لأهل الفضل أُقدِّم وافر شُكري وتقديري لأستاذي الجليل الدكتور / **حسن بن عوف** على كريم تفضُّله ، بالإشراف على هذه الرسالة ، وعلى حسن إرشاده وتوجيهه ، أدامه اللّه ذُخراً لطلاب العلم، ومنهلاً عذباً يرتشفون منه العلوم والمعارف .

والشكر كل الشكر لأستاذي الجليل الدكتور / **سليمان يوسف خاطر** ، الذي شرفني اللّه بصحبته ، والتتلمذ على يديه في حلقات العلم قبل قاعة الدراسة ، فوجدته عالماً ومربياً ومرشداً وناصحاً أميناً ، فجزاه اللّه خيراً ما يجزي مربياً عن تلميذه ، وأستاذاً عن طالبه .

والشكر موصول إلى أسرة جامعتنا العريقة جامعة أم درمان الإسلاميَّة وبالأخص كلية اللغة العربيّة المتمثلة في عميدها أُستاذنا / البروفسور **بكري الحاج** ، ونائب عميدها أُستاذنا / البروفسور **محمّد غالب عبد الرحمن الوراق** ، الذي أفادنا كثيراً بعلمه وإرشاده وتوجيهه في المرحلة التمهيديّة للماجستير . ولا يفوتني أن أجزل الشكر للبروفسور / **بشرى السيد** على مشاركته مع الشيخين الجليلين (الوراق وبن عوف) لمناقشة هذه الرسالة . كما لا يفوتني أن أجزل الثناء أيضاً للأستاذ الجليل والصديق الوفي الأستاذ / محمدين بقاري ، الذي فتح لي مكتبته ، وأعارني بعض ما أحتاج إليه من الكتب والمراجع . وأخص بالشكر أيضاً إدارتي مكتبة الجامعة الإسلاميّة ، وجامعة القرآن الكريم ، على حسن المعاملة ، وعلى ما قدموه لي من العون والمساعدة ، والتوجيه في مختلف مراحل البحث .

والشكرُ والعرفان أيضاً لطابع هذه الرسالة الأستاذ / **عبدالله الأزرق أبو عائشة** على جهده المقدّر ، وتفانيه اللا محدود لإخراج هذا البحث في ثوب قشيب ، وطلعة بهيّة . والشكر والعرفان أخيراً لكل من قدم لهذا البحث يداً ، أو عوناً فلهم مني حسن الثناء ، ومن الله الجزاء الأوفر ، والثواب الأجزل .

الباحث

مُقَدِّمَة

الحمدُ ربِّ العالمين ، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين ، سيِّدنا محمّد وآله وصحبه مع التسليم وبعد .

فمن المعلوم أن الدافع الأساسي ، والغرض الرئيس من وضع القواعد النَّحويّة هو حراسة العربيّة ، وصونها من الخطأ ، وتحصينها من اللحن ، وقد انبرى لهذه المهمة الجليلة نفر كريم من علماء اللغة ، حيثُ شدُّوا الرحال إلى أعماق الجزيرة العربية، وساحوا في بواديها ، يجمعون اللغة شعراً ونثراً من العرب الخُلص ، المشهود لهم بفصاحة اللسان ، وسلامة اللغة ، وفق رقعة جغرافية محددة ، وفترة زمنية معينة . ثم جاء النُّحاة من بعدهم ، فعكفوا على دراسة ما جمعه اللغويون ، وبعد تصنيفهم لتلك المادّة المجموعة إلى فصيح وأفصح وأفصح منهما ؛ وضعوا قواعدهم النَّحويّة والصّرفيّة على ما كثر شيوعها ، وفشا استعمالها ، وزادت نسبة ورودها عند العرب . وقد وجد النُّحاة أنفسهم أمام نصوص شعرية ونثرية فصيحة ، استعملها فُصحاء العرب ، ونقلها عنهم رواة ثقاة ، إلا أنها لاتتفق مع قواعدهم التي بُنيت على ما هو مشتهر عندهم ، والشائع في استعمالهم ، فما كان منهم إلا أنْ لجأوا إلى تفسيرات صناعية ، وتخريجات عقلية ، في محاولة منهم إلى إرجاع تلك النصوص الخارجة عن القياس إلى حظيرة القاعدة ، حتّى لا تظهر قواعدهم بصورة قاصرة عن احتواء كلّ النُصوص العربيّة الفصيحة .

والمتأمل في تلك النُصوص التي خالفت المطّرد من القواعد ، وخرجت عن ظاهر القياس ، يجدُ أنَّ النُّحاة قد أطلقوا عليها بعض المصطلحات ، مثل الشّاذ ، والقليل ، والنادر ، والمنكر ،والردئ .... وهي مصطلحات – كما تبدو –غامضة المدلول ، مبهمة الكِمِّيّة ، ومعايير لم يتفق عليها أصحاب المدارس النَّحويّة ، لا سيّما البصريون والكوفيون .

وقد دفع غموض مصطلح الشّذوذ بعضاً ممن لم يتبيَّن له مقصد النُّحاة من هذه العبارة إلى الحكم عليه بأنه ضرب من الخطأ ، ووهم في اللُّغة ، فدعا إلى ضرورة حذف جميع المفردات الشاذة ، والاكتفاء بما هو مقيس مطرّد في بابه ، ومن هنا نشأت عندي فكرة دراسة ظاهرة الشذوذ النَّحوي والصّرفي ، لأصحح هذا المفهوم ، ولأوضح أنّ إطلاق لفظ الشذوذ على بعض النصوص اللُّغوية لا يعني بالضرورة أنها غير فصيحة ، أو أنها ضعيفة مستهجنة لا قيمة لها عندهم ، وإنما كان غرضُ النَّحوي حينما يقسم المسموع من كلام العرب إلى مقيس مطرد ، وشاذٍ غير مطّرد ، إنما يرمي من وراء ذلك إلى بيان ما يصح أن تؤسس عليه قاعدة لشهرته ، أو لكثرة نظائره المسموعة في بابه ، ممَّا لا يصح بناء القاعدة عليه لِقلّته وندرته .

و ممَّا دفعني لاختيار هذا الموضوع أيضاً أنني قصدتُ أن أنأى بنفسي عن التكرار والتشابه في الأبحاث النَّحويّة ، والتي أضحت نسخاً مكررة ، وباتت كالوجهين للعملة الواحدة ، وقد وجدتُ ضالتي في ظاهرة الشذوذ ، لكونها لم تحظ باهتمام كبير لدى الدارسين ، ولم تلق العناية الكافية لدى الباحثين ، باستثناء محاولات جزئية قام بها بعض المُحدثين من علماء اللغة في دراسة بعض المسائل الصّرفية الشَّاذة ؛ لبيان عِلّة شذوذها ، وخروجها عن أصل بابها ، فاستحسنتُ إعادة جمع مسائلها وترتيبها ، وتعليلها وتحليلها ، ومن هُنا تبرز أهمية دراسة هذا الموضوع الذي يعدُ بحق وحقيقة دراسة طريفة في حقل الدراسات النَّحويّة والصّرفية .

أمَّا أهداف هذه الدراسة فيمكن أن أجملها في الآتي :

أولاً : تحديد مفهوم الشاذ في العرف النَّحوي والصَّرفي .

ثانياً : محاولة توضيح العلاقة بين الشاذِ وبين بعض المصطلحات التي تدور حول معناه ، كالقليل والنادر وغيره .

ثالثاً : تجميعٌ منظم لشتات الموضوع ، وهو واحد من أهداف التأليف .

رابعاً : التعرُف على الوسائل التي اعتمد عليها النُّحاة في معالجة ما يخالف المطّرد .

خامساً : الوقوف على أسباب الشذوذ ، وبيان علله .

سادساً : محاولة تتبع مواضع الشذوذ في الأبواب النحوية والصرفية ، لجمعها ودراستها وتحليلها .

سابعاً : إضافة إلى الهدف العام وهو زيادة الحصيلة المعرفية ، من خلال الاطلاع على الكتب التراثية القديمة والحديثة .

وتقتضي الأمانة العلمية ألا ينكر الباحثُ بعض الدراسات السابقة لبعض جوانب هذا الموضوع ، فهنالك بحث بعنوان (ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي) للدكتور حسين عبّاس الرفايعة ، وهو دراسة صرفية خالصة ، استعرض فيها المؤلف بعض المسائل الصرفية الشاذة ، وناقش فيها تفسيرات بعض علماء اللغة المحدثين لظاهرة الشذوذ أمثال الدكتور رمضان عبد التواب الذي حصر تفسير الشذوذ في واحدة من ثلاثة أشياء : فقد ذهب إلى أنَّ الشذوذ إما أن يكون بقايا حلقة مفقودة أطلق عليها مصطلح الركام اللُّغوي ، أو أن يكون تطوراً جديداً لظاهرة ما ، أو أن يكون مستعاراً من نظام لغوي آخر.

كما وقفت على دراسة أخرى في هذا الموضوع بعنوان (الشاذ عند أعلام النُّحاة) وهي كسابقتها ، اعتنت بتفسير بعض الظواهر اللغوية الشاذة ، وبينت علة شذوذها ، وخروجها عن المألوف .

وهنالك دراسة ثالثة وقفت عليها بعنوان (الشذوذ اللغوي والقراءات الشَّاذة) وهي بحث في القراءات الشَّاذة وتوجيهها ، ولم يكن للجانب النَّحوي والصّرفي فيها نصيب .

وأهم ما يميز هذه الدراسة عن سابقاتها أنها دراسة استقرائية دقيقة شاملة لظاهرة الشذوذ في مظانها النَّحويّة والصّرفيّة من جوانبها المختلفة ، ومباحثها المتنوعة والمتعددة ، بغية الوصول إلى تلك الأهداف السالفة الذكر.

وقد سلكتُ في هذا البحث عدة مناهج ، لاقتضاء البحث لذلك ، فلجأت للمنهج الاستقرائي في قراءة ما توافر لدى من معلومات عن هذا الموضوع ، ثم المنهج الوصفي في عرض آراء العلماء ، ثم المنهج التحليلي في دراسة الموضوع دراسة شاملة ، والتزمت في الهامش بذكر اسم الكتاب أولاً كما التزمت أيضاً بترتيب المصادر والمراجع على الحروف الهجائية بحسب اسم الكتاب ، مع استيفاء كلّ المعلومات المتعلقة بالطبع إلا ما أغفله المؤلف أو الناشر من تاريخ الطبع أو مكانه .

أمّا عن مصادر البحث ومراجعه فهي كثيرة ومتنوعة ، تفاوتت بين تراثية ومعاصرة ، وبين نحوية وصرفية ولغوية ، ومراجع في فقه اللغة ، وعلم القراءات والأدب والتفاسير ، وكتب للتراجم وغيرها ، وسوف أرفق قائمة للمصادر والمراجع في الصفحات الأخيرة من البحث ضمن الفهارس العامة .

وقد سار البحث وفق خطة دراسية محكمة ، قسمتُ فيها الدراسة إلى مقدِّمة وتمهيد وأربعة أبواب ، تحت كلِّ باب عدة فصول ومباحث ، بحسب مقتضيات المادّة المدروسة ، واستهللتُ التمهيد بنبذة تعريفيَّة عن القياس والسماع ، ومصادره لما لهما من ارتباط بموضوع البحث .

وخصصتُ الباب الأوّل لمفهوم الشذوذ وبيان علله ، وتناولت في الفصل الأول تعريف الشاذ لغة واصطلاحاً ، والألفاظ التي وردت مرادفة له من حيث المعنى ،كالقليل ، والنادر ، والمنكر ، والردئ ، والمحدود عن البناء ، والمعدول عن القياس وغيرها ، وأشرتُ فيه أيضاً إلى التقسيمات التي انتهي إليها الشذوذ في عهد ابن السّراج ، ومن تبعه من بعده كالفارسيّ وابن جنّى والتقسيمات هي : الشاذ في الاستعمال المطّرد في القياس ، والشاذ في القياس المطرّد في السماع ، وما شذ عن القياس والاستعمال معاً .

و تحدثتُ في الفصل الثاني عن أسباب الشذوذ وبيان علله ، حيثُ استعرضت فيه تفسيرات القدماء لظاهرة الشذوذ ، كتعليلهم بطلب

الخفة والعدول عن الثقل ، أو التعليل بكثرة الدوران ، أو لتحقيق أمن اللبس ونحو ذلك ، وتحدثتُ فيه أيضاً عن تفسيرات المُحدثين لظاهرة الشذوذ ، وبينت فيه أنهم منقسمون في ذلك إلى أربعة طوائف ، حيث جارتِ الطائفةُ الأولى القدماء في نظرتهم وتعليلهم للشاذ ، واكتفت بما قالوه فيه ، أما الطائفة الثانية فقد حافظت أيضاً على أمانة النقل عن القدماء ، ولكنها توسعت في دائرة التعليل ، أمّا الطائفة الثالثة فقد أخضعت بعض الشواذ إلى تفسيرات صوتية مستعينة في ذلك بمعطيات علم اللغة الحديث ، وذهبت طائفة رابعة مذهباً جديداً ردَّت فيه على القدماء فيما ذهبوا إليه من تفسير الشذوذ .

وتناولتُ في الفصل الثالث آراء العلماء في الشاذ ، وبيَّنتُ فيه أنّ نُحاة البصرة كانوا يبنون قواعدهم النحوية والصرفية على الكثرة الغالبة من قول العرب ، والمطّرد الشائع في الاستعمال ، أمَّا الشاذ والنادر فلا يؤسسون عليه قاعدة ، وتوسّع الكوفيون في الرواية والنقل ، كما توسعوا أيضاً في القياس ، فأباحوا القياس على القليل النادر والشاذ .

أمَّا الباب الثاني فتناولت فيه الجهود التي بذلها النحويون لمعالجة ما يخالف المطّرد من القياس ، وذلك إما بتأويلهم للنَّص بصرفه عن ظاهره ، أو حملهم له على الضرورة إذا كان في الشعر ، أو تخريجهم له على التوهم ، أو نسبة الظاهرة الشاذة إلى لهجة من لهجات العرب ، وأحياناً يقابلون الرواية التي لا توافق القاعدة برواية أخرى مسايرة لها .

أمّا الباب الثالث فهو مخصص لدراسة الشذوذ في الأبواب النَّحويّة ، والتي انحصرت فصولها في نواسخ المبتدأ والخبر ، وتخصيصاً في بابي كان وأخواتها وإن وأخواتها ، وفي المعارف ، وشمل الضمائر ، والموصولات ، والأعلام ، وفي حروف الجر ، والإضافة ، والعدد .

أمّا الباب الرابع فهو مخصص لدراسة الشذوذ في الأبواب الصّرفيَّة ، حيثُ أفردت الفصل الأول للحديث عن الشذوذ في التثنية والجموع ،

والفصل الثاني للشذوذ في المصادر والمشتقات ، والفصل الثالث للشذوذ في التصغير والنسب ، وختمتُ الفصل الرابع بالشذوذ في الإعلال والإبدال .

وبعد ، فهذا كلّ ما قُدِر لي أن أجمعه في هذه الدراسة المتواضعة ، ولا أدعي أنني أحطتُ بالموضوع من جميع جوانبه ، فلم يزل للحديث عنه بقية ، ولكن يكفي أني قد أخلصتُ فيها النيّة ، وأظهرت فيها المثابرة والجِدِّيَّة ، وحسبي أن هذا العمل هو جهد الطالب المبتدئ ، فإن كنتُ قد أصبتُ فيه شيئاً فذاك هو الأملُ والمبتغى ، وإن عدلت عن الطريق فرُبَّ كبوة تعقبها صحوة والكمال لله وحده ، والعاقل من تعلَّم من أخطائه .

وآخر دعوانا أن الحمدُ للهِ ربِّ العالمين .

ممَّا يجدر ذكره – ونحن بصدد دراسة ظاهرة الشذوذ النحوي ، والصّرفي – أن نبدأ أولاً بالحديث عن مصطلحي السماع والقياس اللذّين هما عماد الدِّراسات النحويّة والصرفيّة ، ويمثلان الأساس الذي بني عليهما النُّحاة كل ما استنبطوه من القواعد ، ونظراً لارتباط موضوع البحث بهما ؛ كان من الضروري تسليط الضوء عليهما ؛ للتعرف على مفهومهما ، والبحث عن تاريخ نشأتهما ، وارتباطهما بالدرس النحوي والصرفي .

***<u>أولاً</u>* : مفهوم السَّماع :-**

يجري لفظ السماع في معناه اللغوي على ما تتحسسه الأذن وتستشعره ، جاء في اللسان " السماع في اللُّغة حِسُّ الأذن[1] ، ومنه قوله تعالى :﴿... أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ﴾"[2] و المسموع : ما يُنسب إليه السماع ، والسَّمع : قوة مودعة في العصب المفروش في مقعر الصِّماخ ، تُدرك بها الأصوات عن طريق وصول الهواء المتكيِّف بكيفيَّة الصَّوت إلى الصِّماخ[3] .

هذا من جانب اللُّغة ، أمَّا من حيث الاصطلاح ، فقد عرّفه علماء أصول النحو بتعريفات مختلفة الألفاظ ، متقاربة المعاني ، فالأنبارى[4]

---

(1) - لسان العرب ، ابن منظور ، طباعة دار إحياء التراث العربي ، مؤسسة العربي ، بيروت لبنان ، ط : ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م (سمع) .

(٢) - سورة ق – الآية ٣٧.

(٣) - موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ، محمد علي التهاوني ، تحقيق علي دحدوح ، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت ، ط : ١٩٩٦م ص ٩٧١.

(٤) - عبد الرحمن بن أبي الوفاء بن سعيد الأنباري ، الملقب كمال الدين ، نحوي ، فقيه ، عابد ، زاهد ولد في الأنبار علي نهر الفرات سنة ثلاثَ عشرة وخمسمائة ، وتوفى ببغداد سنة سبع وسبعين وخمسمائة ، ومن أشهر مؤلفاته : الإنصاف في مسائل الخلاف ، والإغراب في جدل الإعراب ، ولمع الأدلة ، ونزهة الأدباء ، و ترجمته في الأعلام ، لخير الدين الزركلي ، دار الكتب للملايين ، بيروت لبنان ، ٣٢٧/٣ ، وإنباه الرواة علي أنباه النحاة ، للقِفطي ، تحقيق

يعرِّفه بأنه :" النَّقل هو الكلام العربي الفصيح ، الخارج عن حدِّ القلة إلى حدِّ الكثرة "(٥) ، وقال فيه السيوطي(٦) : " هو ما ثبت عن العرب في الكلام من يوثق بفصاحته ، فشمل كلام الله تعالى – وهو القرآن – وكلام نبيِّه ، في زمنه ، وبعده إلى أن فَسدت الألسنة بكثرة المولدين ، نظماً ، ونثراً ، عن مسلم ، وكافر "(٧) .

ويبدو أن الخلاف بين التعريفين يعود إلى اختلاف المنهج لا إلى حقيقة التعريف وجوهره ، فالأنباري في تعريفه متأثرٌ بمنهج المحدثين ، فهو يعرِّف السَّماع باعتبار وصول المسموع إلينا ، وهذا مستفاد من اشتراطه عُروبة الكلام ، وصحة النقل ، والخروج عن حدِّ القلة إلى حدِّ الكثرة ، فأغلب الظنِّ أنه كان ينظر في تعريفه للسماع إلى تعريف الحديث المتواتر في علم المصطلح لأنهم يقسمون الحديث إلى متواتر وآحاد ، ومما يقوِّى هذا الافتراض أنه تكلم عن شروط التواتر ، وشروط نقل الآحاد ، وتكلم عن أهل الأهواء ، وقسَّم المنقول من حيث السند إلى مرسل ، ومجهول ، وتلك هي مصطلحات علماء الحديث .

أمّا السيوطي فقد عرَّف السماع بالنظر إلى مصادره التي أخذ منها، وهي القرآن الكريم والسنة ، وكلام العرب .

محمد أبي الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، القاهرة ،١٦٩/٢ - ١٧١ ، طبعة : ١٤٠٦هـ وغيرهما .

(٥) - لمع الأدلة في أصول النحو ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق د/ عطية عامر ، المكتبة الكاثوليكية بيروت ، ١٩٩٣م ، ص٣٠، ٣١ .

(٦) - جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن أبي بكر المصري ، الشافعي ، المشهور بالسيوطي ، عالم مشارك في أنواع العلوم ، ومن أشهر مؤلفاته : جمع الجوامع ، الاقتراح ، الأشباه والنظائر ، وترجمته في الأعلام ، ج٣ ، ص٣٠١ ، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب ، شهاب الدين بن العماد الحنبلي ، تحقيق مصطفي عبد القادر عطا دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤١٩هـ - ١٩٨٨م ، ٨/ ٨٧- ٩٠ .

(٧) - الاقتراح ، السيوطي ، تحقيق د/ أحمد محمد قاسم ، ط : القاهرة ، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م ، ص ٤٨.

ومهما يكن من أمر فالسماع يعني الأخذ عن فصحاء العرب ونقل لغاتهم ، وتسجيل شعرهم ، ونثرهم ، وفق ضوابط صارمة ، ومعايير دقيقة لضمان سلامة اللُّغة من اللَّحن ، وتحصينها من زيغ الألسن ، وقد بذل العلماء جهداً كبيراً في نقلها عن العرب ، وحفظها ، وتدوينها ، حيث رحل إلى بوادي الجزيرة نفرٌ من العلماء لمشافهة العرب الخُلَّص ، والأخذ من معينهم الصافي ، أمثال الأصمعي(٨) ، وأبي عبيدة(٩) ، ويونس(١٠) ، وأبي زيد(١١) ، والخليل(١٢) .

ونظراً لظهور اللَّحن وفشوِّه في الألسُن منذ زمن مبكر بسبب اختلاط العرب بغيرهم من الأعاجم في الحواضر وأطراف المدن ؛ اقتصر اللُّغويون والنحويون استشهادهم اللغوي على ست قبائل عربيّة ذكرها الفارابي(١٣) في كتاب الحروف ، ونقلها عنه السيوطي في كتابيه الاقتراح والمزهر

---

(٨) - عبد الملك بن علي بن أصمع الباهلي ، أبو سعيد الأصمعي ، راوية العرب ، وأحد أئمة العلمِ باللُّغةِ والشعر ، والبلدان ، وُلد بالبصرة سنة اثنتين وعشرين ومائه ، وتوفى بها سنة ستَ عشرة ومائتين ، وترجمته في الأعلام ، ٤/ ١٦٢، وإنباه الرواة ، ١٩٧/٢- ٢٠٥ .

(٩) - مَعْمَر بن المثني التيمي أبو عبيدة ، من أعلم الناس بأيام العرب وأخبارهم ، وهو أجمعهم لعلومهم ، مات سنة عشر ومائتين ، أو إحدى عشرة ، وترجمته في مراتب النحويين لأبي الطيّب اللُّغوي ، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، ص ٧٧- ٧٩.

(١٠) - يونس بن حبيب المكي بالولاء أبو عبدالرحمن ، المعروف بالنحوي ، علامة بالأدب ، وإمام النحاة في عصره ، وُلد بقرية (جَبُّل) – بفتح الجيم ، وضمِّ الباء المشددة – سنة أربع وتسعين ، وتوفى سنة اثنتين وثمانين ومائه ، وترجمته في الأعلام ، ٢٦١/٨ .

(١١) - سعيد بن أوس بن ثابت أبو زيد الأنصاري ، نحوي ، لغوي من ثقات أهل البصرة ، مات سنة أربع عشرة ومائتين ، وقيل سنة خمس عشرة ومائتين ، وله ترجمة في إنباه الرواة ٣٠/٢- ٣٥ .

(١٢) - الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدى ، من أئمة الأدب واللغة ، وواضع علم العروض وصاحب أول معجم عربي وهو كتاب العين ، وُلد سنة مائه وتوفى سنة سبعين ومائه ، وترجمته في بغية الوعاة للسيوطي ، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ، دار الفكر ،ط: ٣ – ١٩٧٩م ، وإنباه الرواة ٢ /٣٠

(١٣) - إسحق بن إبراهيم الفارابي أبو إبراهيم صاحب كتاب ديوان الأدب ، مات قبل أن يروي عنه قريباً من سنة خمسين وثلثمائه ، وترجمته في بغية الوعاة ٨٨٧/١.

بقوله :" والذين نُقِلت عنهم العربيّة ، وبهم اقتدي ، وعنهم أُخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم : قيس وتميم ، وأسد ، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أُخِذ ومعظمه ، وعليهم اُتَكل في الغريب ، وفي الإعراب ، والتصريف ، ثم هذيل ، وبعض كنانه ، وبعض الطائيين"[١٤].

وقال السيوطي :" وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم ، فإنه لم يؤخذ لا من لخْم ، ولا من جُذام ، فإنهم كانوا مجاورين أهل مصر والقِبط ، ولا من قضاعة ، ولا من غسَّان ، ولا من إياد ، فإنهم كانوا مجاورين لأهل الشام ، وأكثرهم نصارى يقرءون في صلاتهم بغير العربية ، ولا من تغْلِبْ ؛ فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان ، ولا من بكرٍ لأنهم كانوا مجاورين للقبط والفرس ، ولا من عبد القيس وأزد عُمان ؛ لأنهم كانوا بالبحرين مخالطين للهند والفُرس ؛ ولا من أهل اليمن أصلاً لمخالطتهم للهند والحبشة ؛ ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة ، ولا من ثقيف وسكان الطائف لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم ؛ ..."[١٥].

وكأنَّ السيوطي في مقاله السَّابق يعبّر عن منهج البصريين في الجمع والنقل ؛ لأنهم هم الذين اشترطوا الفصاحة ، وحصروها في قبائل بعينها رحلوا إلى مشافهتها ، والأخذ عنها في بوادي الحجاز ، ونجد ، وتهامة . جاء في إنباه الرواة : " أن الكسائي[١٦] سأل الخليل – وقد بَهره كثرة ما

---

(١٤) - الاقتراح للسيوطي ص ٥٦ ، والمزهر للسيوطي ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، تعليق محمد جلال المولي بك ، ومحمد أبي الفضل إبراهيم وآخرين ، بدون تاريخ ٢١١/١.

(١٥) - المزهر للسيوطي ، ٢١٢/١ - الاقتراح السيوطي ٥٦- ٥٧ بتصرف .

(١٦) - علي بن حمزة الكسائي الأسدى ، نحوي ، مقرئ ، لغوي ، فقيه ، ينتهي إليه رئاسة الإقراء بالكوفة بعد حمزة الزَّيات ، توفى سنة تسع وثمانين وتسعمائة ، وترجمته في غاية النهاية في طبقات القراء ، لابن الجذري ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط : ١٤٠٢هـ ٥١٥/١ ، وإنباه الرواة ٢٥٦/٢- ٢٧٤ ، وبغية الوعاة ١٦٢/٢- ١٦٤.

يحفظ – من أين أخذت علمك هذا ؟ فأجابه :من بوادي الحجاز ، ونجد وتهامة "[١٧] .

وفي معرض الموازنة ، والمفاضلة بينهم ، وبين الكوفيين في النقل قال الرِّياشي[١٨] البصري : " نحن نأخذ اللغة عن حرشة الضِّباب ، وأكلة اليرابيع ، وهؤلاء أخذوا اللغة من أهل السَّواد أصحاب الكواميخ ، وأكلة الشواريز" [١٩] .

ويشرح ابن جنِّي[٢٠] وجهة نظر البصريين في ذلك بقوله : " وعِلَّة ذلك ما عرض للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد والخطل ، ولو عُلم أن أهل المدينة باقون على فصاحتهم ، ولم يعترض شئ من الفساد للغتهم لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر"[٢١] .

وما قاله ابن جنِّي هو عين الحقيقة ، فقد لاحظ جامعو اللغة أنَّ اختلاط العرب بغيرهم من الأعاجم بدأ في منتصف القرن الثاني الهجري

---

(١٧) - إنباه الرواة ، ٢٥٨/٢.

(١٨) - العباس بن الفرج أبو الفضل الرياشي البصري ، نحوي ، أديب ، لغوي ، عالم بالشعر ، والرواية ، توفى سنة سبع وخمسين ومائتين من الهجرة بالبصرة ، وله ترجمة في إنباه الرواة ، ٢/ ٣٦٧- ٣٧٣، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء ، لابن الأنباري ، تحقيق د/ إبراهيم السَّامرائي ، مكتبة المنار ، الأردن ، بدون تاريخ ، ١٥٢- ١٥٤.

(١٩) - انظر الاقتراح ، ص٢٠٢ ، والكواميخ جمع كامخ وهو نوع من الأُدم ، والشواريز جمع شيراز وهو اللبن الثخين ، انظر اللسان مادة (ك م خ) .

(٢٠) - أبو الفتح عثمان بن جنِّي الموصلي ، النحوي ، اللغوي ، العلامة المشهور ، وُلد في الموصل بالعراق سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة ، وترجمته في إنباه الرواة ٣٣٥/٢، وبغية الوعاة ، ١٢٦/٢- ١٢٧، ووفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، ابن خلكان ، تحقيق د/ يوسف علي الطويل وآخر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ط: ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م ، ٥٩١/٥- ٥٩٦ .

(٢١) - الخصائص لابن جنِّي ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الهدي للطباعة والنشر ، بيروت لبنان ٥/٢ ، وانظر الاقتراح ص ٦٥ .

تقريبا[٢٢] ، وكان ذلك في حواضر المدن خاصّةً " إذ ليس في البادية ما يُغري المسلمين الجدد إليها "[٢٣].

فالفصاحة إذن هي المعيار الذي وضعه البصريون لصحة الرواية ، وجعلوها شرطاً لقبول المسموعات والمرويَّات ، وهي مرتبطة عندهم بالبداوة والانعزال " فكل ما كانت القبيلة مُوغلة في البداوة ، أو قريبة إلى حياة البادية كانت القبيلة أفصح ، وزادت الثقة فيها ، أما إذا تحضَّرت ، أو اقتربت من حياة الحضارة ؛ سرى الشكُّ إلى لغتها "[٢٤]، ولذلك نجدهم يقولون : فلانٌ حجَّة لأنه بدوي[٢٥] وحجتهم في ذلك : " أن الانعزال في كبد الصحراء ، وعدم الاتصال بالأجناس الأجنبيّة يحفظ للغة نقاوتها ، ويصونها من أي مؤثر خارجي ، وأن الاختلاط يفسد اللغة وينحرف بالألسُن" [٢٦] .

وفي نهاية القرن الرابع الهجري بدأ الزحف العُجمي يصل إلى البادية ، لأنَّ طبيعة الحياة ، وظروف المعيشة اقتضت أن يذهب البدوي إلى الحواضر ، ويرحل الحَضريون إلى البدو " ففسدت الألسنة ، ولانت الطباع ، مما حدا بعلماء اللغة أن يحددِّوا لعصر الاحتجاج والاستشهاد اللغوي بصورة عامة منتصف القرن الثاني الهجري في الحواضر، ونهاية القرن الرابع الهجري في البوادي"[٢٧].

أمَّا الكوفيون فلم يعيروا للفصاحة اهتماماً كبيراً ، ولم يكن بداوة المروي عنه شرطاً من شروط قبول الرواية عندهم ، ولذلك توسعوا في

---

(٢٢) - الغرض من قرارات المجمع والاحتجاج لها ، أحمد الإسكندري مجلة المجمع القاهري،ج ١/ ٢٠٢.

(٢٣) - مواقف النحاة من القراءات القرآنيّة ، د/ شعبان صلاح ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، بدون تاريخ ، ص ٣٢ .

(٢٤) - مواقف النحاة من القراءات القرآنيّة ، ص ٣٢ .

(٢٥) - فحولة الشعراء ، للأصمعي ، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي ، وآخر ، ط : القاهرة ، ١٩٥٣م ص ٣٩ ،٤٠ .

(٢٦) - مواقف النحاة من القراءات القرآنيّة ، ٣٢ .

(٢٧) - انظر المرجع نفسه ، والصفحة نفسها .

مجالهم اللُّغوي ، واعتدُّوا بمختلف اللغات واللهجات ، سواء أكانت اللغات ، واللهجات لأعراب البوادي الذين نقل عنهم البصريون ،و احتجوا بكلامهم من قبائل العرب ، أم كانوا من عرب الأرياف الذين نزحوا من البادية ، واستقروا في أطراف الحواضر كأعراب سواد الكوفة من تميم وأسد ، وأعراب سواد بغداد من أعراب الحُطْمية الذين غلَّطهم البصريون ولم يأخذوا عنها [٢٨].

لأجل ذلك كثرت مروياتهم حتى شاع بين القدماء والمحدثين " أن البصريين أصحُّ قياساً ؛ لأنهم لا يلتفتون إلى كل مسموع ، ولا يقيسون على الشاذ ، والكوفيون أوسع رواية "[٢٩] .

ويعود سبب اهتمام أهل الكوفة بالشعر ، وانشغالهم به إلى ما جاء في الخصائص أن مختار بن أبي عبيدة لما خرج بالكوفة قيل له : إن تحت القصر الأبيض الذي كان للنعمان[٣٠] كنزاً ، فاحتفر فوجد الطنوج [٣١] التي كان النعمان أمر أن يُنسخ فيها أشعارُ العرب ، فأخرجها ، قالوا : فمن ثم كان أهل الكوفة أعلم بالشعر[٣٢].

وبقدر ما يُروي عن الكوفة واهتمامها بالشِّعر ، وانشغالها به ، يُروي أيضاً أنها لم تتخذ منهجاً سليماً في جمعه ، الأمر الذي أثار حفيظة البصريين حتى رَموهم بإفساد النحو ، لا سيما زعيمهم الكسائي الذي قالوا فيه : إنه كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز من الخطأ واللحن ، وشعر

---

(٢٨) - معجم الأدباء ، ياقوت الحموي ، مطبوعات دار المأمون ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، الطبعة الأخيرة ، ١٩٣٦م ، ١٨٢/١٣ .

(٢٩) - الاقتراح للسيوطي ، ص ٢٠١ .

(٣٠) - هو النعمان (الثالث) بن المنذر (الرابع) بن المنذر بن أمرئ القيس اللخمي ، أبو قابوس ، من أشهر ملوك الحيرة في الجاهلية ، كان داهية ، مقداماً قتله كسرى سنة خمس عشرة ق . هـ الأعلام ، ٨/ ٤٣ ١/ ٢٤٢ .

(٣١) - الطنوج : الكراريس ، ولا واحدة له ، انظر اللسان (طنج) .

(٣٢) - الخصائص ، ١/ ٣٨٧.

غير أهل الفصاحة والضرورات ، فيجعل ذلك أصلاً يقيس عليه حتى أفسد النحو[٣٣] .

وفي معترك الخلاف المذهبي بين البصرة والكوفة ، كان ينظر إلى روايات الكوفيين نظرة الشَّك ، والريبة ، فها هو أبو الطيب اللُّغوي[٣٤] يقول : " الشعر بالكوفة أكثر ، و أجمع منه في البصرة ، ولكن أكثره مصنوع ، ومنسوبٌ إلى من لم يَقُلْهُ ، وذلك بيِّن في دواوينهم "[٣٥] .

ونقرأ في نزهة الألباء : " لا يعلم أحدٌ من علماء البصريين بالنحو واللغة أخذ عن أهل الكوفة إلا أبا زيد الأنصاري[٣٦] فقد روي عن المفضل[٣٧] الضَّبي الكوفي "[٣٨] .

وقد مال بعض الباحثين إلى تأييد رأي الكوفيين في توسيع دائرة السَّماع ، معتبرين إن ما نُسب إليهم أو نُقل عنهم لا يعدو كونه من قبيل الخصومة المذهبية بين المدرستين ، فغاية الأمر أن الكوفيين احترموا كل ما ورد عن العرب ، وجوزوا القياس عليه ، وأنكروا على البصريين إهدارهم ما سمَّوه غير فصيح من لهجات بعض القبائل ؛ لأنَّ ذلك – في

---

(٣٣) - بغية الوعاة ، للسيوطي ، ٢/ ١٦٤ .

(٣٤) - عبد الواحد بن عيسي الحلبي أبو الطيب اللُّغوي المتوفى سنة إحدى وخمسين وثلثمائه ، وأصله من عسكر مكرم بخوزستان ، من أكابر أئمة اللُّغة ، والنحو ، وله ترجمة في بغية الوعاة ، ١٢٠/٢ .

(٣٥) - مراتب النحويين ، ص ٧٤ .

(٣٦) - سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري ، المعروف بأبي زيد الأنصاري ، أحد أئمة الأدب ، واللغة ، وُلد بالبصرة سنة تسع عشرة ومائه ، و توفى بها سنة خمس عشرة ومائتين ، وترجمته في الأعلام ، ٣/ ٩٢ ، وفيات الأعيان ٣٧٨/٢ ، إنباه الرواة ٢ / ٣٠

(٣٧) - المفضل بن يعلي بن عامر الضَّبي أبو العباس ، راوية ، وعلامة بالشعر والأدب وأيام العرب وهو من أهل الكوفة ، توفى سنة ثمانٍ وستين ومائه،غاية النهاية ٢/ ٣٠٧ ،الأعلام ٢٨٠/٧ ،بغية الوعاة ٢/ ١٩٧

(٣٨) - نزهة الألباء ، ١٧٥ .

نظرهم – إنما يمثّل بيئات لغوية حيَّة ، ومن ثم لم يهملوا شيئاً صحَّ عندهم من كلام العرب مشهوراً فاشياً ، أو غير مشهور(٣٩)

والحق الذي لا تخطئه عينٌ باصرة أن البصريين هم الذين احترموا السّماع بضبطه ، وتحرير ألفاظه ، وبتحرِّيهم عن حال المسموع عنه للتأكد من فصاحته وسلامة لغته ، وسلاقة طبعه ، إذ ليس من الاحترام أن يُسوَّى فيه بين القليل النادر والكثير الشائع في تأسيس القواعد ، وليس من احترام اللغة أن يحشر فيها الضعيف والشاذ ، واللحن والخطأ .

فالبصريون ينطلقون من غاية نبيلة يتطلعون فيها إلى " إنشاء لغة يسودها النظام والمنطق ، وإن يُميتوا كل أسباب الفوضى من رواية ضعيفة ، أو موضوعة ، أو قول لا يتمشى مع المنطق(٤٠) ، ولذا صح أن يوصف منهجهم بأنه منهج تعليمي يتوافق مع " الطريقة العلمية الحديثة في تقعيد القواعد ، واستخراج مسائل اللُّغة "(٤١) والتي من أهدافها تيسير العربية لمن يتعلمها ، " وليس من تيسير اللُّغة أن يوضع بإزاء كل شاهدٍ حُكم ، وأن تؤسس لكل ظاهرة لغوية ناجمةٍ عن تعدد لهجات القبائل قاعدة ، و إلا لخلت اللُّغة من الاطراد والانسجام ،وهما شرط هام في الفهم والإفهام ... وتصبح كالثوب المرقَّع ، وإن كانت تلك الرقعة من الحرير والديباج "(٤٢).

ويُعد السَّماع الأصل الأوّل في بناء النَّحو العربي ، لأنه بمثابة الأساس لعملية البناء " إذ لا بد لكل قياس من مستند سماع "(٤٣) وهو سيِّد الأدلة ،

---

(٣٩) - انظر مواقف النحاة من القراءات القرآنيّة ، ٩٧ ، وضحي الإسلام ، أحمد أمين ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، الطبعة السابعة ، ١٩٦٤م ، ٢/ ٢٩٥ ، ومدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة و النحو ،د/ مهدي المخزومي ،مطبعة البابي الحلبي بمصر،الطبعة الثانية ، ١٩٥٨م ،ص ٣٧٧.

(٤٠) - ضحي الإسلام ، ٢/ ٢٩٦ .

(٤١) - من أسرار اللُّغة د/ إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ط:٦ ، ١٩٧٨م ، ص ٢١ .

(٤٢) - انظر المصدر السابق نفسه ، ص ١٢ .

(٤٣) - الاقتراح ، للسيوطي ، ص ٢١ .

و لا يلجأ إلى القياس إلا إذا انعدم الدليل السماعي ، قال ابن السَّراج[٤٤] : " إذا انعدم المسموع جئ إلى القياس لالتماس الحكم منه "[٤٥] ، ويقول أيضاً : " فإذا لم يصح سماعٌ في الشئ عن العرب ، لُجئ فيه إلى القياس"[٤٦] وقد اعتمد الخليل في تأصيله قواعد النحو ، وإقامة بنيانه ابتداءً على السماع ، إما عن طريق النقل عن القراء[٤٧] ، وإما بالأخذ عن أفواه العرب الخُلَّص الذين يوثق بفصاحتهم كما سبقت الإشارة إلى ذلك آنفاً وقال الفارسي[٤٨] :" لو لم يعاضد القياس السماع حتى يجئ السمع بشئ خارج عن القياس لوجب اطِّراح القياس ، والمصير إلى ما أتي به السَّمع "[٤٩] .

وربُّما توسع العلماء في مصطلح السَّماع ، فأطلقوا عليه ألفاظاً أخرى مثل الاستقراء ، والرواية ، والنقل . وإذا كان الاستقراء هو تتبُّع ظاهرة ما لدراستها ، واستخلاص حقائقها[٥٠] ، فإن ذلك لا يتم في دراسة النَّحو إلا بعد جمع اللُّغة من مصادرها ، والسَّماعُ هو أول تلك المصادر ، أمّا إطلاق الرواية للسماع فلأن مسموعات كل جيل من العلماء تتحول إلى

---

(٤٤) - محمد بن السري بن سهل البغدادي المعروف بابن السَّراج ، أبو بكر ، أديب ، نحوي ، لغوي ، توفى سنة عشر وثلاثمائة ، ومن مؤلفاته : جُمل الأصول ، وترجمته في وفيات الأعيان ، ٣٣٩/٤ ، بغية الوعاة ١/ ١٠٩ ، الأعلام ، ٦/ ١٣٦.

(٤٥) - الأصول في النحو ، ابن السَّراج ، تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت لبنان ، ط : ٤ ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .

(٤٦) - المصدر نفسه ، ١/ ٨٨.

(٤٧) - انظر مراتب النحويين ، ص ٧٠ .

(٤٨) - أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبَّان الفارسي الفسوي ، نحوي ، صرفي ، عالم بالعربيّة والقراءات ، وُلد ببلدة فسا ، سنة ثمانٍ وثمانين ومائتين من الهجرة ، وتوفى ببغداد سنة سبع وسبعين وثلثمائه من الهجرة ، وفيات الأعيان ٨١/٢ ، الأعلام ١٧٩/٢ .

(٤٩) - المسائل الحلبيات ،الفارسي ، تحقيق حسن الهنداوي ،دار القلم ، دمشق ، سوريا ١٩٨٧م ،ص ٢٢٦

(٥٠) - انظر التعريفات للجرجاني ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ٢ ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م ، ص ٢٢ وكشاف اصطلاحات الفنون ، ص ١٧٢ .

جزء من مرويات الأجيال التي تليه ، وأما تسميته نقلاً فلأنه الوسيلة التي وصلت بها اللُّغة إلى النحاة ، والناقل الأول سامع المسموعات .

ولعل التنوع في هذه المصطلحات يعود إلى الاختلاف في زاوية النظر إلى عملية السَّماع ، فمن نظر إلى هدف جمع اللُّغة وإيصالها للنحاة سماها نقلاً[٥١] كما فعل ذلك الأنباري في تعريفه السابق للسماع ، ومن نظر إلى وسيلة دراسة الكلام المنقول سمَّي عملية السماع استقراءً ، ومن نظر إلى طريقة نقل المسموع من جيل إلى جيل سماها رواية فهذه المصطلحات متقاربة لا سيما أن كلام النحويين قائم على التوسع في التعبير[٥٢] .

مصادر السمَّاع

أولاً : **القرآن الكريم** : أجمع النحاة على أن القرآن الكريم أصل مصادر السَّماع ؛ لأنه في أرفع درجات التواتر ، وأعلى مراتب البيان ، ولذا فقد اتفق النحاة جميعاً على الاعتماد عليه وعلى قراءاته في الاستدلال على قواعدهم ، وأصولهم ، ويظهر ذلك بوضوح في قول السيوطي : " أما القرآن فكل ما ورد أنه به قُرئ جاز الاحتجاج به في العربيّة ، سواء أكان متواتراً ، أم آحاداً ، أم شاذاً ، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربيّة "[٥٣] ثم قال بعد ذلك : " وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءات الشاذة لا أعلم فيه خلافاً بين العلماء "[٥٤] ، ونص آخر للفراء[٥٥] يبيِّنُ أولوية القرآن بالحجيّة في اللُّغة من الشِّعر حيث قال : "

---

(٥١) - راجع تعريف الأنباري للسماع ، ص٣٠ ، ٣١ .

(٥٢) - انظر نتائج الفكر في النحو ، السهيلي ، تحقيق محمد إبراهيم البنا ، منشورات جامعة قاريونس مطابع الشروق ، بيروت ، ١٩٧٨م ، ص ١٦٥ .

(٥٣) - الاقتراح للسيوطي ص ٣٦ .

(٥٤) - المصدر نفسه ص ٣٦ .

(٥٥) - يحي بن زياد بن عبد الله بن منظور الدَّيلمي أبوزكريا الفراء ، من أعلام الكوفيين ، أخذ النحو عن الكسائي ، وله مصنفات كثيرة في النحو ، واللُّغة ، أشهرها معاني القرآن ، مات بطريق مكة سنة سبع ومائتين ، إنباه الرواة ، ٤/ ٢٣٧ ، بغية الوعاة ، ٢/

الكتاب أعرب وأقوي حجة من الشعر"[٥٦] ونقل السيوطي قول ابن خالويه[٥٧] في فصاحة القرآن بقوله :" وقد أجمع الناس جميعاً على أن الكلمة إذا وردت في القرآن فهي أفصح مما في غيره "[٥٨]. وقد اعتمد النحاة القرآن الكريم مصدراً أساسياً في استنباط القواعد ، وإيراد الشواهد منذ عهد سيبويه ، مروراً بالمبِّرد ومن جاء بعدهما من النحاة .

وقد أثبتت دراسات قيّمة[٥٩] أُجْريت على كتاب سيبويه تبيَّن فيها أنه كان يعتمد على آيات القرآن الكريم في إثبات القواعد ، وتقرير المسائل ، وليس صحيحاً ما ذهب إليه بعض الباحثين أمثال محمد عيد وآخرين من أن " كتابه فيه تغافل نسبي عن آيات القرآن الكريم ، والشعر الإسلامي ، بل اعتمد على نصوص أخرى أهمها الشعر ، ثم تُساق الآيات بعد ذلك ، فكأنما تساق بهدف التقرير والتوكيد ، لا الاستشهاد "[٦٠] وأغلب الظنِّ أن هؤلاء ربما نظروا إلى عدد الآيات الواردة في الكتاب ، والذي لم يكد يتجاوز ال ٤٠٩ آية[٦١] ، في مقابل الأبيات الشعرية التي تمثل الأكثرية من مصادر الاستشهاد في الكتاب ، ولكن في الحقيقة لا تعني كثرة الاستشهاد بالأبيات الشعرية بالضرورة تغافلاً نسبياً عن الآيات كما قيل

---

٣٣٣ ، إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ، عبدالباقي بن عبد المجيد اليماني ، تحقيق د/ عبدالمجيد دياب ، شركة الطباعة العربية السعودية ، الرياض ، ط١ ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م ، ص ٣٧٩ .

(٥٦) - معاني القرآن ، الفراء ، عالم الكتب ، بيروت ، ط١ : ١٩٥٥م ، ط٢ : ١٩٨٠م ، ١٤/١ .

(٥٧) - الحسين بن محمد بن خالويه أبو عبد الله النحوي ، اللُّغوي من أهل همدان ، ودخل بغداد ، مات بحلب في سنة سبعين وثلثمائه من الهجرة ، وترجمته في إنباه الرواة / ١/ ٣٥٩- ٣٦٢، نزهة الألباء ، ٢٣٠ بغية الوعاة ، ١/ ٥١٠ – ٥١٢ .

(٥٨) - المزهر ، ١ / ٢١٣ .

(٥٩) - انظر الشواهد القرآنية في النحو ، من كتاب سيبويه ، رسالة ماجستير نوقشت في كلية البنات الإسلاميّة ، جامعة الأزهر .

(٦٠) - الرواية والاستشهاد باللغة ، د/ محمد عيد ، القاهرة ، طبعة :١٩٧٢م ، ص ١٢٣ ، وانظر مواقف النحاة من القراءات القرآنيّة ، ص ٩٠ .

(٦١) - انظر الشواهد القرآنية في النحو ، من كتاب سيبويه .

، خاصةً إذا استصحبنا طبيعة التكوين الثقافي للعصر الذي عاش فيه سيبويه ، حيث يحتلُّ الشعر مرتبة رفيعة ، ومكانة سامية في النفوس ، فكان لزاماً عليه أن يكثر من حفظه ، والاستدلال به ، مسايرة لمتطلبات عصره ولا نُسلِّم أيضاً أن مجئ الآيات عقب النصوص الأخرى لغرض التقرير ، والتوكيد فيحتمل أنه كان يروي عن العرب تعبيراً ما ، ويحاول تخريجه ، وإثبات تواؤمه مع أرقى الأساليب ، فيورد القراءة شاهداً ، ويمنح هذا التعبير السلامة ، ويشهد له بالصِّحة .

ونخلصُ من كل ما سبق أن سيبويه وغيره من النحاة لم يغفلوا عن الاستشهاد بالقرآن الكريم ، وأنه المصدر الأساسي الذي يعتمد عليه في الاستشهاد اللُّغوي ، وفي تقعيد القواعد النحويّة .

ثانياً : **الشعر** : ويعتبر الشعر هو العنصر الغالب من بين مصادر اللغة في دراسات النُّحاة الأوائل ، والمتأخرين ، ولعل السَّبب في ذلك يرجع إلى المنزلة الرفيعة التي كان يتمتع بها الشِّعر في نفوس العرب كما أشرت إليها قريباً " فهم يحفظونه ،و يتدارسونه بينهم ، ويعتبرونه مصدر فخر وإعزازٍ ، ومهابة ، وهو ديوانهم الذي إليه يرجعون ، وسجل حياتهم الذي به يتباهون "[٦٢] .

وظلّ الشعر محافظاً على منزلته الرفيعة ، ومكانته السَّامية حتى بعد مجئ الإسلام ، فلم تهتز منزلته في نفوس العرب بل " جعلوه حجة فيما أشكل من غريب كتاب اللّه جل ثناؤه ، وغريب حديث رسول اللّه صلي اللّه عليه وسلم ، وحديث صحابته والتابعين "[٦٣] .

---

(٦٢) - مواقف النحاة من القراءات القرآنية ، ص ٤٠ .

(٦٣) - الصاحبي في فقه اللُّغة وسنن العرب في كلامها ، أبو الحسن أحمد بن فارس ، مؤسسة بدران ، بيروت ، لبنان ، طبعة : ١٣٨٣هـ ، ص ٢٧٥ .

فقد رُوي أن ابن عباس(٦٤) – رضي الله عنهما – كان يُسأل عن غريب ألفاظ القرآن فينشد فيه شعراً ، سئل عن الزنيم ، فقال : هو الدَّعِيُّ الملصق ، ألم تسمع إلى قول الراجز(٦٥) :

زَنِيمٌ تَداعاه الرِّجـال زيادةً
كما زيد في عَرْضِ الأديم الأكَارِعُ

وسُئل عن قوله تعالى :﴿ **وَاللَّيْلِ وَمَا وَسَقَ** ﴾(٦٦) ، فقال وما جمع ألم تسمع إلى قول الراجز(٦٧) :

إنَّ لنا قلائصا حقائقا ❖❖❖ مُسْتوسقاتٍ لو يَجدْنَ سَائِقا

ومن الأسباب الموضوعيَّة للاستكثار من الاستشهاد بالشعر ما ذكره إبراهيم أنيس من أن العرب كانوا يعتقدون " أن رواية الشعر أدق من رواية النثر ، وأن تذكر المنظوم أيسر بكثير من تذكر المنثور ، وأن احتمال التغيير والتبديل في الشعر أقل من احتماله في النثر "(٦٨) إضافة إلى أن حفظ الشعر أهون على النفس من النثر ، وإذا حُفظ كان أعلق وأثبت(٦٩) .

فلكل هذه الأسباب السابقة وغيرها ، انصرف جلُّ اهتمام النُّحاة إلى الشعر ، يجعلونه مصدراً لاستخراج القواعد ويعتمدون عليه في الاستشهاد .

ثالثاً : **الحديث** أما الحديث الشريف فقد اختلف العلماء في جواز الاحتجاج به ، وتباينت آراؤهم في جعله مصدراً لإثبات الألفاظ اللُّغوية ،

---

(٦٤) - عبد الله بن عباس بن عبد المطلب الهاشمي القرشي ، حبر الأمة صحابي ، وُلد بمكة ، وتوفى بالطائف وهو من المكثرين في الرواية ، ترجمته في الأعلام ، ٩٥/٤ . وفيات الأعيان ٦٢/٣ .

(٦٥) - البيت لحسان بن ثابت ، كما في اللسان (زنم) .

(٦٦) - سورة الإنشقاق الآية ١٧.

(٦٧) - انظر الفاضل ، المبرِّد ، تحقيق عبد العزيز الميمي ، ط : القاهرة ، ١٩٩٦م ، ص ١٠ ، والبيت للعجاج ، كما في لسان العرب (وثق) .

(٦٨) - من أسرار اللغة ، د/ إبراهيم أنيس ، ص ٣٤٢ .

(٦٩) - الحيوان ، الجاحظ ، تحقيق فوزي عطوه ، بيروت طبعة : ١٩٨٦م ، ٦/ ٤٩٠.

وفي تقرير الأحكام النحوية ، حيث انقسم النحاةُ تجاه هذه القضية إلى ثلاث فرق : فئة منعت الاستشهاد بالحديث ، وأخرى جَوَّزت بلا قيد ولا شرط ، وفريق ثالث توسَّط بين الطائفتين ، ونزل بين المنزلتين ، ويأتي في طليعة المانعين ابن الضائع(٧٠) وابو حيان(٧١) وكان ابن الضائع أول من نبَّه إلى قضية الاستشهاد بالحديث ، وأوَّل من أثبت أن أئمة النحاة الأوائل لم يستشهدوا بالحديث لجواز روايته بالمعنى(٧٢)،قال : " تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة – كسيبويه وغيره – الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث ... "(٧٣) وتبعه تلميذه ابو حيان الذي تحامل كثيراً على ابن مالك(٧٤) في استكثاره من الاستشهاد بالحديث ، حيث قال : " قد أكثر المصنف – يريد ابن مالك – من الاستدلال بما وقع من الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب،وما رأيتُ أحداً من المتقدِّمين ،والمتأخِّرين سلك هذا المسلك غيره "(٧٥) وقد علل ابن حيَّان سبب رفض العلماء للاستشهاد بالحديث بأمرين :

---

(٧٠) - علي بن محمد بن يوسف الكُتامي الإشبيلي أبو الحسن المعروف بابن الضائع ، عالم بالعربية من أهل الأندلس وله مشاركة في المنطق ، والفقه ، واللغة ، توفى سنة ثمانين وستمائه من الهجرة ، وترجمته في الأعلام ، ٤/ ٣٣٣ ، بغية الوعاة ، ٢/ ٣٠٤ ، إشارة التعيين ، ١٤٢.

(٧١) - محمد بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي ، نحوي ، لغوي ، مفسِّر ، محدث ، مقرئ ، أديب ، وُلد سنة أربع وخمسين وستمائه من الهجرة ، وتوفى سنة خمس وأربعين وسبعمائه ، ومن أشهر مؤلفاته : البحر المحيط ، وارتشاف الضرب ، وترجمته في بغية الوعاة ١/ ٢٨٠ – ٢٨٥ .

(٧٢) - انظر القياس في اللغة العربية ، د/ محمد حسن عبد العزيز ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ط : ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م ، ص ٨٥ .

(٧٣) - خزانة الأدب ، البغدادي ، تحقيق عبد السلام محمد هرون ، الهيئة المصرية العامة للكتب بدون تاريخ ، ١/١٠.

(٧٤) - محمد بن عبد الله بن مالك ، جمال الدين أبو عبد الله الطائي ، الجياني المالكي ، إمام النُّحاة وشيخ العربيَّة ، وقدوة أرباب المعاني والبيان ، وُلد سنة ستمائه ، أو إحدى وستمائه ، وتوفى سنة اثنتين وسبعين وستمائه ، ترجمته في بغية الوعاة ، ١ / ٥٣ – ٥٧ .

(٧٥) - خزانة الأدب ، ١/ ١٠ .

أحدهما : إن الرواة جوَّزوا نقل الأحاديث بالمعنى ، فتجد قصةً واحدة تُروى بألفاظ متعددة كحديث : { زوجتكها بما معك من القرآن } ، و{ ملكتكها بما معك من القرآن } ، و{ خذها بما معك من القرآن }(٧٦) ممَّا يؤكد أنه صلي الله عليه وسلم لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ بل تلفظ ببعضها ، وأتت الرواة بالمرادف .

الأمر الثاني : أنه قد وقع اللَّحن كثيراً فيما روى من الأحاديث ؛ لأن كثيراً من الرواة لم يكونوا عرباً ، وإنما تعلمُّوا لسان العرب بصناعة النحو ، فوقع اللحن في كلامهم وهم لا يعلمون(٧٧) .

أما المتوسطون بين المنع والجواز ، فقد فرَّقوا بين ما يعتقد أنه كلام الرسول صلي الله عليه وسلم دونما تغيير ، وبين ما يحتمل التغيير في ألفاظه ، فما عُرِفَ اعتناء ناقله بلفظه المقصود خاص كالأحاديث التي قُصِدَ بها بيان فصاحته ككتابه لهمدان(٧٨) وكتابه لوائل ابن حُجر(٧٩) والأمثال النحويَّة ، فهذا يصح الاستشهاد به(٨٠) ، وما كان غير ذلك فلا يصلح للاستشهاد ، وقد ذهب إلى هذا المذهب أبو الحسن الشاطبي(٨١) الذي خطَّأ ابن مالك في عدم تفصيله للحديث من حيث مظنة تغيُّر لفظه

---

(٧٦) - حديث أخرجه أبو داؤد برقم ٢١١١ ، والترمذي برقم ١١١٤، وفي فتح الباري ،٩/ ١٩٧،١٩٨ ، ٢١٤ .

(٧٧) - الخزانة ، ١/ ١١ .

(٧٨) - همْدان بن مالك بن زيد بن أوسلة من بني كهلان جدٌّ جاهلي يماني قديم ، كانت منازل بيته في شرقي اليمن ، ونزل كثيرٌ منهم بعد الإسلام في بلاد الحجاز وغيرها ، وترجمته في الأعلام ، ٨/ ٩٤ ، مقدِّمة ابن خلدون ، ٢/ ٢٥٢ .

(٧٩) - وائل بن حُجر الحضرمي القحطاني أبو هنيدة من أقيال حضرموت ، وفد إلى رسول الله صلي الله عليه وسلم فأسلم ، كان له صحبة وروي عنه بعض الأحاديث ، توفى نحو خمسين من الهجرة ، وترجمته في الأعلام ، ٨ / ١٠٦ .

(٨٠) - خزانة الأدب ، ١/ ١٢ ، ١٣ .

(٨١) - إبراهيم بن موسى اللَّخمي الشاطبي الغرناطي ، أبو إسحق المالكي ، محدِّث ، فقيه ، أصولي ، لغوي ، مفسِّر ، صاحب التصانيف الكثيرة ، وله شرح علي الألفية كبير ، توفى سنة تسعين وسبعمائة من الهجرة ، معجم المؤلفين ، ١/ ١١٨.

وعدمه بقوله : " وابن مالك لم يفصِّل هذا التفصيل الضروري الذي لا بد منه ، وبني الكلام على الحديث مطلقاً ..." والحق أن ابن مالك غير مصيب في هذا "[٨٢] .

أمّا القائلون بالجواز على إطلاقه ففي مقدِّمتهم ابن خروف[٨٣] ، والسهيلي[٨٤] ، وابن مالك وغيرهم . وحجتهم في ذلك :

<u>أولاً</u> : إن النقل بالمعنى إنما كان في الصدر الأول قبل تدوينه في الكتب ، وقبل فساد اللُّغة ، وغايتُه تبديلُ لفظ بلفظ يصح الاحتجاج به .

<u>*ثانياً*</u> : إنه لو حدث التغيير – افتراضاً – فقد تم في وقت الاحتجاج ، وكلام المبدِّلين يسوغُ الاحتجاج به ، فلا فرق بين الجميع في صحة الاستدلال .

<u>*ثالثاً*</u> : إنه لا يلزم من عدم استدلال متقدِّمي النُّحاة بالحديث عدم صحة الاستدلال به[٨٥] .

ويَرى الباحثُ أن الأسباب التي تمسَّك بها المانعون للاستشهاد بالحديث لا تسنده أدلَّة قوية ، فليس صحيحاً أن متقدِّمي النُّحاة لم يستشهدوا بالحديث ، فقد أثبتت الدكتورة خديجة الحديثي في كتابها – الذي خصصته لدراسة هذه القضية – أن النُّحاة الأوائل يستشهدون بالحديث في قضايا النحو ، والصَّرف ، حيث ذكرت أن سيبويه استشهد بثلاثة عشر حديثاً ، وإن كانت غير منسوبه إليه – صلي الله عليه وسلم – صراحةً ، كما أن الفراء استشهد بقريب من ذلك على ظواهر متعددة ، صوتية ،

---

(٨٢) - خزنة الأدب ، ١/ ١٢ ، ١٣ .

(٨٣) - علي بن محمد بن علي بن محمد الحضرمي الإشبيلي ، المعروف بابن خروف ، عالم بالعربية وُلد سنة أربعٍ وعشرين وخمسمائه من الهجرة ، وتوفى سنة تسعٍ وستمائه ، وفيات الأعيان ، ٧ / ١٠٠ ، الأعلام ، ٤ / ٣٣٠ .

(٨٤) - عبدالرحمن بن عبدالله (وقيل عبيد الله) بن أحمد الخثعمي السهيلي أبو زيد الأندلسي ، نحوي لغوي ، مُفسِّر ، نسَّابه ، وُلد سنة ثمانٍ وخمسمائه من الهجرة ، وتوفى سنة إحدى وثمانين وخمسمائه ، ترجمته في إنباه الرواة ، ٢ / ١٦٢ – ١٦٤ ، وبغية الوعاة ، ٢ / ٨١ .

(٨٥) - الخزانة ، ١/ ١٣.

وصرفية ، ونحويّة ، بالإضافة إلى استشهاده على معانٍ لُغوية ، واحتج المبرِّد بالحديث في ثلاثة عشر موضعاً[٨٦] ، وأحتج الزجاجي[٨٧] بستة أحاديث ، وكذا أبو علي الفارسي ، وغيرهم كثيرون[٨٨] بل أن أبا حيَّان نفسه استشهد بالحديث في تقرير بعض القضايا النحوية كما في قوله عن " تاء" العدد المذكر إذا حُذف المعدود في قوله تعالى: ﴿ **إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا عَشْراً** ﴾[٨٩] قال :"حكى الكسائي عن أبي الجراح : صُمْنا من الشهر عشراً ، ومنه ما جاء في الحديث { ثم أتبعه بستٍ من شوال}[٩٠] يريد ستة أيام ، وحسُن الحذف هنا كون ذلك فاصلة رأس آية "[٩١]، وربَّما اتَّكأ أحياناً على الحديث لردِّ أقوال بعض النحاة ، فقد ردَّ على الزجَّاج[٩٢] في عدم تجويزه اتباع معمول الصفّة المشبهة بالنعت فقال : " واعلم أنه يجوز أن يُتبع معمول الصِّفة بجميع أنواع التوابع ما عدا الصِّفة ؛ فإنه لم يسمع من كلامهم ،هكذا زعم الزجاج ، وقد جاء في الحديث في صفة الدَّجال : { أعور عينه اليمني }[٩٣] واليُمني صفة لـ(عينه) وهو معمول للصفة ،

---

(٨٦) - موقف النُّحاة من الاستشهاد بالحديث الشريف ، د/ خديجة الحديثي ، دار الرشيد ، بغداد ، طبعة ١٩٨١م ، ص ٣٨ ، وانظر أيضاً الصفحات ٧٧، ٨٥ ، ٩٧ ، ١٩\٠٧.

(٨٧) - عبد الرحمن بن إسحق المعروف بالزجاجي أبو القاسم التهاوندي ، من أهل الصَّيرمة ، انتقل إلى بغداد ، ولزم الزجاج ، وقرأ عليه النحو ، ومات بالطبرية سنة أربعين وثلثمائة ، ومن أشهر مؤلفاته كتابه المُسمي " الجُمل " ، وترجمته في إنباه الرواة ، ٢/ ١٦٠ – ١٦١ ، نزهة الألباء ، ص٢٢٧ .

(٨٨) - انظر مواقف النحاة من القراءات القرآنيّة ، ٦٢ - ٦٤ .

(٨٩) - سورة طه الآية ١٠٣ .

(٩٠) - رواه مسلم في صحيحه تحت رقم " ١١٦٤" بلفظ : ثم أتبعه ستاً من شوال ...

(٩١) - البحر المحيط ، أبو حيان ، طبعة القاهرة ، ١٣٢٨هـ ، ٦/ ٢٧٩ .

(٩٢) - إبراهيم بن السري أبو إسحق الزجاج النحوي ، صاحب كتاب معاني القرآن ، توفى سنة إحدى عشرة وثلثمائه ، وقيل سنة ست عشرة وثلثمائه ، وترجمته في إنباه الرواة ، ١٩٤/١ – ٢٠١ ، أخبار النحويين البصريين ، أبوسعيد السيرافي ، تحقيق أبي الفضل إبراهيم ، القاهرة ١٩٧٣م ، ص ١٠٨.

(٩٣) - حديث رواه البخاري في باب ذكر الدجال تحت الرقم : ٧١٢٣.

فينبغي أن ينظر ذلك "[٩٤] وغير هذين الموضعين هنالك مواضع أخرى استشهد فيها ابن حيان بالحديث[٩٥] وقد دفع هذا التناقض بعض الباحثين للحكم على ابن حيان بأن " موقفه من ابن مالك كان موقفاً شخصياً لا منهجياً ، وأنه كان متحاملاً عليه دون وجه حق "[٩٦] .

ثانياً : **القياس** : والقياس ثاني الأدلة الإجمالية التي اعتمد عليها النحاة في استنباط القواعد ، وهو في معناه اللغوي يأتي بمعنى التقدير ، تقول : قايست الشئ بالشئ مقايسة وقياساً إذا قدرته[٩٧] ، وجاء في كشاف اصطلاحات الفنون : القياس في اللغة عبارة عن التقدير ، يقال : قايست النَّعْل بالنَّعْل إذا قدرته ، وسويته ، وهو عبارة عن رد الشئ إلى نظيره[٩٨] .

أما القياس في مفهومه الاصطلاحي فقد تعددت تعريفاته ، وتفريعاته ، وتشعبت مسالكه ، وكثرت تقسيماته ، ولسنا في حاجة للدخول في تلك التعريفات والتقسيمات ، ولكن نحاول هنا أن نبرر معنى القياس بشقيه الاستعمالي ، والنحوي ، وأن نبيِّن علاقته بنشأة النحو ومراحل تطوره .

ولتحديد مصطلح القياس عند علماء أصول النحو، نورد تعريف الأنباري الذي ذكره في كتابه الإغراب بقوله :" القياس ؛ حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه ، كرفع الفاعل ، ونصب المفعول في كل مكان ، وإن لم يكن كذلك منقولاً عنهم ، وإنما لما كان غير المنقول عنهم من ذلك في معنى المنقول ، كان محمولاً عليه ، وكذلك كل مقيس في صناعة الإعراب [٩٩]" .

---

(٩٤) - منهج السالك في الكلام علي ألفية ابن مالك لأبي حيان ، تحقيق سيدني جليزر نيوهافن ، طبعة ١٩٩٧م ، ص ٣٦٦ .

(٩٥) - انظر البحر المحيط ، ١/٢٩٠ ، ومنهج السالك ، ١٧٧، ٣٠٢ ، ٣٩٠ .

(٩٦) - الشواهد والاستشهاد في النحو، عبدالجبار علوان النايلة ،طبعة بغداد ، ١٩٧٦م ، ص ٣٣٣ – ٣٣٥ .

(٩٧) - لسان العرب ، مادة (قيس) ٣/ ٢٠٠.

(٩٨) - كشاف اصطلاحات الفنون ، ١٣٤٧.

(٩٩) - الإغراب في جدل الإعراب ، الأنباري ، تحيقيق سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ١٩٥٧م ، ص ٤٥ ، وانظر لمع الأدلة ، ص ٤٢ .

فالقياس في تصور الأنباري عملية ذهنية يتم بها استخراج القواعد النحوية ، واستخلاص قوانينها عن طريق استقراء كلام العرب حملاً للشبيه على الشبيه ، والنظير على النظير ، فقد ذكر ابن خلدون(١٠٠) : أن النحاة استنبطوا من مجارى كلام العرب قوانين لتلك الملكه – يريد بذلك النطق بالعربية السليقة – يقيسون عليها سائر أنواع الكلام ، ويُلحقون الأشباه بالأشباه ، مثل أن الفاعل مرفوع ، والمفعول منصوب ، والمبتدأ مرفوع(١٠١) ، وقال المازني في تعليقه على ما قاله الخليل وسيبويه من أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم : " ألا ترى أنك إذا سمعت (قام زيد) أجزت أنت (ظرُف خالد) ، و(حمُق بشرٌ) وكان ما قسته عربياً كالذي قست عليه لأنك لم تسمع من العرب أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ، ومفعول ، وإنما سمعت بعضاً فجعلته أصلاً ، وقست عليه ما لم تسمع ، فهذا أثبت وأقيس "(١٠٢) ويرى فندريس أيضاً أن القياس ما هو إلا عملية يبتكرُ فيها الذهن صيغةً ، أو كلمةً ، أو تركيباً تبعاً لأنموذج معروف(١٠٣) .

وقد فرَّق الدكتور تمام حسان بين وجهين من وجوه القياس بعد أن قسمه إلى ما يُعرف عنده بالقياس الاستعمالي ، والقياس النحوي ، حيث يقول : " القياس في عرف النحاة ، إما من قبيل القياس الاستعمالي ،وإما من قبيل القياس النحوي ، الأوَّل هو انتحاء كلام العرب ، وبهذا لا

---

(١٠٠) - عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن خلدون أبو زيد الإشبيلي ، فيلسوف ، مؤرخ ، عالم اجتماعي ، وُلد بتونس سنة اثنتين وسبعمائه من الهجرة ، وتوفى سنة ثمانٍ وثمانمائه من الهجرة ، الأعلام / ٣/ ٣٣٠.

(١٠١) - مقدِّمة ابن خلدون ، عبد الرحمن بن محمد بن خلدون ، تحقيق علي عبد الواحد وافي ، لجنة البيان العربي ، طبعة ١٩٦٢م ، ٤/ ١٢٥٦.

(١٠٢) - المنصف في شرح كتاب التصريف ، لابن جني ، تحقيق إبراهيم مصطفى ، عبدالله أمين ، إدارة إحياء التراث القديم القاهرة ، ط١ ، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م ، ١/ ١٨٠ .

(١٠٣) - اللغة ، فندريس ، تعريب عبدالحميد الدواخلي والقصاص ، القاهرة ، ١٩٥٠م ، ص ٢٠٥

يكون نحواً بل تطبيقاً للنحو... وهذا القياس هو وسيلة كسب اللغة في الطفولة ... أما القياس الثاني فهو النحو كما يراه النُّحاة ، فإذا كان الأول هو الانتحاء ، فإن الثاني هو النحو "[١٠٤] .

فالقياس الاستعمالي – في نظر تمام حسان هو محاكاة العرب الفصحاء الذين يُعتدُ بلغتهم في طرائق كلامهم ، ومجاراتهم في أساليب تعبيرهم ، وأن تُراعي أعرافهم عند صياغة الألفاظ ، وتراكيب الجمل ، من غير أن يُغير فيها بنقص أو زيادة ، أو تبديلٍ في الحركات ، والسكنات .

أما القياس النَّحوي فالمراد به القاعدة النَّحوية المستنبطة نفسها ، ومن ثم فقد عرّف بعضهم القياس بأنه " قانون مستنبط من تتبع لغة العرب ، أعني مفردات ألفاظهم الموضوعة ، وما في حكمها كقولنا : كلُّ واو متحرِّك ، وما قبلها فتحة تقلب ألفاً ، ويُسمي قياساً صرفياً ... وعلى هذا القانون من تراكيب العرب إعراباً وبناءً يُسمي قياساً نحوياً "[١٠٥] ،ومن هذه الزاوية يصح أن يُقال أن : " النحو كله قياس "[١٠٦] ، لأنه قواعد مستنبطة بالاستقراء على نحو ما نراه في تعريف البعض له بأنه : " علمٌ بمقاييس مستنبطة من كلام العرب "[١٠٧] وهو المعنى المراد من القياس عند النحاة الأوائل كما أشار تمام حسان إلى ذلك بقوله " أمّا القياس فهو النحو كما يراه النحاة ..."[١٠٨] .

(١٠٤) - الأصول ، دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، د/ تمام حسان ، عالم الكتب ، القاهرة ، طبعة ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م ، ص ١٥١ – ١٥٤.

(١٠٥) - الكشاف " قيس " ١١٨٩ .

(١٠٦) - لمع الأدلة ، ص ٩٥ ، ٩٨ ، ٩٩ .

(١٠٧) - الاقتراح ، ٣٠ ، وهو تعريف ابن عصفور ، انظر المقرِّب ، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وآخر مطبعة العاني ، بغداد ، ط : ١٣٩١هـ - ١٩٧١م ، ٤٥/١ .

(١٠٨) - الأصــول ، ص ١٥٤ .

نشأة القياس وتطوره : إذا نظرنا إلى القياس من ناحية النشأة والتاريخ نجده وثيق الصلة بالنحو العربي ، وقديم الإطلاق والاستخدام ، إلا أنه " نشأ ن
شأة فطرية "[109] وبدأ بسيطاً بمسائل محددة لم تنتظم مسائل النحو كلها ، ويذكر التاريخ أن عبد الله بن أبي إسحق الحضرمي[110] ، أقدم من ارتبط اسمه بالنحو والقياس ، فقد ذكروا في ترجمته أنه :" أول من علل النحو كما ذكروا أنه كان شديد التجرُّد للقياس"[111]، وقال ابن سلام[112] :" عبد الله ابن أبي إسحق الحضرمي" كان أول من بعج النحو ، ومدَّ القياس ، وشرح العلل "[113] .

ويرى بعض الباحثين المعاصرين أن عبارة (مد القياس) لا تعني الابتكار والاكتشاف بقدر ما تعني "طرد القاعدة وليس وضع القياس " فغالب الظنَّ " أن ابن أبي أسحق قام بتطبيق القاعدة شبه الكلية التي استنبطها الجيل الذي سبقه بالاستقراء الناقص لبعض النصوص اللغوية ، وجعل من قواعده معياراً للصواب النحوي "[114].

---

(١٠٩) - ينظر الخليل بن احمد الفراهيدي ، أعماله ومنهجه ، مهدي المخزومي ، مطبعة الزهراء ، بغداد ، ١٩٦٠م ، ص ٧٢ .

(١١٠) - عبد الله بن إسحاق الزِّيادي الحضرمي ، من أهل البصرة ، نحوي ، أخذ عنه كبار نحاة البصرة كأبي عمرو بن العلاء وعيسي بن عمر ، وُلد سنة تسع وعشرين من الهجرة ، وتوفى سنة سبع عشرة ومائه ، الأعلام ، ٤/ ٧١.

(١١١) - طبقات النحويين واللغويين ، لأبي بكر الزبيدي ، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ، دار المعارف مصر ، طبعة ١٩٦٧م ، ص ٢٥ .

(١١٢) - القاسم بن سلام أبو عبيد الهروي الأسدي ، إمام في اللغة ، والأدب ، والنحو ، وُلد سنة سبع وخمسين ومائه ، وتوفى سنة أربع وعشرين ومائتين ، ترجمته في بغية الوعاة ، ٢/ ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، وغاية النهاية ، ٢ / ١٦ – ١٨ .

(١١٣) - طبقات فحول الشعراء ، لابن سلام ، تحقيق محمود محمد شاكر ، مطبعة مدني ، القاهرة ١٩٧٤م ، ص ٦ .

(١١٤) - نشأة الخلاف في النحو ، مصطفي السقا ، مجلة مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، طبعة ١٩٨٨م ، مج ١٠ .

ومما يعضض هذا الرأي ويُقوِّيه ما رواه ابن سلام أن أبا الأسود الدؤلى أول من أصَّل العربية ووضع القياس[١١٥] ، فورود مصطلح القياس في هذه الرواية يدل على أنه كان معروفاً لدى النحوي الأول – أبي الأسود – حاضراً في ذهنه ، وربما كان المعروف لأبي الأسود " الجانب الاستعمالي الذي هو محاكاة الجمل العربية في الاستعمال ، فكان نصيب الحضرمي من القياس أن يمده بحيث يشمل القياس النحوي ، وهو قياس الحكم على الحكم لعلة جامعة... فإنَّ الحضرمي حوَّل النحو من قياس الأنماط إلى قياس الأحكام "[١١٦] .

ومضي القياس مع النحو في مسيرته الطويلة يتسِّع ، ويزداد ، مرتبطاً في ذلك بعمل العقل وقوانين المنطق ، وفي عهد الخليل بلغ القياس مرحلة النضج ، إذ كان له القدح المعلى ، والفضل الكبير في إظهار معالمه ، ووضع مناهجه ، وذلك بفضل ما أوتي من سليقة لغوية ، باعتباره عربياً قُحّاً من جهةٍ ، وبمخالطته أرباب الفصاحة من أبناء البوداي في تهامة ، والحجاز ، و نجد من جهةٍ أخرى ، حتى وصفه ابن جني بأنه سيّد قومه وكاشف قناع القياس[١١٧] ، وبحلول القرن الرابع الهجري ، توسَّع العلماءُ في مباحث القياس ، وتبلورت فكرتُه في أذهانهم ، " حتى أصبح النحو – في نظرهم – هو القياس "[١١٨] وكان على رأس هؤلاء أبو علي الفارسي الذي بلغ الاعتزاز بالقياس به مبلغاً جعله يقول :" أخطئ في خمسين مسألة في اللُّغة ، ولا أخطئ في واحدة من القياس "[١١٩] وتبعه في ذلك تلميذه ابن جني الذي عمد إلى تعميم القياس ، وتوسيع طرق الاشتقاق ، وكان يقول

---

(١١٥) - طبقات الشعراء ، ص ٥ .

(١١٦) - انظر الأصول ، تمام حسان ، ص ١٥٤ .

(١١٧) - الخصائص ، ٣٦١/١ .

(١١٨) - مباحث في مشكلات النحو العربي وسُبُل علاجها ، د/ محمد غالب وراق ، مطبعة جامعة أفريقيا العالمية ، الخرطوم ، بدون تاريخ / ص ٣٧ .

(١١٩) - الخصائص ، ٨٨/٢ .

:" مسألة واحدة من القياس أنبل ، وأنبه من كتاب لغةٍ عند عيون الناس "[١٢٠].

وأستطيع بعد هذا العرض الموجز لمسيرة القياس عبر حقبه المختلفة أن أُحدِّد له ثلاث مراحل :

أولاً : مرحلة النشأة وطرد القواعد شبه الكلية التي وضعها مؤسس العربيّة الأول - أبو الأسود الدؤلى- وتطبيقها على بعض النصوص اللُّغوية ، وذلك على يد عبد اللّه بن أبي إسحق الحضرمي ، الذي وُصف بأنه "أول من بعج النحو ، ومدَّ القياس ، وشرح العلل "[١٢١] .

ثانياً : مرحلة المنهج[١٢٢] : وهي المرحلة التي أصبح فيها القياس أصلاً من أصول الدرس النحوي ، وأساساً تبني عليه القواعد النحوية ، وذلك على يد الخليل بن أحمد ، الذي أعانه ذهنه الخصب ، ونظرته العميقة على فلسفة المسموع ، وتعليل ظواهره الشاذة ، في محاولة منه لإيجاد مخرج مقبول لما شذ عن الأقيسة ، وخير شاهد لذلك حديثه عن تصغير العرب فعل التعجب حينما سأله سيبويه عن ذلك بقوله : " سألته عن قول العرب : ما أميلحه ! فقال لم يكن ينبغي في القياس ؛ لأن الفعل لا يُحقَّر ، وإنما تُحقر الأسماء ؛ لأنها توصف كما يعظم ، ويهون ، والأفعال لا توصف ، فكرهوا أن تكون الأفعال كالأسماء ، لمخالفتها إياها في أشياء كثيرة ، ولكنهم حقروا هذا اللفظ ؛ وإنما يعنون الذي تصفه بالمُلح كأنك قلت مُليْح ، شبهوه بالشئ الذي تلفظ به وأنت تعني شيئاً آخر"[١٢٣] . إلا إن

---

(١٢٠) - المصدر نفسه ، ٨٨/٢ .

(١٢١) - طبقات فحول الشعراء ، ص ٦ .

(١٢٢) - المراد بالمنهج هنا الخطة المرسومة ، ومنها منهاج الدراسة ، ومنهاج التعليم ، انظر المعجم الوسيط ، إخراج د/ إبراهيم أنيس ورفاقه ، دار إحياء التراث العربي ، ط ٢ ، بدون تاريخ ، ٢/ ٩٥٧.

(١٢٣) - الكتاب ، سيبويه ، تحقيق عبدالسلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، بالقاهرة ، ودار الفاعي بالرياض ، ط ٢: ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م ، ٣/ ٥٣١.

قياسه كان في حدود اللُّغة ، بحيث لا يُفرضُ جديداً على الأصول المستنبطة من الطبيعة اللغوية ، " لأن قياسه مبني على التشابه بين المقيس ، والمقيس عليه "[(١٢٤)].

ثالثاً : مرحلة التنظير[(١٢٥)] : وهي مرحلة وضع الأصول النظرية لأصول النحو تعريفاً ، وتفريقاً في مبحث ، أو رسالة ، أو كتابٍ[(١٢٦)] وقد اتسمت هذه المرحلة باستخدام أنواعٍ من الأقيسه المشحونة بالتعليلات ، والتفسيرات البعيدة ، وممن تصدر لهذا الصنيع أبو البركات الأنباري الذي ألف كتاباً في أصول النحو متأثراً في ذلك بالبحوث الفقهية ، " لأن النحو معقول من منقول ، كما أن الفقه معقول من منقول "[(١٢٧)] واقتفي أثره السيوطي في كتابيه الاقتراح ، والمزهر ، وأصبح للقياس في هذه المرحلة شروط ، وأركان وتقسيمات جزئية يقترب بعضها من واقع اللغة وطبيعتها ، ويجافي البعض الآخر ذلك ويأباها ، مما كان سبباً في إثارة الانتقادات لبعض مسائل القياس من بعض متأخرى النحاة كابن مضاء القرطبي[(١٢٨)] الذي دعا إلى إلغاء القياس من أصله بذريعة أن " العرب أمة حكيمة ، فكيف تُشبِّه شيئاً بشئٍ ، وتحكم عليه بحكمه ، وعلة الأصل غير

---

(١٢٤) - انظر الخليل بن أحمد الفراهيدي ، أعماله ومنهجه ، مهدي المخزومي ، مطبعة الزهراء ، بغداد ، ١٩٦٠م ، ص ٢٥٢ .

(١٢٥) - التنظير : مقارنة مثل بمثل ، وشبيه بشبيه ، والنَّظرية : قضية تُثبت ببرهان أو طائفة من الآراء تفسِّر بعض الوقائع العلمية ، أو الفنية ، معجم المصطلحات اللغوية والأدبية ، د/ إميل يعقوب وآخرون ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ، ط ١: ١٩٧٨م ، ص ٣٩٠ ، ١٥١ ، وانظر المعجم الوسيط ، ٩٣٢/٢.

(١٢٦) - القياس في النحو العربي ، نشأته وتطوره ، د/ سعيد جاسم الزبيدي ، دار الشروق ، عمان الأردن ط ١: ١٩٩٧م ، ص ١٩ .

(١٢٧) - القياس في النحو العربي ، ص ١٩ .

(١٢٨) - أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء القرطبي اللخمي القرطبي القاضي ، عالم بالعربية ، وله معرفة بالطب ، والهندسة ، والحساب ، وُلد سنة اثنتين وتسعين وخمسمائه من الهجرة وتوفى سنة ست وتسعين ومائه وألف من الميلاد ، الأعلام ، ١/ ١٤٦ ، إشارة التعيين ص ٣٣ .

موجودة في الفرع ؟ "[129] وتبعه في ذلك عدد من الباحثين المحدثين بحجة أن غالب تلك التقسيمات قد اتسمت بسمةٍ فلسفية ، ربما لم يقصدها العرب ، ولم تقم في عقولها "[130].

(١٢٩) - الرد علي النحاة ، ابن مضاء القرطبي ،

(١٣٠) - من أسرار اللغة ، ص ١٦،١٥ ، ومدرسة الكوفة ومناهجها في دراسة اللغة والنحو ، د/ مهدي المخزومي ، مطبعة البابي الحلبي ، بمصر ، الطبعة الثانية ، ١٩٥٨م ، ص ٤١٢ .

الباب الأوَّل

مفهوم الشذوذ وبيان علله

وفيه ثلاثة فصول :

الفصل الأوَّل :

الشاذ وأقسامه .

الفصل الثاني :

أسباب الشذوذ وبيان علله .

الفصل الثالث :

آراء العلماء في الشاذ .

الفصـــل الأوَّل
الشَّـــاذ وأقســـامه

المبحث الأوَّل :
الشَّاذ في مفهومه اللُّغوي والاصطلاحي وما رادفه من الألفاظ

مادَّة (ش ذ ذ) في أصلها اللغوي تأتي بمعنى التفرُّد ، والنُّدور ، جاء في لسان العرب : شذَّ يَشُذُّ بضم الشين ، ويَشِذُّ بكسرها شذوذاً إذا انفرد عن الجمهور وندر[١٣١]، كما يطلق لفظ الشذوذ أيضا لمعنى التشتُّت،والتفرُّق ،ومنه قول الشاعر[١٣٢]:

يتركْن شَذانَ الحَصَى جَوافِلا

فشذان الحصى ما تطاير وتهافَت وتفرَّق منه[١٣٣] ، ويقال : شذ الرجل عن أصحابه إذا انفرد وتفرق[١٣٤] .

وتذكر المعاجم اللغوية أن الفعل (شذَّ) يستعمل لازماً قاصراً ، وحينئذٍ يكون مصدره الشذوذ ، كما يستعمل متعدياً ، ويكون مصدره (الشّذَّ) بوزن فَعْل ، تقول العرب : شذَّ الشئُ شذوذاً في اللزوم ، وشذَّه هو في التعدِّي[١٣٥] ، إلا أن مصدر اللازم (الشذوذ) هو الأكثر وروداً ، والأوفر حظاً في الاستعمال ، فيما يبدو للباحث من خلال تتبعه للمصادر النحوية ، والصَّرفية ، والمصنفات الأدبيَّة .

---

(١٣١) - لسان العرب ، ابن منظور ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر ، بدون تاريخ ، مادة (ش ذ ذ) ٥/ ٢٨ ، وانظر تاج العروس ، للزبيدي ، منشورات دار مكتبة الحياة بيروت ، لبنان ، (ش ذ ذ) .

(١٣٢) - البيت بلا نسبة لشاعر معين في اللسان ، وكذا في الخصائص ، انظر ٩٦/١.

(١٣٣) - المصدر نفسه ، (ش ذ ذ).

(١٣٤) - معجم العين ، الخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق مهدي المخزومي ، وإبراهيم السامرائي دارالرشيد ، الجمهورية العراقية ، ط : ١٩٨٨٢م ، باب الشين والذال .

(١٣٥) - تاج العروس ، مصدر سابق (ش ذ ذ).

وبجانب الفعل (شذَّ) ورد لفظ (شاذ) الذي هو اسم فاعل منه ، نُقِل عن ابن الأعرابي[١٣٦] قوله : " يقال : ما يدع فلانٌ شاذاً أي نادًّاً إلا قتله ، إذا كان شجاعاً لا يلقاه أحدٌ إلا قتله ، ويقال : شاذٌ أي مُتنح[١٣٧] ، وكل شئ منفرد فهو شاذٌ ، وكلمة شاذة[١٣٨] "، وقال سيبويه : " هذا باب ما كان شاذاً مما حفظوا على ألسنتهم وليس بمطرد"[١٣٩].

ويجمع الشاذ على (شُذَّاذ)، و(شُذَّان) جاء في معجم العين : " وشذاذ الناس متفرِّقوهم "[١٤٠] إلا أن ابن فارس[١٤١] قد فرَّق بين صيغتي الجمعين في الاستعمال ، فخصَّ الأولى بالعقلاء دون غيرهم بقوله : " الشُّذاذ يكونون في القوم ، وليسوا في قبائلهم ولا منازلهم "[١٤٢] وأما الشُّذان فللعقلاء وغيرهم ، تقول شذان الناس ، وشذان الحصى وشذان الإبل[١٤٣]

.

فالمتأمل في معاني الشاذ – كما أوردها صاحب اللسان وغيره – يجدها تدور حول معنى التفرُّد والتفرُّق والندور ومفارقة المألوف .

---

(١٣٦) - محمد بن زياد الأعرابي ، أبو عبد الله ، صاحب كتاب النوادر ، نحوي ، لغوي ، نسَّابه ، وُلد سنة خمسين ومائه ، وتوفى سنة إحدى وثلاثين ومائتين ، وترجمته في الأعلام ، ٦/ ١٣١، وإنباه الرواة ٣/ ١٤٥، وبغية الوعاة ، ١/ ١٠٥.

(١٣٧) - تاج العروس (شربذ)

(١٣٨) - معجم العين ، (الشين والذال) ، وانظر لسان العرب (شذذ) ، والقاموس المحيط ، فيروز أبادي المؤسسة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، بدون تاريخ ، ٦/ ٣٦٧.

(١٣٩) - الكتـاب ، ٤/ ٤٨١.

(١٤٠) - تاج العروس ، باب الشين والذال .

(١٤١) - أحمد بن فارس بن زكريا بن حبيب أبو الحسين القزويني ، نحوي ، لغوي ، مات سنة خمس وتسعين وثلاثمائه ، ومن تصانيفه المجمل في اللغة ، وفقه اللغة ، وترجمته في إنباه الرواة ١/١٢٧- ١٣٠ وبغية الوعاة ١/ ٣٥٢ – ٣٥٣ ، إشارة التعيين ، ٤٣ .

(١٤٢) - معجم مقاييس اللغة ، ابن فارس ، دار الكتب العلمية ، إسماعيليان نجفي ، إيران ، بدون تاريخ باب (الشين والذال) .

(١٤٣) - تاج العروس ، الزبيدي ، ٣/ ٥٦٦، والخصائص ، ابن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الهدي بيروت ، لبنان ، ط ٢ ، ١/ ٩٦.

أما الشذوذ في معناه الاصطلاحي عند النحويين ، والصَّرفيين فلم يبعد كثيراً عن مدلوله اللغوي ، فقد عُرِّف بأنه " الخروج عن القياس ، وعدم الاتساق مع المألوف من القواعد"(١٤٤). ومن خلال هذا التعريف يتبيَّن أنَّ ثمة تشابه واضح بين المعنى الحقيقي الوارد للفظ الشذوذ،وبين المعنى الاصطلاحي الذي نقل إليه ذلك اللفظ .

وبالرغم من أن الشذوذ يُعدُّ من الأحكام الشائعة التي كثر دورانها في مجال تقويم القواعد النحوية ، إلا أن النحاة الأقدمين لم يبيِّنوا بالتحديد المقصود بلفظ الشذوذ ، فلم يخصُّوه بتعريف جامع مانع ، يجمع خصائصه ، ويمنع اشتراك غيره معه ، فكل ما ذكروه عنه أنه مقابل للمطرد ، " وكأنهم كانوا يكتفون بما عندهم من مفاهيم معروفة شائعة عنه ، وعن غيره من المصطلحات "(١٤٥) .

ويعد سيبويه من أوائل النُّحاة الذين عثر استعملوا هذا المصطلح ، فقد ورد لفظ (الشاذ) في كتابه في مواضع عديدة ، ومواطن كثيرة ، ومتفرِّقة ، عبَّر به عن نصوص اللغة ، ومفرداتها الخارجة عن القواعد المطردة ، والمخالفة لما عليه القياس من ذلك قوله :" فقد يشذ الشَّئ في كلامهم عن نظائره ، ويستخفون الشئ في موضع ، ولا يستخفونه في غيره"(١٤٦)، ويلاحظ أن سيبويه كان يتنوع في استخدام هذا المصطلح ، فتارة يورده عنواناً لباب من أبواب كتابه في موضوع ما كقوله :"هذا باب ما شذَّ فأبدل مكان اللام الياء لكراهية التضعيف وليس بمطرد"(١٤٧)، وقوله :"باب ما كان شاذاً مما حفظوا على ألسنتهم وليس بمطرد"(١٤٨).

---

(١٤٤) - معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، محمد سمير اللبدي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ١ : ١٩٨٥م ، ص ١١٣ .

(١٤٥) - القياس في النحو العربي نشأته وتطوره ، د/ سعيد جاسم الزبيدي ، دار الشروق ، عمان ، الأردن ط ١: ١٩٧٧م ، ص ٣٧ .

(١٤٦) - الكتاب ، ٢/ ٢٦١ .

(١٤٧) - الكتاب ، ٤ / ٤٢٤ .

(١٤٨) - المصدر السابق ، ٤/ ٤٨١ .

وتارة يورده أثناء الشرح والتفصيل نحو:"ومن الشاذ قولهم : أحستُ ، ومَسْتُ ، لما كثُر في كلامهم كرهوا التضعيف"(١٤٩)، وقوله :"وقد تركوا التغيير في مثل حنفية ولكنه قليل شاذ "(١٥٠).

ومع كثرة ورود لفظ الشذوذ لدى سيبويه إلا أنه لم يتعرَّض لذكر حدّه الاصطلاحي ، فغاية أمره فيه أنه ذكره بإزاء المطرد الذي يكون عليه القياس وأن الشاذ مما يحفظ ولا يقاس عليه ، ولعل السرَّ في ذلك يعود إلى أن تحديد المصطلحات النَّحوية والصرفيّة عموماً لم يكن من اهتمامات سيبويه ، ولم يُعدْ محوراً أساسياً لدراساته ، وذلك لانصرافه إلى استنباط القواعد ، وضبطها وتقنينها .

ثم جاء النحاة من بعده ، فساروا على دربه ، ونسجوا على منواله ، حيث أطلقوا لفظ (الشاذ) على الشواهد الشعرية والنثرية المخالفة لقواعدهم المطردة التي بنوها على ما كثر شيوعه ، وفشا استعماله ، وزادت نسبة وروده عن العرب . ومن هؤلاء الفرَّاء ، فقد عبّر بلفظ الشذوذ لما لم يطرد عنده في غير موضع ، ففي تعليقه على حكاية الحسن البصري(١٥١) لقول العرب في دخول الكاف على ضمير المتكلم ، والمخاطب في قول بعضهم :" أنا كك ، وأنت كي يقول : واستعمال هذا في حالة السَّعة شذوذ لا يُلتفتُ عليه "(١٥٢). وحكى ثعلب(١٥٣) قول العرب :"

---

(١٤٩) - الكتاب ، ٤/ ٤٨٢ .

(١٥٠) - المصدر السابق ، ٣/ ٣٣٩ .

(١٥١) - الحسن بن يسار البصري أبو سعيد ، تابعي ، كان إمام أهل البصرة ، وحبر الأمة في زمانه ، وُلد سنة إحدى والعشرين من الهجرة ، وتوفى سنة عشر ومائه ، ترجمته في الأعلام ٢/ ٢٢٦- ٢٢٧ .

(١٥٢) - انظر حاشية الصبان علي شرح الأشمونى ، تحقيق عبد الرءوف سعد ، المكتبة التوفيقية – سيّدنا الحسين إيران ، بدون تاريخ ، ٢/ ٣١١ .

(١٥٣) - أحمد بن يحي بن يزيد أبو العباس النحوي الشيباني بالولاء المعروف بثعلب ، إمام الكوفيين في النحو واللغة ، وُلد سنة مائتين ، وتوفى سنة إحدى وتسعين ومائتين ، إبناه الرواة ١/ ١٧٣- ١٨٦ .

خُذ اللِّصَّ قبل يأخذَك – بفتح الذال – وعلق عليه قائلاً : هذا شاذ ، خُــذ اللص قبل يأخذُك – بالرفع – القياس"(١٥٤).

ويطالعنا المازني(١٥٥) في كتابه (التصريف) بالمصطلح نفسه من غير أن يخُصَّهُ بتعريف اصطلاحي معيَّن ، وذلك في قوله : " فإن قلت : فقد جاء مَزْيدٌ فإنما هو شاذ ... فإنه يحفظ هذا "(١٥٦) ، ومثله ابن السَّرَّاج الذي أورد لفظ الشاذ بإزاء المطّرد فقال :" وربما شذ الشئ عن بابه ، فينبغي أن تعلم أنَّ القياس إذا اطَّرَدَ في جميع الباب لم يُعنَ بالحرف الذي شذ منه ، فلا يطرد في نظائره ، وهذا يستعمل في كثير من العلوم ، ولو اعترض بالشاذ على القياس المطرد لبطل أغلبُ الصناعات ، فمتى ما وجدت حرفاً مخالفاً لا شك في خلافه لهذه الأصول ، فاعلم أنَّه شاذ " (١٥٧).

وقال ابن خالويه(١٥٨) في شرح الفصيح : " قال أبو حاتم(١٥٩) : كان الأصمعي يقول أفصح اللُّغات ، ويُلغي ما سواها ، وأبو زيد يجعل الشاذ والفصيح واحداً فيجيز كلَّ شئ "(١٦٠) .

أمّا ابن جنِّي فقد ذكر الشذوذ أيضاً بجانب الاطراد وبيَّن أن الاطراد في كلام العرب يعني التتابع والاستمرار بينما يطلق الشذوذ في عُرفهم على التفرُّد حيث قال :"أصل موارد (ط ر د) في كلامهم التتابع

---

(١٥٤) - مجالس ثعلب لأبي العباس ثعلب ، دار المعارف بمصر ط ٣ : ١٩٥٠ م ، ١/ ٣١٧ .

(١٥٥) - بكر بن محمد بن عدي بن حبيب أبوعثمان المازني النحوي من أهل البصرة وهو أستاذ المبرد ، توفى سنة تسع وأربعين ومائتين بالبصرة ، ترجمته في إنباه الرواة ١/ ٢٨١ – ٢٩١ وأخبار النحويين البصريين للسيرافي ، المطبعة الكاثولوكية ، بيروت ، ١٩٣٦م ، ٧٤ – ٨٥ .

(١٥٦) - المنصف ، لابن جني ، ١/ ٢٧٥ – ٢٧٦ .

(١٥٧) - الأصول في النحو ، لابن السَّراج ، ١ / ٥٦ .

(١٥٨) - الحسن بن محمد بن خالويه أبو عبد الله النحوي ، اللُّغوي ، مات بحلب سنة سبعين وثلثمائه ، وترجمته في إنباه الرواة ، ١/ ٣٥٩- ٣٦٢ ، ونزهة الألباء ، ص ٢٣٠ .

(١٥٩) - سهل بن محمد أبو حاتم السجستاني الجُشمي ، نحوي لغوي ، مقرئ ، عروضي ، توفى سنة خمس وخمسين ومائتين ، ترجمته في غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري ، ١ ٣٢٠ – ٣٢١ إنباه الرواة ٢/ ٥٨ – ٦٤ .

(١٦٠) - المزهـر ، ١/ ٣٣ .

والاستمرار... وأما مواضع (ش ذ ذ) في كلامهم فهو التفرُّق والتفرُّد "[161] ولعل ابن جني أول من تطرَّق لمفهوم الشذوذ في معناه الاصطلاحي النحوي ، نلحظ ذلك في قوله :" جعلوا ما فارق ما عليه بقيَّةُ بابه ، وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذاً "[162] وهذا هو التعريف الذي نقله عنه صاحبُ لسان العرب في قوله :" وسمَّي أهل النحو ما فارق ما عليه بقيةُ بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذاً حملاً بهذا الموضع على حكم غيره "[163] .

وقد وجد الشذوذ عناية فائقة لدى ابن جنى حتى أورد له باباً مستقلاً في كتابه الخصائص[164] ، وربما وقف ابن جنى في بعض المواضع لتوضيح بعض الأحكام المتعلقة بالاطراد والشذوذ كما في قوله :" واعلم أن الشئ إذا اطرد في الاستعمال ، وشذ في القياس فلا بد من اتِّباع السَّمع الوارد فيه ، لكنه لا يتخذُ أصلاً يُقاس عليه "[165] وفي السياق ذاته ، فقد قسَّم ابن جني الكلام من حيث الاطراد والشذوذ إلى أربعة أقسام ، وأغلب الظنَّ أنه نقل ذلك عن ابن السَّراج الذي كان له قدم السبق في هذا التقسيم فيما حكاه عنه أبو علي الفارسي بقوله :" اعلم أن الشاذ في العربيَّة على ثلاثة أضْرُب : شاذ عن الاستعمال مطردٌ في القياس ومطرد في الاستعمال شاذ عن القياس ، وشاذ عنهما ، وهذا قول أبي بكر رحمه اللّه "[166] إلا أن ابن جنى فصَّل القول فيها ، وضرب لها الأمثلة وعضدها بالشواهد كما سنُبيِّن ذلك لاحقاً إن شاء اللّه .

وقد توسَّع النحاة في مفهوم مصطلح (الشذوذ) فاستخدموا ألفاظاً وعبارات أخرى يمكن أن تُحمل على معناه ، والسَّبب في ذلك أن النحاة في

---

(١٦١) - الخصائص ابن جني ، ٩٦/١، انظر المزهر للسيوطي ١/ ٢٧٧ .

(١٦٢) - المصدر نفسه ، ١/ ٩٧.

(١٦٣) - لسان العرب ، ابن منظور ، دار صادر ، بيروت ، ط ١: ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م ، ط٢: ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م ، ط ٣: ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م ، (شذذ).

(١٦٤) - انظر الخصائص ، لابن جنى ١/ ٩٦ .

(١٦٥) - المصدر نفسه ، ١/ ٩٩ .

(١٦٦) - المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي ، تحقيق إسماعيل أحمد عمايره ، منشورات الجامعة الأردنية ، ١٣٢٢هـ - ١٩٤٢م ، مراجعة الدكتورة / نهاد الموسى ، ص ٦٣ .

بداية تقعيد قواعدهم لم يكن لهم مصطلحات ثابتةُ يلتزمون بها ، بل كل واحدٍ يعبِّر عن المادَّة العلمية بحسب أسلوبه الخاص ، فتختلف الألفاظ وتتباين المصطلحات ، فسيبويه مثلاً عُرف بعدم التزامه بمصطلحات ثابتةُ ، فهو يُعبِّرُ أحياناً عن معنى ما بلفظ مُعيَّن ، ويذكره في موضع آخر بعبارة أخرى فتجد أسماءً عابرةً ، وتراكيب متغايرة وصفها عليُّ النجْدي بأنها :" لا تكاد تثبت على لفظ واحدٍ ، وصورة واحدة إلا قليلاً "(١٦٧) فقد عبّر عن اجتماع العرب على أسلوب معيَّن في التعبير بعدَّة ألفاظ ، وأطلق عليه عدداً من المسميات ، فتارة ينعته بالمطرد كما في قوله :" فلما اطرد الرفع في كل مفرد في النداء صار عندهم بمنزلة ما يرتفع بالابتداء"(١٦٨) وتارةً يسميه بالمتلئب كما في قوله : " وقد يجوز في ذا كلِّه البدلُ حتى يكون قياساً متلئباً "(١٦٩) ويسميه حيناً آخر "الوجه "(١٧٠) أو " الذي لا ينكسر " أو أنه قول العرب كلهم "(١٧١) ... إلى غير ذلك من الألفاظ الدالة على عموم القاعدة في أي مسألة من مسائل النحو ، وبنفس القدر فقد عبَّر عما خالف القياس بعبارات أخرى يمكن أن تحمل على معنى الشذوذ مثل لفظ (القليل) كما في قوله " وقد تركوا التغيير في مثل حنيفة ولكنه قليل شاذ "(١٧٢) ، وقال في موضع آخر " وزعموا أنَّ بعضهم قرأ ﴿ **وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ** ﴾(١٧٣) ،وهي قليلة "(١٧٤) ونظير ذلك أيضاً قوله " قد زعم

---

(١٦٧) - سيبويه إمام النحاة ،علي النجدي ناصف ،مكتبة نهضة مصر بالفجالة ،بدون تاريخ ، ١٦٦ – ١٦٧.

(١٦٨) - الكتاب ، ٢/ ١٨٣.

(١٦٩) - الكتاب ، ٣/ ٥٥٤.

(١٧٠) - المصدر نفسه ، ٣/ ٤٦٨.

(١٧١) - السابق ، ٤ / ٨٥ .

(١٧٢) - الكتاب ، ٣/ ٣٣٩ .

(١٧٣) - قراءة الجمهور (**ولاتَ حينَ**) بفتح التاء ونصب النون ، وقرأ أبو السمال بضم التاء ورفع النون ، وقرأ عيسي بن عُمر بكسر التاء وجرِّ النون ، تفسير أبي حيَّان ٧/ ٣٨٤ ، من سورة ص الآية ٣ .

(١٧٤) - الكتاب ، ١/ ٥٨.

بعضهم أن (ليس) تُجعلُ كـ (ما) وذلك قليل لا يكاد يُعرف ، فهذا يجوز أن يكون منه : ليس خلق اللّهُ أشعر منه ، وليس قالها زيدٌ "[(١٧٥)].

أما الفرَّاء فقد جمع بين لفظي (القليل) و(العيب) في سياق واحد وعبَّر بهما عما جاء مخالفاً للقياس وذلك في قوله :" وكان الكسائي يعيب قولهم ﴿ **فلتفرحوا** ﴾ لأنه وجده قليلاً فجعله عيباً "[(١٧٦)] وقال ثعلب : " إذا كان فَعِلَ يَفْعَل فالمصدر منه مَفْعَلٌ مفتوح ككَبِرَ يَكْبَرَ مَكبَرا ، وعَمِلَ يعْمَل المَعْمْل ، وقد يُقال : مَكْبِرٌ – بكسر الباء- وهو قليل "[(١٧٧)] فواضح هنا أن ثعلب يقصد بالقليل معنى الشذوذ لأن المصدر الميمي من الثلاثي على وزن مَفْعَل مطلقاً ، إلا إذا كان مثالاً واوياً فيجئ بكسر العين[(١٧٨)] ، ولعل إطلاق لفظ القلة لمعنى الندرة والشذوذ ليس بالأمر الغريب على اللسان العربي ، فقد ذكرت المعاجم اللغوية أن العرب كثيراً ما يطلقون لفظ (القلة) لمعنى الشذوذ والندور ، جاء في لسان العرب :" قالوا قلَّ الشئ بمعنى ندر ، وجاءوا شُذاذاً أي قلالاً "[(١٧٩)].

ومثل تعبيرهم بالقلة لما جاء مخالفاً للقياس ، استعملوا أيضاً لفظ (النادر) ، و(المنكر) للمعنى نفسه ، وذلك واضحٌ في قولهم :" ندر بمعنى سقط وشذَّ ، ومنه نوادر الكلام ، وهي ما شذَّ وخرج من الجمهور"[(١٨٠)] ، وقال سيبويه :" وجاء على فُعلان نحو الشُّكران والغُفران ، وقالوا الشُكور – بضم الشين – كما قالوا الجُحود ، فإن هذا الأقل نوادرُ تحفظ عن العرب ولا يُقاس عليها "[(١٨١)]، وقال أيضاً:" لا ينبغي لك أن تقيس على الشاذ المنكر في القياس "[(١٨٢)] وهذا يدل على أن الشاذ

---

(١٧٥) - الكتاب ، ١/ ١٤٧.

(١٧٦) - معاني القرآن ، الفراء ، ١/ ٤٦٩- ٤٧٠.

(١٧٧) - مجالس ثعلب ، ٢/ ٥٤٦ .

(١٧٨) - انظر حاشية الصبان علي شرح الأشموني ، ٢ / ٤٧٠ .

(١٧٩) - لسان العرب ، ٥/ ٢٨ ، وانظر تاج العروس ، ٢/٥٦٦ .

(١٨٠) - لسان العرب (شذذ) ، والقاموس المحيط فيروز أبادي (شذذ) .

(١٨١)- الكتاب ، ٤/ ٨.

(١٨٢) - المصدر السابق ، ٢/ ٤٠٢ .

والمنكر عنده بمنزلة واحدة في عدم القياس عليهما ، وروي الفرَّاء أنَّ الكسائي كان يقول في جمعي مَكْرُم ، ومَعْوُن – بضم العين فيهما – بأنَّ " هما نادران لا يُقاس عليهما "(١٨٣) .

ومن الأفعال التي يمكن أن تحمل على معنى الشذوذ الفعل (نَدَّ) قال أبوعلي الفارسي :" ندَّت الكلمة إذا شذَّت "(١٨٤) إلا أن ورودها في كلامهم لمعنى الشذوذ قليل كما صرَّح الفارسي بذلك في قوله :" ليست بقويةٍ في الاستعمال ألا ترى أنَّ سيبويه يقول شذَ هذا ولا يقول ندَّ "(١٨٥) .

ومثله أيضاً لفظ القبيح والرّدئ ، قال سيبويه :" فإن بدأ المخاطب قبل نفسه فقال : أعطاكني ، أو بدأ بالغائب قبل نفسه فقال : أعطاهُوني فهو قبيح ، لا تتكلم به العرب "(١٨٦) ، وقال الفراء :" فقبيح أن تقول : أتيتُ زيداً وقائم أبوه ، وأتيتُ ويقوم أبوه "(١٨٧) .

وأما التعبير بلفظ الرداءة لما خالف القياس فنلحظه في قول سيبويه : " زعم ناسٌ أن الياء في (لولاي) ، و(عساني) في موضع رفع ، وجعلوا لولاي موافقة للجرِّ و(ني) موافقة للنصب ، كما اتفق الجرُّ والنَّصب في الهاء والكاف ، وهذا وجه ردئٌ لما ذكرت لك ؛ لأنك لا ينبغي لك أن تكسر الباب وهو مطرد ، وأنت تجد له نظائر "(١٨٨) وقال الأخفش الأوسط(١٨٩) :﴿ثم لم تَكُنْ فتنتهم إلا أن قالوا واللّهِ رَبِّنا ﴾(١٩٠) على الصِّفة وقال بعضهم (رَبَّنا) على (يارَّبنا) أما (واللّهِ) فجرُّه على القسم ، ولو لم تكن فيه

---

(١٨٣) - معاني القرآن للفراء ، ٢/ ١٥١ – ١٥٢ .

(١٨٤) - لسان العرب ، (ندد) .

(١٨٥) - المصدر السابق ، (شذذ).

(١٨٦) - الكتاب ، ٢/ ٣٦٣- ٣٦٤ .

(١٨٧) - معاني القرآن ، ١/ ٥١ .

(١٨٨) - الكتاب ٢ / ٣٧٦ .

(١٨٩) - أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي ، أخذ النحو عن سيبويه ، مات سنة إحدى عشرة ومائتين بعد الفراء ، وترجمته في إنباة الرواة ، ٢ / ٣٦ – ٤٣ ، وأخبار النحويين البصريين ، ٥٠- ٥١ .

(١٩٠) - سورة الأنعام ، الآية ٢٣ .

الواو نصبت فقلت : اللّه ربَّنا ومنهم من يجرُّه بغير واوٍ لكثرة استعمال هذا الاسم ، وهذا في القياس رديءٌ "(١٩١) .

ومما يمكن أن يُحمل على معنى الشذوذ أيضاً لفظ الفاسد ، والمحال ، والخطأ ، قال الفراء :" إذا أوليتَ (نِعْمَ) و(بئس) من النكرات ما لا يكون معرفة مثل : "مِثلٌ " و" أيّ " كان الكلام فاسداً(١٩٢) ، خطأ أن تقول : نعم مثلك زيد(١٩٣) ونعم أيُّ رجُل زيد " وقال أيضاً :" وكذلك كان محالاً قولك : عسي قام "(١٩٤) وقال ثعلب :" إذا وقع النسق ، والقطعُ ، والحال ، والاستثناء بين الفعل وصلته كان ثواباً ، وإذا وقع بين الاسم وصلته كان محالاً "(١٩٥) .

ومما يمكن إلحاقه بمعنى الشذوذ في هذا السياق لفظ (المعدول) ، و(المحدود عن البناء) قال سيبويه: "ومن المعدول الذي على غير قياس قولهم في هذيل هُذليٌّ وثقفيٌّ "(١٩٦)وقوله أيضاً :"ومما جاء محدوداً عن بنائه محذوفةً منه إحدي الياءين ، ياءي الإضافة قولك في الشأم شـآمٍ،وفي تِهامة تَهام "ومثل هذا قولهم على غير قياس(١٩٧) .

---

(١٩١) - معاني القرآن ، للأخفش ، ٢ / ٢٧٠ .

(١٩٢) - يشترط النحاة في فاعل (بئس) و(نعم) ألا يكون متوغلاً في الإبهام مثل (أي) و (غير) و(مثل) ، ونحوها انظر ضياء السالك وبهمشه أوضح المسالك ، محمد عبدالعزيز النجار ، طبعة مصر الجديدة ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م ، ٣ / ٩٤ .

(١٩٣) - معاني القرآن ، الفرَّاء ، ١ / ٥٧ .

(١٩٤) - لأن ما بعد (عسي) لا يكون إلا مضارعاً ، وذلك لأنَّ (عسى) وإن كان على وزن الماضي (فعل) إلا إن مدلولها تفيد المستقبل . ، انظر معاني القرآن للفراء ، ١/ ٢٤-٢٥ .

(١٩٥) - مجالس ثعلب ، ١/ ١٤٦ .

(١٩٦) - الكتاب ، ٣/ ٣٣٥.

(١٩٧) - الكتاب ، ٣/ ٣٣٧.

ومما جاء مرادفاً لمعنى الشذوذ من حيث الاستعمال على ما يفهم من كلام النحويين ، والصرفيين لفظ (ما يحفظ) أو (المحفوظ) وعبارة (ليس بمطرد)،قال المازني :" ورُبَّ حرْفٍ هكذا فاحفظ ما جاء من هذا ولا تقسه ، فإنَّ مجرى بابه على خلاف ذلك "(١٩٨) ، وجاء في شرح ابن عقيل(١٩٩) ، ومما يحفظ ولا يقاس عليه قولهم في النسب إلى البصرة بِصريٌّ ، وإلى الدَّهر دُهِرْي "(٢٠٠).

أما عبارة " ليس بمطرد " فهي من التعبيرات الشائعة لدى سيبويه لما خالف القياس ، جاء في الكتاب :" إنَّ الفكاهة لَمَقْوَدَةٌ إلى الأذى ، وهذا ليس بمطرد "(٢٠١) وقال أيضاً :" وقالوا : داران من دار يدور ... وهذا ليس بمطرد كما تطرد أشياء كثيرة ذكرناها "(٢٠٢).

يتبيَّن مما سبق أن ما ذُكر من الألفاظ محمولة على معنى الشذوذ ، فهي وإن كانت مختلفة في معناها ، ودورانها عنه إلا أنَّ النحاة أقاموها في مُقام الشذوذ ، ونعتوا بها الشواهد التي لا تتسق مع القواعد المطردة ، ولذلك فهم يعبِّرون عن أمثلتها بأنها تحفظ ولا يُقاس عليها ، كما هو ملاحظ في نحو قول سيبويه :" وإنما هذا الأقل نوادر تحفظ عن العرب ولا يقاس عليها "(٢٠٣) فقد جمع في هذا السياق بين النادر والأقل وما يحفظ ، وغير القياس في عبارة واحدة قابل بها ما يكون عليه القياس وهو الكثير الشائع والغالب الفاشي .

---

(١٩٨) - المصنف لابن جنى ، ١/ ٢٧٦ .

(١٩٩) - عبد الله بن عبد الرحمن بن محمد القرشي ، الهاشمي ، بهاء الدين أبو محمد ، من أئمة النحاة ، وكان عالماً بالعربية ، وُلد بالقاهرة سنة تسع وستين وسبعمائة ، بغية الوعاة ، ٢/ ٤٧، وشذرات الذهب ، ٦/ ٢١٤ ، والأعلام ، ٤/ ٩٦ .

(٢٠٠) - شرح ابن عقيل علي ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م ، ٢/ ٤٦٥ .

(٢٠١) - الكتاب ، ٤/ ٣٥٠ .

(٢٠٢) - المصدر نفسه ، ١ / ٤٢٧.

(٢٠٣) - السابق ، ٤/ ٨ .

وقد ذهب بعض متأخرى النحاة إلى التفريق بين الشاذ ، والقليل ، والنادر ، والضعيف ، قال ابن هشام[٢٠٤] : " واعلم أنهم يستعملون غالباً ، وكثيراً ، ونادراً ، وقليلاً، ومطرداً ، فالمطرد لا يتخلف ، والغالبُ أكثر الأشياء ولكنها لا تتخلف ، والكثير دونه ، والقليل دون الكثير ، والنادر أقل من القليل ، فالعشرون بالنسبة إلى الثلاثة والعشرين غَالبُها والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب ، والثلاثة قليل ، والواحد نادر"[٢٠٥] ومن خلال النص يتضح أنَّ ابن هشام كان يفرِّق بين النادر والقليل ، فالنادر عنده أدني رتبةً من القليل ، إلا أنهما يتخلفان عن القياس شأنهما في ذلك شأن الغالب ، والكثير.

وقد عمد العيني إلى تفصيل قول ابن هشام بقوله : " فإنَّ سئل عن الشاذ ، والقليل ، والنادر ، والضعيف ، والكثير ، والغالب أُجيبُ بأنَّ الشاذ ما يكون وُجوده كثيراً ، ولكن خلاف القياس ، والقليل ما ينحصر وجوده على القياس على وجه القلة ، والنادر ما قل وجوده ، وإن لم يكن بخلاف القياس ، ولا فرق بين القليل والنادر في الحقيقة ، والضعيف هو الذي لم يصل حكمه إلى الثبوت ، والكثير ما شاع وجوده والغالبُ كون الشيئ على تلك الصفة "[٢٠٦] ويبدو بجلاء أن ثمة اختلاف بين العيني وابن هشام في تصنيفهما للقليل ، والنادر ، فإذا كان الأخير يعد النادر والقليل من باب المتخلف عن القياس فإن العيني يدخلهما في باب المقيس ، ولا يرى فرقاً جوهرياً بينهما على التحقيق .

---

(٢٠٤) - جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري ، المعروف بابن هشام ، نحوي ، مشارك في المعاني ، والبيان ، والعروض ، والفقه ، ونحوها وُلد سنة ثمانٍ وسبعمائة ، وتوفى سنة إحدى وستين وسبعمائة من الهجرة ، ترجمته في معجم المؤلفين ، ٢ / ٣٠٥ .

(٢٠٥) - المزهر ، السيوطي ، ١/ ٢٣٤ .

(٢٠٦) - شرح المراح في التصريف ، بدر الدين العيني ، تحقيق عبد الستار جواد ، بدون تاريخ ، ص ٤١ .

أما ابن عقيل فقد وافق ابن هشام في عدِّ النادر من باب الشذوذ عندما قال :" وندر فُعَّل وفُعَّال في المعتل المذكر نحو : غازٍ وغُزَّي ، وسارٍ وسرى "[٢٠٧] ، وهذان الجمعان عُدَّا باتفاق النحويين والصَّرفيين من الشواذ كما يتبيَّن ذلك لاحقاً أن شاء الله .

واكتفي الجُرجانيّ في تعريفه للنادر بأنه " الذي يكون وجوده قليلاً سواء أخالف القياس أو لا " بعد أن عرَّف الشاذ بأنه " ما يكون مخالفاً للقياس من غير نظر إلى قلَّةِ وجوده أو كثرته "[٢٠٨].

ويتلخص من كل ما سبق أن الشذوذ في مفهومه العام هو الخروج عن المألوف ، وعدم الاتساق مع القاعدة العامة المطردة ، وأنَّ النحاة قد عبروا عنه بعبارات أخرى كالنادر والقليل ونحوهما ، وقد اختلفت وجهات نظرهم فيهما ، فتارة يجعلون النادر والقليل داخلين في القياس ، ومنهم من يرى خلاف ذلك ، ولعل عدم تحديد مبدأ القلة والكثرة هو المسؤول الأول عن تباين تلك الآراء ، إذ لو أُحكم مبدأ القلة والكثرة لأمكن معه التفريق بين هذه المفردات ، ولما لم يحدث ذلك فإني أرى أن تحمل كل هذه المفردات على معنى الشذوذ ، وعمدتي في ذلك أن المعنى اللُّغوي لبعض هذه المفردات يكاد يكون متفقاً مع الشذوذ في معنى الانفراد والخروج ، أو مرادفاً له من حيث الاستعمال كما هو بيِّن من تعبيرات بعض النحويين ، والصرفيين يقول ابن خالويه :" وأسَمْتُ الماشية في المرعى فهي سائمةٌ ، ولم يقولوا مُسامةٌ ، وهذا نادر"[٢٠٩] فالنادر هنا بمعنى الشاذ لأن اسم الفاعل من الرباعي (أسامَ) (مُسامٍ) وليس (سائمة).

---

(٢٠٧) - شرح ابن عقيل ، ٢ / ٤٢٤.

(٢٠٨) - التعريفات ، ص ١٢٧ .

(٢٠٩) - ليس من كلام العرب ، الحسين بن أحمد بن بن خالويه ، تحقيق أحمد عبدالغفار عطار ، مكة المكرّمة ، ط ٢: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م ، ص ٢٢٦ .

ومما يُعضد هذا المنحي ويعزِّزه قولُ السيوطي :" وإن معرفة الحوشى والغرائب والشواذ ، والنوادر ، وهذه الألفاظ المتقاربة ، وكلها خلاف الفصيح "[٢١٠].

(٢١٠) - المزهر ، ١ / ٢٣٣ .

المبحث الثاني
أقســـام الشّـــاذ

قسَّم النُّحاة الشاذ إلى ثلاثة أقسام ، وذلك على النحو التالي :

أوَّلاً : مَا شذَّ عن الاستعمال ، ولم يشذ عن القياس ، وهو ما يعرف عند ابن السَّراج والفارسي وابن جنى بـ(الشاذ في الاستعمال ، المطرد في القياس) وقد مُثِّل لهذا النوع بماضي الفعل (يَدعُ) و (يَذَر) فإن قياسهما وبابهما أن يقال : (ودع - يدع) ، و(وذر- يَذر) لأن المتعارف عليه في قاعدة اشتقاق الأفعال من بعضها البعض ألا يوجدُ فعلٌ مضارعٌ إلا وله ماضٍ – وهي مقيسة مطردة – إلا أنَّ العرب لم يستخدموا فعلي (ودع ، و وذر) فصار قول القائل :(ودعه) شاذاً في الاستعمال[٢١١] .

وقد مثل ابن جنى لهذا النوع بأمثلةٍ نحو :(مكانٌ مُبْقِلٌ وهو القياس ، والأكثر في السَّماع باقل)، ونحو :(كاد زيدٌ أن يقومَ وهو القياس ، والمسموع : كاد زيدٌ يقومُ و نحو : أقائمُ أخواك أمْ قاعدُهما وهو القياس ، والمسموع عن العرب : أقائمٌ أخواك أم قاعدانِ .

ولم يُفصِّل ابن السَّراج في حكم هذا النوع بل اكتفي فيه بقوله :"هذه الأشياء تحفظ "[٢١٢] ،أما ابن جنى فقد أسهب في البيان والتوضيح ، وأطال في الشرح والتفصيل بقوله :" فإن كان الشئ شاذاً في السَّماع ، مطرداً في القياس ، تحاميت ما تحامت العرب من ذلك أي - تركت ما تركتهُ العرب – وجَريتَ في نظيره على الواجب في أمثاله ، ومن ذلك امتناعُك من (وذر) و(ودع) لأنهم لم يقولوهما ولا غرو عليك أن تستعمل نظيرهما نحو : (وزن) و (وعد) ولو لم تسمعهما فأمَّا قول أبي الأسود[٢١٣]:

---

(٢١١) - الخصائص ، لابن جني ، ١ / ٩٩ ، ١٠٠.

(٢١٢) - الأصول ، ابن السراج ، ١/ ٥٧ .

(٢١٣) - ظالم بن عمرو بن سفيان الدؤلي الشهير بأبي الأسود الدؤلي ، قال ابن سلام الجمحي في طبقات الشعراء ص ٥ :" أول من أسس العربيّة ، وفتح بابها ، ونهج سبيلها ، ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلي ، وهو فقيه شاعر ، وإمام في كثير من العلوم والمعارف

لَيتَ شِعري عَنْ خَلِيلي ما الّذي

غالهُ في الحُبِّ حَتَّى وَدَعَهْ

فشاذٌ ، وكذا قراءة بعضهم ﴿ مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ﴾ [(٢١٤)] ، ومن ذلك استعمال (أن) بعد " كاد " نحو : كاد زيدٌ أن يقوم ، وهو قليلٌ شاذٌ في الاستعمال ، وإن لم يكن قبيحاً ،ولا مأبيّاً في القياس،ومن ذلك قول العرب : أقائم أخواك أم قاعدان ؟ قال أبوعثمان : والقياس يوجب أن تقول أقائمٌ أخواك أم قاعدُهما[(٢١٥)] إلا أن العرب لا تقوله إلا قاعدانِ فتصل الضمير[(٢١٦)] ،والقياس يوجب فصله ليعادل الجملة الأولى"[(٢١٧)].

وقد علل ابنُ جنى عدم جواز استعمال ما هجرته العرب من الألفاظ نحو (ودع – و وذر ونحوهما) بأنَّ أرباب الفصاحة أنفسهم قد استغنوا عنها بغيرها ، واستخدموا ألفاظاً أخرى بدلاً عنها ، مرادفة لها في المعنى والدلالة ، مما يحتم الالتزام بها ، والاقتصار عليها مجاراةً لهم في الاستعمال ، فقد استغنوا عن (ودع) و (وذر) بالفعل (ترك) ، واستغنوا أيضاً عن استعمال (أنَّ) بعد كاد بعدم استعمالها فيقولون : كاد زيدٌ يقومُ[(٢١٨)] وما ذهب إليه ابن جنى هو رأي أستاذه الفارسي ، فقد علَّق على قراءة من قرأ : ﴿مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ بالتخفيف بقوله : " ومثل هذا لا تُستحبُّ القراءة به للشذوذ واستغنائهم عنه بترك " وقال في موضع آخر :"

، مات سنة تسع وستين من الهجرة ، وترجمته في إنباه الرواة ، ١/ ٤٨ ، والبيت من شواهد ابن جني ، في المحتسب ، ٢ / ٣٦٤.

(٢١٤) - سورة الضحى ، الآية(٣) و القراءة منسوة إلى عروة بن الزبير ، انظر المحتسب ، بن جني ٣٦٤/٢.

(٢١٥) - لأن المبتدأ إذا كان وصفاً مستنداً علي استفهام أو نفى فإنه يستغني بالفاعل الظاهر أو الضمير البارز عن الخبر دون المستتر ، ويرى ابن هشام أنه استغني بالمستتر علي خلاف القياس ، لأنه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل ، ويرى غيره أنَّ (أم) منقطعة و(قاعدان) خبر مبتدأ محذوف . انظر الصّبان علي شرح الأشموني ، ١/ ٣٠٤ .

(٢١٦) - يريد الضمير المستتر في (قاعدان) فإنه من المتَّصل .

(٢١٧) - الخصائص ، ابن جنى ، ١/ ٩٩- ١٠٠ ، انظر أيضاً ١٢٤ – ١٢٦ .

(٢١٨) - الخصائص ، ابن جنى ، ١ / ١٠٠ .

ومثل هذا في الشذوذ عن الاستعمال – وإن كان غير ممتنع في القياس – رفضُهم وصل كاف التشبيه بعلامات الضمير ، واستُغني عنه بقولهم أنا مثلك وأنت مثلي فصار قولُ الواصل له بها شاذاً عمَّا عليه استعمال الكثرة والجمهور"[٢١٩] وهو يشير بذلك إلى قول الراجز الذي أوصل (الكاف) بالضمير (ها) و (وهن) في قوله :

فَلا تَرى بَعْـلاً ولا حَلائلا ❖❖❖ كَها أو كَهُـنَّ إلا حَاظِلا

ويرى الدكتور عبدالغفار حامد أنَّ ترك ما رفضه العرب استغناءً عنه بغيره يجري في حكم العربيّة مجرى اجتماع الضِّدين الذين يتناوبان المحل الواحد ، فكما لا يجوز اجتماعهما عليه فكذلك لا ينبغي استعمال هذين ، وأن يكتفي بأحدهما ن صاحبه[٢٢٠] ولكن الشاعر إذا اضطر جاز له أن ينطق بما يبيحه القياس مما استغنت فيه العرب بغيره كما فعل ذلك أبو الأسود في بيته السابق .

أما الألفاظ التي لم تنطق بها العرب ، ولم تُستغنَ عنها بغيرها ، وقد جرى على ما تقتضيه القياس ، فابن جنى لا يرى يأساً في استعمالها جرياً على أمثالها ، فلك أن تقول وَزَنَ ، وَوَعَدَ ،ووشم ، وإن لم تسمعها قياساً على نظائرها من وَثَبَ ، وَوَقَفَ ، وَوَكَلَ ، ونحوها[٢٢١] .

<u>ثانياً</u>: ما شذَّ عن بابه وقياسه ، ولم يَشذُّ في استعمال العرب

وهو ما يُعرف عندهم بـ (الشَّاذ في القياس ،والمطّرد في السَّماع) ومُثل لهذا الضرب بنحو :(اسْتَحْوَذَ) فإنَّ بابه وقياسه أنَّ يُعلَّ بقلب واوها ألفاً فيقال استحاذ كما يقال :" استقام ، واستفاد ، واستشار ، ولكنه جاء على الأصل ، واستعملته العرب كذلك ، ومعنى شذوذه عن بابه ، وقياسه خُروجهُ عن القاعدة التي استقراها النُّحاة من كلام العرب شعراً

---

(٢١٩) - المسائل العسكريات ، لأبن الفارسي ، تحقيق إسماعيل أحمد عمايره ، منشورات الجامعة الأردنيّة

(٢٢٠) - العربيّة خصائصها وسماتها ، د/ عبد الغفار حامد هلال ،مكتبة وهبة ، القاهرة ، ط٥ : ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م ، ص ٣٠٣.

(٢٢١) - الخصائص ، ٤١/٢- ٤٢ .

ونثراً ، وهي نقل حركة حرف العلة إلى الساكن الصحيح قبله ، ثم قلبه إلى حرف آخر يجانس الحركة المنقولة في مثل هذه الأمثلة ، ولكن العرب استعملت منها كلمات لم تُراعِ فيها ما رُوعي في غيرها ، فكأنَّ العرب التي اطردت الباب هي التي خرجت عليها ، ومن الأمثلة التي استشهد بها ابن جنِّى على هذا النوع : أخوص الرِّمثُ(٢٢٢) ، و استصوبت الأمرَ وأغيلتِ المرأةُ(٢٢٣) ، واستنوق الجمل ، واستتيستِ الشاة "(٢٢٤).

وحكم هذا النوع من الشاذ أن يُكْتَفي بالمسموع الوارد فيه فقط من غير أن يُجعلَ أصلاً يُقاسُ عليه غيرُه ، قال ابن جني :" وإذا تعارض- يعني السَّماع والقياس – نطقت بالمسموع على ما جاء عليه ، ولم تقسه في غيره ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ **اسْتَحْوَذَ عَلَيهِمُ الشَّيْطَانُ** ﴾(٢٢٥) فهذا ليس بقياس ، ولكنَّه لا بد من قبوله ؛ لأنك إنَّما تنطق بلغتهم ، وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم ، ثم إنك لا تقيسُ عليه غيره ، ألا تراك لا تقول : في استقام اسْتقوم ، ولا في استساغ استسوغ ، ولا في استباع استبيع قياساً على قولهم : أخْوص الرِّمث "(٢٢٦).

ثالثاً: **ما شَذَّ في القياس والاستعمال معاً** ، أي أن يرد لفظ على وجه يخالف القياس والسَّماع كدخول " ال " التعريفية على الفعل ، وهذا الوجه المخالف للسَّماع ، والقياس لا يقام له وزن في نظر النُّحاة ، ولا يجيزون لأحدٍ أن يقيس عليه أو أن ينسج على منواله ، قال ابن السَّراج في حكم هذا الضرب من الشاذ :" ومنه ما شذ عن القياس والاستعمال ،

---

(٢٢٢) - الرِّمثُ : شجرٌ ترعاه الإبل ، وإخواصه : أن يبدو به ورقٌ ناعم كأنَّه خوُصه ، انظر اللسان (رمث)

(٢٢٣) - أغيلت المرأةُ ولدها : إذا أرضعته وهي حامل ، اللسان (غ ي ل) .

(٢٢٤)- الخصائص ، ١/ ٩٨ .

(٢٢٥) - سورة المجادلة ، الآية ١٩ .

(٢٢٦) - المصدر السابق ، ١/ ٩٩ - ١١٧ .

فهذا الذي يطرح ، ولا يُعرَّجُ عليه نحو إدخال الألف واللام على الفعل في نحو " اليُجدَّعُ "[٢٢٧] ويقصد به قول الشاعر[٢٢٨] :

يقول الخنا وأبْغَضُ العُجْم ناطقاً

إلى رِبنَا صَوْتُ الحِمار اليُجَدَّعُ

ووجه شُذوذ (اليُجدَّعُ) قياساً أن الفعل لم يوضع ليخصص أو يعرَّف،وإنما ذلك شأن الأسماء،أمَّا شذوذه استعمالاً فلأنه لم يوجد إلا في الشعر،وفي أبيات معدودة[٢٢٩]

ويقول ابن جنِّى في هذا الضرب :" الشاذ في القياس ، والاستعمال جميعاً ، وهو كتتميم مفعول فيما عينُه واو مثل : ثوبٌ مَصْوُونٌ ، ومسكٌ مَدْوُوق " ويقول في حكمه : "وكل ذلك شاذٌ في القياس ، والاستعمال فلا يسوغ القياس عليه ، ولا ردُّ غيره إليه ، ولا يحسن أيضاً استعماله "[٢٣٠] .

وقد أبدي بعض المحدثين من علماء اللُّغة تحفظاتِ على هذا التقسيم ، أمثال تمَّام حسَّان الذي يرى أن مسلك ابن جنِّى في هذا التقسيم مسلك يغلِبُ عليه الطابع المنطقي ، وقد وضَّح وجهة نظره فيه بقوله :" فالقسم الثاني من الأقسام الأربعة – وهو المطرد في القياس ، الشاذ في الاستعمال – لا يبدو أنه استعمل في كلام العرب ، إذ أن الأمثلة التي أوردها ابن جنِّى على هذا القسم تنحصر في بيتٍ ، وقراءةٍ ، ومثال ، فالبيتُ لا يبعد أن يكون مصنوعاً ، وليست الصناعة نادرةً في شواهد النحو واللغة ، وحتى على فرْض صحَّة البيت لا أجد مانعاً عروضيَّاً ولا معنوياً يمنع الدّال من التشديد ، أما القراءة فيسميِّها هو بنفسه شاذة – وأنا أتحرُّجُ من

---

(٢٢٧) - الأصول ، ابن السَّراج ، ١/ ٥٧ .

(٢٢٨) - البيت لذي الخِرَقِ الطهويِّ ، انظر النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري ، دار الكتاب العربي ، بيروت لبنان ، ط ٢ : ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م ، ص ٦٧ .

(٢٢٩) - ذكر الألوسى ستة أبيات غير بيتي الفارسي الذين أوردهما في كتابه المسائل العسكرية ص ٧٧ ، فيها دخول (ال) التعريفية علي الفعل ، انظر الضرائر ، الألوسى ، ص ٣٠٢ .

(٢٣٠) - الخصائص ، ١/ ٩٧ - ٩٨ .

الطَّعن فيها – ولكن يكفي ألا يذكرها ابن الجزري[٢٣١] في الكلام عن سورة الضحي ، وأنَّ القراءات كلَّها فيما عداها مُجْتمعةٌ على تشديد الدَّال على نحو ما اقترحنا من قراءة البيت ، وأمَّا المثال : أقائمٌ أخواك أم قاعدان فحجَّتُه لغةٌ مشهورة ورد عليها ﴿ **وَأَسَرُّواْ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ** ﴾[٢٣٢] ويكون الفاعل هنا ضمير مستترٌ ، والألف علامة الاثنين ، والنون للرفع ، والتقدير : أم قاعدانِ هما ،أو يكون التقدير : أم هما قاعدان ؟ والألف فاعل ، ولا شذوذ عن القياس ، فإذا صَّح ذلك فيما جاء به من شواهد اللغة كان الكلام عن القياس هنا كلاماً لا يعضضه شاهد واحدٌ من شواهد اللغة ، ومن هنا نستطيع أن ندرك خطر فرض المعايير على دراسة اللغة " . هذا محصلة تعقيبه على المطرد في القياس الشاذ في الاستعمال ، وقال في نقده للقسم الثالث من أقسام الشاذ على حسب ترتيب ابن جنِّى :" أمّا كلامه على القسم الثالث ، وهو المطرد في الاستعمال ، الشاذ في القياس ، فلستُ أدري كيف يرضاه اللغويون ؟ فالقياس يقصد به أن يكون جارياً على الاستعمال المطرد ، فلست أدرك مبناه ولا وجهه" ، وقال عن القسم الأخير :" والرابع في القسمة لا يرضاه الاستعمال اللغوي ولا القياس ، ولكن القسمة المنطقية التي تجري في ظلِّ منطق أرسطو جعلت ابن جنِّى يورده ، ويحتج له بها حكاه البغداديون ، ولكن لا يُعيِّنُ واحداً منهم ، ولا شاهد لهم "[٢٣٣].

ويرى الباحثُ أن الأدلة التي ساقها الدكتور تمام حسَّان للاعتراض على ابن جنِّى في هذا التقسيم لم تكن قويه ، فما ذكره من الأدلة للاعتراض على القسم الثاني – وهو الشاذ في الاستعمال ، المطرد في

(٢٣١) - محمّد بن محمّد بن علي الدمشقي ثم الشيرازي الشهير بابن الجزري ، شيخ الإقراء في زمانه ، وُلِد بدمشق سنة إحدى وخمسين وسبعمائه ، وتُوفي بشيراز ، سنة ثلاث وثلاثين وثمانمائه ، الأعلام ، ٧ / ٤٥

(٢٣٢) - سورة الأنبياء ، الآية (٣) .

(٢٣٣) - اللغة بين المعمارية والوصفية ، د / تمام حسّان ، طبعة الأنجلو المصرية ، ١٩٥٨م ، ص ٣٧ – ٣٩ .

القياس – إنما بناه على الاحتمال والظنِّ ، لا على سبيل القطع واليقين ، فهو يقول :" لا يعدو البيت أن يكون مصنوعاً " وهو ما لا يؤيده دلائل من الواقع ، ولا من التاريخ ، خاصّةً وأن البيت لم يكن مجهولاً ، بل منسوب إلى قائله وهو أبو الأسود الدؤلي .

أما كون القراءة لم يشر إليها ابن الجزري في نشره ، ولم يذكرها ضمن القراءات الشاذة التي ثبتت عنده ، فإنَّ ذلك لا يدل على نفيها ، أو عدم ثبوتها ، فقد نقلها ابن جنِّى عن ثقات الرواة في كتابه المحتسب ، وهي منسوبة إلى النبي صلي اللّه عليه وسلم(٢٣٤) .

أما دعوة كون أمثلة هذا القسم محصورة في قراءةٍ ، وبيتٍ ، ومثال ، فليست صحيحة أيضاً ، إذ هنالك شواهد أخرى موثقة أوردها ابن جنِّى أمثلة لما شذَّ استعمالاً لا قياساً ، مثل قول الشاعر(٢٣٥) :

فأبتُ إلى فَهْمٍ وما كِدْتُ آئباً
وكمْ مثلُها فارقْتُها وهي تَصْفِرُ

ومثله أيضاً ما أنشده أبو علي من قوله :

أكثرت في العذْلَ مُلحاً دائماً ❖❖❖ لا تُكثِرنْ إني عسيتُ صائماً

ومنه المثل : عسي الغُويرُ أبؤُسا(٢٣٦) ، ففي تلك الشواهد جُعِل خبر (كاد) و (عسي) اسماً صريحاً ، وهذا هو القياس ، غير أن السماع ورد بحظره ، والاقتصار على تركه ، وقد مرَّ بنا قريباً ما أورده أبوعلي الفارسي من الشواهد لما شذَّ استعمالاً لا قياساً ، كقوله :" ومثل هذا في الشذوذ عن الاستعمال – وإن كان غير متنح في القياس – رفضهم وصل (كاف)

---

(٢٣٤) - قال ابن جنِّى : قرأ : **(ما وَدَعَك)** خفيفةً النبي صلي اللّه عليه وسلم ، وعروة بن الزبير انظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات ، لابن جني ، تحقيق علي النجدي ناصف ، والدكتور عبدالفتاح إسماعيل شلبي ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، القاهرة ، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م ، ٢ / ٣٦٤.

(٢٣٥) - البيت لتأبط شراً ، كما في اللسان (كيد) ، وخزانة الأدب ،٣ /٢٢١، والمزهر ، ١/ ١٨١.

(٢٣٦) - الخصائص ، ١/ ٩٨ .

التشبيه بعلامات الضمير ، واستُغني عنه بقولهم : أنا مثلك وأنت مثلي "[٢٣٧] .

أمّا قوله بوجود تناقض بين ما هو مطرد في الاستعمال ، وشاذ في القياس على أساس أن القياس إنما يقصد به أن يكون جارياً على الاستعمال المطرد ، فلا أرى تناقضاً في ذلك ، لأن قصد ابن جنّي بالاطراد في الأمثلة المذكورة في هذا القسم ، أن الأمثلة المذكورة – استحوذ وأمثاله – مما تأكد سماعه عن العرب ، ولكنها خالفت القاعدة التي بُينت على الأمثلة الكثيرة الواردة في نظائرها كاستقام ، واستشار ، واستفاد ... ، وعلى هذا فيكون (استحوذ) وأضرابه مطرداً سماعاً بمعنى أنه جاء عن العرب حقاً ولكن لقلة أمثلته بالنظر إلى ما أسس عليه القاعدة من نحو : استقام واستشار عُدَّ شاذاً لا يُقاس عليه ، فلا تناقض بين جزئي التقسيم .

(٢٣٧) - المسائل العسكريات ، ص ٦٥ .

الفصـــل الثانـي
أسباب الشُّـــذوذ وبيان عللـــه

أولاً : تفسيرات القدماء لظاهـرة الشـذوذ .

اهتم النُّحاة منذ زمن مبكرٍّ بتفسير الظواهر اللغوية الشاذة ، وبحثوا عن الأسباب المؤديّة إلى خروج بعض المرويَّات الشعرية ، والنثرية عن حظيرة القاعدة ، وتلمسوا دواعي مفارقة بعض المسموعات لما عليه الباب ومن الطبيعي أن تحظي الظواهر اللغوية الشاذة في اللغة بقدر أكبر من عناية الدَّارسين ، " لأنَّ الشئَ الذي يخالف ما عليه بابه يُلفت الانتباه ، ويدعو إلى معرفة سبب مخالفته "(٢٣٨) وكان لسيبويه قدمُ السبق في تعليل الظواهر الشاذة ، فهو من أوائل الذين دعوا إلى تفسير ما يخالف الأصل ،وإلى توضيح علة خروجه عن بابه ، نلحظ ذلك في قوله :" ليس كلُّ حرفٍ يُحذفُ منه شيئٌ ويثبتُ نحو (يَكُ) و(يكُنْ) ، و (لم أك) و (لم أُبالِ) فقفْ على هذه الأشياء حيث وقفوا ، ثُم فَسِّرْ "(٢٣٩) فسيبويه لم يكتف بالمطالبة بالاقتصار على ما حُذف شذوذاً دون القياس عليه ، ولكنه دعا إلى تفسير هذه الشواذ ، وبيان سبب شذوذها . وعلى ذات الدّرب سار النُّحاة بعد سيبويه في بيان وتوضيح أنّ الشئ لا يخرج عن أصله ، ولا يفارق بابه إلا لِعِلِة يُسأل عنها قال الزَّجَّاجي (٢٤٠) : الشئ له أصل يلزمه ، ونحوٌ يطردُ فيه ، ثم يعـرض لبعضه عِلةٌ تخرجه عن جمهوره "(٢٤١)

---

(٢٣٨) - الشاذ عند أعلام النحاة ، د/ محمد عبدو فلفل ، مكتبة الرشد – ناشرون ، المملكة العربية السعودية ، الرياض ، ط ١ : ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م ، ص ٤ .

(٢٣٩) - الكتـاب ، ١ / ٢٦٦ .

(٢٤٠) - عبد الرحمن بن إسحق الزجاجي ، أبو القاسم صاحب كتاب الجمُل ، قرأ النحو علي أبي إسحق الزجاج ، مات بالطبرية سنة أربعين وثلثمائه ، وترجمته في إنباه الرواة ، ٢ / ١٦٠ – ١٦١ ، بغية الوعاة ، ٢/ ٧٧ ، ونزهة الألباء ، ٢٢٧ .

(٢٤١) - الإيضاح في علل النحو ، لأبي القاسم الزَّجَّاجي ، تحقيق د/ مازن المبارك ، بيروت ط ٤ ١٩٨٢م ، ص ٧١ .

وقال في موضع آخر : " لا سؤال فيما جاء على بابه وقياسه ، لمَ جاء كذلك ؟ ؛ وإنَّما السُّؤال فيما خرج على بابه وقياسه لِمَ صار ذلك "(٢٤٢).

وينبِّهُ المُبرِّد إلى أنَّ الشئ لا يفارق بابه إلا لسببٍ يقتضيه ، أو لعِلَّةٍ تُوجبُ خروجه ، وذلك في قوله :" اعلم أنَّ الأسماء إذا كانت على أربعة أحْرُفٍ أصليَّةٍ ، أو فيها حرفٌ مزيدٌ ، فإنَّ جمعها على مثال تصغيرها في الأصل ، فإن خرج عن ذلك شئ فَلِعلَّه مُوجبةٍ "(٢٤٣) ونلمح اهتمام ابن يعيش(٢٤٤) بتعليل ما لم يتسق عنده مع القاعدة في قوله :" الشئ إذا جاء على أصْله فلا علة له ، ولا كلام أكثر من استصحاب الحال ، وأما إذا خرج عن أصله فيُسأَلُ عن العِلة الموجبة لذلك "(٢٤٥) ولوَّح ابن مالك بضرورة تعليل ما خالف القاعدة في قوله :" الأصل ألا يستعمل المنفصل إلا عند تعذُر المُتَّصل ... وإذا علمتَ هذه القاعدة لِزم أنْ تعتذر عن جعل منفصل في موضع لا يتعذَّر فيه المُتَّصل"(٢٤٦) كما صرَّح أبو حيَّان الأندلسي بضرورة تعليل الشاذ بقوله :" إنما يُسأَلُ عمَّا كان يجب أن يكون قياساً فامتنع "(٢٤٧) ، فهذه النصوص في مجموعها تدلِّل على أنَّ الشئ لا يخرج عن أصله إلا لِعلةٍ توجبه ، أو لسبب يقتضيه ينبغي البحثُ عنها ، والوقوف عندها ، كما تؤكِّدُ أنَّ أئمة العربية من المتقدِّمين والمتأخِّرين ، كانوا في غاية الاهتمام ببيانِ هذه العلل ، وتفسيرها ، ومع ذلك فقد اتهم بعض الباحثين

---

(٢٤٢) - المصدر السابق ، ص ١٢٩ .

(٢٤٣) - المقتضب ، المبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عُضيمة ، القاهرة ، ١٣٨٦هـ ، ١ ، ١١٨ ، وانظر ٣ / ٣٠٩ .

(٢٤٤) - يعيش بن محمد بن محمد بن أبي سرايا بن يحي النَّحوي ، الحلبي ، موفق الدين أبو البقاء المشهور بابن يعيش ، نحوي ، صرفي ، من كبار أئمة العربيّة ، وُلد بحلب سنة ثلاث وخمسمائه من الهجرة ، وتوفى سنة ثلاثٍ وأربعين وستمائه ، وترجمته في إنباه الرواة ، وبغية الوعاة ٢/ ٣٥١ ، ووفيات الأعيان ، ٥ / ٤١٠ — ٤١٦ .

(٢٤٥) - شرح المفصَّل ، لابن يعيش ، مكتبة المتنبي ، القاهرة ، بدون تاريخ ، ١٠/ ١١٣ .

(٢٤٦) - شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، لابن مالك ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، القاهرة ، ط ١ : ١٩٥٧م ، ٢٥- ٢٦ .

(٢٤٧) - همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، للسيوطي ، تصحيح بدرالدين النعساني ، مصر ط١: ١٣٢٧هـ ، ١ / ٢١ .

المعاصرين أئمة العربيّة بالتقصير ، وعدم الاهتمام بجانب تفسير الظواهر اللغوية الشاذة ، المخالفة للقواعد المطردة ، فقد ذهب الدكتور رمضان عبد التواب إلى أن " هؤلاء الأئمة على اجتهادهم في تعريف الشاذ ، وحصر أمثلته لم يذكروا شيئاً عن الأسباب التي تؤدي إلى وقوع الأمثلة الشاذة في اللّغةِ"[(٢٤٨)] وقال الدكتور تمّام حسّان :" غير المُطرَّد يُسمعُ ولا يُقاس عليه ، ولا يهتمُّ النُّحاة بتعليله في العادة ، وإن كان بعضهم يفعل ذلك "[(٢٤٩)] ، وذهب دارسٌ آخر إلى أنَّ : " التعليل تابع للسَّماع بشرط أن يكون المسموع كافياً لتجريد القاعدة منه ، أما إذا كان المسموع شاذاً ، أو قليلاً لا يُقاس عليه ، فيحفظ ولا يُقاس عليه ، والأصل عند النُّحاة تعليل المقيس ، لكنَّهم قد يعلِّلُون الشاذ ، والقليل"[(٢٥٠)] ومثلهم أيضاً قول القائل : " قلَّما يعللون الشّواذ "[(٢٥١)] وكل هذه المقولات مدفوعة بما أوردناها سابقاً ، وما سنذكره لاحقاً من أنهم قد قطعوا على أنفسهم عهداً بتعليل ما يعترضهم من الظواهر الخارجة عن القياس ، كما فعل ذلك المبرِّد في قوله :" ... فأمَّا قولهم : ثيرة فله علّةٌ أخرناها لنذكرها في موضعها إن شاء اللّه "[(٢٥٢)] ..

ومثله ابن السَّراج القائل في حديثه عمَّا يجمع جمع مذكر سالماً : "هذا الجمع مخصوص به مَنْ يعقل ، ولا يجوز أن تقول في (جمل) (جملون)...

---

(٢٤٨) - بحوث ومقالات في اللّغة ، الدكتور رمضان عبد التواب ، القاهرة ، ط ١ : ١٩٨٢م ، ص ٥٧ .

(٢٤٩) - الأصول ، دراسة إبستمولوجية لأصول الفكر اللّغوي العربي ، للدكتور تمَّام حسَّان ، الدار البيضاء ط ٢ : ١٩٨١م ، ١٨٨- ١٨٩ .

(٢٥٠) - نظريَّة التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين ،للدكتور حسن خميس الملخ ، عمان ، ط٢ : ٢٠٠٠م ، ١١٦ ، ١٨٤ .

(٢٥١) - الغُرَّةُ المخفِية في شرح الدُّرة الألفية ، لابن الخبَّاز أبي العباس أحمد بن الحسين ، تحقيق حامد محمد العبدلى ، بغداد ، ١٩٩١م ، ١ / ١٠٩ .

(٢٥٢) - المقتضب ، ١/ ١٣٠ .

ومتى جاء ذلك فيما لا يعقل فهو شاذ ، ولشذوذه عن القياس عِلَّةُ سنذكرها في موضعها "[٢٥٣].

فهذه الشواهد تؤكِّد مدي اهتمام النُّحاة الأقدمين بتعليل ما لم يطرد من الظواهر الشاذة ، وأنهم يسعون إلى تفسيرها ، وبيان وجه شذوذها ، كلما اقتضت الحاجة إلى البيان والتوضيح ، باذلين في ذلك ما وسعهم من جهد ، بخلاف ما وصفهم به بعض الدَّراسين من اهمالٍ لهذا الجانب من دراسة اللُّغةِ . وفي المباحث التالية نقف على بعض ما استند إليه النُّحاة في تعليلهم لما جاء مخالفاً لمقتضي القياس .

---

(٢٥٣) - الأصول في النَّحو ، ١/ ٤٧ .

المبحث الأوَّل

التعليل بالميول للخِّفة والعدول عن الثِّقل

اعتمد النُّحاة الأقدمون في تعليلهم الظواهر اللُّغوية الشاذة على عدَّة أسباب منها : التعليل بالميول للخفّة ، والعدول عن الثِّقل ، فقد ذكر ابن جنِّي نقلاً عن ابن السَّراج أنَّه قد تكون علَّة الشئ أشياء كثيرة ، كما قد يكون الشئ الواحد عِلة لأشياء كثيرة ، ثم مثل ابن جنِّى للحال الثاني فقال :" أما الثاني فمعظمه الجُنوح إلى المستخف ، والعدول عن المُستثقل ، وهو أصل الأصول في هذا الحديث "[٢٥٤]. ويبدو من خلال هذا النصِّ أنَّ قضيَّة الخفَّة والثِّقل من أهم المسالك التي اتَّبعها النُّحاةُ في تعليلهم الظواهر الشاذة ، ويأتي الخليل بن أحمد في طليعة المعلِّين لما خالف القياس بالخفَّة فيما حكاه سيبويه عنه بقوله :" سألته – يعني الخليل – عن قولهم : على كَمْ جَذْع بيتُك مَبْنِي ؟ فقال : القياس النَّصب – يريد نصب (جذع) لكونِه تمييز (كم) الاستفهامية – وهو قول عامة الناس ، فأما الذين جرُّوا فإنَّهم أرادوا معنى (مِنْ) ولكنَّهم حذفوها تخفيفاً على اللِّسان "[٢٥٥] . وقال في موضع آخر عند حديثه فيما أُعْمِلَ فيه الجار محذوفاً ، وقال :" قولهم : (للّهِ أبوك)، و(لقيتُه أمسِ) ؛ إنما هو على :" للّه أبوك " ، و" لقيته بالأمسِ " ولكنهم حذفوا الجار والألف واللام تخفيفاً على اللِّسان ، وليس كلُّ جارٍّ يضمر لأنّ المجرور داخل في الجار ، فصارا عندهم بمنزلة حرف واحدِ ومن ثم قبُح "[٢٥٦] فالخليل يعدُّ الجار والمجرور بمنزلة الكلمة الواحدة ، ولذا يقبح أن يسقط الجار مع بقاءِ الاسم مجروراً،ويَعُدُّ ذلك شذوذاً ،وخروجاً عن المألوف،ويعلِّل هذا الشذوذ بطلب الخفَّة .

واقتفي سيبويه أثر شيخه الخليل في التعليل بالخفَّة لما لم يطرد لديه من الشواهد ، ويظهر ذلك في قوله :" لا أراهم قالوا : (طائي) إلا فراراً

---

(٢٥٤) - الخصائص ، ١/ ١٦١- ١٦٢ .

(٢٥٥) - الكتاب ، ٢/ ١٦٠ .

(٢٥٦) - الكتاب ، ٢/ ١٦٣ .

من (طيئي) ، وكان القياس طيئيًّاً "[٢٥٧] فهو يرى أن الألف أخفُّ نطقاً على اللسان من الياء ، ولذا ترك العرب القياس في (طيئي) ومالوا إلى الشذوذ في " طائي " طلباً للخفة ، وفراراً عن الثقل ، ومما علل فيه سيبويه الشذوذ بالاستخفاف ما جاء في قوله :" باب ما كان شاذاً مما حفظوا وليس بمطرد "[٢٥٨] حيث قال :" فمن ذلك (ستٌ) وإنما أصلها (سدس) ؛ إنما دعاهم إلى ذلك – حيث كانت مما كثُر استعماله في كلامهم – أنَّ السين مضاعفة ، وليس بينهما حاجزٌ قوي ، والحاجز أيضاً مخرجُه أقرب المخارج إلى مخرج السين،فكرهوا إدغام الدال فيزداد الحرف سيناً فتلتقي السينات ، ولم تكن السينُ لتدغم في الدَّال لما ذكرت لك فأبدلوا مكان السين أشبه الحروف بها من موضع الدَّال ؛ لئلا يصيروا إلى أثقل مما فرُّوا منه إذا أدغموا ،وذلك الحرف التاء ،كأنه قال : سِدتٌ ،ثم أدغمت الدال في التاء "[٢٥٩] .

ومن هذا القبيل أيضاً قوله :" ومن الشاذ قولهم : أحسْتُ ، ومَسْتُ ، وظلْتُ لما كثرت في كلامهم كرهوا التضعيف "[٢٦٠] ثم قال بعض ذلك :" إنما فعلوا هذا لأنّ التضعيف مستثقل في كلامهم "[٢٦١] فكلُّ هذه الأمثلة تبرهن وتؤكِّد أن سيبويه كان يعتمد على الخفة والثِّقل في تعليل ما لم يطرد عنده من الشواهد .

ويتجلَّي اتِّكاءُ الفراء على الخفة في تعليل ما لم يطرد في قوله : " حُدِّثتُ أن بعض القراء قرأ : **(على الجودي)**[٢٦٢] بإرسال الياء ، فإن تكن صحيحة ، فهي ممَّا كثُر به الكلام عند أهله فَخُفِّف " فهو يرى أنَّ

---

(٢٥٧) - الكتاب ، ٣/ ٣٧١ .

(٢٥٨) - السابق ، ٤/ ٤٨١ .

(٢٥٩) - المصدر نفسه ، ٤/ ٤٨١- ٤٨٢ .

(٢٦٠) - المصدر السابق ، ٤٨٢/٤ .

(٢٦١) - المصدر السابق نفسه ، ٤/ ٤٨٤ .

(٢٦٢) - سورة هود ، الآية ٤٤ ، وعُزيت هذه القراءة إلى الأعمش وغيره ، انظر المحتسب ، ١/ ٣٢٣ .

حذف إحدى يَاءِي النسب ، وإسكان الأخرى في كلمة (جودي) ليس مطرداً ، وإنما دعاهم إلى ذلك طلب الخِفَّة لكثرة دورانها على ألسنتهم .

ومن أعلام النُّحاة الذين عمدوا إلى التعليل بالخِفَّة لما خالف الأصل الأخفش ، وذلك عند حديثه عن حذف السين من (أحستُ) قال : " قالوا : ما أحسْتُ منهم أحداً ،فألقوا إحدى السِّينين استثقالاً "(٢٦٣) وقال في قول اللّه تعالى: ﴿ فَظِلْتم تفكَّهون ﴾ (٢٦٤) إنما كسروا لأنه يقال : (ظَلِلتُ) فلما ذهب أحد الحرفين استثقالاً حُوِّلَتْ حركتُهُ إلى " الظاء " وهذا الحذف ليس بمطرد "(٢٦٥) .

ويظهر اعتماد المبرِّد على الخفة في تعليل الظواهر الشاذة في حديثه عن تغليب المؤنث على المذكر في تثنية " ضَبُع " على " ضَبُعان " قال : " لأن الأنثى إنما هي (الضَبُع) ويقال للمذكر (الضَّبُعان) فإذا ثُنِّي قيل : (ضَبُعان) ، وإنما ثُني على التأنيث دون التذكير – والباب على خلاف ذلك – لأن التأنيث لا زيادة فيه ، وفي التذكير زيادةُ الألف والنون "(٢٦٦). فهو يقرِّرُ أن الأصل في التغليب أن يكون على المذكر ، لا سيما في تثنية المؤنث والمذكر إذا كانا من جنس واحدٍ ، ولكن أرباب اللغة خالفوا القياس في " ضبعان " حيث غلَّبُوا فيها المؤنث على المذكر للخفَّةِ ، إذ " ضبعان " أخف من (ضبعانان) ، أو (ضبعانين) ، كما علل بالخفَّة أيضاً إسقاط بعض الحروف من أواخر الكلم ، وذلك في قوله :" ومن المحذوف ما يُحذفُ استخفافاً من الشئ ؛ لأنَّه لا يكون أصلاً في بابه ، ويكون الحرف الذي في آخره من الحروف التي أمرُها الحذف أو مضارعها لها ،

---

(٢٦٣) - معاني القرآن للأخفش ، تحقيق عبد الأمير محمود الورد ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ط١ : ١٩٨٥م ، ١ / ٤٤٣ .

(٢٦٤) - سورة الواقعة الآية ١٥ .

(٢٦٥) - معاني القرآن للأخفش ، ١/ ٤٤٤ .

(٢٦٦) - الكامل في اللغة والأدب ، أبو العباس المبرِّد ، مؤسسة المعارف ، ببيروت ، بدون تاريخ ١/ ١٦٤ .

فمن ذلك قولهم : (لم أُبل) ولم (يَكُ) ، (لا أدر)[٢٦٧] وقال في باب النسب " اعلم أن أشياء نُسب إليها على غير قياس للبّس مرَّة ، وللاستثقال أخرى...، والنسب إليها على القياس هو الباب"[٢٦٨] فهذه الأمثلة وغيرها توضِّح أنَّ المبرد كان يعوِّل على التخفيف في تعليل ما لم يطرد عنده من الأمثلة والشواهد .

وقد وافق الزَّجاج المبرِّد في أن الميول للخفة ، والعدول عن الثِّقل قد يكونان سبباً لحذف بعض الحروف ،وذلك في قوله :" جاز في اللُّغة أن تقول (خُذ ، وخُذَا) وأصله (أُؤخُذْ)، وكذلك (كُلْ) وأصله (أؤكُل) ولكن (خُذْ) و(كُلْ) اجتمع فيهما كثرة الاستعمال ، والتقاء همزتين وضمَّة ، فحُذفت فاءُ الفعل ، وهي الهمزة التي كانت في (أخذ)، و(أكل) فحذف لما وصفنا من كثرة الاستعمال واجتماع ما يستثقلون "[٢٦٩] .

وارتضي ابن السّراج تعليل سيبويه لحذف حرف الجر وإسقاطه من الفعل اللازم ، وأن ذلك لا يكون إلا لغرض الاتساع في اللغة ،أو للميل إلى الاستخفاف ، حيث قال : " قال سيبويه : ومِثْلُ (ذهبتُ الشام) و (دخلتُ البيت) يعني قد حُذِف حرف الجرِّ من الكلام ، وكان الأصلُ عنده : (ذهبتُ إلى الشام)، و(دخلتُ إلى البيت) وهما مستعملان بحروف الجرِّ ، فَحَذَف حرف الجر من حذفه اتساعاً ، واستخفافاً ، فمتى وجدت فعلاً حقُّه أن يكون غير متعدٍّ ،فاعلم أن ذلك اتساعاً ، واستخفافاً وأن الأصل فيه أن يكون متعدِّياً بحرف جَرٍّ ؛ وإنما حذفوه استخفافاً نحو ما ذكرتُ لك من (ذهبتُ الشام) ، و(دخلتُ البيت)[٢٧٠] . ونظير هذا المثال في تعويل ابن السَّراج على الخفَّة والثقل في تفسير الشذوذ قوله في حذف الياء من

(٢٦٧) - المقتضب ، ٣ / ١٦٧- ١٧٨ .

(٢٦٨) - المقتضب ، ٣ / ١٤٤ .

(٢٦٩) - معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزَّجاج ، تحقيق د / عبد الجليل عبده شلبي ، ط ١ ، بيروت ، ١٩٨٨م ، ١ / ١٤٨ .

(٢٧٠) - الأصول لابن السَّراج ، ١ / ١٧١ .

(استحيتُ): " والذي عندي في ذلك : أنها حُذِفت استثقالاً لمَّا دخلتْ عليها الزوائد السِّينُ والتاء"[٢٧١].

ولعل ابن جنِّى من أكثر النُّحاة تعليلاً للشذوذ بقضية الخفة والثقل ، ويظهر ذلك في قوله :" كل اسم مؤنثٍ على ثلاثةِ أحرُفٍ تصغيرها بالهاء نحو : (قِدْر وقُديرةٌ) إلا أحرُفاً شذَّت وهي (قوس) ،و(وذود) و (عُرْس) لأنها كثُرت في كلامهم فاستخفوا بطرح الهاء من التصغير[٢٧٢] ومن هذا القبيل قوله :" أمّا قول مَنْ قال : وَيْلُمِّ بَرٍّ ، فإنه أراد : وَيْلٌ لأُمِّ بزٍّ ، وكثر استعمال هذه الكلمة فحذف لام الجرِّ والهمزة تخفيفاً "[٢٧٣] ، وقال في عِلة إسقاط بَعض الحروف أيضاً :" إلا أنَّهم قد حذفوا في بعض المواضع تخفيفاً فقالوا : (خُذْ) و(كُلْ) و (مُرْ)، وقياسه أُؤخذْ ، وأؤمْر ، وأُؤكل "[٢٧٤] وغير ما ذُكر فهنالك مواضع كثيرة فسَّر فيها ابن جنِّى ما خالف القياس بعلةِ الخفَّة ، والثقل .

ونخلص من كلِّ ما مضي أن قضية الخفَّة والثِّقل من الركائز الأساسية التي اعتمد عليها النُّحاة الأقدمون في تعليل ما لم يطرِّد من القواعد ، ومن المسالك المهمة التي اتَّبعها علماءُ العربيّة في تفسير الظواهر اللغوية الشَّاذة .

---

(٢٧١) - الأصول ، ٣ / ٢٥٠ .

(٢٧٢) - المذكر والمؤنث لابن جنِّى ، تحقيق د / طارق نجم الدين عبد الله ، ط ١ ، جدَّة ، ١٩٨٥م، ٩٨ .

(٢٧٣) - التمام في تفسير أشعار هذيل لابن جنِّى ، تحقيق أحمد ناجي القيسي وزميله ، طبعة بغداد ، ١٩٦٢م ، ١٥ .

(٢٧٤) - اللُّمع لابن جنِّى ، تحقيق د / فايز فارس ، طبعة بيروت ، ١٩٧٢م ، ٢٩٠ .

المبحث الثاني

التعليل بكثرة الدَّوران

يَسعى المتكلِّم بطبعه إلى التخفيف في كلامه ما وجد إلى ذلك سبيلاً ، ويحاول بلا شعور منه أن يُقلِّل المجهود الذي يبذله ليبلغ غرضه ، وربَّما استدعي تقليل المجهود في الكلام أحياناً إلى التغير في المادّة اللُّغوية نفسها ، إمّا بحذف بعض حروفها ، أو بدمج بعض الكلمات في بعض ، وقد نبَّه النُّحاة إلى أنَّ المادّة اللغوية التي يكثر دورانها على الألسنة ، ويشيع استعمالها بين الناس يكون أكثر عرُضةً للتغيير من غيرها ، قال ابن جنّى :" ما يكثر استعماله مُغيَّرٌ عمَّا يقِلُّ استعماله "[٢٧٥] ومن المقرر لديهم أيضاً أنه " إذا كثُر استعمال الحرفِ حسُن فيه ما لا يحسن في غيره من الحذفِ والتغيير "[٢٧٦] وقد جاء البحث اللغوي الحديث بما يؤكد هذه الحقيقة التي وضَّحها سلفُنا من زمن مبكِّر، " فمن الحقائق المقررة عند المحدثين من علماء اللغات أن كثرة الاستعمال تُبلي الألفاظ في معناها ، وتجعلها عُرْضة لقصِّ أطرافها "[٢٧٧] .

والتغيير الذي يطرأ في بنية الكلم لكثرة الاستعمال سواء أكان بالحذف أم بالدَّمج والإدغام ، يُظهر المادة اللغوية بمظهر الشاذ عمَّا هو في بابه مما لم تغيِّره كثرة الاستعمال ، ولذا فقدْ نظر النُّحاة إلى التغييرات اللغوية الناجمة عن كثرة الاستعمال على أنها تغييرات غير قياسيَّة كما قال ابن الأنباري :" الحذف لكثرة الاستعمال ليس بقياس "[٢٧٨] ، ومن ثمَّ

---

(٢٧٥) - المبهج في تفسير أسماء أشعار الحماسة لابن جنِّى ، تحقيق حسن هنداوي ، طبعة بيروت ١٩٨٧م ، ٢٤ - ٢٥ .

(٢٧٦) - سر صناعة الإعراب لابن جنّى ، تحقيق د/ حسن هنداوي ، دمشق ، ط ١ : ١٩٨٥م ، ١/ ٣٠٨ ، والخصائص ، ٢ / ٣٣ .

(٢٧٧) - التطوّر اللغوي ، مظاهره وعلله وقوانينه ،للدكتور رمضان عبدالتواب، مصر ،ط ١ : ١٩٨٣م ،٩٥ .

(٢٧٨) - الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البركات الأنباري تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، طبعة دار الفكر ، بدون تاريخ ، ٢/ ٦٤٨ .

فقد عوَّلوا عليها في تفسير بعض الظواهر الشاذة واعتمدوا عليها في تعليل ما لم يطرد عندهم .

وأبو عمرو بن العلاء[٢٧٩] في مقدِّمة النُّحاة الذين عللوا ما لم يطرِّد بكثرة الاستعمال ، وذلك فيما حكاه عنه سيبويه بقوله :" كان أبو عمرو يقول : هذه هندُ بنتُ عبد الله ، فيمن صرف ، يَقول : لمَّا كثُر في كلامهم حذفوه كما حذفوا لا أدر ولم يكُ ، ولم أُبَلْ ، وخُذْ ، وكُلْ "[٢٨٠]، وبكثرة الاستعمال أيضاً علّل الخليل الحذف في (لم يَكُ ، ولم أُبَلْ) ، قال سيبويه : " سألته – يعني الخليل – عن قولهم : لم أُبَلْ ؟ فقال : هي مِن (باليتُ) ولكنهم لما أسكنوا اللام حذفوا الألف ؛ لأنَّه لا يلتقي ساكنان ؛ وإنما فعلوا ذلك في الجزم لأنه موضع حذف ، فلما حذفوا الياء التي هي من نفس الحرف بعد اللام صارت كنون (يكُن) حيث أُسْكِنَتْ ، فإسكان اللام هنا بمنزلة حذف النون مِن (يكُنْ) ؛ وإنما فعلوا هذا بهذين حيث كثُر في كلامهم " ، وموضع ثانٍ فسَّر فيه الخليلُ ما خرج عن بابه بكثرة الاستعمال ، وهو البناءُ في أمسِ قال (أمسِ) ليس ههنا على الحدِّ ، ولكنه لما كثر في كلامهم ، وكان من الظروف تركوه على حالٍ واحدةٍ "[٢٨١].

ويُعد التعليل بكثرة الاستعمال لما لم يطَّرد من أهم الركائز التي اعتمد عليها سيبويه في تفسير الظواهر الشاذة في اللغة ، فقد ذكر أن العرب " مما يغيِّرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره "[٢٨٢] وقرر أن التغيير ، والحذف لكثرة الاستعمال مما لا يقاس عليه ، وذلك في قوله :"

---

(٢٧٩) - أبو عمرو بن علاء بن عمَّار بن العريان ، المازني ، البصري ، نحوي ، مقرئ ، بل هو شيخ القراء بالبصرة ، وُلد سنة ثمانٍ وستين ، وقيل سنة سبعين ، وتوفى سنة أربع وخمسين ومائه ، ترجمته في طبقات القرَّاء ، الذهبي ، تحقيق د/ أحمد خان ، مركز الملك فيصل للبحوث والدِّراسات الإسلاميّة ، الرياض ، ط ١ : ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م ، ١ / ٩١ - ١٠٢ .

(٢٨٠) - الكتاب ، ٣/ ٥٠٦ .

(٢٨١) - المصدر السابق ، ١/ ٢٣٦.

(٢٨٢) - الكتاب ، ٢ / ٤١٤ .

ليس كل شئ يكثر في كلامهم يحمل على الشاذ،ولكنه تُجري على بابه حتى تعلم أن العرب قد قالت غير ذلك "[٢٨٣] .

أما اعتماد الفـرَّاء على كثرة الاستعمال في تعليل ما لم يطرد فيظهر في قوله :" مِن شأن العرب الإيجازُ ،وتقليل الكثير إذا عُرِف معناه...،وما كثُر في كلامهم فحذفوا منه قولهم : أيْشٍ عِندك ؟ فحذفوا إعراب (أيٌّ) وإحدى ياءيه ، وحذفت الهمزة من (شئ) وكُسِر الشينُ وكانت مفتوحة "[٢٨٤] ومما لا شك فيه أن التغييرات التي طرأت على (أيُّ شئ) من حذفٍ لبعض الحروف ، ودمج الكلمتين معاً بسبب كثرة الاستعمال أظهرتها بمظهر الشاذ ومثله أيضاً قوله في حذف الميم من (جَرَم) لدى بعض العرب ، قال الفراء : "لكثرتها في الكلام حُذفت منها الميم وبنو فزارة يقولون :لاجَرَ أنَّك قائمٌ "[٢٨٥]،كما علل الفراء حذف بعض الحروف لكثرة الاستعمال بقوله :" والحرف إذا حُذِفَ فربَّما فُعِل به ذلك كما قيل : أيْشِ تقول ؟ وكما قيل : قُمْ لابَاك وقُمْ لاَبَ شانِئك " يريدون : لا أبالك ، ولا أب لشانئك "[٢٨٦] .

ويرى الأخفش أن جرِّ لفظ الجلالة بغير حروف القسم ليس مقيساً ، ولكن كثرة الاستعمال يسوِّغ ذلك عند البعض قال : " أمَّا واللّه فجرُّه على القسم ، ولو لم يكن فيه الواو نصبت فقلت : اللّه ربَّنا ، ومنهم من يجرُّه بغير واوٍ لكثرة استعمال هذا الاسم ، وهذا في القياس ردئ "[٢٨٧] .

وقرر المبرِّد أن كثرة الاستعمال من دواعي الحذف فقال :" الحذفُ موجودٌ في كل ما كثر ، استعمالهم إيَّاه "[٢٨٨] .

---

(٢٨٣) - الكتـاب ، ٣/ ٥٠٨ .

(٢٨٤) - معاني القرآن للفـراء ، ١/ ٢ ، وانظر : ٢٨١ .

(٢٨٥) - المصـدر السابق ، ٢ / ٩ .

(٢٨٦) - المصـدر السابق نفسه ، ٣ / ٢٧٥ .

(٢٨٧) - معاني القرآن للأخفش ، ٢/ ٤٨٤ .

(٢٨٨) - المقتضب ، ٢/ ١٤٦ .

ولم يقتصر ابن السَّراج على تعليل ما لم يطرد بكثرة الاستعمال فحسب بل يعمد أحياناً إلى بيان علة هذه الكثرة كقوله : "لا أدر، ولم يَكُ ولم أُبَلْ ، وجميع هذه إنما حُذفت لكثرة استعمالهم إيَّاها في كلامهم ، وإنما كثُر استعمالهم هذه الأحرف للحاجة إلى معانيها كثيراً ؛ لأنَّ " أدْر" أصل في الجهالات ، و(يكون) عبارة عن الزمان ، و(لم أُبَلْ) مستعملة فيما لا يُكترثُ به ، وهذه الأحوال تكثر فيجب أن تكثر الألفاظ التي يُعبِّر بها عنها وليس كل ما كثر استعماله حُذف" ثم قال :" وليس هذا مما يقاس عليه "[٢٨٩].

ونصَّ أبو علي الفارسي أن العرب " يُغيِّرون ما كثر في كلامهم"[٢٩٠] ، ولذا فقد علل تعليل ما لم يطرد عنده بكثرة الاستعمال في حديثه عن قولهم : " وَيْلُمَّه " قال :" الأصل : (ويلٌ لأمِّه) ، فأدغمت اللام التي هي لام (ويل) في الجارة ، ثم حُذف لكثرة الاستعمال ، فصار (وي لأمه) ثم حُذف الهمزة ،فصار (ويلمِّه)[٢٩١] ، ولما كان الأعلام عنده أكثر استعمالاً ، كانت عنده عُرضةً للتغيير ،قال :" الأسماءُ الأعلامُ قد كثرت في كلامهم ، فاستحبوا فيها التغيير لكثرتها في كلامهم "[٢٩٢] .

وابن جنِّى أيضاً قد عوَّل كثيراً على كثرة الاستعمال في تعليل ما لم يطرِّد عنده حتى قال :" ما يحذف لكثرة الاستعمال أكثر من أن أذكره "[٢٩٣].

---

(٢٨٩) - الأصول ، ٣ / ٣٤٣ .

(٢٩٠) - المسائل العضديات ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق شيخ الراشد ، دمشق ط ١ : ١٩٨٦م ، ١٤٦

(٢٩١) - المسائل الحلبيات ، لأبي علي الفارسي ،تحقيق حسن هنداوي، دمشق، ط١ : ١٩٨٧م ، ٤٣ - ٤٤ .

(٢٩٢) - المسائل الحلبيات ، ٤٤- ٤٥ ، والمسائل العسكرية ، ١٥٢ – ١٥٣ .

(٢٩٣) - سر صناعة الإعراب ، ٢ / ٥٢٩ – ٥٣٠ .

وفسَّر الرِّضي[٢٩٤] الخروج عن القياس بكثرة الاستعمال بقوله :" يقال : بكيته ، أي بكيتُ عليه بحذف حرف الجرِّ لكثرة الاستعمال ، وليس بقياس "[٢٩٥].

ومن خلال استعراض هذه النُّصوص يتبيَّن أن كثرة الاستعمال من المبادئ الأساسية التي اعتمد عليها النُّحاة في تعليل ما لم يطرد ، كما يلاحظ أن معظم الذين عللوا التغييرات الشاذة بكثرة الاستعمال قد أفصحوا عما تقتضيه هذه الكثرة ، وهي ضرورة تخفيفها على لسان المتكلم ، مما يعني أن التعليل بكثرة الاستعمال في جوهره تعليل بمبدأ الخفَّة والثِّقل الذي سبق ذكره وتقريره آنفاً .

---

(٢٩٤) - الرَّضي الإمام المشهور صاحب كتاب شرح الكافية لابن الحاجب،قال السيوطي:ولم أقف علي اسمه،ولا شئ من ترجمته،إلا أنَّه فرغ من تأليف هذا الشرح سنة ثلاثٍ وثمانين وستمائه . بغية الوعاة ، ١ / ٥٦٧ .

(٢٩٥) - شرح الكافية الشافية لابن مالك ، تحقيق عبد المنعم هريدي ، دمشق ، ط١ : ١٩٨٢م ، ١ / ١٤١ وانظر ١/ ٢٥٣ — ٢٥٤ .

المبحث الثالث

التَّعليل بأمن اللَّبس

لم يغفل النُّحاة إبَّان تقعيد قواعدهم من وضع الضوابط التي تمنع من الوقوع في اللبس ، فلربَّما اضطروا أحياناً إلى مراعاة المعنى إذا كان مراعاة اللفظ يوقع في لبس وقبُحْ [٢٩٦] ، نلحظ ذلك في قولهم في تصغير فعل التعجُّب (أميلح) على غير قياس حيثُ قالوا في تعليل ذلك وتخريجه أن الشاعر راعي المعنى ، ولم يراع اللفظ ؛ لأنه محمول عنده على معنى الوصف (مُليح)[٢٩٧] ومن طريف أمر اللُّغة أن يكون الخوف من الالتباس من دواعي خروج بعض النُّصوص عن أصول النُّحاة ، وأن يقف حجر عثرة أمام تطبيق القاعدة ! ، فقد ذكر ابن جنِّى – عند حديثه عن الإعلال – أن الواو والياء إذا تحركتا وانفتح ما قبلها قُلبتا ألفاً – وهي قاعدة مطردة – ثم استدرك من ذلك ما يؤدي تطبيقه إلى اللبس ، بقوله :" أما الياء والواو فمتى تحركتا وانفتح ما قبلهما قُلبتا ألفاً ، إلا أن يشذ شئٌ أو يُخافُ لبس "[٢٩٨] ، ومن أصولهم في النسب أن يرجع بالاسم المثني ، أو المجموع إلى الإفراد إذا ما أريد أن يُنسب إليه ، فإذا جاء ما يخالف هذه القاعدة كـ(بحرانى) في النسبة إلى البحرين عللوا هذه المخالفة بأمن اللبس ، قال اليزيدى[٢٩٩] :" لو قلت في النسبة إلى البحرين : بحري لالتبس ، فلم يُدْرَ النسبة إلى البحرين وضعت أم إلى البحر ، فزادوا ألفاً للفرق

---

(٢٩٦) - همع الهوامع ، السيوطي ، ١ / ٤٢٠ .

(٢٩٧) - خزانة الأدب ، ١ / ٩٣- ٩٤ .

(٢٩٨) - انظر المقتضب ، ١ / ٢٦٠ ، وشرح المفصل ، ١٠ / ١٧ .

(٢٩٩) - يحي بن المبارك بن المغيرة العدوى ، المعروف باليزيدي ، أبو محمد ، مقرئ ، نحوي لغوي ، مؤدب المأمون والرشيد ، وُلد سنة ثمانٍ وثلاثين ومائة من الهجرة ، وتوفى سنة خمس وخمسين وسبعمائه من الميلاد ، ترجمته في معجم المؤلفين ٤/ ١١٠ .

، وقال المبرِّد : " اعلم أن الأشياء ينسب إليها على غير قياس للبس مرَّة ، وللاستثقال أخرى ، ... والنسب إليها على القياس هو الأصل "[٣٠١].

يتبيَّن مما سبق أنَّ القواعد التي وضعها النُّحاة قد تتخلَّفُ ، لأنَّ تطبيقها أحياناً يؤدي إلى التباس صيغةٍ بأخرى ، أو خلط معنى بآخر ، وهذه النُّصوص التي تخلفت عن ركب نظيراتها عن القاعدة تظهر بمظهر الشاذ ، ويعلل النُّحاة هذا الشذوذ بخوف الالتباس .

ومثل ما أن خوف الالتباس يبيح الخروج عن القاعدة ، ويخرج الشئ عن بابه ؛ فإنَّ أمن اللَّبس أيضاً يسوِّغ مخالفة القياس ، وذلك لـ" أنَّ قرائن الأحوال قد تغني عن اللفظ ، وذلك أنَّ المراد من اللفظ الدِّلالة على المعنى ، فإن ظهر المعنى بقرينةٍ حاليَّةٍ ، أو غيرها لم يحتج إلى اللفظ المطابق "[٣٠٢]، فقد يستند المتكلم أحياناً على القرائن الحالية فيتوسَّع في التعبير بالتقديم ، أو التأخير ، أو الحذف ، أو بتغيير حركة الإعراب ، أو إسقاطها ، أو نحو ذلك ، وفي هذا السياق يقول المبرِّد : " إن دخل الكلام لبس فينبغي أن يُوضع كل شئ في موضعه "[٣٠٣]، وقال :" إنما يخرج الشئ إلى غير بابه إذا أمن اللبس" ولذا فقد فسَّر النُّحاة بعض ما لم يطرد بأمن اللبس كما نرى ذلك لاحقاً .

وبذا يتبيَّنُ أن الخوف من الالتباس أو الأمن منه مما اعتمده النُّحاة في تعليل ما لم يطرد من النصوص ، وفي مقدِّمتهم الخليل بن أحمد ، وذلك عند حديثه عن النَّسب إلى المركبِّ الإضافي ، فالقياس عنده أن ينسب إلى الجزء الأوَّل – وهو المضاف – وأن يُحذف العجُزُ – وهو المضاف إليه – قال : " إذا أضفت قلت عبديّ ومرئيّ فكذلك هذا الباب وأشباهه " ثم سأله

(٣٠٠) - مجالس العلماء ، لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق عبد السلام محمد هرون ، طبعة الكويت ١٩٦٢م ، ٢٨٨ – ٢٨٩ .

(٣٠١) - المقتضب ، ٣ / ١٤٥ .

(٣٠٢) - شرح المفصل ، ١ / ١٢٥ ، وانظر الأشباه والنظائر في النحو ، للسيوطي ، تحقيق عبدالله النبهان ورفاقه ، دمشق ط ١ : ١٩٨٥م – ١٩٨٧م ، ١ / ٥٧٢ .

(٣٠٣) - المقتضب ، ٣ / ٩٣ .

سيبويه عن قول العرب (منافيّ) في (عبد مناف) فقال له :" أما القياس فكما ذكرتُ لك إلا أنهم قالوا : منافي مخافة الالتباس "[٣٠٤].

ويظهر تعليل سيبويه لما لم يطرد عنده بأمن اللبّس عند حديثه عن جمع (فاعل) على (فواعل) إذا كان صفة ، إذ لم يُبِحْ ذلك فيما كان صفة لمذكر عاقل ، بل قصره على الضرورة[٣٠٥] ، وعلَّل بعض ما جاء منه في النثر بأمن اللَّبس ، فقال : " لا يكون فيه فواعل ، لأنَّ أصله صفة ، وله مؤنث ، فيفصلون بينهما ، إلا في (فوارس) فإنهم قد قالوا : فوارس لأن هذا اللفظ لا يقع في كلامهم إلا للرِّجال ، وليس في أصل كلامهم إلا أن يكون لهم ، فلمَّا لم يخافوا الالتباس قالوا : فواعل "[٣٠٦] .

ونلمح تعويل الفراء على خوف الالتباس في تفسير ما خالف الأصل فيما حكاه ابن قتيبة[٣٠٧] عنه بقوله :" قال الفراء : إنما قالوا : هذا أَلْيَطُ بقلبي منك بالياء ، وأصله الواو ليفرِّقوا بينه وبين المعنى الآخر[٣٠٨] وقال : ومثله رجلٌ نشيان للأخبار ، وهو من نَشَيتُ الخبر ، وأصل الياء في (نشيتُ الواو[٣٠٩] فقلبت ياءً ليفرِّقوا بينه وبين (نشوان) من السُّكر ، وجمعوا (العيد) على أعياداً ، وأصله الواو ، كراهية أن يوافق جمع (عود)[٣١٠] فواضح أن الفراء علَّل مخالفة الأصل من شواذ الأبنيَّة في التصريف بخوف

---

(٣٠٤) - الكتاب ، ٣ / ٣٧٦ .

(٣٠٥) - المصدر نفسه ، ٣ / ٦٣٣ .

(٣٠٦) - الكتاب ، ٣/ ٦١٤ ، ٦١٥ .

(٣٠٧) - عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدّينَوري ، نحوي ، لغوي صاحب المصنفات المفيدة ، توفى سنة سبعين ومائتين ، ومن أشهر تصانيفه أدب الكاتب ، وعيون الأخبار ، وترجمته في إنباه الرواة ، ٢ / ١٤٣ – ١٤٧ بغية الوعاة ، ٢ / ٦٣، ٦٤ ، نزهة الألباء ، ١٥٩ ،١٦٠ ، إشارة التعيين ١٧٢، ١٧٣ .

(٣٠٨) - انظر لسان العرب (لوط) و (ليط) .

(٣٠٩) - انظر اللسان (نشو) .

(٣١٠) - أدب الكاتب لابن قتيبة ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، ط ٤ : ١٩٦٣م ، ٤٨٨ .

اللَّبس ، وذكر في موضع آخر أن وضوح المعنى يُبيحُ وضع الشئ في غير محله ، وذلك عند حديثه عن قول الشاعر[٣١١] :

كانتْ فَرِيضَةُ مَا تقُولُ كَمَا ❖❖❖ كَانِ الزِّنَاءُ فَرِيضَةَ الرَّجْمِ

قال :" المعنى كان الرَّجمُ فريضة الزِّناءِ ، فتهاون الشاعر بوضع الكلمة على غير صحتها لاتضاح المعنى عند العرب"[٣١٢] فظاهر أن الفراء علَّل تهاون العرب في وضعهم الكلام في غير موضعه ، أو وضعه في غير صحته بالوضوح والبيان وأمن اللَّبس ، وسبق أن ذكرنا تعليله لما لم يطرد بخوف الالتباس في قوله :" اعلم أنَّ الأشياء قد نسب إليها على غير قياس للَّبس مرَّة ، وللاستثقال أخرى ، ... والنسب إليها على القياس هو الباب "[٣١٣] وضرب أمثلة لذلك بقوله :" كذلك قولهم في الذي أتي عليه الدَّهر دُهري ، ليفصلوا بينه وبين من يرجو الدَّهر ويخافه ، والقياس دَهرِيٌّ في جميعهما "[٣١٤].

وممَّن عللَّوا بخوف اللَّبس ما لم يطرد ابن السَّراج ، وذلك في حديثه عن الحذف في (استحيتُ) قال :" جاء استحيتُ مخالفاً في الباب ليفرِّقوا بين استحيتُ من الحياء ، وبين (استحيتُ نساءهم) من الحياة "[٣١٥] .

كما اعتمد أبو جعفر النّحَّاس[٣١٦] على خوف اللَّبس في تعليل ما شذَّ عنده ويظهر ذلك في حديثه عن قول العرب : (ضُحَيٌّ) في تصغير (ضُحي) من دون تاء ، وهو شاذ قال :" قال أبوحيَّان : " ضُحي " ظرف مُتصرِّف إن

---

(٣١١) - هو النابغة الجعدى ، الخزانة ، ٩ / ٢٠٣ .

(٣١٢) - معاني القرآن الفراء ، ١ / ٩٩ .

(٣١٣) - المقتضب ، ٣ / ١٤٥ .

(٣١٤) - المصدر نفسه ، ٣ / ١٤٦ .

(٣١٥) - الموجز في النحو لابن السَّراج ، تحقيق د/ مصطفي الشويمي وزميله ، بيروت ،ط١ : ١٩٦٥م ، ١٥١ .

(٣١٦) - أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي أبو جعفر النَّحَّاس النحوي المصري ، من أهل العلم بالفقه والقرآن ، توفى سنة سبع وثلاثين وثلثمائه ، وقيل سنة ثمانٍ وثلاثين وثلثمائه ، إنباه الرواة ، ١ / ١٣٦ – ١٣٩ ، معجم الأدباء ٤ / ٢٤٤ – ٢٣٠ ، ٤ / ٣٤٢.

كان نكرة ، وغير متصرف إن كان من يوم بعينه ، وهو وقت ارتفاع الشمس إذا طلعت ، وهو مؤنث وشذوا في تصغيره فقالوا : ضُحَيٌّ بغير تاء التأنيث "[٣١٧] ، وعلل أبو جعفر النحاس شذوذ العرب في ذلك بحذف اللَّبس فقال :" الضُحي مؤنثة تُصغّرُها العرب بغير تاء لئلا يشبه تصغيرها " ضحوة "[٣١٨] كما علَّل بخوف اللبس قول العرب :(نُحَيل) في تصغير (نَحْل) بلا تاء مع أن (نحلاً) اسم مؤنث ، قال النحاس :" ﴿ **وأوحي ربك إلى النحل أن اتَّخذي...**﴾ لأنها مؤنثه ، والعرب تقول في تصغيرها نُحيلا بلا هاء لئلا تشبه الواحدة "[٣١٩] ويقصد بذلك أنَّ العرب جردوا (نُحيلا) في تصغير (نحل) من التاء مع أنه ثلاثي مؤنث خلافاً للقاعدة لئلا تلتبس صيغةُ الجمع بمصغر النحلة المفردة .

أمَّا الزَّجاجي فيتضح تعليله بأمن اللَّبس لما خالف القياس عنده في حديثه عن الإعلال في كلمة (أعياد) جمع (عيد) إذ قال :" أصل الياء فيه واوٌ ؛ لأنه من (عاد يعود) وأصلها (عِوْد) فقُلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ، وصار بدلاً لازماً ، فقيل في الجمع أعياد ، فتُرِكَتِ الياءُ ولم تُرَدِّ الواو - وقد زالت العلة التي قبلها ، وهي الكسرة ، وسكون الواو- لأنهم كرهوا أن يلتبس بجمع (عود) إذا قيل : أعواد "[٣٢٠] .

ويرى الفارسي أن إزالة اللبس هي التي دفعت العرب للنسب إلى عجُز المركب الإضافي شذوذاً كقولهم : (منافي) في عبد مناف حيث قال :"

---

(٣١٧) - البحر المحيط ، ٤ / ٣٤٢ .

(٣١٨) - إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ، تحقيق د/ زهير غازي زاهر، بيروت ، ط٣ : ١٩٨٨م، ٣ /٤٢ .

(٣١٩) - إعراب القرآن ، ٣ / ٤٢ ، والآية من سورة النحل (٦٨) .

(٣٢٠) - إعراب القرآن ، ٢ / ٤٠٢ .

وقالوا في عبد مناف (منافي) وكان القياس عبدياً ، وكأنهم عدلوا عن القياس لإزالة اللبس"[٣٢١].

وبأمن اللبس ، ووضوح المعنى خرَّج ابن جنِّى بعض ما خالف بابه ، وشذَّ عن نظائره ، من ذلك حديثه عن زيادة حروف المعاني ، وحذفها على غير قياس ، حيث قال :" القياس ألا يجوز حذف الحروف ، ولا زيادتها ، ومع ذلك فقد حُذِفت تارة وزيدتْ أخُرى،أمَّا حذفها فنحو ما حكاه أبوعثمان عن أبي زيد من حذف حرف العطف في نحو قولهم : أكلتُ لحماً سمكاً تمراً... من ذلك ما يعتاده رؤبة[٣٢٢] إذا قيل كيف أصبحت ؟ فيقول : خَيرٍ عافاك الله ، أي بخيرٍ ، ولهذا ونحوه نظائر ... فأما حذف هذه فلقُوَّة المعرفة بالموضع "[٣٢٣]، فواضح أن ابن جِنَّى علَّل ما لم يطرد في هذا النقل بوضوح القصد ، وأمن اللَّبس ، وقوة المعرفة بالموضع .

ويظهر تعليل الزمخشري[٣٢٤] لما لم يطرد عنده بأمن اللبس في قوله :" فإنَّ قلت : فكيف صحَّ قولهم : لا أباك ... ؟ قلت : اللام مقدَّرة معنوية ، وإن حُذِفتْ في اللفظ والذي شجعهم على حذفها شهرة مكانها ، وأنه صار معلماً لها ؛ لاستفاضة استعمالها فيه ، وهو نوعٌ من دلالة الحال التي لسانها أنطق من لسان المقال "[٣٢٥].

---

(٣٢١) - التكملة لأبي علي الفارسي ، تحقيق د/ حسن شاذلي فرهود ،الرياض ،ط ١:١٩٨١م ، ٦٣.

(٣٢٢) - رؤبة بن عبدالله العجاج بن رؤبة التميمي السعدي ، راجز من الفصحاء المشهورين ، كان أكثر إقامته في البصرة ، توفى سنة خمس وأربعين ومائه من الهجرة ، ترجمته في الأعلام ، ٣ / ٢٤ ، وفيَّات الأعيان ، ٢ / ٣٠٣.

(٣٢٣) - الخصائص ، ٢ / ٢٨٠ — ٢٨٢ ، ١ / ٢٨٤ — ٢٨٦ .

(٣٢٤) - محمود بن عمر بن أحمد الخوارزمي الزمخشرى ، أبوالقاسم جارُ الله ، إمام ، عالم بالدين والتفسير ، واللغة ، والأدب ، وُلد سنة سبع وستين وأربعمائه من الهجرة ، وتوفى سنة ثمانٍ وثلاثين وخمسمائه ، وفيات الأعيان ، ٥ / ١٦٨ ، والأعلام ، ٧ / ١٧٨ .

(٣٢٥) - الأحاجي النَّحويّة للزمخشرى ، تحقيق مصطفي الحدري ، طبعة حماة ، ١٩٦٩م ، ص٤٥

واستعان ابن عصفور[٣٢٦] بأمن اللبس في تفسير كثير من الشواذ ، ومن ذلك حديثه عن حذف همزة الاستفهام ، فقد جعل ذلك من الضرائر ، ثم قال :" وأكثر ما يوجد ذلك مع (أم) ؛ لأنَّ (أم) فيها دلالة عليها ... وقد حُذِفتْ في الشاذ من قراءة ابن محيصن[٣٢٧] ﴿ **سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ** ﴾ [٣٢٨] بهمزة واحدةٍ من غير مدٍّ ، وكان الذي سهَّل ذلك كراهية اجتماع الهمزتين مع قوَّة الدَّلالة عليها ، ألا ترى أن (سواءٌ) تدل عليها بما فيها من معنى التسوية ، إذ التسوية لا تكون إلا بين اثنين ، ويدل عليها مجئ (أم) بعد ذلك "[٣٢٩].

ويرى ابن مالك أن ظهور المعنى ، وأمن اللبس يبيحان الاتِّساع في الإعراب ، ويسوِّغان نصب الفاعل ، أو رفع المفعول أحياناً ، وذلك في قوله :" قد يحملهم ظهور المعنى على إعراب كل واحدٍ من الفاعل والمفعول به بإعراب الآخر ، كقولهم (خرق الثوبُ المسمارَ)"[٣٣٠] وله مواضع أخرى غير هذا المثال اعتمد فيها على أمن اللبس في تعليل ما لم يطرد لديه من النُّصوص .

نستنتج مما تقدَّم أن النُّحاة يعتمدون في بعض الحالات على أمن اللبس ، ووضوح المعنى ، أو الخوف منه في تعليل ما لم يطرد لديهم من الشواهد ، والنُّصوص ، وأن قواعد النُّحاة قد تتخلفُ إذا كان تطبيقُها أحياناً

---

(٣٢٦) - علي بن مؤمن بن محمد بن علي الحضرمي الإشبيلي ، المعروف بابن عصفور ، فقيه ، نحوي ، صرفي ، مؤرخ ، شاعر ، وُلد سنة سبع وتسعين وخمسمائه من الهجرة ، وتوفى سنة ثلاثٍ وستين وستمائه ومن تصانيفه الممتع في التصريف ، ترجمته في معجم المؤلفين ، ٢/ ٥٣٧ .

(٣٢٧) - محمد بن عبد الرحمن بن ميحصن السَّهمي بالولاء أبو حفص ، مقرئ أهل مكة بعد ابن كثير ، وأعلم قرائها بالعربية ، توفى سنة ثلاثٍ وعشرين ومائه ، وترجمته في غاية النهاية ، ٢ / ١٦٧ ، الأعلام ، ٦ / ١٨٩ .

(٣٢٨) - سورة البقرة ، الآية ٦ ،انظر القراءات الشاذة لابن خالويه ، تحقيق برحيشتراسر ، القاهرة ط ١ : بدون تاريخ ، ص ٢ .

(٣٢٩) - ضرائر الشعر لابن عصفور ، تحقيق السيّد / إبراهيم محمد ، بيروت ، لبنان ، ط ٢ : ١٩٨٢م ، ١٥٨- ١٥٩ .

(٣٣٠) - شرح الكافية الشافية لابن مالك ، ٢ / ٦١٢ .

يؤدي إلى التباس صيغةٍ بأخرى ، أو خلط معنى بآخر ، وقد اتسمت تفسيراتُ الأقدمين عموماً لظاهرة الشذوذ بالإيجاز ، والاقتصار ، فقد جاءت تعليلاتهم في شكل إشارات دقيقةٍ ، وتفسيراتٍ موجزةٍ تمسُّ الظاهرة مسَّاً ، ولم تحظ بطول التعليل ولا تميل إلى الاسهاب والتفصيل ، ويبدو لي أن ذلك مردُّهُ إلى طبيعة تكوينهم الثقافي القائم على سرعة البديهة لقرب عهدهم بأرباب الفصاحة والبلاغة ، فاللبيب يفهم بأدني إشارة ،ولا يحتاج في التفهيم إلى إسهاب في الشرح وطول عبارة .

ومهما يكن من أمرٍ فإنَّ هذه التفسيرات ، والتعليلات ، كانت إضاءات مشرقةٍ في الدرسِ النحوي ، والصَّرفي ، اعتمد عليها من جاء بعدهم من المحدثين في دراسة هذه الظاهرة وفق معطيات الدرس اللغوي الحديث ، فتناولوها بشئ من الكشف والإيضاح ، وتوسعوا في دائرة التعليل والتفصيل على ما نراهُ في تفسيرات المحدثين لظاهرة الشذوذ

ثانياً : تفسيرات المحدثين لظاهرة الشُّذوذ

تناول بعض الباحثين قضية الشذوذ ، وأفردوا جزءاً من مسائلها ببعض التفسيرات ، استناداً على ما قرَّره الأقدمون على نحو ما قررناه سابقاً ، وقد اختلفت رؤاهم ،وتباينت وجهات نظرهم في ذلك تبعاً لاختلاف تخصصاتهم.

ويرى الدكتور حسين عباس الرفايعة أنَّ هذه التفسيرات تسير في أربعة أوجُه لكل وجهٍ فريقٌ يتزعمه ، ويسير في ركابه ، وذلك على النحو التالي(٣٣١) :-

__أولاً__ : فريق جارى القدماء فيما جمعوه ، وفسروه ، دون أن يكون له رأي بيِّنٌ في مسألة الشذوذ ، وفي مقدِّمة هؤلاء الدكتور علي عبد الواحد وافي الذي وافق المتقدِّمين من النُّحاة في تخريج بعض ما خالف القياس عنده

(٣٣١) - انظر ظاهرة الشذوذ في الصَّرف العربي ، الدكتور حسن عباس الرفايعة ، دار جرير للنشر ، والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ط ١: ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م ، ٧١ .

على أنه لهجةٌ من لهجات العرب ، فهو يرى أنَّ لغة قريش قد تغلَّبت على غيرها من اللهجات ، ولكنها لم تقف حائرة مكتوفة الأيدي أمام مفردةٍ ، أو صيغةٍ تحتاج إليها ، بل تقتبس من غيرها من القبائل ما مسَّت الحاجة إليها من الألفاظ ، بيد أن هذه الألفاظ ، وتلك الصِّيغ المقتبسة تبدو عندها غريبة في بابها ، وتظهر في لغتها بمظهر الشاذ حيث قال :" غير أنها لم تقف في اقتباسها عند الأمور التي كانت تعوذها ، بل انتقل إليها كذلك من هذه اللهجاتِ كثيرٌ من المفردات ، والصِّيغ التي لم تكُنْ في حاجة إليها لوجود نظائرها في متنها الأصلي "(٣٣٢)، فالدكتور وافي كما يبدو من هذا النَّص يفسِّر ما جاء مخالفاً للقياس من المفردات ، والصِّيغ بأنَّه مستعار من نظام لغوي آخر ، لقبيلة عربية أخرى ، وهو واحد من تفسيرات وتخريجات الأقدمين في محاولتهم طرد القواعد كما يتبيَّن ذلك لاحقاً .

ولم يبعد عبدالعال سالم مكرم كثيراً عن التفسير اللَّهجي الذي سار عليه الدكتور وافي فيما خالف القياس ، فهو يرى أنَّ اللهجات العربيّة قبل الإسلام قد تداخلت ، واختلطت ، فلا غرابة بعد هذا أن تكون هنالك صيغاً شاذةً أو ألفاظاً نادّةً كما يراها النَّحويُون ، والتصريفيُّون ، " فلا شك أنّ هذه اللهجات العربيّة قبل الإسلام قد تفاعلت واختلط بعضها ببعض فتكوَّنَ من هذا الاختلاط لغةٌ أدبيّةٌ فصيحةٌ فيها الكثير من ألفاظ اللهجات العربية وتراكيبها "(٣٣٣).

وعلى ذات الاتِّجاه سار عبَّاس أبو السَّعود الذي يرى أنَّ ما عُدَّ شاذٌ حيناً ، وخطأ حيناً آخر ما هو إلا ضربٌ من لغةٍ لبعض القبائل " مع أنَّ ذلك

(٣٣٢) - فقه اللُغة ، الدكتور عبد الواحد وافي ، دار نهضة مصر للطبع والنشر ، القاهرة ، بدون تاريخ ، ١١٥ .

(٣٣٣) - ظواهر لغوية من السيرة التاريخية للُغة العربية قبل الإسلام ، الدكتور عبدالعال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط ١ : ١٩٨٨م ، ١١١ .

قد يكون لغةً لبعض القبائل،لأنَّ اللغات بلهجاتها المختلفة لا تخضع للقياس،ولا للقواعد العامة "(٣٣٤)

أمّا الدكتور إبراهيم أنيس فقد توسَّع في دراسة اللهجات العربيّة ، وما فيها من الشذوذ في مفرداتها وصِيَغِها ، وتحدَّث عن الأفعال التي تكون عينُها ، أو لامُها من الحروف الحلقية ، وكان حقُّها أن تكون مفتوحة العين في المضارع ، إلا أنها خالفت القياس بمجيئها مكسورة ، أو مضمومة ، فحُكِمَ عليها بالشذوذ مثل : (نَكَحَ يَنْكِحُ ، ونَزَعَ يَنْزِعُ ، وقَعَدَ يَقْعُدُ) وذهب أنيس في تفسير هذه المخالفة إلى أن هذه الأفعال في قواعدها التَّصريفيَّة تنتمي لنظام لهجي غير لهجة قريش " ويظهر أنَّها تنتمي في صيغتها للهجةٍ أخرى غير اللهجة القرشيَّة ، التي أُسِّستْ لغةُ القرآن عليها في معظم الظواهر اللغوية "(٣٣٥) وقال في موضع آخر :" ويَغلبُ أن يُعْزَي هذه الشذوذ إلى انحدار الفعل من لهجةٍ أخرى لها قواعدُ تخضعُ لها ... ولهذا نرجِّح أن الأفعال السَّابقة - نكح ، رجع ، نزع ، قعد – تنتمي إلى لهجةٍ أخرى غير اللهجة التي نزل بها القرآن الكريم "(٣٣٦) .

وبالرَّغم من موافقة إبراهيم أنيس للأقدمين في تفسير ما شذ عن القياس بأنه مظهر من المظاهر اللهجيَّة ، إلا أنَّه عاب على واضعي قواعد العربية إقحامهم تلك اللهجات في اللغة النموذجية الرفيعة ، وذلك في قوله :" ولكن القدماء من علماء العربية لسوء الحظ لم يَقْصُروا تقعيدهم لقواعد العربية على مصدر واحدٍ ، وهو لغتها النموذجية الأدبيَّة كما كان الواجب بل أقحموا معها اللهجات العربية القديمة بصفاتها وخصائصها المتباينة "(٣٣٧) ففي اعتقاده أن واضعي القواعد لو حَصَروا

---

(٣٣٤) - الفيصل في ألوان الجموع ، عباس أبو السَّعود ، دار المعارف ، مصر ، بدون تاريخ ، ص ٥ .

(٣٣٥) - من أسرار اللغة ، ٥٢ .

(٣٣٦) - في اللجهات العربيّة ، د/ إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ط : ١٩٧٨م ، ص١٧١ .

(٣٣٧) - من أسرار اللغة ، ٣٨ – ٣٩ .

قواعدهم على اللغة النموذجية – وهي لغة قريش التي نزل بها القرآن – وغضُّوا الطرْف عن تلك الظواهر اللهجية القديمة بخصائصها وصفاتها المتباينة لرفعوا عن كاهلنا عناء اختلاف الألفاظ وتباينها ، ولكفونا مشقة تعليلها وتفسيرها ، وإلى مثل هذا الرأي يذهب عبد الرحمن السيّد ، إذ يقول :" أعتقد أنهم لم يكن يضيرهم مطلقاً أن يهملوا هذه الكلمة أو الكلمات – يقصد المواضع التي وصفت بالشذوذ – التي لم يكن لها من القوة والحيوية ما يجري بها على ألسنة العرب ، وما يجعلها تؤدي وظيفتها في لغتهم "[٣٣٨] .

ويرى الباحثُ أن ما ينشده إبراهيم أنيس ومن معه من علماء اللغة المحدثين سيظل محصوراً في دائرة التنظير بعيداً عن الواقع والحقيقة ، فلا أظن أن بإمكان النُّحاة أن يفعلوا ذلك ولو أرادوا ؛ لأن اللغة من حيث هي ظاهرة إنسانية مليئة بالاستثناءات ، لا تخضع لقواعد ثابتة لا يخرج عنها شئ من نصوص اللغة "[٣٣٩] فوجود الشذوذ أمر لا يمكن تجنبه ؛ لأن قوانين اللغة ليست منطقية ، بل هي نتاج اجتماعي ، ولابد فيه من وجود ما يخرج على الظاهرة العامة ، فكل نظام صرفي – أو نحوي – فيه مواضع نقص لا تخلو منه أيَّةُ لُغةٍ ولو كان من أشدِّ اللّغات تثقيفاً "[٣٤٠] ، وليس أدل على ذلك من أن اللغة النموذجية التي نادي بها أنيس ، والمتمثلة في لغة القرآن الكريم قد ورد فيها عدد من الأفعال التي كُسِرَ فيها عين المضارع أو ضُمَّ[٣٤١] على خلاف القياس ، فلستُ أدري كيف يفسَّر ذلك إذا لم تدوَّن تلك الظواهر اللهجيَّة ؟.

---

(٣٣٨) - مدرسة البصرة النحويَّة ، عبدالرحمن السيد ، مطابع سجل العرب ، ١٩٦٨م،١٩٤- ١٩٥

(٣٣٩) - الشاذ عند أعلام النُّحاة ، ص (أ) .

(٣٤٠) - العربية خصائصها وسماتها ، د/ عبد الغفار حامد هلال ، ص ٣٠٠ .

(٣٤١) - من أمثلة كسر العين في المضارع علي غير قياس في القرآن قوله تعالي :- **(الزَّاني لا يَنكِحُ إلا زانية أو مُشركة)** سورة النور الآية (٣) وقوله :- **(ثُم لنَنزِعَنَّ من كل شيعة)** مريم (٦٩) ومن أمثلة مضموم العين قوله تعالي :- **(فَتَنْفُخُ فيها فتكون طيراً)** المائدة(١١٠).

أما الفريق الثاني : فقد حافظ أيضاً على أمانة النقل ، وجارى القدماء فيما جمعوه وفسَّروه مع إضافة بعض التفسيرات الجديدة ، ومن هؤلاء إبراهيم السَّامرائي الذي انحصرت تفسيراته لظاهرة الشذوذ في أمرين : أوَّلهما : دائرة اللهجات والآخر ما يُسميه (التراكم اللُّغوي) .

ويظهر تفسيراته اللهجية لما جاء شاذاً عنده في حديثه عن بعض القراءات القرآنيّة على نحو ما جاء في سورة الفاتحة في قراءة من قرأ (هِيَّاك)[٣٤٢] بالهاء المكسورة من (إيَّاك) وفي مَن قرأ (إيَاك) بتخفيف الياء ، فهو يرى أن كثيراً من القراءات القرآنية الشاذة في كتب القراءات ، والتفسير مردُّها إلى اللهجات الدّارجة ، أو اللهجات الإقليمية كما يحلو له ذلك لـ " أن الناس قد فُطِرُوا على أساليب في التعبير خاصة بهم ، وبذلك قرؤوا "[٣٤٣] ومن هذا القبيل حديثه عن (ياء) التثنية [٣٤٤] التي عدَّها مسألة من مسائل الإمالة ، والإمالة من صفات اللهجات المحلية قديماً ، أو حديثاً ، ولم تكن عامّة في مسألة من المسائل[٣٤٥] كما فسَّر بعض صِيغ الجموع المخالفة للقياس بأنها ظواهر لهجيَّة ، " وعندي أن اختلاف القوم في صيغ الجموع راجعٌ إلى اللهجات الإقليمية ، إذ المعلوم أنَّ إقليماً من الأقاليم يُطيلُ في الحركات حتى تُصبح مَدَّاً مِثل (أُسْد) بضم الهمزة ، وإسكان السِّين ، أو ضمِّها وإشباعِها يَصيرُ مداً (أُسُود)[٣٤٦] ، فواضح أنَّ مُسوِّغ (اللهجات) لم يبرحْ خياله عند تعليله لظاهرة الشذوذ ، مترسِّماً في ذلك خطى الأقدمين في التفسير ، مع توسعه في دائرة البيان والتوضيح .

---

(٣٤٢) - قرأ (هياك) بالهاء أبو السوار ، كما في مختصر شواذ القرآن ، لابن خالويه ، ص ١٠.

(٣٤٣) - فقه اللغة المقارن ، د / إبراهيم السَّامرائي ،دار العلم للملايين ، بيروت ، ط٢ : ١٩٨٧م ، ص ٢٣.

(٣٤٤) - يقصد ألف التثنية التي قُلبت ياءً في (كلا) عند بعض العرب ، وهم بنو كنانة في قولهم : رأيتُ كلي الرجلين ، ومررت بكلي الرجلين ، انظر معاني القرآن للفراء ، ٢ / ١٨٤ .

(٣٤٥) - فقه اللغة المقارن ، ص ٨٧ .

(٣٤٦) - المصدر السابق ، ص ٢٦ .

أمَّا تفسيره لما خالف القياس بقضيّة التراكم اللُّغوي ، فنجدها عند حديثه عن بعض الأوزان الشاذة للأفعال ، مثل (فَعِلَ) بكسر العين في الماضي (يَفْعُل) بضمِّها في المضارع نحو (فَضِلِ يَفْضُل) ولا شك أنَّ هذا مما خرج عن الأصول الصرفيَّة ، إذ القياس في (فَعِل) المكسور العين أن يأتي المضارع منه مفتوح العين نحو (فَرِح يَفْرَح) أو مكسورها نحو (حَسِب يَحْسِب) ويرى السامرائي أن مثل هذه الأوزان ما هي إلا مخلَّفات لُغوية تعود لمرحلة تاريخيةٍ ، لا يعرف عنها شيئاً ،" ولعل خير ما يقال في هذا أنَّ هذا الفعل (فضِل يَفْضُل) وزنٌ قديمٌ كان شائعاً في العربية قبل أن تتَّجه هذه اللغة إلى القياسية ، والضبط ، والتصنيف فثبت الشائع الكثير ، وهُجر القليل ولكن هذا الهجران للقليل لم يأتِ على كل شئ ، فقد تبقي بقيَّة ، وهذا الأمر يعرض لجميع الأمور التي تزول لسبب ما ، فلا نعني أنها زالت دون أن يكون لها مخلفات ، ورواسب كما يقال في عصرنا "[٣٤٧].

وبقضية التراكم اللغوي أيضاً فسَّر السامرائي بعض الظواهر النحوية ، والصّرفية الشاذة التي تتعلق بعيوب النظم كالإقواء[٣٤٨] ، وفك الإدغام ونحوهما مما عُدَّ من باب الضرورات الشِّعريَّة ، فقد عزا ذلك إلى الناحية التاريخية التي مرَّت بها القصيدة العربية قبل أن تصل إلى مرحلة النُّضج ، ولذا فقد ذهب إلى أنَّ تلك الضرائر المخالفة للقياس ما هي إلا مخلفاتٌ لحقبٍ تاريخية فائتة ، وبقايا لغُةٍ مُندثرة لا يعلمُ عنها شيئاً مما صحَّ أن يُعدَّ من باب التراكم اللُّغوي ،حيث قال :" على أنّ الباحث في النُّصوص الشِّعرية الجاهلية واجدٌ فيها من عيوب النظم شيئاً لا يجده في النصوص الشِّعريَّة في العهود الإسلاميّة ... وهذه الظاهرة لا يمكن

(٣٤٧) - فقه اللغة المقارن ، ٤٣ ، وقطوف ونوادر ، د/ إبراهيم السامرائي ، دار الجيل ، بيروت ، طبعة ١٩٨٥م ، ٥٩ — ٦٠ .

(٣٤٨) - الإقواء هو اختلاف حركة الرَّوي بالضمِّ والكسر ، انظر قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية ، د/ إميل بديع يعقوب وآخران ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ، ط ١ : ١٩٨٧م ص ٨٩ .

تفسيرها إلا بالناحية التاريخية،أعني بذلك أنَّ هذه النُّصوص لم تكتمل موسيقاها وأنها مرحلة من مراحل التطوّر اللغِوي من حيث المبني في القصيدة العربية "[٣٤٩] .

ومن النَّماذج الشاذة التي ألحقها السَّامرائي بزمرة البقايا اللُّغوية المندثرة فك المدغم على غير قياس على نحو ما جاء في ألِلَ السِّقاءُ ، قال :" والذي أراه أن من العرب من كان يَجيز فكَّ الإدغام مخالفة للقياس المعروف ، ومطاوعة سنن العربية التي لا تحتمل التقاء السَّاكنين ، فكان يفك الإدغام في هذه الألفاظ ، وعلى هذا جاء قول المتنبيِّ[٣٥٠] :" لا يُبرمُ الأمرُ الذي هو حَالِلٌ "[٣٥١] ومما ألحقه بركب بقايا اللغة الإبدال الشاذ الذي ورد عن بعض العرب من نحو قولهم : تظنَّيتُ من (تظنَّنتُ) وما شاكله ، فيزعمُ أن ذلك مرده إلى البقايا اللغوية التي سبقت الفصيح المعروف[٣٥٢].

والقول نفسه مع الدكتور رمضان عبد التَّواب الذي رأي أن الشواذ في لغة العرب عموماً يمكن تفسيرها في ثلاثة ميادين : الأول : أن تكون تلك الشواذ بقايا حلقةٍ مفقودة ، ماتت وأندرثت ، "وهو ما نُسميه نحن اليوم الرَّكام الُّلغوي للظواهر المندثرة في اللغة "[٣٥٣]، وقد مثل لذلك ببعض النمازج مثل الأفعال الثلاثية الجوفاء التي صُحِّحتْ على خلاف القياس نحو

---

(٣٤٩) - فقه اللغة المقارن ، ٣٢ .

(٣٥٠) - أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد الجعفي الكوفي ، الكندي ، أبو الطيب المتنبي ، الشاعر الحكيم ، صاحب الأمثال السائرة ، والحكم البالغة ، والمعاني المبتكرة ، وُلد بالكوفة سنة ثلاثٍ وثلثمائه ، توفى سنة أربع وخمسين وثلثمائه ، الأعلام ، ١ / ١١٥ ،وفيات الأعيان ١ /٣٦.

(٣٥١) - فقه اللغة المقارن ، ٤١ ، وتمام البيت : ولا يُحلَلُ الأمر الذي هو مُبْرِمُ ، انظر ديوان المتنبي ، طبعة مصطفي البابي الحلبي ، مصر ، ١٣٥٧هـ - ١٩٨٣م ، ٤/ ٨٥ .

(٣٥٢) - فقه اللغة المقارن ، ٤٣ .

(٣٥٣) - التطوُّر اللغوي ، د/ رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ١ : ١٩٨٣م ، ص ١٢ .

: عِورَ ، وحَوِرَ... قال :" وقد بقيتْ من هذه المرحلة عُدَّة أفعال في العربية مثل عَوِر... "[٣٥٤] .

ومَّمن تابع السامِرائي في هذا التفسير الدكتور محمد المبارك ، وذلك عند حديثه عن بعض الأبنية الصَّرفية القليلة الاستعمال ، التي ورد على وزنها عدد قليلُ من الألفاظ يمكن حصره ، وعدُّه ، حيث قال :" وبالجملة فإن الأبنية التي من هذا النوع يمكن أن نسميها أبنية ميتة وأن نعتبر الألفاظ الباقية على وزنها من رواسب الماضي البعيد "[٣٥٥] .

ومن الطريف في الأمر أن رمضان عبدالتواب قد أتي بتفسير جديد لظاهرة الشذوذ إضافة إلى تفسيره السابق ، حيث يرى أن الألفاظ الشاذة ما هي إلا مرحلة جديدة لتطوُّر جديد في ظاهرة ما ، تلتْ حلقة سابقةً ، وأعقبت مرحلة متقدِّمة وهي تسعي لإلغاء سابقتها ، والقضاء عليها لِتبرز للوجود على أنقاضها ، وذلك في قوله :" أما أن يكون هذا الشذوذ بدايةً ، وإرهاصاً لتطوُّر جديد لظاهرة من الظواهر تسود حلقة تالية وتقضي على سلفها في الحلقة القديمة "[٣٥٦] وقريب من هذا التفسير قول الدكتور محمد المبارك إلا أنَّ هذا الأخير قد حمَّل النُّحاة مسؤولية إعاقة هذه الصِّيغ الجديدة عن النمو ، والتطوُّر ، والتجديد ، وذلك في قوله :" أنها صِيغٌ حديثه المولد ، ولكنها لم تر النُّور حتى هاجمها النُّحاة ، واللغويون حين تدوين اللغة ، والنحو ، وضبطوها على تلك الحال فحالوا بينها وبين المسير ، ووقفوا دون نموِّها ، على اعتبار أنهم وجدوها عند أصحابها العرب هكذا محدودة العدد ولم يراعوا أنها كانت في بدء نموِّها ، وأوَّلِ نشأتها "[٣٥٧].

---

(٣٥٤) - المصدر السابق ، ص ١٢ .

(٣٥٥) - فقه اللغة وخصائص العربيّة ، د/ محمد المبارك ، دار الفكر للطباعة والنشر ، بيروت ، ط ٧ : ١٩٨١م ، ص ١٣٣ .

(٣٥٦) - بحوث ومقالات في اللغة ، د / رمضان عبد التواب ، مطبعة المدني بمصر ، ط ١ : ١٩٨٢م ، ٥٨ .

(٣٥٧) - فقه اللغة وخصائص العربية ، ١٣٢ .

ولرمضان عبد التواب فرضيّة ثالثة في تفسير ظاهرة الشذوذ ، وهي احتمالية كون اللفظ الشاذ قد استعير من نظامٍ لغوي مجاور[(٣٥٨)] .

ويرى الباحث أنَّ تعليل الظواهر الشاذة ، وتفسيرها بقضية التراكم اللُّغوي ، أو بفرضية كونها بقايا لغوية لحلقة مفقودة قد اندثرت ، أو أنها تطوّر جديد لمرحلة جديدة المولد والنشوء ، كل ذلك أمور افتراضية تفتقر إلى الدليل القاطع والبرهان الساطع ، فالقطع بصحة هذه التفسيرات يحتاج إلى دراسة عميقةٍ مدعَّمةٍ بأدلة تاريخية موثقة ، ومعززة بشواهد وأمثله تتعلق بحياة تلك المفردات الشَّاذة ، ولا أظنُّ أن ذلك كان متاحاً لأصحاب هذه التفسيرات ، إذ المرحلة التاريخية التي تُعزي إليها تلك المخلفات اللغوية لا يكاد يعرف عنها شئ .

وقد رجَّح بعض الباحثين أن قضية التراكم اللغوي من التفسيرات الدخيلة على حياة العربية [(٣٥٩)]، فأغلبُ الظنِّ أنَّ الذين قالوا به قد تأثروا بأفكار غير عربية ، حيث أفادوا ذلك من تفسيرات (فردينان دي سوسور) للشَّاذ ، وما خرج من المألوف من قواعد اللاتينية ، حيث يقول :" إنَّ اللُّغويِّين الأوائل لم يفهموا طبيعة ظاهرة القياس ، وتبدَّي بهم الظنُّ أنَّ اللاتينيّة ارتكبت خطأً بحقِّ النمط الأساسي عندما ابتكرت صيغة جديدة ، إذ كانوا يعدُّون كلّ شئ يخرج على الحالات الأصلية شذوذاً ، وتشويهاً لصيغةٍ مثاليَّة ، فوقعوا في الوهم الذي كان سائداً في عصرهم حين نظروا إلى الحالة الأصلية للغةٍ على أنها شئ مثاليٌّ كامل ، ونتج عن ذلك أنهم لم يسألوا أنفسهم سؤالاً بسيطاً هل سبقت تلك الفترة المثالية فترة أخرى ؟ لقد عدُّوا كل خروج على هذه الحالة من باب الشذوذ "[(٣٦٠)] .

أمَّا وجهة النظر الثالثة : فكانت من بنات أفكار بعض المهتمين بالدِّراسات الصوتية ، وهي في جوهرها تدور في فلك التعليل بالخفَّة الذي

---

(٣٥٨) - بحوث ومقالات في اللغة ، ٥٨ .

(٣٥٩) - انظر ظاهرة الشذوذ في الصَّرف العربي ، ٧٩ .

(٣٦٠) - علم اللغة العام ، فردينان دي سوسور ، ترجمة ديوئيل يونس عزيز ، مراجعة الدكتور مالك المطلبي ، ص١٨٥ .

سار عليه الأقدمون من قبلُ ، ولكن برؤية جديدة وفق معطيات ومصطلحات الدَّرس اللغوي ، في حقل الدراسات الصوتية ، فالدكتور المطلبي يفسِّرُ ظاهرة الشذوذ في بعض مسائل الإبدال بأنها مخالفة صوتية لجأ إليها العرب لأجل التخفيف في النطق على اللسان مستشهدين ببعض الأمثلة التي أبدل فيها العرب بعض الحروف من بعضها إبدالاً شاذاً نحو : (تظنَّيتُ) التي أصلها (تظنَّنْتُ) حيث أبدلت فيها النون ياءً على خلاف القياس ، فهو يرى أن عِلة هذا الإبدال هو اجتماع صوتين متماثلين متجاورين في بناء واحدٍ ، مما أحدث ثقلاً في النطق ، فخولف بينهما بقلب أحدهما إلى صوت آخر طلباً للخفة ، وتقليلاً للجهد العضلي في النطق ، فـ(المخالفة تولدت من كراهية العرب لتكرار صوتين متماثلين)[٣٦١]، ووافقه الأنطاكي في ذلك في تصريحه بأنَّ " قوانين التبدُّلات الصوتية تسعى كلها إلى غاية واحدة هي التخفيف وهذا ما صرَّح به القدماء في كل مناسبة "[٣٦٢] .

أمَّا وُجهة النظر الرابعة : فدار أصحابها في فلك التبسيط والتسهيل وكان على رأس هؤلاء محمد العدناني ،الذي أطلَّ برؤية جديدة بعد أن ضاق ذرعاً بكثرة المفردات الخارجة عن قواعد اللغة المطردة ، فدعا إلى ضرورة تبسيط قواعدها ، بحذف مفرداتها الشاذة ، والاكتفاء فقط بما هو مقيس مطرد في بابه متذرعاً في ذلك بحجة تيسير وتسهيل أمر تعلُّم اللغة للناشئة ، والمبتدئة ، وذلك في قوله :" فياليت مجامعنا تجعلُ النِّسبة إلى صنعاء قياسية ، لكي تُريحنا من هذا الشذوذ ، والخروج على قاعدة النَّسب ، وتجعلنا نسير خطوة قصيرة جدّاً شطر هدفنا اللغوي الأسمى ،

---

(٣٦١) - في الأصوات اللغوية ، د / غالب المطلبي ، منشورات وزارة الثقافة ، العراق ، ١٩٨٤م ص ٥٨ ، ١٣٧ .

(٣٦٢) - المحيط في أصوات العربية ، محمد الأنطاكي ، مكتبة دار الشروق ، بيروت ، لبنان ، ط ١ : ١٩٧٢م ، ١/ ١٠٨ .

هدف التبسيط والتسهيل "[٣٦٣] ، وشايعه في ذلك إبراهيم المنذر الذي نادي هو الآخر أيضاً بإلغاء المسموع المخالف للمطرد ، وأن تلحق أمثلته بركب القاعدة المقيسة ، بل ذهب إلى أبعد من ذلك ، فحكم على الشذوذ بأنه ضربٌ من الخطأ ووهم في اللُّغة ، " وأن لا عبرة بالوارد الشاذ أصلاً ، وهو من الخطأ ، وإنْ اطِّرد في الاستعمال ، فقولهم : خَونةٌ جمع خائن خطأ ، والصّواب خانة حملاً على قائد قادة وبائع باعة " ولعل السؤال الذي لم يخطر ببال دعاة التبسيط والتسهيل ، هو أننا كيف نفسِّر للناشئة والمبتدئة ، ما ندَّ من مفردات النَّسب وغيرها من الشواذ أثناء دراستهم للقرآن الكريم ؛ وهل من المعقولية والإنصاف أن نلغي سلسلة عزيزة من تراثنا الأدبي ، واللُّغوي الذي حفظه لنا سلف هذه الأمة ، ونضعها في سلة المهملات بذريعة التبسيط والتسهيل ؟

(٣٦٣) - معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة ، محمد العدناني ، مكتبة لبنان ، ط١ : ١٩٨٤م ، ٣٨٥ .

الفصل الثالث

آراء العلمـــاء في الشَّـــــاذ

المبحث الأوَّل

موقف البَصْريِّين مِن القياس على الشَّـاذ

أسس البصْريُّون قواعدهم النَّحـوية التي استنبطوها ،واستخلصوها من مرويَّاتهم الشِّعرية والنَّثرية على الكثرة الغالبة من النظائر المسموعة عن العرب، وبنوها على المطرِّد الشائع في الاستعمال ، روي ابن سلام أنه قال ليونس :"هل سمعت من ابن أبي إسحق شيئاً ؟ قال نعم ، قلتُ له : هل يقول أحدٌ الصَّويق يعني السَّويق[٣٦٤] ؟ قال نعم ،عمرو بن تميم تقولها ، وما تُريد إلى هذا ؟ عليك بباب من النحو يطرد وينقاس "[٣٦٥]. فالنَّص يكشف لنا بجلاء المنهج الذي اتبعه ابن أبي إسحق في تأسيس قواعده النحوية فهو يرى أن القياس ينبغي أن يكون على ما كثُر وروده ، واشتهر استعماله ، واطرد في بابه ، ويقرُّ أبو عمرو بن العلاء أنَّ أصوله اللغوية التي وضعها لا تستوعب كل ما جاء عن العرب ، وعندما سُئل عمَّا وضعه " أيدْخُلُ فيه كلام العـرب كلُّه ؟ قال : لا فقيل له كيف تصنـع فيما يخالفك فيه العرب وهـم حجَّة ؟ قال أعمل على الأكثر

وأُسمِّي ما خالفني لغاتٌ "[٣٦٦]، كما اشتهر عيسى بن عُمر[٣٦٧] أيضاً بالقياس على الأكثر والأشهر [٣٦٨] .

---

(٣٦٤) - السَّويق طعام يُتخَّـذُ من الحنطة والشعير ، انظر لسان العرب (س و ق) .

(٣٦٥) - إنبـاه الرواة ، ٢ / ١٨ .

(٣٦٦) - المزهر ، ١ / ١١١، ١١٢ ، وإنباه الرواة ٢ / ١٠٥ — ١٠٨ .

هذه الروايات في مجملها توضِّح لنا منهج البصْريِّين الأوائل في تأسيس القواعد فبعد استقرائهم لما وردهم من نُّصوص اللغة ، وتصنيفها إلى فصيح وأفصح وأفصح منه ؛ وضعوا قواعدهم على ما كثُر شيوعه ، وفشا استعماله ، وزادت نسبة وروده عن العرب ، " فكل ما وجدوا قدراً كافياً من الأمثلة تتصل بظاهرة من الظواهر اللغويَّة ؛ وضعوا له قاعدة عامة ، أمَّا القليل النادر – أو الشاذ – فإنه لا يستحق أن توضع له قاعدة "(٣٦٩).

إلا أنَّ القَدْر الذي يسمُّونه بالكثير لم يكُنْ محدَّداً بشئ من الدِّقة ، بل كان أمراً نسبياً بينهم ، وهو السَّبب الجوهري في اختلاف آرائهم ، وتباين رؤاهم في الظاهرة الواحدة ، فقد يصرِّح بعضهم بقياسه مسألةٍ ما ، مُعتقداً أن ما رُوي من أمثلتها عن العرب يكفي لوضع قاعدة عامةٍ لها ، في حين يرى البعضُ أن ذلك غير كافٍ ، فيحصره في دائرة المسموع الذي يحفظ ولا يُقاس عليه ، فمسألة تعدد الآراء في القضية الواحدة أمرٌ شائعٌ ، ومشهدٌ مألوفٌ ، ومكرَّرٌ في أمهات الكُتب وشروحها " حتى يستطيع الباحث أنْ يرى الرأي فيقول – وهو آمن – أنَّ هنالك رأياً آخر يناقضه من غير أنْ يُكلف نفسه مشقّة الاطِّلاع "(٣٧٠) .

فمن ذلك اختلافهم في قياسية فتح العين المكسورة في الرُّباعي عند النَّسب ، كما في نحو : (تغلِب تغْلَبيّ) و(يثرِب يثرَبيّ) و(مَشرِق مَشْرَقيّ) و (مَغْرِب مَغربيّ) فذهب الخليل وسيبويه إلى أنّه شاذ يحفظ ما ورد منه

---

(٣٦٧) - عيسى بن عمر الثقفي بالولاء ، أبو سليمان ، من أئمة اللغة ، وهو شيخ الخليل وسيبويه ، وابن العلاء ، وأوّل من هذَّب النحو ورتبه ، وُلد سنة تسع وأربعين ومائه من الهجرة ، وتوفى سنة ست وستين وسبعمائه من الميلاد ، ومن مؤلفاته الجامع ، والإكمال ، الأعلام ، ٥ / ١٠٦

(٣٦٨) - طبقات فحول الشعراء لابن سلام ، ١/ ١٤- ١٥ .

(٣٦٩) - من أسرار اللغة ، ٢١ .

(٣٧٠) - اللغة و النحو ، عباس حسن ، دار المعارف ، مصر ، بدون تاريخ ، ص ٦٦ .

ولا يقاس عليه ، وذهب المبرِّد وابن السَّراج والرُّماني[٣٧١] والفارسي وجماعةٌ " إلى أنّه مطرد وينقاس "[٣٧٢] وأجاز المبرِّد جرّ (حتَّى ، والكاف) للضمير ، وهو شاذ عند غيره مختصٌّ بالضرورة[٣٧٣] ، ونظير ذلك خلافهم في جرِّ (رُبَّ) للضمير ، إذ اختلفوا في شذوذه ،وقلته ، وقياسه ورجَّح السيوطي أنه ليس قليلاً ولا شاذاً ، بل هو جائزٌ بكثرةٍ وفصيح ، وقال ابن مالك هو قليل ، وفي بعض كتبه شاذ ، قال أبو حيَّان :" ليس بصحيح إلا إن عُنِي بالشذوذ شذوذ القياس ، وبالقلة بالنسبة إلى جرها الظاهر فإنه أكثر من جرِّها الضمير "[٣٧٤].

واللَّافتُ للنظر أنَّ بعض البصريين لم يلتزموا بما وضعه أوائل نُّحاة البصرة من ضوابط القياس،بل خرجوا عليها ،وأجازوا القياس على بعض الشواهد القليلة والأمثلة النادرة ، فَعلى الرغم من تصريح سيبويه بأنَّ " الأقل نوادر تحفظ ولا يقاس عليها "[٣٧٥]، وقوله :" ولا ينبغي لك أن تقيس على الشاذ المنكر في القياس "[٣٧٦] إلا أنَّه يجيز – أحياناً – القياس على الشاذ ، والقليل ، من ذلك تصغيره (أَفْعَل) التعجُّب قياساً نحو (أُمَيْلح) قال سيبويه :" سألت الخليل عن قول العرب ما أُمَيلِحَهُ فقال : لم يكن ينبغي أن يكون في القياس ؛ لأنَّ الفعل لا يُحقَّرُ ، وإنما تُحقَّرُ الأسماء ؛ لأنها توصف بما يُعظم أو يهون ، والأفعال لا توصف ، فكرهوا أن تكون الأفعال كالأسماء ؛ لمخالفتها إياها في أشياءَ كثيرةٍ ، ولكنهم حقَّرُوا هذا اللفظ ؛ وإنِّما يعنون الذي تصفه بالملح كأنّك قلت مُلَيْحٌ ... وليس شئ

---

(٣٧١) - علي بن عيسي بن علي بن عبد الله أبو الحسن الرُّماني ، لغوي ، نحوي ، فقيه ، متكلم ، أخذ النحو عن ابن السَّراج ، وُلد سنة ست وتسعين ومائتين ، وتوفى سنة أربع وثمانين وثلثمائه من الهجرة الأعلام ، ٤ / ٣١٧ ، إنباه الرواة ، ٢ / ٢٩٤ – ٢٩٦ .

(٣٧٢) - همع الهوامع ، السيوطي ، ٢ / ١٩٥ .

(٣٧٣) - انظر شرح الكافية ، ابن الحاجب ، تحقيق د/ إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، طبعة ١٤٢٩هـ - ١٩٩٨م ، ٤/ ٢٧٩ – ١٨٠ .

(٣٧٤) - الهمع ، ٢ / ٢٧ .

(٣٧٥) - الكتاب ، ٤ / ٨ .

(٣٧٦) - المصدر نفسه ، ٢ / ٤٠٢ .

من الفعل ، ولا شئ مِما سُمِّيَ به الفعل يُحقَّر إلا هذا وحده ، وما أشبهه من قولك : ما أفْعله "[٣٧٧]

فسيبويه تابع علماءُ البصرة في تصغير (أَفْعل) التعجُّب قياساً ، مع أنَّ المسموع عن العرب لفظان فقط هما : أمَيلِحَ زيداً ، وما أُحيسِنَهُ[٣٧٨] وفي باب النسب اكتفي بشاهدٍ واحدٍ في تأسيس قاعدة صرفيَّة وهو شَنَئيٌّ في النسبة إلى شنوءة[٣٧٩] فقد اكتفي بهذا الشاهد ، وجعل وزن فَعلىّ قياسياً في كل ما كان على وزن فعوله مع أنَّه لم يثبتْ عنده من شواهده إلا هذه الكلمة المفردة ، وقد عدَّ المبرِّد (شنئي) شاذاً ، وأخذ بالأصل الأول للنسب ، وهو إبقاء الكلمة على حالها ، فيقال في النسبة إلى نحو : فَرُوقه فَرُوقيّ[٣٨٠] ورُبما أجاز سيبويه وجهاً من وجوه الإعراب استناداً على قول رَجُلٍ أو رجُلين مِن الأعراب كقوله :" ومن جواز الرفع في هذا الباب إننَّي سمعتُ رجُلين عربيين من العرب يقولان : كان عبدُاللّه حَسْبُك به رجلاً "[٣٨١] ومما عدَّه مقيساً وهو شاذ عند غيره لقلته وندرته الجرُّ على الجوار[٣٨٢] وثمة حالات أخرى غير مقيسة للقلة والندرة اعتمد عليها سيبويه في تجويز بعض أوجه الإعراب مما هو مخالفٌ للمسموع المطرد[٣٨٣] .

وممَّن توسعوا في القياس على الشاذ من البصريين أبو الحسن الأخفش ، فقد جرى فيه بغير عنان ، حتى كان منه أن جعل الكلمة الشاذة

---

(٣٧٧) - الكتـاب ، ٣ / ٥٣١ .

(٣٧٨) - الصِّحاح : تاج اللغة وصحاح العربية ، إسماعيل بن حمَّاد الجوهري ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ط ١ : القاهرة ١٣٧٦هـ - ١٩٥٦م ، ط٢ : ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م ، ط٣ : ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م ، ١ / ٤٠٧ (م ل ح) .

(٣٧٩) - الكتـاب ، ٢ / ٧٠ .

(٣٨٠) - شرح شافية ابن الحاجب ، تحقيق محمد نور وآخرون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط٢ : ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م ، ٢ / ٢٣ .

(٣٨١) - الكتـاب ، ١/ ٢٧- ٢٨ .

(٣٨٢) - الهمع ، ٢ /٥٥ ، الصبـان ، ٢ / ٢٦٧ .

(٣٨٣) - انظر الكتـاب ، ٢ / ٣٦٥ .

والنادرة قياساً يُتبع ووافق الكوفيين في بعض أصولهم مثل الاعتداد بالقراءات الشاذة في تأسيس القواعد والقياس على القليل(٣٨٤) ، وبهذا يكون قد حاد عن السبيل الذي رسمه أعلام هذه المدرسة من أنّ القاعدة لا تُبني إلا على الكثير الشائع ، فقد سمع (هداوي) في جمع هدية فجعله مقيساً في كلِّ ما كانت لامه ياءً من الأسماء التي على وزن (فَعِيلة) نحو (مَطاوي في مَطيَّة) وهو عند غيره شاذٌ سماعاً وقياساً ، إذ لم ترد سوي هذه اللفظة .

ومن مظاهر توسعه أيضاً قوله بقياسية وصل (ال) التعريفية بالمضارع ، وهو محمول عند الجمهور على الضرورة الشعرية(٣٨٥) ، وخالف الجمهور في قوله بجواز حذف همزة الاستفهام في الاختيار عند أمن اللَّبس كما في قول بعضهم(٣٨٦) .

أحْيَا وَأيسَرُ مَا قاسَيتُ مَا قتلا

والبينُ جارَ على ضَعْفِي ومَا عَدلا

والأصل (أأحيا) فحُذفت همزة الاستفهام ، وقصر سيبويه والمبرِّد ذلك على الضرورة(٣٨٧) ، مما يعني شذوذه في سعة الكلام ، ولهذه الأمثلة نظائر أخرى كثيرة خالف فيها الأخفش جمهور نُحاة البصرة في تأسيس القاعدة على ما لم يجرِ القياس عليه لشذوذه وندرته(٣٨٨) .

وعلى الرغم من تمسُّك المازني بمذهبه البصري حتى بعد انتقاله إلى بغداد كما قال :" دخلتُ بغداد فأُلقِيتْ عليّ مسائلُ أُجيبُ فيها على مذهبي ، ويُخطئونني على مذاهبهم أي الكوفيين "(٣٨٩)، إلا أنَّه خالف

---

(٣٨٤) - انظر مع النُّحاة ، صلاح الدين الزعبلاوي ، منشورات اتحاد الكتاب العربي ، دمشق ، سوريا ، طبعة : ١٩٩٢م .

(٣٨٥) - مغني اللبيب ، ١ / ٤٨ .

(٣٨٦) - البيت للمتنبي ، انظر ديوانه ٣ /٢٨٢ ، وبلا نسبه في أمالي بن الحاجب ، ٢ / ٦٢٥ ومغني اللبيب ١ / ١٣ .

(٣٨٧) - المصدر نفسه ، ١ / ١٣ .

(٣٨٨) - انظر الهمع ، ١ / ٤٣ ، ٢/ ١٢٧ ، ٢ / ٢٦ ، الشافية ١/ ٨٤ .

(٣٨٩) - مغني اللبيب ، ١ / ٨٣ .

جمهور مذهبه في بعض المسائل فقاسها على النادر والقليل كقوله بقياسية قلب الواو المكسورة الواقعة في أول الكلمة همزة نحو إشاح ، وإفادة ، وإسادة في وِشاح ، وَوِفادة ، وَوِسادة ، فذهب إلى أن ذلك مقيسٌ مطردٌ في حين يرى غيره أنها شاذة مقصورة على السماع(٣٩٠) وسمع حمرايان في تثنية (حمراء) فجعله مقيساً ، وهو شاذٌ عند غيره مقصور على السماع ، إذ القياس أن يقال فيه حمراوان بقلب الهمزة واواً لأنها للتأنيث ، وهنالك مسائل أخرى قاس فيها المازني على ما لم يطرد عند غيره لشذوذه وندرته(٣٩١) .

ونلحظ توسع الجرمي(٣٩٢) في القياس على الشاذّ في قوله بجواز الجرِّ بعد (ما خلا ، وما عدا) على تقدير أن (ما) زائدة وفاقاً للكسائي وآخرين ، قال ابن هشام :" فإن قالوا – أي الجرمي ومن تابعهم – ذلك بالقياس ففاسد ؛ لأن (ما) لاتزاد قبل الجار والمجرور ، بل بعده ، نحو : ﴿**عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ**﴾ (٣٩٣) ، و﴿ **فبما رحمة** ﴾ (٣٩٤) ، وإن قالوه بالسّماع فهو من الشذوذ بحيث لا يُقاس عليه "(٣٩٥) .

وخالف ابن كيسان(٣٩٦) الجمهور ، وأجاز قياساً جمع الصفات التي من باب أفعل فعلاء كـ(أحمر حمراء) أو فعلان فعلى نحو: (سكران

---

(٣٩٠) - حاشية الصبان علي الأشموني ، ٤ / ٤١٥ ، تصريف المازني ١٥٠ .

(٣٩١) - انظر المقتضب ، ٣ / ٣٦ .

(٣٩٢) - صالح بن إسحق أبو عمر الجرمى البصري ، نحوي ، لغوي ، فقيه ، قدم بغداد ، وناظر فيها الفراء ، وتوفى سنة خمس وعشرين ومائتين ، ترجمته في أخبار النحويين البصريين ، ٧٢- ٧٤ ، الأعلام ٣ / ٣٧٤ ، طبقات القراء ، ١ / ٣٣٢ .

(٣٩٣) - سورة المؤمنون ، الآية (٤٠) .

(٣٩٤) - سورة آل عمران ، الآية (١٥٨) .

(٣٩٥) - المغني ، ١ / ١١٨ ، الهمع ، ١ / ٢٣٣ .

(٣٩٦) - محمد بن أحمد إبراهيم أبو الحسن المعروف بابن الكيسان ، عالم بالعربية والنحو ، وكان يميل إلى مذهب البصريين ، توفى سنة تسع وتسعين ومائتين من الهجرة ، الأعلام ، ٥ / ٣٠٨ ، إشارة التعيين ، ٢٨٩ ، بغية الوعاة ، ١ / ١٨ .

سكري) جمع مذكر سالم فيقال : أحمرون ، وأخضرون وسكرانون ، متمسكاً بقول الشاعر [٣٩٧] :

فما وَجَدتْ نساءُ بني نِزار

حَلائل أسْـودِينَ وأحْمَرينا

وهو عند الجمهور شاذ لا يُقاسُ عليه[٣٩٨] ، كما أجاز تمييز المائة بمفردٍ منصوبٍ ، فيصحُّ عنده قياساً أن يقال : المائة درهماً ، والألف ديناراً مُستنداً على قول الشاعر[٣٩٩] :

إذا عاش الفَتي مِائتين عاماً

فقدْ ذَهبَ اللذاذَةُ والفتاءُ

وهو من الشذوذ ما لا يخفى ، إذ القياس أن يخفض لفظ (عام) بإضافة المائتين إليه ، ووافق الكوفيين في جواز جمع (طلحه) بالواو والنون فيقال (طلْحُون)[٤٠٠] والقياس أن تجمع بالألف والتاء (طلحات) كما خالف الأكثرية في قوله بجواز ظهور فعل القسم مع الواو ، فيصحُّ عنده أن يقال : حلفتُ واللهِ لأقومنَّ ، وقد علق أبوحيَّان على ذلك بقوله : " ولم يحفظ ذلك ، فإن جاء فمؤول "[٤٠١].

تلك هي نماذج لبعض ما خالف فيها بعضُ منسوبي هذه المدرسة ما اشترطه الأقدمون من نُّحاة البصرة في القياس أبَّان تقعيد قواعدهم النحوية ، وتأصيل أصولها ، إلا أنَّ هذا النَّذر اليسير الذي ورد مخالفاً لما عليه القياس لا يمسُّ وُحدة المنهج البصري بأي حالٍ من الأحوال ، ولا يهدُّ شيئاً من بنيانه ، بل يظلُّ المعلم البارز الذي يميِّز المدرسة البصرية ، هو

(٣٩٧) - البيت للكميت بن زيد في ديوانه ، جمع وتقديم داؤد سلوم ، مكتبة الأندلس بغداد ، ط: ١٩٦٩م ٢/ ١١٦ ، والمقرب ، ٢/ ٥٠ ، وللحكيم الأعور بن عياش الكلبي في خزانة الادب ، ١ / ١٧٨ ، والدرر ، ١/ ٣٢ ، وشرح المفصَّل ، ٥ / ٦٠

(٣٩٨) - الكافية ، ابن الحاجب ، ٣ / ٤٤٣ .

(٣٩٩) - البيت للربيع بن ضبع الفزاري ، وهو من شواهد الأشموني ، ٤ / ٩٥ .

(٤٠٠) - الكـافية ، ٣ / ٤٤٠ .

(٤٠١) - الهمـع ، ٢ / ٣٩ .

تقعيد القواعد على أساس الأمثلة الكثيرة المروية عن العرب ، وأنَّ ما عدا ذلك يبقي محصوراً في دائرة المسموع النادر ، " فإنْ قلَّ وفارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره عُدَّ شاذاً ، وإن قلَّ وكان لغة قبيلة فصيحةٍ ولكنَّها لم تُشعْ ولم تفْشُ في الاستعمال عدَّوه لغةً ، واستخدموها ، إلا أنَّ غيرها أفضل منها ، وإذا كان ذلك مما يكثر في الشِّعر ، ويقِلُّ في النَّثر نعتوه بالضرورة "(٤٠٢).

(٤٠٢) - المدارس النحوية ، شوقي ضيف ، ١٥٩ – ١٦١ .

المبحث الثاني

الكوفيون وموقفهم من الشّاذ

إذا كانت السِّمة البارزة لصحة القياس عند البصريين هي الفصاحة والنَّقاء مع كثرة المسموع ، وشيوع الاستعمال ، وزيادة نسبة الورود عن العرب ؛ فإنَّ معايير الكوفيين في القياس تبدو أقل صرامةً ، فلم يعيروا للكثرة بالغ الاهتمام كما أشرنا إلى ذلك من قبل ، بل اعتدُّوا في قياسهم بالقليل والنادر والشَّاذ ، ولذا فإننا نسمع عنهم أنهم " إذا سمعوا بيتاً فيه جواز شئ مخالف للأصول جعلوه أصلاً وبَّوبوا عليه "(٤٠٣)، وأنهم " إذا سمعوا لفظاً في شعر، أو نادر كلام جعلوه باباً "(٤٠٤) والذي يغلب على ظنِّي أنَّ الذين نقل عنهم السيوطي هذه المقالات، إنما استندوا في ذلك إلى قول ابن دَرَسْتَويه(٤٠٥) في الكسائي واضع اللبنات الأُول للمنهج الكوفي فقد قال عنه أنه " كان يسمع الشَّاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة فيجعله أصلاً يقيس عليه فأفسد النحو بذلك "(٤٠٦) .

والذي يتبادر إلى الذِّهن من هذه النُّصوص أن الكوفيين كانوا يُعولون على كل مسموع في تقعيد القواعد ، ولا يوجد في منهجهم ما هو شاذ ، أو قليل ، وهو ما أكدهُ بعضُ مناصرى المدرسة الكوفية ، فقد ذهبوا إلى أنَّ ما يسميه البصريون شاذاً أو قليلاً يُعتبر أصلاً من أصول الكوفية ، وأساساً يضعون عليه قواعدهم العامة ، قال أحمد أمين :" أما الكوفيون فلم يروا هذا المسلك ، ورأوا أنْ يحترموا كل ما جاء عن العرب ، ويجيزوا للناس أن يستعملوا استعمالهم ولو كان الاستعمال لا ينطبق على القواعد

---

(٤٠٣) - الاقتـراح ، السيوطي ،ص ٢٠٢ .

(٤٠٤) - الهمع ، السيوطي ، ١ / ٤٥ ، نقلاً عن صاحب الإفصاح .

(٤٠٥) - عبدالله بن جعفر بن درستويه بن المرزبان أبو محمد الفارسي ،الفسوي ، نحوي ،جليل القدر ، جيِّد التصانيف ،كان شديد الانتصار لمذهب البصريين ، وُلد سنة ثمانٍ وخمسين ومائتين ، وتوفى سنة سبع وأربعين وثلثمائه ،إنباه الرواة ، ٢/ ١١٣، ١١٤، طبقات الزبيدي ٨٥، ٨٦ ،معجم المؤلفين ٢ / ٢٣٣ .

(٤٠٦) - بغية الوعـاة ، ٢ / ١٦٤ .

العامة ، بل يجعلون الشُّذوذ أساساً لوضع قاعدة عامة "[٤٠٧] ومنهم من ذهب إلى أبعد من ذلك حتَّى نفى عنهم وُرود لفظ الشذوذ وما في معناه من القلة ، والندرة ونحوهما ، قال إبراهيم أنيس :" أما الكوفيون فلم يتورَّطوا في مثل هذه النعوت كالشاذ ، والردئ ، والمعيب ..."[٤٠٨].

ويرى الباحثُ أن إطلاق هذه الأحكام بمثل هذا التعميم أمرٌ مجافٍ للحقيقة فليس صحيحاً أنهم عوَّلوا على كلِّ مسموع ، وأنَّ الشذوذ عندهم أساسٌ لوضع القواعد العامة في كل موضع كما يفهم من تصريح البعض ، وإلا لما استقام لهم حُكمٌ أو قياسٌ ، نَعَمْ قد توسَّعوا في السَّماع والرواية بحيث لم يشدِّدو في فهم الفصاحة كما تَشدد البصريُّون ، فقد أخذوا اللغة عن بعض القبائل التي نزحت من البادية ، واستقرت في أطراف الحواضر كأعراب الحُطمية ، وقد أشرنا إلى ذلك من قبلُ ، كما توسَّعوا أيضاً في القياس ، فلم يحرصوا على الكثرة التي اشترطها البصريون في صِّحة القياس، ولذلك تجدهم يبنون قواعدهم على الشاهد الواحد ، أو الشاهدين ، كما هو الحال عند الكسائي الذي أجاز قياساً إضافة (حيثُ) إلى المفرد ، مستنداً في ذلك إلى قول الشاعر :[٤٠٩]

أمَا تـرى حَيثُ سُهَيـلٍ طالعــاً

نجْمـاً يُضيئ كالشّهـاب لا مِعاً

وقول الآخر :[٤١٠]

ونَطْعَنَهُمْ تحت الحبا بَعْدَ ضربْهم

ببيض المَواضِي حَيثُ ليِّ العَمَائمِ

---

(٤٠٧) - ضحي الإسلام ، ٢ / ٢٥٩ .

(٤٠٨) - من أسرار اللغة ، ص٢٦ .

(٤٠٩) - الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب ، ٧ / ٣ ، وشرح شواهد المغني ، ١ / ٣٩٠ ، وهمع الهوامع ، ١ / ٢١٢ .

(٤١٠) - البيت للفرزدق في شرح شواهد المغني ٣٨٩/١ ،وشرح المفصل ،٩٢/٤ ، وهمع الهوامع ١/ ٢١٢ والشاهد في (حيثُ لي العمائم) حيث أضاف (حيث) إلى المفرد (ليُّ) وهو نادر .

إلا أنَّ الحقيقة الغائبة التي ينبغي أن تُلفت إليها الأنظار هي أنَّ الكوفيين إنما يكتفون في تأسيس أصولهم بالشاهد الواحد ، ويبنون قواعدهم على النادر والقليل عندما لم يجدوا معه أمثلة أخرى ، أما حين يجدون للظاهرة مجموعة كثيرة من الأمثلة ، ووجدوا بجانبها مجموعة قليلة أو نادرة من الأمثلة فإنهم لا يتردَّدون في الأخذ بالكثير دون النظر إلى الشَّاذ والقليل " لأننا لا نتصور أن الكوفيين كانوا من الغفلة بحيثُ يجدون أمامهم مجموعة من الشواهد كثيرة ، وأخرى قليلة فيضعون القاعدة على هذه ، وعلى تلك "(٤١١) ، فها هو الكسائي الذي نُسب إليه الاعتداد بكل مسموع ، واعتماده على الشاذ في تأسيس القياس قد نقل عنه الفراء في جمع مَكْرُمَة على مَكْرُم ، ومَعُونَه على مَعُون قوله :" وكان الكسائي يقول :هما (مَفْعُل) نادران لا يقاس عليهما "(٤١٢) ، وقال ثعلب في أماليه :" سمعتُ سلمة يقول : سمعتُ الفراء يقول : إذا كان أوَّلُ المقصور مكسوراً أو مضموماً مثل رِضىً وهُدىً ، وحِمىً فإن كان من الياء والواو تثنيتُهُ بالياء ، قُلت : رِضْيان وهُدْيانِ إلا حرفان حكاهما الكسائي عن العرب ، زعم أنه سمعهما بالواو ، وهما رضْوان وحِموان وليس يُبني عليهما "(٤١٣) وقال الفراء أيضاً :" وكان الكسائي يُعيبُ قولهم ﴿ **فلتفرحوا** ﴾(٤١٤) لأنه وجده قليلاً فجعله عيباً "(٤١٥) فواضح أن الكسائي لا يعتدُّ بالنادر والقليل مع وجود الأمثلة الكثيرة في القياس وبناء القاعدة .

أما الفراء الذي انتهي إليه رئاسة المذهب بعد الكسائي فقد كان " يلتزم الكثرة فيما لم يكن لغة فصيحة ، ويأخذ بالشاهد الواحد بشرط التأكد من فصاحة قائله ، ولم يقس على كلِّ ما ورد من اللغة المسموعة ، واعترف بوجود نادر، وشاذ ، ووهم " بل أنه خالف الكسائي في كثير

---

(٤١١) - من أسرار اللغة ، ٢٤ .

(٤١٢) - معاني القرآن ، الفراء ، ٢ / ١٥١ – ١٥٢ .

(٤١٣) - المزهر ، ٢ / ٩٤ .

(٤١٤) - سورة يونس ، الآية ٥٨ .

(٤١٥) - معاني القرآن ، ١ / ٤٦٩ - ٤٧٠ .

مما ذهب إليه ، ووافق البصرية في إنكار القياس على الشاهد الواحد "[٤١٦]، فممَّا نصَّ على عدم قياسه لمخالفة نظائره المسموعة في بابه جمعُ حِلية ، ولِحْية على حُلِيٍّ ولُحيٍّ – بضمِّ الأوَّل – قال :" مثل حِلْيَة وحِلِيٍّ ، ولِحية ولحِيٍّ ، وقد سمعنا لُحِيٍّ وحُليٍّ في هذين الحرفين خاصة ، ولا يقاس عليهما "[٤١٧] وقال في تصحيح ما حقه الإعلال :" وحكى عن العرب : عَوي الكلبُ يَعوي عَيَّةً ، والأصل عَويَة ، وهذا قياس لا انكسار فيه إلا ثلاثة أحرُف نوادرَ قالوا : ضَيْوَن وهو السنور البرِّي ، والجمع ضياون ، وقالوا : رجاء بن حَيْوة ، وقالوا حَيْوَان لِحيٍّ من همدان ، فجاءت هذه النَّوادر لم يدغموا الواو في الياء في هذه الثلاثة الأحرف ، فلا يقولون : ضَيَّن ، ولا حيَّة ، ولا حَيَّان "[٤١٨] فالفراء يصرِّح بأنَّ هذه الأفعال الثلاثة التي خالف فيها العرب القاعدة المطردة المبنية على الكثير الشائع من كلامهم – وهي قلب الواو ياءً وإدغامها في الياء – بأنها من النوادر التي لا يُتلفتُ إليها في القياس ، وقال في الفصل بين المضاف والمضاف إليه بعد أن ساق ثلاثة شواهد :" وليس ذلك حسناً "[٤١٩] .

وممَّا عدَّه قبيحاً لقلته ولمخالفة نظائره المسموعة المطردة في بابه ، قلبُ ألف (كلا) ياءً عند بعض العرب ، قال : " وقد اجتمعت العرب على إثبات الألف في كلا الرجلين في الرَّفع ، والنصب ، والخفض ،... إلا بني كنانة فإنهم يقولون : رأيتُ كلي الرَّجُلين ، ومررتُ بكلي الرجلين ، وهي قبيحة قليلة "[٤٢٠] وفي مواطن عديدة عبَّر الفراء بلفظ الشذوذ صراحةً لما

---

(٤١٦) - مع النُّحاة ، ص ٨١ .

(٤١٧) - المنقوص والممدود للفراء، تحقيق عبد العزيز الميمني ،دار المعارف ، مصر ، بدون تاريخ ، ص ١٣ .

(٤١٨) - الأيام والليالي والشهور،الفراء ،تحقيق إبراهيم الأبياري،المطبعة الأميرية،القاهرة ، ١٩٥٦م ، ص ٢

(٤١٩) - معاني القرآن ، الفراء ، ٢ / ٨١ .

(٤٢٠) - المصدر السابق ، ٢ / ١٨٤ .

لم يطرد عنده ، ففي حكايته قول الحسن البصري عن العرب : أنا كك ، وأنت كي ، قال :" واستعمال هذا في حالة السَّعة شذوذٌ لا يُلتفتُ إليه "[٤٢١]. ومثله أيضاً في قوله :" وقرأ بعضُ القراء :﴿ **هَلْ أَنْتُم مُطلِعُونِ فأُطلِعَ** ﴾[٤٢٢] فكُسِرِ النون ، وهو شاذ "[٤٢٣].

ومن أعلام الكوفيين الذين التزمُوا بالكثرة في القياس ، ولم يقيسوا على كلِّ ما ورد في اللغة ، ابن السِّكِّيت[٤٢٤] فقد أقرَّ بأنَّ في اللغة نوادرَ خالف فيها العرب ما عليه القياس ، ويظهر ذلك في حديثه عن فتح ما حقه الكسرُ في اسمي الزمان والمكان والمصدر الميمي شذوذاً ، حيث يقول :" وما كان فاءُ الفعل واواً فإنَّ (المَفْعَل) منه مكسورٌ اسماً كان أو مصدراً ، إلا أحرفاً جاءت نوادر قالوا : ادخلوا مَوْحَدَ مَوْحَدَ ، وفُلانُ بن مَوْرَقٍ ، ومَوْكَلٍ اسم موضع ، أو رجُلٍ " وقال في موضع آخر :" ولم يأتِ الماضي والمستقبل بالفتح إذا لم يكن أحد هذه الحروف السِّتة - يعني حروف الحلق - إلا حرفاً جاء نادراً وهو أبي يأبي "[٤٢٥] وقريب من هذا ما قاله في إتمام اسم المفعول من الثلاثي الواوي شذوذاً ، قال : " وليس يأتي مفعول من ذواتٍ الواو بالتمام إلا حرفان ، وهو مسك مَدووف ، وثوبٌ مصوون ، فإنَّ هذين جاءا نادرين ، والكلام مصونٌ ، ومَدوفٌ "[٤٢٦] لو تتبعنا مثل هذا في كتابه إصلاح المنطق لوجدنا منه الكثير.

ونلاحظ الأمر نفسه مع ثعلب ، فقد كان له موقفٌ واضحٌ مما ورد قليلاً عن العرب ، حيث أطلق الشذوذ على ظواهر نحوية ، وصرفية

---

(٤٢١) - حاشية الصَّبان ، ٢ / ٣١١ .

(٤٢٢) - سورة الصافات ، الآية ٥٤- ٥٥ ، والقراءة منسوبة إلى عمار بن أبي عمار ، انظر البحر المحيط ٧ / ٣٦١.

(٤٢٣) - معاني القرآن ، الفراء ، ٢ /٣٨٥ .

(٤٢٤) - يعقوب بن إسحق السِّكيت أبو يوسف ، نحوي ، لغوي ، صاحب كتاب إصلاح المنطق ، توفى سنة ثلاثٍ ، وقيل سنة أربعٍ ، وقيل سنة ستٍ وأربعين ومائتين ، ترجمته في إنباه الرواة ٤/ ٥٦- ٦٣ الأعلام ٩ / ٢٥ ، بغية الوعاة ٢ / ٣٤٩ .

(٤٢٥) - إصلاح المنطق ، ابن السكيت ، ٢١٧ .

(٤٢٦) - المصدر نفسه ، ٢١٨ .

عديدة وردت مخالفة لمقتضي القياس ، يظهر ذلك جلياً في حديثه عن مجئ خبر (عسي) مفرداً شذوذاً قال :" عسي الغُوير أبؤساً ، أي عسي أن يكون ، مثل : كان عبد اللّهِ قائماً ، ثم قال : وهو شاذُ ، عسي زيدٌ قائماً شاذ "[٤٢٧] ومن هذا القبيل حديثه عن نصب المضارع (بأن) محذوفة في غير المواضع المنصوصة عليها[٤٢٨] ، وذلك في قوله :" خُذ اللِّصَّ قبل يأخذَكِ – بالنصب – هذا شاذ "[٤٢٩] ومما عدَّه شاذاً لمخالفة نظائره قوله :" رَضيتُ رِضاً[٤٣٠] شاذ من الباب "[٤٣١] ، وقوله :" وفي الحديث : العين وكاء السَّه[٤٣٢] ، وهو بالهاء شاذ ، وبالتاء على الأصل "[٤٣٣] .

فهذه النُّصوص التي أوردناها توضِّح بجلاء موقف الكوفيين من الظواهر الشاذة ، والشواهد القليلة النادرة الواردة بإزاء الكثير الفاشي في الاستعمال ، حيثُ إنَّهم لم يعوِّلوا عليها في تأسيس القواعد ولم يعتدوا بها مع وجود الأمثلة الكثيرة في القياس ، ومن خلال هذا العرض يمكن تسجيلُ الملاحظات التالية :

أولاً : توسَّع الكوفيون في الرواية والنقل ، كما توسَّعوا أيضاً في القياس فأباحوا النسج على القليل ، والنادر ، مما نتج عن ذلك تعدُّد الأقيسة ، وكثرة القواعد تبعاً لِتعدُّد المرويَّاتِ وكثرتها .

ثانياً : إذا لم يرد للظاهرة اللُّغوية إلا شاهدٌ واحدٌ ، فإنَّ الكوفيين يكتفون به ويؤسسون عليه قاعدة عامة ، وربُّما شاركهم في ذلك أحياناً

---

(٤٢٧) - مجالس ثعلب ، ١ /٦٤ .

(٤٢٨) - تضمر (أنْ) الناصبة جوازاً بعد لام التعليل نحو : جئتُ لأقرأ ، وبعد عاطف مسبوق باسم خالص من التقدير بالفعل (وهو المصدر) نحو : ولُبس عباءة وتقرَّ عيني ... ، ووجوباً بعد لام الجحود ، وحتى و أو ، وفاء السَّببية ، وواو المعية ، أنظر ابن عقيل .

(٤٢٩) - مجالس ثعلب ، ٣١٧/١ .

(٤٣٠) - (رِضا) مصدر الفعل رَضِيَ يَرْضَيَ ، وقياسه (رَضاً) بالفتح نحو : عَمِي عَمَيً ، وطَوِيَ طويً ، انظر مجالس ثعلب ، ١ / ٣٠٤ .

(٤٣١) - مجالس ثعلب ، ١/ ٣٠٤ .

(٤٣٢) - الحديث رواه ابن ماجة ، في باب الوضوء من النوم ، رقم ٤٧٧.

(٤٣٣) - مجالس ثعلب ، ٢ / ٤٠٣ .

بعض البصريين ، كما هو الحال عند سيبويه ، والأخفش ، والمازني وغيرهم ، ولم يأبه أكثرهم بذلك .

ثالثاً : إذا ورد للظاهرة اللغوية أمثلة كثيرة وبجانبها أمثلة قليلةٌ ، أو نادرة ، فموقف الكوفيين كموقف البصريين تماماً ، فكلتا المدرستين تضع القاعدة على أساس الأمثلة الكثيرة ، دون الالتفات إلى ما يخالف المطرد من الشواهد .

رابعاً : لا أوافق إبراهيم أنيس فيما ذهب إليه من أنَّ الكوفيِّين لم يتورّطوا في هذه النعوت كالشاذ ، والردئ والمعيب ... فإنَّ ما ورد من النُّصوص السابقة تُثبتُ عكس ما ذهب إليه تماماً ، نعم قد تكون بصورة أقل عما هي عليها عند البصريين نظراً لكثرة اعتدادهم بالأمثلة القليلة ، وبالشواهد النادرة .

الباب الثاني

جهود النحويين في تخريج ما خالف القياس .

وفيه فصلان :

الفصل الأوَّل :

معالجة ما يخالف المطرد بالتأويل ونحوه ، ويشمل :

أولاً :

التأويل .

ثانياً :

التخريج على التوهم .

ثالثاً :

الحمل على الضرورة .

رابعاً :

نسبة الاستعمال إلى لهجة من لهجات العرب .

الفصل الثاني :

مقابلة الرواية بالرواية ، والاحتجاج بشعر

من لا

يعرف قائله .

الفصل الأوَّل

معالجة ما يُخالف المطرِّد بالتأويل ونحوه

وجد النحاة أنفسهم أمام نُّصوص فصيحةٍ استعملها العرب الفصحاء ، ونقلها الثقات ، ولكنها لا تتفق مع قواعدهم التي سبق أن ذكرنا بأنها وُضعتْ على ما كثر شيوعه ، وزادت نسبةُ وروده عن العرب ، فما كان منهم إلا أن لجأوا إلى تفسيرات صناعيَّة ، وتخريجات عقلية ، في محاولة منهم إلى إرجاع تلك النصوص إلى حظيرة القاعدة ، والسَّعي إلى التوفيق بينها ، وبين تلك القواعد ، حتى " لا تظهر قواعدهم بصورة قاصرةٍ ، أو عاجزةٍ عن احتواء كل النصوص العربيّة الفصيحة تحت عباءتها ، وتحت لوائها "(٤٣٤) وفي المباحث التالية نستعرض بعض ما اعتمد عليه النُّحاة في محاولة طرد ما خالف القياس .

---

(٤٣٤) - التوهُّم عند النُّحاة ، ص ١١٣ .

المبحث الأوَّل
التــأويــل

والتـأويل في أصله اللغوي يرد بمعنى الترجيع ، جاء في لسان العرب :" آل الشئ يـؤول أوْلاً ومآلاً رجع ، وأوَّل إليه الشئ رجَّعه "[٤٣٥] وأوَّل الكلام وتأوَّله دبَّره ، وقدَّره "[٤٣٦]، وهي عند النُّحاة تعني :" تدبُّر النَّص الخارج على أصولهم باعتقادهم فيه التقديم ، أو التأخير ، أو الزيادة ، أو النقصان ، أو غير ذلك ، بغية إرجاعه إلى القاعدة "[٤٣٧] .

والتأويل مسلك تقتضيه طبيعة اللغة ، والتي سبق أن ذكرنا بأنها ظاهرة إنسانية مليئة بالاستثناءات ، ولا تخضع لقواعد ثابتة لا يخرج عنها شئ من نصوص اللغة ، ولذلك " قد يرد في كلام العرب ضربٌ من الكلام على وجه شائع ، لا يستقيم المعنى إلا بتخريجه على خلاف ظاهره "[٤٣٨] ويرى الأستاذ علي النجدي ناصف أن التأويل ومظاهره من حذفٍ وتقدير ، ونحوهما " ضرورة استوجبتها سماحة اللغةِ وحسن مطاوعتها ولا حِيلة لأحدٍ في دفعها ما بقيت اللغة على ما خلقها اللّه ، محتفظة بسماتها الأصيلة ، وخصائصها المتميزة " [٤٣٩].

والمتتبع لتأويلات النُّحاة للنُّصوص التي خالفت الأصول ،وخرجت عن مقتضي ظاهر القواعد يجد أن النُّحاة إنما يهدفون من وراء ذلك إلى تحقيق أمرين : **أولهما** : محاولة إخضاع تلك النُّصوص إلى سلطان القاعدة

---

(٤٣٥) - لسان العرب ، مادة (أ و ل) .

(٤٣٦) - التوهم عند النُّحاة ، ص ٦٩ .

(٤٣٧) - التوهُّم عند النُّحاة ، ص ٦٩ .

(٤٣٨) - دراسات في العربية وتاريخها ، محمد الخضر حسين ، المكتب الإسلامي ، دمشق ، ط ٢ : ١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م ، ص ٤٦ .

(٤٣٩) - من قضايا اللغة والنحو ، الأستاذ علي النجدي ناصف ، طبع ونشر مكتبة النهضة ، مصر بالفجالة ، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م ، ص ٨٨ .

،بصب تلك الظواهر المنافية للقواعد في قوالب هذه القواعد"(٤٤٠) ، والأمر الثاني : محاولة تفويت فرصة الاعتراض على قواعد اللغة بتلك النُّصوص ، لأنَّ القاعدة الأصولية التي بُنيت عليها تلك القواعد تنصُّ على "أن الدليل إذا طرقه الاحتمال بطل به الاستدلال"(٤٤١) وهو ما أكده الأنباري في قوله :" اعلم أن الاعتراض على الاستدلال بالنقل يكون في شيئين : الإسناد ، والمتن ، أما الاعتراض على المتن فمن خمسة أوجه : الأول ، والرابع التأويل ، مثل أن يقول الكوفي الدليل على جواز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر قول الشاعر(٤٤٢) :

وممَّن وُلدُوا عَامِـ

ـرُ ذو الطُّولِ وذُو العَرْض

فترك صرف (عامَر) وهو منصرف ، فدلَّ على جوازه ، فيقول البصري: إنما لم يصرفه ؛ لأنه ذهب به إلى قبيله ، والحمل على المعنى كثيرٌ في كلامهم "(٤٤٣) ، فواضح أن دافع النحوي إلى تأويل النص الذي خالف قاعدته إنما هو للدفاع عن هذه القاعدة ، وذلك بتأويله ، وحمله على وجه يتفق مع أصل من أصوله ويتماشى مع ما ارتضاه من القواعد .

وممَّن اشتهروا بالتأويل من أوائل النُّحاة عبدالله بن أبي إسحق الحضرمي فقد رُوي عنه أنه كان كثير الطعن على شعر الفرزدق(٤٤٤) ، ومع فقد أول بعض النُّصوص من شعره كقوله :

---

(٤٤٠) - الحذف والتقدير في النحو العربي ، رسالة ماجستير ، إعداد علي أبو المكارم ، دار العلوم القاهرة ، ١٩٦٤م ، ص ٢٠٠ .

(٤٤١) - انظر الاقتراح بتصرُّف – ص ٧٦ .

(٤٤٢) - البيت لذي الأصبع العدواني ، انظر المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية على هامش طبعة بولاق من خزانة الأدب ، ١٢٩٩هـ ، ٤ / ٣٦٤ .

(٤٤٣) - لمع الأدلة ، ٤٦ – ٤٨ .

(٤٤٤) - همَّام بن غالب بن صعصه التميمي الدارمي المشهور بالفرزدق ، الشاعر المعروف ، له نقائض مع جرير ، وتوفى سنة عشرٍ ومائه ، وترجمته في الأعلام ٨ / ٩٣ ، ووفيات

تُـريك نُجـومَ اللَّيلِ والشمْسُ حيَّةٌ

زِحَـامُ بناتِ الحـارثِ بن عُبـادِ

فعاب عَنْبسَة[٤٤٥] بن مَعْدَان على الفرزدق في هذا البيت تأنيثه الفعل (تُريك) مع أنه مسند إلى المصدر المذكر (الزِّحام) في حين أوَّله الحضرمي على أن (الزِّحام) مصدر لـ (زحمة) مُراداً بها الجماعة المزدحمة[٤٤٦] .

ويظهر تأويل الخليل لما لم يطرد عنده في قول الفرزدق أيضاً :

وَعَضُّ زمانٍ يا ابْن مَرْوانَ لم يَدَعْ

مِن المَالِ الا مُسْحتَاً أو

مُجلَّفُ

قال الخليل :" هو على المعنى ، كأنّه قال : لم يبق من المالِ إلا مُسحتٌ لأنّ معنى (لم يبق) و (لم يدع) واحد "[٤٤٧].

وأوَّل يونس بن حبيب قول الشاعر[٤٤٨] :

فيا شَاعِراً لا شاعرَ اليومَ مثلُه ❖❖❖ جَريرٌ ولكنْ في كُليبٍ تَواضُعُ

الأعيان ٦/ ٨٦ ، والبيت في ديوانه بلفظ (أرَاها نجوم الليل) والديوان بشرح إيليا الحاوي ، الشركة العالمية للكتاب ، ط٢ : ١ / ١١٠ .

(٤٤٥) - عنبسة بن معدان الفيل الميساني ، كان من أبرع أصحاب أبي الأسود الدؤلي ، ترجمته في مراتب النحويين ، ص ٣٠ ، وبغية الوعاة ، ٢ / ٢٣٣ .

(٤٤٦) - انظر الموشح للمزرباتي ، تحقيق محمد علي البجاوي ، ط : مصر ، ١٩٦٥م ، ص ١٦٦.

(٤٤٧) - الموشح ، ١٦١، وقد تبارى النحاة في تخريج هذا البيت حتى قال بن قُتيبه :" أتعب أهلَ الإعراب في طلب الحيلة ، فقالوا وأكثروا ، ولم يأتوا فيه بشئ يُرْتضَي " الشعر والشعراء ، ١ / ٩٥ ، ومما قيل فيه من التخريجات أن (مجلفُ) خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير هو مجلَّفُ ، وقيل : بقي مسحتٌ مُجلَّفُ ... انظر المحتسب ، ٢ / ٣٦٥ ، والخزانة ٥ / ١٤٥ .

(٤٤٨) - البيت للصَّلْتان العبدى ، وهو من شواهد سيبويه ، وانظر الشعر والشعراء ، لابن قُتيبه ، تحقيق د/ مفيد قميحة وآخر ، دار الكتب العلمية بيروت ، لبنان ، ط ١ : ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م ، ص ٣١١ ، والخزانة ، ١ / ٣٠٤ .

فـ(شاعراً) في قوله (يا شاعراً) منادى نكره مقصودة ، لأنَّ الشاعر يخاطب جريراً ، وقياسه أن يكون مبنياً على الضمِّ ، فخرَّج يونس رواية النصب على تقدير " يا قائلَ الشعرَ شاعراً وفيه معنى حسبُك به شاعراً "(449) كما أوَّل قول الشاعر(450) :

إنْ ترْكَبُوا فَرُكُوبُ الخَيلِ عَادَتُنا

أو تنزِلُـونَ فـإنَّـا مَعْشَـرٌ نُـزُلُ

فالقياس يوجب جزم (تنزلونَ) لأنه معطوف على مجزوم ، وأوّل يونس رفعه على تقدير : أو أنتم نازلون وقال :" أرفعه على الابتداء "(451) .

ويبدو حرص سيبويه على تأويل ما لم يطرد عنده في قوله :" لا ينبغي أن تكسر الباب وهو مطرد ... وقد يُوجَّه الشئ على الشئ البعيد إذا لم يوجد غيره "(452) وهذا يعني أن سيبويه يحرص على توجيه ما لم يطرد وتأويله حتى لو كان على الوجه البعيد محافظة على طرد الباب .

ونلمح حرص الأخفش ، والأصمعي على تأويل ما خالف قواعدهما فيما رواه عنهما الزجاجيّ في قوله :" كان الأصمعي ، وأبو الحسن يقولان (الإزار) مذكر ،... وحضر السجستاني(453) فقال له : - أي الأصمعي - أوجدُك التأنيث في شعر من لا يُنكرُ صاحبه ؟ فقال : هات ، فأنشده "(454)

---

(449) - الكتاب ، 2 / 236 – 237 .

(450) - البيت للأعشى ، وهو من شواهد سيبويه ، ويلاحظ أن رواية الديوان لا شاهد فيه ، إذ جاء بلفظ : قالوا الرُّكوبُ ! فقلنا تلك عادتُنا

أو تنزلون فإنا معشر نُزُلُ

انظر ديوان الأعشى ، تحقيق كامل سليمان ، دار الكتب اللبناني ، ط 1 : بدون تاريخ ، 154 .

(451) - الكتاب ، 3 / 50 ، 51 .

(452) - الكتاب ، 2 / 276 .

(453) - أبوبكر محمد بن عزيز السجستاني ، أديب ، توفى سنة ثلاثين وثلثمائه من الهجرة ، نزهة الألباء ، ص 231 .

(454) - البيت لأبي ذؤيب الهزلي ، انظر اللسان (أ ز ر) وديوان الهزليين ، دار الكتب المصرية ، ط1 : 1945م – 1948م ، 1 / 26 .

تَبـرَّأُ من دمِ القَتِيـل وبَـزِّهِ ❖❖❖ وقد عَلَقَـتْ دمَ القَتيل إزارُها

فانقطع وسكت الأصمعي ، ولم يُجب ساعة ، ثم قال : سلُوا هذا الرجل عن هذا – يعني الأخفش – فقال له : في (عَلقَتْ) ضميرُ المرأة فأُبدل الإزار من ذلك الضمير فلذلك قال (علقتْ) فأخبرنا الأصمعي بذلك ، فقال : قد وقع لي ما قال قبل أن تقولوا لي "[٤٥٥] فواضح أنهما خرجاه على أن (إزارها) بدل اشتمال من الضمير المستتر في الفعل (علقت) العائد على المرأة .

يتضح مما تقدم أنَّ النُّحاة يلجأون إلى تأويل النص ، وصرفه عن مقتضي ظاهره رغبة منهم في طرد القاعدة وإظهاراً لها بمظهر أكثر شمولاً واستيعاباً كما أن الدافع الأساسي من وراء التأويل تفويت النحوي على خصمه فرصة الاعتراض بهذه النُّصوص عليه ، لأنَّ تأويل النص كما اتضح من قبل يبطل قيمته الاحتجاجية .

---

(٤٥٥) - مجالس العلماء ، ١٠١- ١٠٢ .

المبحث الثاني
التخريج على التوهُّم

والتوهم صورة من صور التأويل النحوي ، ومظهر من مظاهر صرف اللفظ عن مقتضي ظاهره ، ويدور معناه في اللغة حول معنى التخيُّل ، والسهو والغلط ، والظنّ[٤٥٦] ، فهو نوع من التُخيُّل العقلي لأمور غير موجودة ، يبني عليها الإنسان تصرُّفاً معيناً ..."[٤٥٧].

ومما هو مشتهرٌ لدى العلماء أن العربي لا يُخطِئ ، ولا يلحنُ في الكلام إلا إذا كان بينه وبين العُجمة سببٌ من خُلطة أو جوار ونحوهما ؛ وذلك لأنَّ العربية سليقة فيه ، وطبعٌ له ، فلا يحيد عنها " ولا تطاوعه لسانه على اللحن والخطأ "[٤٥٨]، ولكن مع ذلك قد " تُلمُّ بالشاعر ، أو الناثر حالة نفسية في الخطاب ، أو الإبداع حين يستغرقُ فيما هو فيه ، وحينئذٍ تُسيطرُ عليه قوالب اللغة ، وأعرافها التركيبية التي يختزنها في ذهنه ، فيتوهَّم أنَّه يستعمل تركيباً ، ويكون قد استعمل غيره ، فيبني ما يليه من التركيب على ما توهمه لا على ما استعمله "[٤٥٩] والحالة التي تعتري الشاعر أو الناثر حتى يستعمل تركيباً في موضع غيره ، أو يشاكل كلاماً بكلامٍ آخر هو ما أسماه النُّحاةُ بالتوهم .

وكاد النُّحاة يتفقون على أن التوهم يقع من العربي السليقي ، وفي فصيح الكلام ، ولذلك لم يجدوا حرجاً في نسبته إلى العربي كما سنري ، وكان سيبويه يعبِّر عن التوهم بألفاظ أخرى مثل الغلط، نلحظ ذلك في قوله :" واعلم أنَّ أناساً من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون

---

(٤٥٦) - انظر اللسان (وهم) والمعجم الوسيط (وهم) .

(٤٥٧) - التوهم عند النحاة ، ص ٢٧ .

(٤٥٨) - مغني اللبيب ، تحقيق د/ مازن المبارك ، دار الفكر ، بيروت ط١ : ١٤١٩هـ ١٩٩٨م ، ص ٩٩ ، ووفيات الأعيان ، ٣ / ١٣٤ .

(٤٥٩) - أصول النحو العربي ، د/ محمد خير الحلواني ، الدار البيضاء ، ط ٢: ١٩٨٣م ، ص ١١٨، ١١٩ .

ذاهبون ،وأنك وزيدٌ ذاهبان ..." وقد فسَّر ابن هشام قول سيبويه بقوله :" ومرَداه ما عبَّر عنه غيره بالتوهم "(٤٦٠)، وقال البغدادي(٤٦١) :" ومراد سيبويه (بالغلط) التوهم لا حقيقة الغلط ، كيف وهو القائل – أي سيبويه – إن العرب لا تطاوعهم ألسنتهم في الخطأ واللحن كما نُقِلَ عنه في المسألة الزنورية ؟"(٤٦٢).

وبالرجوع إلى الوسائل التوفيقيه التي يستخدمها النُّحاة في معالجة ما يخالف المطرد نجد أن التوهم من أهم المناهج التي اعتمد عليها النحاة في تخريج ، وتوجيه بعض ما يخالف الأصول ، " وذلك عن طريق الاستعانة بالمعنى في محاولةٍ للتوفيق ، وتحقيق الانسجام بين ما قد يُظن من خطأ في إعراب ألفاظ بعض التراكيب العربيّة الفصيحة – والتي لا ريب في فصاحتها – وبين القواعد النحوية والصرفية ومحاولة تفسير مجيئها على هذا النظم "(٤٦٣) فمن أصولهم الصرفية في التصغير ، ألا تصغَّر إلا الأسماء ، إلا أنهم وجدوا أن العرب قد صغروا (أفعل التعجب) في نحو قول الشاعر : (يا ما أُميلح...)(٤٦٤) على غير قياس ، فما كان منهم إلا أن حملوا ذلك على المعنى على اعتبار أن الشاعر توهم في (أميلح) معنى الوصفية كما قال سيبويه :" وإنما يعنون الذي تصفه بالمُلح ، كأنك قلت : مٌلَيْحٌ "(٤٦٥).

وقد عالج النُّحاة بالتوهم شواهد كثيرة وردت مخالفة لما اطرد في القياس ، ويأتي في مقدِّمة هؤلاء الخليل بن أحمد فيما رواه عنه سيبويه

---

(٤٦٠) - مغني اللبيب بحاشية الأمير ، ٢ / ٩٧.

(٤٦١) - عبد القادر بن عمر البغدادي ، علَّامة بالأدب ، والتاريخ ، والأخبار ، وُلد ببغداد سنة سبع وألف من الهجرة ، وتوفى بالقاهرة سنة إحدى وتسعين وألف ، الأعلام ، ٤ / ٤١ .

(٤٦٢) - خزانة الأدب ، ٤ / ٣٢٥ .

(٤٦٣) - التوهم عند النحاة ، ص ٣٠ .

(٤٦٤) - البيت بلا نسبة في اللسان (م ل ح) وهو من شواهد الصَّبان علي الأشموني ، ٤ / ٢١٩ .

(٤٦٥) - الكتـاب ، ٣ / ٥٣١ .

بقوله :" سألت الخليل- رحمه الله - عن قوله تعالى : ﴿ **فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ** ﴾ فقال الخليل : هذا كقول زهير(٤٦٦) :

بَدَا لي أنيِّ لستُ مُدرِكَ مَا مَضَى
وَلا سَابقٍ شيئاً إذا كَان جَائيا

فإنهم جرَّوا على هذا لأن الأول قد يدخله الباء فجاءوا بالثاني وكأنهم قد اثبتوا في الأوّل الباء ، فكذلك لما كان الفعل الذي قبله قد يكون مجزوماً تكلموا بالثاني ، وكأنهم جزموا قبله ، وعلى هذا توهموا هذا "(٤٦٧). فالخليل خرَّج التعبير اللغوي الذي لم يستقم مع قواعد النحاة – وهو عطف المجزوم على المنصوب في الآية ، وعطف المجرور على المنصوب في البيت – على توهُّم اسقاط الفاء في الآية وعلى توهُّم دخول (الباء) على خبر (ليس) في البيت ، ونسب هذا التوهم إلى العرب أنفسهم ، ومثله أيضاً قوله في تخريج الجرِّ على الجوار ، حيث يقول :" لا يقولون إلا : هذان جُحْرا ضبٍّ خربان ؛ من قِبل أن الضب واحدٌ ، والجُحر جُحران ، وإنما يغلطون إذا كان الآخر بعدَّة الأول ، وكان الأول مذكراً مثله ، أو مؤنثاً وقالوا هذه جِحرةُ ضِبابِ خرَبةٍ ، لأن الضِّبابَ مؤنثة ، ولأن الجِحرة مؤنثة ، والعدَّةُ واحدةٌ فغلطوا"(٤٦٨) والذي يفهم من كلام الخليل أنه لما اتفق (الجِحرة) و(الضباب) في العدد وهو (الجمع) وفي النوع وهو (التأنيث) أوهم أن الوصف للضباب لا للجِحرة ، فجئ بالوصف مجروراً مع أنه مرفوع .

ونلحظ اتِّكاء سيبويه على التوهم في تخريج ما لم يطرد عنده في قول العرب (مصائب) بالهمزة على خلاف القاعدة حيث يقول :" أما قولهم : مصائب فإنه غلط منهم ، وكذلك أنهم توهموا أن (مُصيبة) فعيلة ،

---

(٤٦٦) - زهير بن أبي سلمي ، ربيعة بن رباح المزني ، حكيم الشعراء في الجاهلية ، توفى سنة ثلاث عشرة ق- هـ ، ترجمته في الأعلام ، ٣/ ٥٢ ، وطبقات فحول الشعراء ، ص ٦٣ ، والبيت في ديوانه ص ٢٢٧ ، وخزانة الأدب ، ٨ / ٤٩٢ ، والدرر ، ٦ / ١٦٣، والكتاب ، ١، ١٦٥ ، ٣ / ٢٩ ، ٥١ ، ١٠٠ ، ٤/ ١٦٠ ، واللسان (نمش) .

(٤٦٧) - الكتاب ، ١ / ٣٠٦ .

(٤٦٨) - المصدر السابق ، ١ / ٤٣٧ .

وإنما هي مُفعِلة ، ثم قال : وقالوا (مَصَائب) فهمزوها ، وشبهوها – حيث سكنت – بـ(صَحِيفة)[٤٦٩] فهو يرى أن (مصائب) شذت عن الأصل الذي هو (مصاوب) لتوهم العرب أنها مثل صحيفة ومن هذا القبيل حديثه عن قول بعضهم (نويب) في تصغير (ناب) من أن القياس أن يقال : (نُييبٌ) لأنه ثلاثي أصل ألفه ياءٌ ، قال سيبويه :" من العرب من يقول في (ناب) (نُييبٌ) فيجئ بالواو ؛ لأن ألفه مبدله من واو أكثر ، وهو غلط منهم "[٤٧٠] ، وغير هذا هنالك مواضع أخرى يظهر فيها تخريج سيبويه لما لم يطرد عنده على التوهُّم .

أمَّا الكسائي فهو أيضاً من النُّحاة الذين استخدموا التوهم في معالجة بعض نُّصوص اللغة ، ومفرداتها الخارجة عن مقتضي ظاهر القاعدة ، ومن أمثلة ذلك ما عزاه إليه الرضي في حديثه عن منع (أشياء) من الصرف ، وحيث يقول :" قال الكسائي : هو جمع (شيء) كـ (بَيْت وأبْيات) مُنع من صرفه توهماً أنه كـ (حمراء) مع أنه كـ(أبناء) و(أسماء) كما تُوهِّم في (مسيل) – وميمه زائده – أنها أصليه ، فجمع على (مُسْلان) كما جُمع قَفيز على (قفزان) وحقه مسايل"[٤٧١]

وقد كثُر تخريج الفراء لما لم يطرد بذلك كقوله :" أنشد بعض بني عقيل[٤٧٢] :

لَئِنْ كانَ مَا حُدثْتُه اليومَ صَادِقَاً
أَصُمْ في نَهارِ القَيْظِ للشَّمس بَادِيَاً

فالقي جواب اليمين من الفعل- أي أصُمْ - ، وكان الوجه في الكلام أن يقول : لئن كان كذا لآتينَّك ، وتوهَّم إلغاء اللام "[٤٧٣] يذهب هنا

---

(٤٦٩) - الكتاب ، ١/ ١٦٥

(٤٧٠) - الكتاب ، ٣ / ٤٦٢.

(٤٧١) - شرح الشافيه ، ١/ ٢٩ ، اللسان (شيء)

(٤٧٢) - البيت لامرأة من بني عقيل انظر الخزانة ، ١١/ ٣٣٦ ، ٣٤٠ .

(٤٧٣) - معاني القرآن ، ١ / ٦٧- ٦٨ .

الفراء إلى أن القائل توهَّم إسقاط لام القسم ، وعلى هذا الأساس اعتبر الجُمْلة جواباً للشرط ، وليس جواباً للقسم ، فجرّد منها اللام والنُّون .

ولعل ابن جنى من أكثر النُّحاة اعتماداً على التوهّم في تخريج ما لم يطرد ، فقد عقد لذلك باباً في كتابه الخصائص بعنوان : فصل الحمل على المعنى(٤٧٤) .

ويُلاحظ أن ابن جنى كان يعبِّر عن التوهُّم بمصطلحات أخرى غير الغلط ، كالسهو(٤٧٥) ، والتشبيه أو الاشتباه كما في قوله :" إنما يجوز الغلط عندهم لما يستهويهم من الشبه "(٤٧٦) وقد أبدي إعجابه بهذا المنهج حتى قال فيه :" اعلم أن هذا الشرح غور من العربية بعيد ، ومذهب نازح(٤٧٧) فسيح ، قد ورد به القرآن الكريم ، وفصيح الكلام منثوراً أو منظوماً ، كتأنيث المذكر ، وتذكير المؤنث ، وتصوُّر معنى الواحد على الجماعة ، والجماعة في الواحد ، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول ، أصلاً كان ذلك اللفظ ، أو فرعاً ، وغير ذلك "(٤٧٨) .

وخلاصة القول أن التوهَّم منهج استخدمه النُّحاة قديماً لمعالجة العديد من الشواهد المسموعة التي تعارض القواعد النحوية ، وأسهم إسهاماً كبيراً في تخريج وتصحيح ما قد يُظن من خطأ في التراكيب العربية الفصيحة ، ويلاحظ أن النُّحاة قد يعبرون عن التوهم بمصطلحات متعدِّدة كالغلط ، والتشبيه ، والسهو ونحوها .

---

(٤٧٤) - الخصائص ، ٢ / ٤١١ .

(٤٧٥) - المحتسب ، ٢ / ٨ .

(٤٧٦) - المنصف ، ١ / ٣١١ .

(٤٧٧) - نازح مرادف للبعيد ، انظر اللسان (نزح) .

(٤٧٨) - الخصائص ، ٢ / ٤١١ .

المبحث الثالث

الحمل على الضرورة

من المعروف أن الشاعر مقيَّدٌ في شعره بالوزن ، والقافية ، وأحياناً يضطرُ لأن يرتكب خطأً نحوياً ، أو صرفياً ، فيقدِّم ما حقه التأخير ، أو يؤخر ما حقه التقديم ، أو يصرف ما حقه المنع ، أو العكس ، أو يحذف ما حقه الإثبات ... إلى غير ذلك مما يُعدُّ خرماً للقاعدة ، وخروجاً عن أصل من أصول أهل هذه الصناعة. والشواهد التي خالفت القواعد النَّحوية والصَّرفية لمقتضيات بناء الشعر العربي ، ولمتطلبات هذه الصناعه ، تسمي بالضرورات الشعريَّة ، وهي إحدى التأويلات والتخريجات التي اعتمد عليها النُّحاة في تفسير بعض ما يخالف المطرد من المسموعات الشعريَّة ، للتوفيق وتحقيق الانسجام بينها وبين تلك القواعد . وقد التمس النُّحاة للشعراء عُذراً في ذلك ، فأباحوا لهم ارتكاب مثل هذا الخطأ ، وسمحُّوا لهم بمخالفة القاعدة من أجل إقامة الوزن والقافية ، قال سيبويه :" اعلم أنه يجوز في الشِّعر ما لا يجوز في الكلام "[(٤٧٩)] وقال السِّيرافي[(٤٨٠)] :"اعلم أنَّ الشعر لمَّا كان كلاماً موزوناً ، تكون الزيادة فيه والنقص منه يخرجه عن صحة الوزن ، حتى يحيله عن طريق الشعر المقصود مع صحة معناه ؛ اُستُجيز لتقويم وزنه من زيادة ، ونقصان ، وغير ذلك مالا يُسْتجاز في الكلام مثله "[(٤٨١)]

ومع قول النُّحاة بجواز مخالفة القاعدة لأجل القافية أو إقامة الوزن الشعري ، إلا أن ذلك لم يكن على إطلاقه ، بل ضُبطت المخالفة

---

(٤٧٩) - الكتاب ، ١ / ٢٦ .

(٤٨٠) - أبو الحسن بن عبد الله بن المرْزُبَّان أبو سعيد السِّيرافي ، نحوي ، لغوي ، مقرئ ، فقيه ، عروضي ، توفى سنة ثمانٍ وستين وثلثمائه ، ترجمته في إنباه الرواة ، ١ / ٣٤٨- ٣٥٠ ، وإشارة التعيين ، ٩٣ .

(٤٨١) - شرح كتاب سيبويه ، أبو سعيد السِّيرافي ، تحقيق د/ رمضان عبد التواب وآخرون ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، بدون تاريخ ، ٢ / ٩٥ .

بضوابط معينة ، وحُصرتْ في مسائل محدَّدة مثل :" صرف ما لا ينصرف ، وحذف ما لا يحذف "[٤٨٢] وليس منها " رفع منصوبٍ ، ولا نصبُ مخفوضٍ ، ولا لفظٌ يكون المتكلم فيه لاحناً ، ومتى وجدت هذا في الشعر ساقطاً مطرحاً لم يدخل في ضرورة الشِّعر"[٤٨٣] ، فمن أمثلة صرف ما لا ينصرف للضرورة قول الشاعر[٤٨٤] :

وَيومَ دَخلْتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنيزةٍ ❖❖❖ فقالت : لك الويلاتُ إنَّك مُرجلي

حيث صرف الشاعر لفظ (عُنيزةٍ) اضطراراً مع أنه علم لمؤنث ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث . ومن شواهد منع المصروف من الصرف من أجل الضرورة قول الآخر[٤٨٥] :

طَلبَ الأزارِقَ بالكتائبِ إذْ هَوَتْ ❖❖❖ بِشَبيبَ غائلةُ النُّفوس غدُورُ

فقد مُنِع (شَبيبَ) من الصرف للضرورة ، لأنه ليس فيه علة غيرُ العلمية ، فهو علمٌ مصروف ، وفي البيت شاهد آخر لحذف ما لا يحذف للضرورة ، وذلك في لفظ (الأزارق) لأن أصله الأزارقة ، فحذفت التاء للضرورة[٤٨٦] ، ومن شواهد تقديم ما حقه التأخير اضطراراً قول بعضهم[٤٨٧] :

صَدَدْتِ فأطوَلْتِ الصُّدُودَ وقلما

---

(٤٨٢) - الكتاب ، ١ / ٢٦ .

(٤٨٣) - شرح كتاب سيبويه ، السِّيرافي ، ٢ / ٩٥ ، ٩٦ .

(٤٨٤) - البيت لامرئ القيس من معلقته المشهورة ، انظر ديوانه ، دار صادر بيروت ، بدون تاريخ ، ص ٣٤ والخدر : الهودج ، والويلات : شدة العذاب والمراد به الدعاء ، مرجلي تصيِّرني راجلةً ، انظر حاشية الديوان .

(٤٨٥) - البيت للأخطل ، وهو من شواهد ابن هشام في أوضح المسالك ، أو بها مشه ضياء السالك ، ٣ / ٣٨٧ ، والأزارقة : فئة من الخوارج ، والكتائب : جمع كتيبة ، وهي الفصيلة من الجيش ، وهوت : سقطت ، وغائلة النفوس : هي المنية لأنها تغتال الناس ، وتفتك بهم ، والغدور : صيغة مبالغة من الغدر ، والشبيب : أحد رءوس الخوارج .

(٤٨٦) - المصدر نفسه ، ٣ / ٣٨٧ .

(٤٨٧) - البيت للمرار الفقعسي ، انظر خزانة الأدب ، ١٠/ ٢٢٦ ، شرح شواهد المغني ، ٢ / ٧١٧ الخصائص ، ١ / ١٤٣ ، ٢٥٧ ، شرح المفصَّل ، ٧ / ١١٦ ، ٨ / ١٣٢ .

وصالٌ على طول الصُّدود يدُومُ

والقياس أن يقال: (وقلما يَدومُ وصال) فَقُدِّم فيه الفاعل على فعله شذوذاً لأجل الوزن والقافية .

وحديث النُّحاة عن الضرورة حديث طويل ومشعب ، حيثُ أختلفت آراؤهم ، فيها ، وتباينت وجهات نظرهم في تحديد مفهومها ، فمنهم من وسَّع في مفهوم الضرورة ، ومنهم من ضيَّق ذلك[٤٨٨] ، ويرى فريقُ ثالث أن ما يسميه النُّحاة بالضرورة ما هي إلا أنماط متعدِّدةُ من التعبير ، لنا أن نترسم خطاها أو ننسج على منوالها[٤٨٩] ، ومع أن البحث لا يتسع لمناقشة تلك الآراء كلها ؛ إلا أننا يمكن أنْ نشير إلى مذهبين نستطيع من خلالهما أن نحدِّد مفهوم الضرورة .

أولهما مذهب جمهور النُّحاة : يرى جمهرة النُّحاة أن الضرورة ما يقع في الشعر دون النثر ، سواء اضطر إليه الشاعر أم لا ، وهو ما أشار إليه السيوطي بقوله :" إن الجمهور من النحاة ذهبوا إلى أن الضرورة هي : ما وقع في الشعر مما لا يقع في النثر، سواء كان للشاعر عنه مندوحة أم لا "[٤٩٠] وحجَّة هؤلاء أنَّ الشعر موضع اضطرار ، وموقف اعتذار ، وكثيراً ما تُحرُّف فيه الكلم عن أبنيته ، وتحال فيه المثل عن أوضاع صيغها لأجله "[٤٩١] ومن ثَمَّ " فالشاعر إذا اضطر جاز له أن ينطق بما يبيحه القياس ، وإن لم يرد به سماع "[٤٩٢] .

أمَّا المذهب الثاني : فيرى مؤيِّدوه أن الضرورة ما يضطر إليه الشاعر ، ولا يجد عنه مندوحة ، وعلى رأس هؤلاء ابن مالك الذي قصر الضرورة

---

(٤٨٨) - انظر التوهم عند النحاة ، ص ١٠٣ .

(٤٨٩) - الضرورة الشعرية في النحو العربي ، د / محمد حماسه عبداللطيف ، مكتبة دار العلوم ، القاهرة ، ط ١: ١٩٧٩م ، ١٥٢ – ١٥٣ ، ١٧٢ .

(٤٩٠) - الاقتـراح ، ١٢ .

(٤٩١) - الخصـائص ، ٣ / ١٨٨ .

(٤٩٢) - الخصائص ، ١ / ٣٩٧.

فيما لا بد للشاعر منه ، ولا خيار عنده سواه ، ولذا أجاز دخول (ال) على الفعل في الاختيار وقرر " أن مثل هذا غير مخصوص بالضرورة ، لإمكان قائل (ما أنت بالحَكَم التُّرْضَى حُكُومَةُ) أن يقول: (مَا أنت بِالحَكَمِ المَرْضى حُكومتُهُ) ولإمكان قائل : (صوت الحِمَارِ اليُجدَّعُ) أن يقول :(... صوت الحمار يُجدع) فإذا لم يفعلوا ذلك مع استطاعته ، ففي ذلك إشعار بالاختيار ، وعدم الاضطرار"[٤٩٣] ، وَلمْ يُوافقه الشاطبي في هذا الرأي ، وأبان أن ما ذهب إليه بن مالك ينفي وجود الضرورة من أصلها ؛ لأنه ما مِن ضرورة إلا ويمكن إزالتها بنظم تركيب غير التركيب ، ولذا فالأوفق ، والأحسن أن تفسر الضرورة بـ(أن ذلك من تراكيبهم ولا يستعملون ذلك إلا في الشعر خاصة دون الكلام)[٤٩٤] .

---

(٤٩٣)- شرح التسهيل ، ابن مالك ، ١ / ١٩٦- ١٩٧ .

(٤٩٤) - المواهب الفتحية ، حمزة فتح الله ، ١ / ٦٠ .

المبحث الرابع
نسبة الاستعمال إلى لهجة من اللهجات

أدرك النُّحاة أن بعض الظواهر اللغوية الشاذة قد تنتمي إلى لهجات بعض القبائل ، ومن ثم حملوا عليها بعض المسائل الخارجة عن مقتضى ظاهر القواعد ويظهر أثر الحمل على لغات بعض القبائل في رفع المضارع بعد أدوات الجزم ، فمن العرب من لا يحذف (النـون) من الأفعال الخمسة عند الجزم كما في قول الشاعر [٤٩٥]

لو لا فَوارسُ مِنْ نُعْم وَأُسْرَتُهمْ ❖❖❖ يَومَ الصُّليفاءِ لم يُوفُونَ بالجَـارِ

وفي هذا يقول ابن مالك :" رفع المضارع بعدها (أي بعد لم) لغةٌ لا ضرورة "[٤٩٦] وتابعه في ذلك ابن هشام في المغني[٤٩٧] ،ونسب أبو جعفر النحاس ذلك إلى لغة جُذام[٤٩٨].

ومن العرب من يجزم المضارع بعد (أن) شذوذاً ، ونُسب ذلك إلى بعض بني صباح من ضبـه ، وحملوا عليه قول الشاعر[٤٩٩] :

أحـاذِرُ أنْ تَعلمْ بِهَا فَتَرُدَّهـا ❖❖❖ فَتترُكها ثِقْلاً عَلَيَّ كَما هِيَـا

ومثله قول الآخر[٥٠٠] :

تأبي قُضاعةُ أنْ تعْرِفْ لكُم نسَبَاً

وَابناَ نِـزارٍ فأنتُم بيضةُ البَلَدِ

---

(٤٩٥) - البيت بلا نسبه في خزانة الأدب ، ١ / ٢٠٥ ، وسر صناعة الإعراب ،١ / ٤٤٨ ، وشرح الأشموني ٣ / ٥٧٦ ، وشرح شواهد المغني ، ٢ / ٦٧٤ ، والصليفاء : تصغير صلفاء ، وهي الأرض الصلبة ، وهو يوم من أيام العرب ، ونُعم اسم قبيلة .

(٤٩٦) - انظر الضرائر للألوسي ، ٣٢٩ ، وانظر شرح التسهيل ، ١ / ٣٣ .

(٤٩٧) - مغني اللبيب ، ابن هشام ، مراجعة د / اميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ١ : ١٤١٨هـ - ١٩٩٠م ، ١ / ٥٢٨ .

(٤٩٨) - انظر شرح أبيات سيبويه ، أبو جعفر النحاس ، ٣٩ ، ٤٠ .

(٤٩٩) - البيت لجميل بثينة ، وهو من شواهد مغني اللبيب ، ١ / ٢٩ .

(٥٠٠) - البيت للراعي ، انظر الخصائص ، ١ / ٧٤ .

بسكون (الفاء) في (تعرفْ) .

ومنهم مَن يرفع المضارع بعد (أن) الناصبة ، وذهب الزمخشرى إلى أن الرفع بعد (أن) لغة ، قال في المفصل[٥٠١] :" وبعض العرب يرفع الفعل بعد (أن) تشبيهاً بـ(ما) " وحملوا عليه أيضاً قول الشاعر[٥٠٢] :

أنْ تقرآنِ على أسماءَ ويْحكُما ❖❖❖ مِنِّي السَّلامَ و إلا تُشعرا أحَدَا

بإثبات نون الرفع في (تقرآن) بعد (أن) الناصبة ، وقرأ ابن مُحَيصن[٥٠٣] (**لمن أراد أن يتمُّ الرضاعة**)[٥٠٤] برفع المضارع[٥٠٥] بعد (أن) الناصبة .

ومما ألحِقَ بالظواهر اللهجية لمخالفته المطرد من القواعد إلزام المثني الألف في كل حال ، جاء في التسهيل في إعراب المثني :" ولزوم الألف لغة حارثيَّة "[٥٠٦] ويقول صاحب التصريح :" يعرب بالألف رفعاً ، وبالياء جراً ونصباً على اللغة المشهورة ، ومن العرب من يُلزم الألف دائماً ، ويُعربه بحركات ظاهرة على النون إجراءً للمثني مُجرى المفرد"[٥٠٧] وجاء في الأشموني في المثني :" وما أُلحق به لغةٌ أخرى وهي لزوم الألف رفعاً ونصباً وجراً وهي لغة بني الحارث بن كعب ، وقبائل أخرى وأنكرها المبرِّد ، وهو محجوج بنقل الأئمة ، قال الشاعر[٥٠٨]:

---

(٥٠١) - شرح المفصل ، ٧ / ٩ بتصرف .

(٥٠٢) - البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ، ٣٣٣/١ ، ومغني اللبيب ، ٧٠/١، والخصائص ، ١/ ٣٩٠

(٥٠٣) - محمد بن عبد الرحمن بن مُحيصن السهمي بالولاء ، مقرئ أهل مكة بعد ابن كثير ، توفى سنة ثلاثٍ وعشرين ومائه من الهجرة ، وترجمته في غاية النهاية ، ٢ / ١٦٧ ، والأعلام ، ٦ / ١٨٩ .

(٥٠٤) - سورة البقرة ، الآية ٢٣٣ .

(٥٠٥) - مغني اللبيب ، ١ / ٧٠ .

(٥٠٦) - شرح التسهيل ، ابن مالك ، ١ / ٦٢.

(٥٠٧) - شرح التصريح علي التوضيح ، خالد الأزهري ،طباعة دار الفكر ،بدون تاريخ ،١ / ٦٧ ٦٨ .

(٥٠٨) - البيت للمتلمس في ديوانه بتحقيق حسن كامل الصيرفي ، القاهرة ، ط٢ : ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م ، ص ٣٤ ، وفي خزانة الأدب ، ٧ ، ٤٨ ، وسر صناعة الإعراب ، ٢ ، ٧٠٤ ،

فأطْرَقَ إطْراقَ الشجاعِ ولو يرى ❖❖❖ مَسَاغاً لِنَاباهُ الشُّجاعُ لَصَمَّمَا

وجُعل منه :﴿ إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾(٥٠٩) ،وجاء ـ في حاشية الصبَّان على الأشموني : " وبعض من يُلزم الألف يعربه بحركاتٍ ظاهرة على النون كالمفرد الصحيح فيقول " جاء الزيدانُ بالضمِّ ، ورأيتُ الزيدانَ بفتحها ، ومررتُ بالزيدانِ بكسرها وهي لغة قليلة جداً "(٥١٠) .

ومعنى ذلك أن العرب كانوا ينطقون جملة " رأيتُ الزيدين " بأكثر من طريقة فمنهم من يقول : رأيتُ الزيدين على القياس ، ومنهم من يقول : رأيتُ الزيدان بكسر النون ، ومنهم من يقول : رأيتُ الزيدان بفتح النون مع تفاوت ـ في الذيوع والانتشار .

ومع أن كسر (نون) المثني هو الشائع ـ في استعمال العرب إلا أنّ الفراء نقل عن بني أسد فتح النون فيه(٥١١) ، وعليه قول الشاعر :(٥١٢)

على أحوذيين استقلتْ عشيَّة ❖❖❖ فما هي إلا لمحة وتغَيبُ

وقال آخر(٥١٣) :

أَعْرِفُ منها الجيدَ والعَيَنانا

ومُنخرانَ أشبها ظبيانا

قال صاحب الدُّرر معلقاً على هذا البيت :" استشهد به على أن فتح النون لغة ، وذلك ـ في الأحوال الثلاثة ، قال شارح الشواهد الكبرى : إنه لغة بني

وشرح المفصل ، ٣ / ١٢٨ وأطرق : سَجَد ببصره علي الأرض ، الشُجاع : الحية الذكر ، ومساغاً : مُضياً ومُجوِّزاً ، وصمَّمَ : عَضَّ ونيَّبَ فلم يُرسل ما عَضَّ .

(٥٠٩) - انظر الأشموني بحاشية الصبَّان ، ١ / ١١٨ — ١١٩ ، والآية (٦٣) من سورة طه .

(٥١٠) - انظر حاشية الصبَّان علي الأشموني ، ١ / ١١٨ — ١١٩ .

(٥١١) - انظر الدُّرر اللوامع علي همع الهوامع ، أحمد بن الأمين الشنقيطي ، عالم الكتب ، القاهرة طبعة ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م ، ١ / ١٣٧ — ١٣٨ .

(٥١٢) - البيت لحميد بن ثور الهلالي ـ في ديوانه بتحقيق عبد العزيز الميمي ، مصورة علي طبع دار الكتب ، ص ٥٥ ، وهو من شواهد السيوطي ـ في الهمع ، ١/ ١٣٧ ، والتصريح ، ١ ، ٧٨ والأشموني ، ١ /٩٠ (ورواية السيوطي ـ في الهمع (الأنف مكان الجيد) و(منخرين) مكان (منخران) .

(٥١٣) - قيل البيت لرؤبه ، وقيل لا يعرف قائله ، وقيل لرجل من ضبة ، انظر الدرر ، ١/ ١٣٩.

الحارث بن كعب ، فإنهم ، يقلبون الياء الساكنة إذا انفتح ما قبلها ألفاً ، يقولون : أخذتُ درهمان ، واشتريتُ ثوبان ، والسلام علاكم "[٥١٤] وحكى أبو على أيضاً أن من العرب من يضم نون المثني[٥١٥] .

ويبدو أن اللغة الحارثية من أكثر اللهجات خروجاً عمَّا هو معهود عن العرب ، فكما نُقل عنهم فتح (نون) المثني شذوذاً ، نُسب إليهم أيضاً حذف (نون) التثنية في غير الإضافة ، ويشاركهم في ذلك بعض بني ربيعة في الموصول ، وخُرِّج عليها قول الشاعر[٥١٦] :

هُما اللَّتا لوْ وَلَدَتْ تَمِيمُ

لقيلَ فخرٌ لهم صَمِيمُ

وهنالك مسائل أخرى خرجت عن مقتضي ظاهرة اللغة عدها النُّحاة ظواهر لهجية وحملوها على لغات بعض القبائل نقف عندها لاحقاً في أثناء هذا البحث .

---

(٥١٤) - الدُّرر ، ١ / ١٣٩ .

(٥١٥) - انظر هامش ديوان بن حميد بن ثور الهلالي ، ص ٥٥ ، وجاء في الهمع " قال الشيباني ضمُّ نون التثنية لغة " انظر الدُّرر ، ١ / ١٤٢ .

(٥١٦) - يُنسب البيت للأخطل كما في الدُّرر ، ١ / ١٤٦ ، والخزانة ، ٢ / ٥٠٣ ، ولم أجده في ديوانه ، والصميم : الخالص ، المُنقي

الفصل الثاني

مقابلة الرواية بالرواية والاحتجاج بشعر من لا يعرف قائله

المبحث الأوَّل

مقابلة الرواية بالرواية

من الأساليب التي يلجأ إليها النُّحاة أحياناً لمعالجة ما يخالف المطرد من الأصول ؛ مقابلة الرواية التي لا توافق القاعدة برواية أخرى مؤيدةٍ لها ، واللافت للنظر أن من يطالع في أمهات كتب النحو ، وشروحها المختلفة ، يجد كثيراً من الأبيات الشعرية التي ساقها النُّحاةُ تأييداً للقواعد ، تختلف روايتُها في كلمةٍ ، أو أكثر ، وقد بحث النُّحاة عن أسباب تعدد تلك الروايات فخلصوا من ذلك إلى نتائج ، لخصَّ بعضها السيوطي في قوله :" وكثيراً ما تُروى الأبيات على أوجهٍ مختلفةٍ ، وربما يكون الشاهد في بعضٍ دون بعض ، وقد سُئلتُ عن ذلك قديماً فأجبتُ : باحتمال أن يكون الشاعر أنشده مرَّة هكذا ، ومرَّة هكذا ، ثم رأيتُ ابن هشام قال في شرح الشواهد : رُوى قوله :(ولا أرْضَ أبْقَل إبْقالها)[(٥١٧)] بالتذكير والتأنيث مع نقل الهمزة ، فإن صح أن القائل بالتأنيث هو القائل بالتذكير صحَّ الاستشهاد به على الجواز من غير ضرورة ، وإلا فقد كانت العرب ينشد بعضهم شعر بعْضٍ ، وكُلٌّ يَتَكلَّم على مقتضي سجيَّته التي فُطِرَ عليها ، ومن هنا تكثر الروايات في بعض الأبيات "[(٥١٨)] .

فالسيوطي يوكِّد في هذا النقل أن من أقوى احتمالات تعدد الروايات في البيت الواحد هو تعدد رواته في عصر الاحتجاج بسبب رواية بعضهم لشعر البعض مع اختلاف لغاتهم ، وقد درج النُّحاة على الاحتجاج بالنصوص المروية على أوجهٍ مختلفة ، والاستشهاد بها في تأسيس القواعد

---

(٥١٧) - البيت لعامر بن جُوَين الطائي من خلعاء العرب ، وهو من شواهد سيبويه ، ١ / ٢٤٠ ، وشرح ابن يعيش علي المفصَّل ، ٥ / ٩٤ ، وصدره : (فلا مُزْنةٌ ودَقَتْ وَدْقها) ، والمُزْن : السحابة البيضاء ، والودْق : المطرُ كلهُ ، شديدة وهيِّنه ، ويقال : ودق المطر إذا قطر ، وأبقل الأرض : إذا خرج بَقلُها ، اللسان (ودق) وانظر حاشية شروح المفصَّل ، ٥ / ٩٤ .

(٥١٨) - الاقتراح ، ٧٧ .

إذا كان رواتها مِمَّن يُوثق بفصاحتهم ، ويُحتجُّ بشعرهم ، قال ابن ولاد :" ألا ترى أن سيبويه كان يستشهد ببيتٍ لوجوه شتي ، وإنما ذلك على حسب ما غيِّره الرواة بلغاتها ؛ لأن لغة الراوي من العرب شاهد ، كما أن قول الشاعر شاهدٌ إذا كانا فصيحين "[519] .

وهُنالك أسباب أخرى أدت إلى تعدد روايات النص كالتصحيف ، والتحريف[520] وقد أشار الأصمعي إلى أن ذلك مما كثر في الشعر ، وشاع في النظم ،حتى قال :" أقمتُ بالمدينة زماناً ما رأيتُ بها قصيدة إلا مصحَّفة أو مصنوعة "[521]، وقال ابن سلام :" وجدنا رواة العلم يغلطون في الشِّعر ، ولا يضبط الشعر إلا أهله "[522].

وهُنالك سبب ثالث يعتبره النُّحاة من أسباب تعدد روايات النص الواحد ، وهو أن الرواة أنفسهم كانوا يَتَصرَّفُون في النصوص المروية بغرض إصلاحها ، فربَّما استبدلوا لفظاً لا يروق لهم في البيت بلفظ آخر يرتضونه روى الأصمعي أنه قال :" قرأت على خلف[523] شعر جرير[524] ، فلمَّا بلغتُ قوله :

فَيالك يَوْمَاً خَيْـرُه قَبْلَ شَـرِّه ❖❖❖ تَغيَّـبَ واشيـهَ وأقْصَـر عَاذِلهْ[525]

---

(٥١٩) - شرح أبيات مغني اللبيب ، عبد القادر البغدادي ، تحقيق أحمد يوسف دقاق ورفيقه ، دمشق ، ط١ : ١٩٧٣م – ١٩٩٨م ، ٢ / ١٥٩ .

(٥٢٠) - التصحيف ، قلب الحروف يتغيير إعجامها ، وذلك بالنسبة إلى اللفظ ، والتحريف :قراءة الشئ بخلاف ما أراده صاحبه ، انظر الصحاح (صحف) و (حرف) .

(٥٢١) - المزهر ، ٢ / ٤١٣ .

(٥٢٢) - طبقات فحول الشعراء ، ابن سلام ، ص ٥٠ .

(٥٢٣) - خلف بن حيَّان بن محرز البصري ، المعروف بخلف الأحمر ، أحد رواة الغريب ، واللغة والشعر ، ونقّادْ ، توفى سنة ثمانين ومائه تقريباً ، وترجمته في معجم المؤلفين ، ١ / ٦٧٣ .

(٥٢٤) - جرير بن عطية الخطفي التميمي أبوحرزة الشاعر المشهور،كان من فحول شعراء الإسلام ، وكانت بينه وبين الفرزدق مهاجاة ونقائض ،توفى سنة إحدى عشرة ومائه ، وفيات الأعيان ١/ ٣٠١.

فقال : ويله ! وما ينفعه خيرٌ يؤولُ إلى الشَّرِّ ؟ قلتُ : هكذا قرأتُه على أبي عمرو ، فقال لي : صدقت ، وكذا قال جرير ، وكان قليل التنقيح ، مُشرَّدَ الألفاظ ... فقلتُ : كيف كان يجب أن يقول ؟ قال : الأجودُ له : فيا لك يوماً خيرُه دون شرِّه فأرْوِهِ هكذا ، فقد كانت الرواة قديماً تُصلْحُ أشعار القدما ، فقلت : واللّه لا أرويه بعد هذا إلا هكذا "[٥٢٦].

فهذه الرواية تؤكد بجلاءٍ أن إصلاح الرواة الأشعار التي يروونها من أسباب تعدد الروايات في النَّصِّ . ويتبيَّن من كل ما سبق أن هنالك أسباباً طبيعيةً أدت إلى تعدُّد الروايات في النصِّ الواحد كتعدُّد رواته في عصور الاحتجاج ، مما يؤدي ذلك إلى اختلاف الألفاظ لاختلاف اللهجات ، وكإنشاد الشاعر نفسه شعره بأوجه مختلفة ، وهو مُسوِّغٌ وجيهٌ يبيح للنُّحاة الاحتجاج بمختلف الروايات ، وثمة أسباب أخرى غير طبيعية أدَّتْ إلى ذلك ، مثل التصحيف ، والتحريف ، وإصلاح الرواة لما يروونه ، وهي مُسوِّغات تبيح أحياناً للنحاة رد بعض الشواهد الخارجة عن نطاق القواعد النحويَّة بنصوص أخرى ، موافقة للأصول ، ومؤيدة لها ، ولعل أبا عمرو بن العلاء أقدم من ردَّ الرواية التي لا توافق أصوله ، برواية أخرى مسايرة لها ، نلحظ ذلك في تعليقه على قول عمر بن أبي ربيعه[٥٢٧] :

ثُم قالُوا تُحبُّها قُلتُ بَهْرَاً

---

(٥٢٥) - البيت لجرير ، انظر ديوانه بشرح محمد بن حبيب ، تحقيق د / نعمات محمد أمين طه ، دار المعارف ، القاهرة ، بدون تاريخ ٢ / ٩٦٥ ، ورواية الديوان :

وذلك يَومٌ خَيْرُهُ دون شَرِّهِ ❖❖❖ تغَيَّبَ واشيه وأقْصَرَ عَاذِله

(٥٢٦) - الموشح للمزرباني ، تحقيق علي محمد البجاوي ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، بدون تاريخ ، ص ١٧١- ١٧٢.

(٥٢٧) - عمر بن عبدالله بن أبي ربيعه المخزومي القرشي ، من أَرقَّ شعراء عصره ، وهو من طبقة جرير والفرزدق ، ولد سنة ثلاث وعشرين من الهجرة ، وتوفى سنة ثلاثٍ وتسعين من الهجرة ، ترجمته في وفيات الأعيان ، ٣ / ٤٣٦ ، والأعلام ، ٥ / ٥٢ .

عَدَدَ النجم والحصى والتُّراب[٥٢٨]

فقد أنكر ابن العلاء على بن أبي ربيعة حذف حرف الاستفهام في هذا البيت ، وقابل هذه الرواية برواية أخرى تتفق مع قياسه حيث قال : " وروى بعْضُ الرواة أنه إنما قال : قيل لي هل تحبها ؟ قلتُ بَهْراً "[٥٢٩] .

أما سيبويه فكان لا يَردُّ رواية براوية ، بل يستشهد بمختلف الروايات كما ذكر ابن ولاد ذلك من قبلُ .

ويتجلَّى رد الفراء لما لم يطرد عنده من الرواية بأخرى في حديثه عن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول ، وذلك في قوله :" ونحويوا أهل المدينة ينشدون قوله[٥٣٠] : فَزَجَّجْتُها مُتَمِكناً

زجَّ القَلُوصَ أبي مِزَاده

قال الفراء باطل والصواب : زجَّ القلوصِ أبو مزاده "[٥٣١] فالفراء كما هو واضح ردَّ رواية الشاهد في البيت برواية أخرى موافقة لقياسه .

ونلاحظ رد الأصمعي لما لم يرتضِه من الروايات بأخرى في قول الشاعر[٥٣٢] :

فَلسْنا على الأعقاب تدمي كُلُومُنا

ولكنْ على أقْدَامِنا يَقْطُرُ الدَّما

فقد ذكر الزجَّاجي أن الأصمعي كان يقول : " هذا غلط ، إنما الرواية : (ولكن على أقدامنا تقطرُ الدَّما) منقوطة من فوقها ، والمعنى : على

---

(٥٢٨) - البيت لعمر بن ربيعة في ديوانه ، بتحقيق محمد محي الدين ، دار الأندلس ، بيروت ، بدون تاريخ ، ص ٤٣١ ، وشرح أبيات سيبويه ، ١ / ٢٦٧ ، وشرح شواهد المغني ، ص ٣٩ وشرح المفصّل ، ١ / ١٢١ ،

(٥٢٩) - الموشح ، ٢٥٩ – ٢٦٠ .

(٥٣٠) - البيت بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ، ٢ / ٨١ .

(٥٣١) - انظر معاني القرآن للفراء ، ٢ / ٨٢،٨١ ، وانظر ٢ / ٣٥٨ ، وزجّجتها : دفعتُها ، والقلوص : الناقة الفتيّة ، أبو مِزادة : كنية رجل .

(٥٣٢) - البيت لحُصين بن الحُمام المُرِّيُّ ، انظر مجالس العلماء ، ٢٤٩ .

أقدامنا تقطر الجراحاتُ الدَّما فيصير مفعولاً به "[٥٣٣] ومن هذا القبيل صنيع الأصمعي بقول الشاعر[٥٣٤] :

شُغِلتْ ثم أتَتْ تَرشُفُه ❖❖❖ فإذا هي بعظام ودَمَا

فردَّ الأصمعي رواية البيت على هذا الوجه ، فقال :" إنما الرواية : فإذا هي بعظامٍ ودِماء ، قصر الممدود " .

ونلمح رد المبرِّد للرواية بالرواية في قوله : " السماع الصحيح ، والقياس المطرد لا تعترض عليه الرواية الشاذة " أو " الرواية الضعيفة "[٥٣٥] ، وقد منع تعدية الفعل اللازم بلا حرف جرٍّ ، وعلق على قول الشاعر[٥٣٦] :

تمرون الدِّيار ولم تعوجوا ❖❖❖ كلامُكُم عليّ إذنْ حَرَامُ

بقوله :" وأمَّا قول الشاعر – وهو جرير- وإنشادُ أهل الكوفة له ليس بشئ " وعارض هذه الرواية بأخرى وهي (مررتم بالدِّيار ولم تعوجوا) وعلَّق عليه بقوله " فهذا يدلك على أنَّ الرواية مغيَّرة "[٥٣٧].

واستدرك ثعلب على قول سيبويه في إنشاده قول الشاعر[٥٣٨] :

يَا صَاحِ يا ذا الضَّامِرُ العَنْسِ

بقوله :" أخطأ سيبويه في هذا البيت ، فأنشده بالرفع وهو على الخفض

يَا صَاحِ يا ذا الضَّامِرُ العَنْسِ ❖❖❖ والرَّحْلِ ذي الأقتاب والحِلْس

لأنه ذهب بـ(ذا) مذهب (هذا) ، و(ذو) يُذهْبُ فيها مذهب (هذا) ، ومذهب (صاحب) ، وهي هنا بمعنى صاحب ، لأنه قال : يا صاحبَ الضَّامِرِ

---

(٥٣٣) - مجالس العلماء ، ٢٤٩ .

(٥٣٤) - البيت بلا نسبة لقائل معين في مجالس العلماء ، ٢٤٩ ، والخزانة ، ٧ / ٤٩١ ، والرَّشْف : المصُّ ، انظر اللسان (رشف) .

(٥٣٥) - الكامل في اللغة والأدب ، المبرِّد ، تعليق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ط ٣ : ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م ، ١ / ٣٣ .

(٥٣٦) - البيت لجرير ، في ديوانه ، ١ / ٤٢ ، ورواية الديوان :

أتمضُون الرُّسُومَ ولا تُحَيَّي ❖❖❖ كلامكم عَليَّ إذنْ حَرَامُ .

(٥٣٧) - الكامل ، ١ / ٣٣ .

(٥٣٨) - البيت لخزز بن لوذان السدوسي كما في الخزانة ، ١ / ٣٣٠ ، وسيبويه ، ١ / ٣٠٦ ، ونسُب في الأغاني لخالد بن المهاجر ، ١٥ / ١٣ .

والرَّحْلِ والأقتابِ ، والحِلسِ ، وخطأ أن يكون يا هذا العنس الضَّامِرُ "(٥٣٩) .

ولم يرتضِ ابن السَّراج الجمع بين اسمين موصولين مختلفين في اللفظ في سياق واحدٍ ، ومن ثمَّ لم يوافق البغداديين القائلين بجواز ذلك ، ورد رواية شاهدهم بأخرى ، في قوله : " وينشدون(٥٤٠) :

مِنَ النَّفَرِ اللائي الذين هُمُ

يَهَابُ اللئامُ حَلْقَةَ الباب قَعْقعُوا

قالوا : فهذا جاء على إلغاء أحدهما ، وهذا البيت قد رووه الرُّواة ، فلم يجمعوا بين (اللائي) و(الذين)"(٥٤١).

أمَّا السِّيرافي فكان يتعامل مع تعدد روايات النَّص الواحد وفق بواعث التعدد وأسبابه فما كان ذلك مِمَّا يظن أنها بسبب اختلاف لغات الرواة ، وكانوا ممن يوثق بفصاحتهم أخذ بها جميعاً ، دون أن يرد وجهاً بآخر ، يظهر ذلك في حديثه عن قول الشاعر(٥٤٢) :

يَنفَعُ الطيِّبُ القليلُ مِنَ الـرِّزْ

قِ ولا ينَفعُ الكثيرُ الخَبِيثُ

---

(٥٣٩) - مجالس ثعلب ، ٢ / ٤٤٥ ، وانظر منه ١ / ٢٧٥ ، والعنس : الناقة القوية ، والاقتاب : جمع قتب ، وهو إكاف البعير ، والحِلس : ما يلي ظهر البعير ، انظر اللسان (قتب) ، و (حلس) ، و(عنس) .

(٥٤٠) - نسب البغدادي هذا البيت إلى الرُّبيس بن عباد بن عباس بن عوف ، الخزانة ، ٢ / ٥٣٠ .

(٥٤١) - الأصول ، ٢ / ٣٥٤ — ٣٥٥ ، وقد اختلف الرُّواة في رواية هذا الشاهد فرواه صاحب الموشح ، ص ٣٠٩ : من النَّفر البيض الذين إذا اعتزُوا ....

ورواه الجاحظ في الحيوان ٣ / ٤٨٦ : من النَّفر البيض الذين إذا انتموا ....

والنَّفر : اسم جمع يطلق لما بين الثلاثة إلى العشرة ، اللئام : ضد الكرام ، وقعقعوا : ضربوا الحلقة علي الباب ليصوِّت ، انظر التعليقات علي هامش الأصول ، ٢ / ٣٥٥ .

(٥٤٢) - قائل البيت السموءل ، انظر شعر السموءل ، تحقيق عيسي ساباط ، بيروت ، ١٩٥١م ، ص ٢٦ ، وديوانه ، تحقيق د/ واضح الصمد ، دار الجيل ، بيروت ، ط ١ : ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م ، ص ٨٦ .

قال السِّيرافي :" يُروى أن الخليل قال للأصمعي : لم قال الخبيثُ ؟ فقال هذا لغتهم يجعلون مكان (الثاء) (تاءً) ، فقال الخليل : فلِم جعل (الكثير) بالتاء ؟ فسكت الأصمعي "[٥٤٣] ،ثم قال أبوسعد : "وهذا عندي يحتمل وجهين : أحدهما ...، والوجه الثاني : أن يكون الشاعر قاله (الكتير) بالتاء غير أن الرواة نقلوا بالثاء على ما تتكلم به العرب ، ولم ينقلوا (الخبيث) بالثاء للقافية التائيَّة "[٥٤٤] ، فواضح أن السِّيرافي قد أقرَّ الروايتين معاً ، ولم يرَ مجرد تعدد روايات النص الواحد ما يدعو إلى الطعن فيه ، أو عدم الاحتجاج به ، أو رد إحداهما بالأخرى . أما الرواية التي لا توافق الأصول ولم يثبتها أصحاب الشأن فلا يتواني في ردها ، ومقابلتها بما يوافق القياس ، وربما نحا بها نحو التأويل ، والتخريج لتساير القاعدة ، يظهر ذلك في حديثه عن ترك صرف ما ينصرف في الشعر ، فقد ذكر أن الكوفيين أجازوا ذلك ، وخالفهم في ذلك بقوله :" وأنشدوا في ذلك أبياتاً كلها تتخرَّجُ على غير ما أوَّلوه ، وتُنشدُ على غير ما أنشدوه ، فمن ذلك إنشادُهم قول العباس بن مرداس السُّلمي[٥٤٥] :

فما كان حِصْنٌ ولا حَابِسٌ ❖❖❖ يَفُوقانِ مِرْداسَ في مَجْمع

فلم يصْرِف (مِرْدَاساً) وهو أبوه ، وليس قبيلة "[٥٤٦] ثم أضاف السِّيرافي قائلاً :" أمَّا بيتُ عباس بن مرداس ، فإنَّ الرواية عند أصحابنا : (يفوقانِ شيخي في مجمع)"[٥٤٧].

أمَّا الفارسي فكان يعتمد في ترجيح إحدى روايات النصِّ على الأخرى على نقل الثقة ، وقوة الضبط ، وموافقة القياس ، نلحظ ذلك في

---

(٥٤٣) - شرح كتاب سيبويه ، ٢ / ١٩٦ .

(٥٤٤) - المصدر نفسه ، ٢ / ١٩٧ .

(٥٤٥) - العباس بن مرداس بن أبي عامر السُّلمي من مُضر ، شاعرٌ ، فارسٌ ، من سادات قومه أدرك الجاهلية والإسلام ، توفى سنة ثماني عشرة من الهجرة ، ترجمته في الأعلام ، ٣/ ٢٦٧ .

(٥٤٦) - شرح كتاب ، سيبويه ، ٢ / ١٠٤ .

(٥٤٧) - شرح كتاب سيبويه ، ٢ / ١٠٤ .

قوله :" إذا اختلفت الرواية ، وكان أحد الفريقين أضبط ، وعَضَّد الضَّبط القياسُ ، وموافقة الأشباه كان الأخذ بما جمع هذين الوصْفين أولى وأرجح "[548] ، وبهذه المعايير رد رواية الفراء ببيت الشاعر[549] :

إذا خَرجْنا قَال ولْدَانُ أهْلنَا

تَعَالواَ إلى أنْ يأتنا الصَّيدُ نَحْطِبُ

حيثُ رد هذه الرواية برواية الأصمعي :

إذا ما غَدَونا قَال ولْدَانُ أهْلنَا ❖❖❖ هَلُمَّ إلى أنْ يأتي الصَّيدُ نَحْطِبُ

وعلَّق على رواية الفراء قائلاً :" وإنشادُ الفراء خطأٌ فاحِش ، لأنه جزم بـ (أنْ) "[550]. ومما ردَّ فيه الفارسي الرواية لمخالفتها معايير الترجيح عنده بأخرى موافقة لأصوله ، حديثه عن عطف الجملة على المنادى ، فقد منع ذلك ، وقابل رواية المجوِّزين له برواية أخرى . حيثُ يقول :" فإن قلت : فقد جاء في الشعر :

يا عَجَباً وقد رأيْتُ عجباً[551]

فالرواية : (يا عجباً لقد رأيتُ عجباً) كذا روي أبو عمرو وليس هذا مما يعترض به على ما قدَّمناه من القياس "[552].

ولم يبعد ابن جنِّي كثيراً عمَّا ذهب إليه الفارسي ، فقد كان يأخذ بالرواية التي تؤيد قياسه ويهمل ما عداها دونما طعن فيها أو إنكارها ، نلحظ ذلك في حديثه عن تقديم التمييز على عامله ، إذا كان فعلاً

---

(٥٤٨) - الحُجَّة للقراء السبعة ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق بدرالدين قهوجي وزميله ، مراجعة محمد يوسف دقَّاق وزميله ، دمشق ، ط ١: ١٩٨٤م – ١٩٩١م ، ١ / ٢٨٩ .

(٥٤٩) - البيت لأمرئ القيس ، انظر ديوانه طبعة حسن السندوبي ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٦٦م ، ط ٤ : ١٩٥٩م ، ص ٥٣ .

(٥٥٠) - المسائل البصريات ، ص ٢٥ .

(٥٥١) - هذا الرَّجز من كلام الضَّبِّ للضَّفدع ، انظر سر صناعة الإعراب ، ١ / ٧٢ ، ٧٣ ، والخصائص ٣ / ١٤٨ ، وعجُزه : (حمار قبَّاب يسُوقُ أرنباً) ، وقبَّاب : دُويبة صغيرةٌ .

(٥٥٢) - المسائل البصريات ، ص ٢٢٧ .

متصرِّفاً ، فقد ذكر أن أبا عثمان المازني والمبرِّد أجازا ذلك ، محتجِّين بقول الشاعر(٥٥٣) :

أتهْجُرُ ليلى بالفِراقِ حَبِيبَها

وما كان نفساً بالفراق تطيبُ

حيثُ تقدَّم فيه التمييز (نفساً) على عامله المتصرِّف وهو الفعل (تطيبُ) ، ولم يَرْتضِ ابن جنِّى ذلك ، فعلَّق قائلاً :" فأمَّا ما أنشده أبو عثمان ، وتلاه فيه أبو العباس من قول المُخبَّل : أتَهجرُ ... فنقابله برواية الزجاجي ، وابن إسحق :

.... ❖❖❖ وما كان نفسي بالفراقِ تطيبُ

فرواية برواية ، والقياس مِن بعْدِ حاكمٌ ؛ وذلك أن هذا المميِّز هو فاعِل في المعنى فكما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل ، فكذلك لا يجوز تقديم المميِّز إذا كان الفاعل في المعنى على الفعل "(٥٥٤)، ومن هذا القبيل حديثهُ عن ترك صرف ما ينصرف في الشِّعر ، فقد منع ذلك ، لأنَّ القياس أن تُردَّ الضرورة إلى الأصل ، في قوله :" فأمَّا ما رووه من قول الشاعر:

فما كان حِصْنٌ ولا حابسٌ ❖❖❖ يَفُوقان مِرداسَ في مَجْمَع

فإنَّ أبا العباس رواه غيره هذه الرواية وهي قوله :

يَفُوقان شيخي في مَجْمَع

فراوية برواية ، والقياس فيما بَعدُ معنا "(٥٥٥)

أمّا ابن يعيش فكان لا يرد رواية بأخرى إذا صحت جميعاً عنده سواء أوافقت القياس أم خالفها ، بل يعرض جميعها دون طعن في إحداها ، نلحظ ذلك في حديثه عن حذف الفاء الرابطة لجواب الشرط على غير

(٥٥٣) - يُنسب البيت للمُخيَّل السَّعدي ، ولغيره ، انظر الخصائص ، ٢ / ٣٨٤ .

(٥٥٤) - الخصائص ، ٢ / ٣٨٤ .

(٥٥٥) - سر صناعة الإعراب ، ٢ / ٥٤٦ ، ٥٤٧ .

قياس ، قال :" ربما حُذِفتِ الفاء من المبتدأ إذا وقع جزاءً ... قال الشاعر(٥٥٦):

مَنْ يَفعِلِ الحَسَنَاتِ اللّه يَشكُرُها

والشَّر بالشَّرِّ عند اللّهِ مِثْلانِ

هكذا أنشده سيبويه ، وقد أنشده غَيرُه مِن الأصحاب : (من يفعل الخَيرَ فالرَّحمنُ يشْكُرُه)، ولا يكون فيه ضرورة على هذه الرواية "(٥٥٧)، فابن يعيش كما هو واضح عرض روايتي النص في هذا الشاهد دون ترجيح إحداهما على الأخرى ، مما يؤكد ذلك أنه لا يرد رواية بأخرى إذا ثبتتا عن الثقات ، وإما إذا لم تكن موثوقة وقد جاءت مخالفة لمقتضي ظاهر القياس فإنه يردها بأخرى ، ويقابلها بما يساير القاعدة ، يتجلي ذلك في قوله : " ذهب الكوفيون إلى جواز تأكيد النكرة بالتأكيد المعنوي إذا كانت محدودة ، أي معلومة المقدار نحو (يوم) ، و(شهر) ، واستدلُّوا على جوازه بقوله (٥٥٨):

ويَا ليتَ عِدَّة حَوْلٍ كله رَجَبُ

فجرَّ (كله) على التأكيد لـ(حَوْلٍ) وهو نكرةٌ ، وأنشدوا أيضاً(٥٥٩) :

إذا القَعُود كرَّ فيها حَفَدا

يوماً جديداً كُلَّه مُطَّرِدَا

ولا حجَّة في هذه الأبيات لقلتها وشذوذها في القياس ، مع أن الرواية : (يا ليت عِدَّة حَولي كُلِّه رجبُ) بالإضافة وإذا أضيف كان معرفة ، والرِّواية في قوله : يوماً جديداً كُله برفع (كلُّ) على تأكيد المضمر ، في (

---

(٥٥٦) - هذا البيت في كتاب سيبويه منسوب لحسَّان بن ثابت ، انظر الكتاب ، ٣ / ٦٥ ونسبه المبرِّد إلى عبد الرحمن بن حسان ، المقتضب ، ٢ / ٧٠ .

(٥٥٧) - شرح المفصل ، ٩ / ٥٣ .

(٥٥٨) - قائل البيت عبد الله بن مسلم الهذلي ، انظر أشعار الهذليين ، ص ٩١٠ ، وصدر البيت :

لكنه شاقهُ أنْ قيل ذا رَجَبٍ .

(٥٥٩) - البيت مجهول النسب ، انظر معجم شواهد العربية ، عبد السلام محمد هرون ، ط ٢ : ١٩٧٢م ، ص ٤٦٢ .

جديد) والمضمرات معارف "(٥٦٠) ، فواضح أنَّ الروايتان اللتان قابل بهما ما استدلَّ بهما الكوفيون هما الأوثق والأثبت عنده مما سواهما وإنْ لم يفصح بذلك صراحة .

يتَّضح مما سبق أن لتعدَّد روايات النص الواحد أسباباً طبيعية كإنشاد الشاعر شعره مراتٍ مختلفة وكتعدد رواة النص مع اختلاف لغة الشاعر عن لغة الناقل ، وهي أسباب منطقية اعتمد عليها النُّحاة في تصحيح مختلف رويات النص الواحد والاحتجاج بها دون الطعن فيها ، أو رد إحداهما بأخرى ، وثمة أسباب غير طبيعية كالتصحيف ، والتحريف ، وإصلاح الرواة لمروياتهم الشعريَّة وهي مصوغات تبيح للنُّحاة أحياناً رد بعض الشواهد الخارجة عن نطاق القواعد النحوية بشواهد أخرى موافقة للأصول ، ومؤيدة لها ، أو حملها وتخريجها على وجه يتفق مع القاعدة .

---

(٥٦٠) - شرح المفصَّل ، ٢ / ٤٤ ، ٤٥ ، والقعود : ذَكر القلائص ، وحَفَد : أسرع ، والمطرد : المتتابع ، يجري بعضه خلف بعض .

المبحث الثاني
اختلاف النُّحاة في الاحتجاج بشعر مَنْ لا يُعرَفُ قائِلُهُ

قضيّة الاستشهاد بشعر مَنْ لا يُعرف قائله من المسائل التي انشغل بها المتقدِّمون من النُّحاة ، والمتأخرون منهم قديماً وحديثاً ، فقد أجازه بعضهم مثل سيبويه الذي قال الجرمي في حقهِ : " نظرتُ في كتاب سيبويه فإذا فيه ألف وخمسون بيتاً ، فأمَّا الألف فعرفتُ أسماء قائليها فأثبتها ،وأمَّا الخمسون فلم أعرف أسماءَ قائليها "(٥٦١) في حين أن البعض منع الاستشهاد بالنصوص التي لم تُعْزَ إلى قائل بعينه بدافع التَّحرِّي ، والتروِّي في أخذ اللغة – وقد نادى بذلك غير واحد من أهل العلم(٥٦٢)- وخوفاً مِن أنْ يكون ذلك من شعر من لا يُحْتَجُّ بشعره لكونه من المولدين أو مِمَّنْ لا يُوثَقُ بفصاحته ، وربَّما كان ذلك من المصنوع ، أو من المُحرَّف المنحول ، قال السيوطي :" لا يجوز الاحتجاج بشعرٍ ،أو نثر لا يُعرَفُ قائله وكأنَّ عِلَّة ذلك خوف أن يكون لمولَّدٍ ،أو من شِعْرِ مَنْ لا يُوثَقُ بفصاحته "(٥٦٣) ، وقال باحث آخر معاصر :" إننا ينبغي ألا نعتمد على الشواهد المصنوعة أو المجهولة الأصل ، المختلف في رواياتها في قواعد النحو ... فما ثبت منها ، وصحَّت رواياتها قُبِلَ ، وما لم يُثبت طُرِحَ وصُرِفَ النظر عنه "(٥٦٤) ، ومما ليس بخافٍ أن الوضع في اللغة والصناعة في الشِّعر من الأمور الواقعة في حياة اللغة ، فقد شاب النصوص اللغوية شيئاً من التصحيف والتحريف ،منذ فجر تدوينها،ودُسَّ فيها ما ليس منها بغرض الإفساد والتشويه ،

---

(٥٦١) - الخزانة ، ١ / ١٧ .

(٥٦٢) - قال الفارسي : " فليتحرَّ أخذ اللغة وغيرها من العلوم أهل الأمانة والثقة ، والعدالة ... " الصاحبي في فقه اللغة ، ابن فارس ، تحقيق د / عمر فاروق الطبَّاع ، مكتبة المعارف ، بيروت ، ط١ : ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م ، ص ٦٤ .

(٥٦٣) - الاقتراح ، ص ٧١ .

(٥٦٤) - الاستشهاد في النحو العربي ، رسالة ماجستير إعداد / عثمان الفكي بابكر ، دار العلوم ، القاهرة ، ١٩٦٩م ، ص ٣٩ .

وقد نبَّه الخليل إلى ذلك بقوله :" إن النحارير ربما أدخلوا على الناس ما ليس في كلام العرب ، إرادة اللَّبس والتعنيت "[٥٦٥] وقريبٌ من هذا قول الأصمعي :" أقمتُ بالمدينة زماناً ، ما رأيتُ بها قصيدةً صحيحةً إلا مصَّحفةً أو مصنوعة "[٥٦٦] وقد رُويَ أيضاً عن الحطيئة أنه قال حين حضرته الوفاة :" وَيلٌ للشعر من الرواة السُّوء "[٥٦٧].

وبالرغم من أن النصَّ الذي لم يُعرفْ قائله يقع ضمناً في دائرة المشكوك فيه ، إلا إن أغلب النُّحاة أجازوا الاستشهاد به إذا أنشده ثقةٌ في العربية ، أو وُجد في كتابٍ عُرِفَ صاحبُه بالضبط والإتقان ، ولذا لم يتردَّد النُّحاة في قبول النصوص التي وردت مجهولة القائل في كتاب سيبويه ، وقد وَرَدَ قبل قليل أن الجرمي وقف على خمسين بيتاً في كتابه لم ينسبها إلى قائليها ، ومع ذلك لم يطعن فيه ، أحدٌ من أئمة النحو المتأخرين عنه ، بل صَّرحُوا على أنَّ " الجهالة لا تضرُّ في الاحتجاج بالأبيات التي احتج بها المتقدِّمون مثل سيبويه ، وأمثاله "[٥٦٨] وتساهل بعضهم في هذا الشأن ، وذهب إلى أن معرفة قائل البيت لم تكن ضروريَّة ، ولا لازمة إذا اتضح بطريقة ما أنه من لغة عصور الاحتجاج ، قال أبو حيَّان :" وهذا – يريد الجهل بصاحب الشاهد- لا يقدح في الاحتجاج ، بل متي رُوي أنَّه من كلام العرب ، فليس من شرطه تعيينُ قائله " [٥٦٩] .

ومع أن جهالة قائل النص لا يقدح في صحة الاحتجاج به إذا رواه صاحب الضبط والاتقان ، أو ثبت أنه رُوى في عصر الاحتجاج ، كما صرح بذلك بعضهم ؛ إلا أن النُّحاة أحياناً يجعلونه مسوِّغاً لرَّد بعض

---

(٥٦٥) - المزهر ، ١ / ١٧١ .

(٥٦٦) - المزهر ، ٢ / ٤١٣ .

(٥٦٧) - الشعر والشعراء ، ابن قُتيبة ، تحقيق د / مفيد قُميحة وآخر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ : ١٤١٢هـ - ٢٠٠٠م ، ص ١٨٦.

(٥٦٨) - المقاصد النحوية ، في شرح شواهد شروح الألفية ، لمحمود العيني ، علي هامش طبعة بولاق من خزانة الأدب ، للبغدادي ، ١٢٩٩هـ ، ٣ / ٣٩٣ .

(٥٦٩) - شرح أبيات مغني اللبيب ، ٤ / ٣٥٧ .

الظواهر المخالفة للمطرد من الأصول ، ويعتمدون عليه في معالجة بعض ما يشذ عن القاعدة ، ولذا تجدهم أحياناً يطعنون في صحة الرواية ، ويُضْعِفون حُجِّيَّتها بحُجَّة أنها مجهولة القائل أو أنها مصنوعةٌ مشكوكة في صحتها ، يتَّضح معالم ذلك عند الأخفش والأصمعي فيما حكاه عنهما المازني في قوله :" كان الأصمعي وأبوالحسن يقولان : الإزارُ مذكَّرٌ ، ويردَّانِ قول الأعشى(٥٧٠) :

كَتَمَيُّلِ النَّشْـوَانِ يَـرْ

فُلُ في البَقِيـرَة وفي الإزارَهْ

ويقولان : القصيدة مصنوعة "(٥٧١).

ونلاحظ الأمر نفسه مع المبرِّد ، فقد يعتمد أحياناً في رده لما لم يطرد عنده من النصوص على القول بجهالة قائل البيت ، أو أنه من المصنوع ، يتجلَّى ذلك في رده على مَنْ يُجيزُ حذف لام الأمر مع بقاء الفعل مجزوماً في الضرورة حيث قال :" النّحويُّون يُجيزون إضمار هذه اللام للشاعر إذا اضطرَّ ، ويستشهدون على ذلك بقول متمِّم بن نُويرة ، وقول الشاعر(٥٧٢) :

مُحمَّدُ تَفْدِ نَفْسَك كل نَفْسٍ ❖❖❖ إذا ما خِفْتَ مِنْ شئٍ تَبَالا

ولا أرى ذلك على ما قالوه ، لأنَّ عوامل الأفعال لا تُضمْرُ ، وأضْعفها الجازمة ... ولكن بيت متمم يُحْمَلُ على المعنى ... وأما هذا البيت الأخير ، فليس بمعروف على أنَّه في كتاب سيبويه "(٥٧٣). أما ردُّه للنصوص التي لا توافق أصوله لكونها مصنوعة في نظره فنجده في حديثه عن الجمع بين تنوين الاسم ونون المثني ، وجمع المذكر السالم والإضافة ، قال :" إذا نُوِّنَ

---

(٥٧٠) - البيت للأعشى ، انظر ديوانه ، ص ٧٧ ، والبَقِيرةُ : ثوب بلا أكمام ، والنشوان : السَّكران البيِّنُ السُّكر . انظر اللسان (نشا) والرَّفْل : جرُّ الثوب تبختُراً ، انظر اللسان (رفل) .

(٥٧١) - مجالس العلماء ، ص ١٣٠ .

(٥٧٢) - ذكر البغدادي أنه مجهول القائل ، منبِّهاً أنه عُزِي إلى أبي طالب عم الرسول صلي الله عليه وسلم وإلى حسَّان ، والأعشى انظر الخزانة ، ١١ / ١٤ .

(٥٧٣) - المقتضب ،٢ / ١٣٢ ، ١٣٣، وانظر الكتاب ، ٣/ ٨ ،والأصول في النحو ،٢ /١٧٤، ١٧٥

الاسم لم يتَّصِل به المضمر ، لأنَّ المُضْمر لا يقوم بنفسه ، فإنما يقع معاقباً للتنوين تقول : (هذا ضاربُ زيدٍ ، وهذا ضاربُك غداً) ولا يقع التنوين ها هنا .. وعلى هذا قول الله تعالى : ﴿ **إنَّا مُنجُّوك وَأهْلَكَ** ﴾ [(٥٧٤)] وقد روى سيبويه بيتين مجهولين على الضرورة ، وكلاهما مصنوعٌ ، وليس أحدٌ من النحويِّين المفتشين يُجيز مثل هذا في الضرورة ، ... والبيتان اللذان رواهُما سيبويه هما :

هُمُ القَائلونَ الخَيرَ والآمرونه
إذا ما خشُوا مِنْ مُحْدَثِ الأمْرِ مُعْظمَا

وأنشد :

ولم يَرْتفقْ والنَّاسُ مُحْتَضِرُونَه
جميعاً وأيْدِي المُعْتفين رواهقُه

"[(٥٧٥)]

فقد أثبت الشاعر في البيت الأول (النون) في (القائلون الخير) مع إضافة اسم الفاعل إلى (الخير) ، كما أثبت في الثاني أيضاً (النون) في (مُحتضرونه) مع إضافة اسم الفاعل إلى (هاء) الضمير وهو من الشذوذ ما لا يخفى ، وحملها سيبويه على الضرورة ، ورفض المبرِّد أن يحتج بهما ، بدعوى أنَّهما مصنوعان ، وبذا يتبيَّن أن المبرِّد يعتمد أحياناً على القول بصناعة النص ، أو دعوى جهالة القائل في رد ما لم يطرد عنده من النصوص مع أصول النُّحاة .

ورد أبوجعفر النحاس بعض ما لم يطرد لديه بحجة كونه مجهول القائل ، فقد استدل بقول الشاعر :

نوِّلي قبْلَ يَوْمِ بَيني جُمانا
وَصِلِينا كما زَعَمْت تَلانا

(٥٧٤) - سورة العنكبوت : الآية (٢٣) .

(٥٧٥) - الكامل ، المبرِّد ، ١ / ٢١٣ ، وأشار البغدادي في الخزانة إلى أن هذين البيتين مصنوعان ، ٤ / ٢٧٤ .

على زيادة التاء مع (الآن) ، ثم أبطل هذا الاستدلال ، واصفاً هذا البيت بأنَّه : " بيتُ مولدٍ لا يُعرف قائله ولا تصح به حُجَّة "[٥٧٦] مع أن البيت لجميل بثينه[٥٧٧] ، وعزاه البغدادي لابن أحمد الباهلى ، ومما ردَّ فيه النحاس – ما لم يطرد للجهل بقائله قوله :" حكى : **(هَلْ أنتُم مُطْلعُونِ)**[٥٧٨] بكسْر النون ، وهي لحن لا يجوز ؛ لأنه جمع بين النون والإضافة وإن كان سيبويه والفراء حكيا مثله ، وأنشدا :

هُمُ القائلون الخيرَ والآمرونه

إذا ما خَشوا مِن مُحْدَثِ الأمر مُعْظَمَا

وانشاد الفراء (القائلونه) وأنشد سيبويه وحده :

ولم يَرْتفقْ والنَّاسُ مُحْتَضِرُونَه ❖❖❖ جميعاً وأيْدِي المعْتِفِين رواهقُه "[٥٧٩]

ثم قال النحاس تعليقاً على هذين البيتين :" أما البيتان اللذان أنشدهما سيبويه ، وشرَّكه في أحدهما الفراء ، فلا يعرف مَنْ قالهما ، ولا تثبت بهما حجة ، ولو عرف من قالهما لكانا شاذين خارجين عن كلام العرب "[٥٨٠].

ويتمثل رد السيرافي لما لم يطرد عنده من النصوص بحُجَّة كونها مجهولة القائل في تعقيبه على مَن جوَّز مَدَّ المقصور شذوذاَ ، مستنداً فيه

(٥٧٦) - إعراب القرآن ، النحاس ، ٣ / ٤٥٣ .

(٥٧٧) - البيت لجميل بثينه ، ورواية الديوان : نَوَلِّي قبَل نأي دار جُمانا ... بتحقيق د/ حسين نصَّار ،دار مصر للطباعة ، بدون تاريخ ، ص ٢١٦ ، ونَوِّلي : أعْطي .

(٥٧٨) - سورة الصافات ، الآية (٥٤) وهو قراءة عمَّار بن أبي عمَّار فيما ذكره خلف ، انظر البحر المحيط ٧ / ٣٦١ .

(٥٧٩) - البيتان رواهما سيبويه انظر الكتاب ، ١ / ١٨٨ ، وفي الخزانة ، ٤ / ٢٧٢ ، ومُحدث الأمر : حادثة ، والمُعظمُ : الأمر يُعظمُ دَفعُهُ ، والارتفاق : الاتكاء علي المرفق ، وهو كناية علي عدم انشغاله بقضاء حوائج الناس ، محتضرونه : حاضروه ، والمعتفين : الذين يطلبون المعروف والإحسان ، ورواهق : راهقه ، يقال رهقه إذا غشيه وأتاه .

(٥٨٠) - إعراب القرآن ، النحاس ، ٣ / ٤٢٢ ، ٤٢٣ .

إلى أبيات لم تُعْز إلى شخص بعينه ، وذلك في قوله :" أنشد الفراء وغيره من الكوفيين في مدِّ المقصور :

قَدْ عَلِمَتْ أُخْتُ بني السَّعْلاةِ ❖❖❖ وعَلِمتْ ذاك مَعَ الجَراء

أنْ نِعْمَ مَأكولاً على الخَوَاء

فمدَّ (السَّعلاة) وهو مقصور ، وكذلك (الخَوَي) ، وهذه الأبيات غير معروفةٍ ، ولا يُعرفُ قائلها ، وغير جائز الاحتجاج بمثلها ، ولو كانت صحيحةً ، لم يَعُزْنا تأويلها على غير الذي تأولوه عليه "[٥٨١] فواضح أن السِّيرافي قد طعن في صحة الاحتجاج بهذه الأبيات ، مُشككاً في ثبوتها ، وما ذاك إلا أنها لم تُنسب إلى قائل بعينه .

ويتضح رد ابن جنِّى لما لم يطرد عنده لمجيئه في نصوص لم يعرف قائلها في حديثه عن دخول حرف جرٍّ على مثله لفظاً ومعنى شذوذاً في قول الشاعر :

فلا واللّهِ لا يُلفَي لِما بي

ولا للِما بهمْ أبداً دَوَاءُ

قال ابن جنّى معلقاً على هذا البيت :" وبعد فالحقُ أحقُ أن يُتَّبع ، هذا البيت[٥٨٢] لم يَعْرفه أصحابُنا ، ولا رَوَوه ، والقياس من بعدُ على نهايةُ المجِّ له ، والإعراض عنه ، ولا سيما وقد جاور بحرف الجرِّ حرفاً مثله لفظاً ومعنى "[٥٨٣] والغريب في الأمر أن ابن جنِّى ذكر هذا البيت في الخصائص ولم يردهُّ[٥٨٤] !.

يتبيَّن من كل ما سبق أن من النُّحاة من يجيز الاستشهاد بالنصوص التي تكون مجهولة القائل ، ولم تُعز إلى شخص بعينه ، لا سيما إذا أنشدها

(٥٨١) - شرح كتاب سيبويه ، السِّيرافي ، ٢ / ١٤٩ ، ١٥٠ .

(٥٨٢) - البيت من قصيدة طويلة لمسلم بن معبد الوالبيّ ، ذكرها البغدادي في الخزانة ، ٢ / ٣٠٨ ، وانظر معاني القرآن للفراء ١ / ٦٨ .

(٥٨٣) - المحتسب ، ابن جنِّى ، ٢ / ٢٥٦ .

(٥٨٤) - الخصائص ، ٢ / ٢٨٢ .

ثقة في العربية ، أو وجدت في كتاب عُرف صاحبه بالضبط والإتقان ككتاب سيبويه ، ولم يعتد بها آخرون فمنعوا الاستشهاد بها ، خوفاً من أن يكون لمولد أو لمن لم يوثق بفصاحته ، لا سيمًّا إذا كان النص الوارد : يخالف أصلاً من أصول النُّحاة ، ومن خلال النصوص التي أوردناها يتضح أن جهالة قائل النص ، أو القول بصناعته مما اعتمد عليه النُّحاة لرد بعض الظواهر اللغوية المخالفة للمطرد من الأصول ولمعالجة النصوص التي تشذ عن القياس .

الباب الثالث

الشَّاذ في الأبواب النَّحـــويّة

وفيه أربعة فصول :

الفصل الأوَّل :

الشاذ في نواسخ المبتدأ والخبر.

الفصل الثاني :

الشـذوذ في المعــارف .

الفصل الثالث :

الشاذ في نواصب المضارع وجوازمه .

الفصل الرابع :

الشاذ في حروف الجر والإضافة والعدد .

الفصل الأوَّل
الشَّـــاذ في نواسخ المبتدأ والخبر

المبحث الأوَل
ما خالف القياس في باب كان وأخواتها .

ممَّا هو ثابت باستقراء النُّحاة أن أفعال هذا الباب تدخل على المبتدأ والخبر ، فترفع الأول اسماً لها ، وتنصب الثاني خبراً لها ، وخرج عن نطاق هذه القاعدة بعض المرويات الشعرية ، فأتي قائلوها بخبر (كان) وأخواتها مرفوعاً أيضاً على خلاف الأصل كما في قول بعضهم(٥٨٥) :

إذا مُتُّ كان النَّاسُ صنْفانِ شامتٌ
وآخَرُ مُثْنٍ بالذي كنت أصْنَع

فظاهر القياس يقتضي أن يقول الشاعر(صنفين) لكونه خبراً لـ(كان)، ولكنه أتي به مرفوعاً على خلاف مقتضي ظاهر القاعدة ، ومثله أيضاً قول الآخر :

هي الشِّفاءُ لدائي لو ظَفِرْتُ بها
وَليْسَ مِنها شِفاءُ الداء مَبذُولُ(٥٨٦)

حيثُ جاء بخبر ليس (مَبْذُولُ) مرفوعاً ، والقياس نصبه ، واختلف النُّحاة في توجيه هذين البيتين وأشباههما ، فذهب الجمهور إلى أن في (كان) و (ليس) ضمير الشأن وهو اسمهما ، والجُمْلة من المبتدأ والخبر بعدهما في محل نصب خبرٌ لهما ، وذهب الكسائي إلى أن (كان) و (ليس) في

---

(٥٨٥) - قائل البيت هو العجير السَّلولي في خزانة الأدب ، ١٩ / ٧٢، ٧٣ ، وشرح أبيات سيبويه ، ١ / ١٤٤ ، والكتاب ١/ ٧١ ، ونوادر أبي زيد ، ص ٥٦ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبَّان ، ١/ ٣٧٦ ، وهمع الهوامع ، ١ / ٣٥٣ .

(٥٨٦) - البيت لهشام بن عقبة في الأشباه والنظائر ، ٥ / ٨٥ ، ٧٨/٦ ، ولذي الرُّمَّة في شرح أبيات سيبويه ١ / ٤٢١ ، ولهشام أخي ذي الرمة في شرح شواهد المغني ، ٢ / ٧٠٤ والكتاب ١ / ٧١ ، ١٤٧ ، وشرح المفصّل ، ٣/ ١١٦ ، والبيت في وصف امرأةٍ يحبها وهي تهجره ، فيقول : حبُّها شفاء لما أجده من داء حبها ، لو بذلتها لشفتني ، انظر المقتضب ، ٤ / ١٠١ .

البيتين زائدتان ، فهما ملغاتان لا عمل لهما[٥٨٧] ، وعلى هذا القول فلا شذوذ ولا إشكال فيهما .

ومن أمثلتهم الشهيرة التي جاء فيها خبرُ (ليس) مرفوعاً قولهم (ليس الطيبُ إلا المِسْكُ) فذهب بعضهم إلى أنَّ (الطيبُ) اسم (ليس) ، و(المسك) مبتدأ وخبره محذوف والتقدير : إلا المسك أفْخَرُهُ ، والجُمْلة في موضع نصب خبر (ليس) وزعم أبوعلي الفارسي أن اسم (ليس) ضمير الشأن ، و(الطيب) مبتدأ و (المسك) خبره ، أو (الطيب) اسمها ، والخبر محذوف ، كأنه قيل : ليس الطيب في الوجود إلا المسك[٥٨٨] ، وأشار سيبويه إلى أن من العرب مَن يُجري (ليس) مجرى (ما) في الإهمال ، لاشتراكهما في إفادة النفي ،وذلك في قوله :" وقد زعم بعضهم أن (ليس) يُجعلُ كـ(ما) وذلك قليل ، ويجوز أن تكون منه (ليس خلق الله أشعر منه) ،(وليس قالها زيدٌ) "[٥٨٩]،فواضح أن (ليس) في الموضعين أتي بمعنى (ما) على ما يُفهم من السّياق ، وحكى أبوعمرو بن العلاء أن ذلك لغة تميمية فهم يُهْملون (ليس) مع (إلا) حملاً على (ما) فيقولون : (ليس الطيب إلا المسك) بالرفع على الإهمال ، واعترضه عيسى بن عمر في ذلك فقال له :" نِمتَ يا أبا عُمر وأدْلج الناس ليس في الأرض حجازيٌّ إلا وهو ينصب ،ولا تميمي إلا وهو يرفع "[٥٩٠] ويبدو لي أن هذه الرواية قد أوصدت الباب أمام كُلِّ التخريجات السَّابقة ، إذ لا وجه لتأويل هذا التعبير ، وصرْفه عن ظاهره ، بعد أن أثبت أبوعمرو بن العلاء أن رفع خبر (ليس) الواقع بعد (إلا) لغة تميم . وذلك لأن التأويل إنما يكون مستساغاً إذا كان التعبير المخالف للمعهود وارداً عن فردٍ أو نحوه ، أما إذا ثبت أنه لغة لقبيلة برمَّتها فلا مجال لتأويله ، والخروج به عن ظاهره ، وهو ما أكده

(٥٨٧) - همع الهوامع ، ١ / ٣٥٤ ،

(٥٨٨) - انظر همع الهوامع ، ١ / ٣٦٧ ، والكافية الشافية ، ١ / ٤٢٥ .

(٥٨٩) - الكتاب ، ١ / ٧٣

(٥٩٠) - مغني اللبيب بحاشية الأمير ، ١ / ٢٢٧ .

ابن هشام بقوله :" وما تقدَّم مِن نقل أبي عمرٍو ، وأن ذلك لغة بني تميم يردُّ هذه التأويلات "(٥٩١).

ومن أصول البصريين في هذه الأفعال الناقصة ، ألا يُفصلَ بين (كان) ولا شي من أخواتها بمعمول الخبر مطلقاً(٥٩٢) ، سواءٌ أكان المعمولُ مفعولاً أو حالاً ، أو نحوهما ، إلا إذا كان الفاصل ظرفاً ، أو جاراً ومجروراً فيغتفر ذلك ، قال سيبويه :" لو قلت : كانت زيداً الحمى تأخذُ ، أو تأخذ الحمى لم يَجُزْ ، وكان قبيحاً "(٥٩٣) وقال السيوطي :" مذهبُ أكثر البصريين أنه لا يجوز أن يلي كان وأخواتها معمول خبرها من مفعول ، أو حالٍ وغيرهما ، إلا الظرف والمجرور ، فلا يقال : كان طعَامَك آكلاً زيدٌ "(٥٩٤) ، وشَذَ عن هذا قول الفرزدق(٥٩٥) :

قَنـافِذُ هَـدَّاجُون حَوْلَ بُيُوتهمْ
بما كـان إيَّاهُـمْ عطيَّـةُ عَـوَّدا

---

(٥٩١) - مغني اللبيب ، ١ / ٢٢٨ .

(٥٩٢) - سواءٌ أتقدَّم معه الخبر أم لا ، وفصّل بعض البصريين كابن السراج والفارسي وابن عصفور ، فأجازوا إن تقدم معه الخبر نحو : كان طعامك آكلاً زيدٌ ، لأن المعمول مكمِّل للخبر ، فهو كالجزء منه ، وظاهر كلام سيبويه بخلاف ذلك لأنه لم يفرِّق في المنع بين (كان الماء زيدٌ يشربُ ، وكان الماءَ يشربُ زيدٌ) حيثُ قال :" لو قلت كانت الحمي تأخذ ، أو تأخذُ الحُمي لم يجُز ، وكان قبيحاً " الكتاب ، ١ / ٣٦ ، ومن ثمَّ ضعَّف السيوطي قولهم كما في الهمع ، ١/ ٣٧٥ .

(٥٩٣) - الكتـاب ، ١ / ٣٦ .

(٥٩٤) - الهمع ، ١ / ٣٧٥ ، و انظر التسهيل ، ١ /٣٥٠ .

(٥٩٥) - البيت للفرزدق في ديوانه ،١٨١/١، وخزانة الأدب ، ٩ /٢٦٨ ، ٢٦٩ ، والدُّرر ، ٢ /٧١ وشرح التصريح ، ١٩/١ ، والمقتضب ، ٤ /١٠١ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ، ١/ ٢٤٨ ومغني اللبيب ، ٢ / ٦١٠ ، والهمع ، ١/ ٣٧٥ ، ٣٦٦ ، والقنافذ : جمع قنفذ ، وهو حيوان معروف يضرب به المثل في السرى ليلاً ، يقال : فلانٌ أسرع من القنفذ ، وهدَّاجون : من الهَدْج وهو السير السريع ، يقول الشاعر إن رهط جرير كالقنافذ لمشيهم في الليل للسرقة والفجور ، وإن أباهم جرير هو الذي عوَّدهم ذلك ، انظر حاشية المقتضب ، ٤ / ١٠٦ .

حيثُ قدَّم فيه معمول الخبر (إيَّاهم) ففصل به (كان) عن خبرها (عودا) وهو ليس ظرفاً ، ولا جاراً ومجروراً ، وأصل الكلام : بما كان عطيَّة عوَّدهم إياه ، وتمسَّك الكوفيُّون بظاهر البيت ، وأشباهه فجوَّزوا الفصل مطلقاً ، ونحا البصريون بالبيت وأمثاله نحو التأويل ، والتخريج ، فقدَّروا في (كان) ضمير الشأن وهو اسمها ، والجملة الاسمية من المبتدأ ، وخبره الجُمْلة (عطيّة عودهم إياه) في محل نصب خبر كان[٥٩٦] ، ويرى البعض أن (كان) زائدة بين (ما) الموصولية ، وصلتها ، فلا تحتاج حينئذ إلى اسم ، وحمل بعضهم البيت على الضرورة[٥٩٧] .

واخْتُصَّتْ (كان) من بين أخواتها بجواز زيادتها حشواً بين جزأي جملة ولا يزاد غيرها من الأفعال الناقصة إلا نادراً وقد سُمع شذوذاً زيادة (أصبح) و (أمسي) في قول بعضهم[٥٩٨] :" مَا – أصبح – أبْردَهَا ، وما – أمسي – أدْفأها- !" يعنون الدنيا وهو رواية الكوفيين ، وخرج الفارسي عن إجماع البصريين فأجاز زيادة (أصبح) و (أمسي) قياساً ، متمسِّكاً برواية الكوفيين السَّابقة ، وببيتين آخرين أنشد أوَّلهما لزيادة (أصبح) وهو قوله [٥٩٩]:

عَدَوُّ عَيْنَيك وشَانِيهما
- أصبَح - مشْغُولٌ بمشْغُولِ

حيثُ زاد (أصبح) بين المبتدأ (عدو عينيك) وخبره (مشغول بمشغول) والآخر لزيادة (أمسي) – وهو قوله[٦٠٠] :

---

(٥٩٦) - انظر المقتضب ، ٤ / ١٠١.

(٥٩٧) - انظر أوضح المسالك وبهامشه ضياء السالك ، ١ / ٢٥١ - ٢٥٣.

(٥٩٨) - الكافية الشافية ، ١ / ٤١٣، ٤١٤ .

(٥٩٩) - البيت بلا نسبة في الدُّرر ، ٨٠/٢ ، وشرح الأشموني ، ١١٨/١ ، وهمع الهوامع ١٢٠/١ التسهيل ١/ ٣٤٤ ، وشانيهما : باغضهما ، والقصد بقوله : مشغول بمشغُول ، الدعاء عليه بعشق شخص مشغولٍ عنه بعشق غيره ، حاشية الصبَّان ، ١ / ٣٥٦ .

(٦٠٠) - البيت بلا نسبة في الدُّرر ، ٢ / ٨١ ، وهمع الهوامع ، ١ / ٣٨٠ ، وأعاذل : الهمزة للنداء وعاذل : منادي مُرَخَّم ، وأوِّبي : من التأويب وهو الترجيع ، وكثيراً : مفعول ثاني لأري ،حاشية الصبَّان ، ١ / ٣٥٦ .

أعَاذِل قُولِي مَا هَوَيت فَأوِّبي ❖❖❖ كثيراً أرى أمسي لَدَيك ذُنُوبي

حيثُ زاد (أمسي) بين (أرى) ومفعوله (لديك ذنوبي) وَرَدَّ الأكثرية على أنَّ ما أورده الفارسي في هذا الشأنِ لا يرقى إلى درجة القياس لقلته ، قال السيوطي :" والصحيح أن ذلك كله لا يجوز ، لاحتمال التأويل ، وما لا يحتمله من ذلك فهو من القلة بحيث لا يقاس عليه "(٦٠١).

ولا تزاد (كان) إلا إذا كان بلفظ الماضي(٦٠٢) على نحو ما جاء في قول بعض العرب :" وَلدتْ فاطِمة بنت الخُرْشُبِ الكمَلَة من بني عَبْس ، ولم يوجد – كان – مِثْلهُمْ "(٦٠٣) وشذت زيادتها بلفظ المضارع عند الجمهور في قول بعضهم(٦٠٤) :

أَنْتَ – تَكونُ – مَاجدٌ نَبِيلُ

إذا تَهُبُّ شمأَلٌ بَليلُ

حيثُ زيدتْ (تكون) حشواً بين المبتدأ (أنت) وخبره (مَاجِدٌ نَبيلُ) وأشذ من ذلك زيادتها بين الجار والمجرور في قول الآخر(٦٠٥) :

سَرَاةُ بني أبي بَكْرٍ تسامى ❖❖❖ على – كان – المسوَّمة العراب

---

(٦٠١) - همع الهوامع ، ٣٨٢/١ .

(٦٠٢) - وذلك لخفته ، ولتعيين الزمان فيه بخلاف المضارع . أوضح المسالك ، ١ / ٢٥٥ ، ٢٥٦

(٦٠٣) - الكافية الشافية ، ١/ ٤١١ ، والمراد بالكملة : الجماعة وهو جمع كامل ، والمراد أن هذه المرأة ولدت الجماعة المشهورين بالكمال الذين لم يوجد مثلهم في الكمال ، انظر شرح المفصّل ، ٧ / ١٠٠.

(٦٠٤) - الرجز ينسب إلى أم عقيل بنت أبي طالب وهي فاطمة بنت أسد في خزانة الأدب ،٤١/٤ ، وأوضح المسالك ٢٥٥/١ ، والدرر ، ٢/ ٧٨ ، والأشموني ١١٨ ، وشرح التصريح ١٩١/١ ، والنبيل : من النُبل وهو الفضل ، وشمأل : ريح تهبُّ من ناحية القطب الشمالي ، وبليل : رطب ، والمراد أنها ريح رطبة ، انظر حاشية الصبَّان ٣٥٥/١ .

(٦٠٥) - البيت بلا نسبة في الكافية الشافية ، ١ / ٤١٢ ، وشرح المفصّل ٩٨/٧ ، ولسان العرب (كون) والسُّراة : جمع سري ، وتسامي : من السمو ، وهو العُلو ، والمسوَّمة : هي الخيل التي جُعلت عليها سُومة وهي العلامة ، وتركت في المرعى ، والعِراب : الخيل العربية ، انظر شرح المفصّل ٧ / ٩٩ .

فهي من الندرة بحيثُ لم يحفظ لها سوي هذا البيت ، كما قال أبو حيَّان :" ولا يحفظ في غير هذا البيت "(٦٠٦) والبيت في ذاته مجهول النسبة ، إذ لم يُعز إلى قائل معين كما قال ابن يعيش :" لم أقف على نسبة هذا البيت مع كثرة تردده في كتب النحو "(٦٠٧)، وخالف الفراء جمهور النُّحاة في الأول ، فجوَّز زيادتها بلفظ المضارع محتجاً بالبيت السابق بناءً على ما هو شائع عنده من اعتداده في القياس أحياناً بالأمثلة القليلة ، والنوادر الشاذة المسموعة عن العرب ، إذا صح ثبوتها عن الثقات ، وتأرجح قول ابن مالك فيها بين المنع والجواز ، فقد صرح في بعض كتبه بشذوذها وندرتها ، كما في الكافية الشافية حيث قال(٦٠٨) :

كَذا (تكون) زائداً أيضاً نَدرْ ❖❖❖ وَفيه قولُ امْـرَأةٍ مِمَّنْ غَبَـرْ

وقوله أيضاً : "... كما شذت زيادتُها بلفظ المضارع في قول أم عقيل بن أبي طالب ..."(٦٠٩) ، وفي مواضع أخرى وافق الفراء في القول بجوازها ، السيوطي :" قال ابن مالك : وأجاز الفراء زيادة (تكون) بين (ما) وفعل التعجُّب نحو : ما – يكون – أصُول هذا الغلام ! ويشهد له قول رجل من طئ(٦١٠) :

صَدَّقْتَ قائل مَا – يَكُونُ – أحقَّ ذا

طفلاً يبد ذوي السِّيادة يَافعَا

فإيراده الشاهد المُعضِّد لقول الفراء ، مع إهجامه عن الردِّ والتَّعليق دليل على إقراره بالجواز.

---

(٦٠٦) - همع الهوامع ، ١/ ٣٨١.

(٦٠٧)- شرح المفصّل ، ٧/ ٩٩.

(٦٠٨) - الكافية الشافية ، ١/ ٤١٤،٤١٣ .

(٦٠٩) - انظر التسهيل ، ١/ ٣٤٣ . والكافية الشافية ، ١ / ٤١٣ .

(٦١٠) - انظر التسهيل ، ١/ ٣٤٣، والبيت لرجل من طئ في تلخيص الشواهد وتلخيص الفوائد ، عبدالله بن يوسف بن هشام ، تحقيق وتعليق عباس مصطفي الصالحي ، المكتبة العربية بيروت ، ط١ : ١٩٨٦م ص ٢٥٧ .

ومِّما جاء مخالفاً للقياس في (كان) على وجه الخصوص ، حذف نونها عند ملاقاة الساكن تخفيفاً في قول البعض :

فإنْ لم تكُ المِرْآةُ أبْدت وَسَامةً ❖❖❖ فقد أبْدتِ المرآةُ جَبْهةَ ضَيْغَمِ[٦١١]

وقول الآخر[٦١٢] :

لم يَكُ الحَقُّ سِوَي أنْ هَاجَهُ

رَسْمُ دارٍ قد تَعَفَّى بالسَّرَر

حيثُ حُذفت نون (كان) من (تك) في البيت الأول ، ومن (يك) في البيت الثاني الواقعتين بعد جازم ، وبعدهما حرف ساكنٌ على خلاف القاعدة إذ القياس يقتضي ألا تحذف (النون) إلا إذا سُبقت بجازم ، وَوَليها حرف متحرِّك كما في قوله تعالى : ﴿ **وَلم أكُ بَغِيَّاً** ﴾[٦١٣] والبيتان عند سيبويه والجمهور محمولان على الضرورة ، وقال بجوازه يونس وفاقاً للكوفيين ، وتابعه من المتأخرين ابن مالك ، نافياً وجود الضرورة في البيتين " لإمكان أن يقال في الأول : لم يكُنْ حَقٌّ سوي أنْ هاجه ، وفي الثاني : فإنْ تكن المرآة أخفتْ وَسَامة "[٦١٤] ويبدو أن خلاف ابن مالك مع الجمهور هنا مردُّه إلى اختلافه معهم حول مفهوم الضرورة من أصلها ، كما بيِّنا ذلك سلفاً[٦١٥] ، فهو لا يَعُدُّ الشاعر مضطراً إلا إذا لم تكن أمامه فرصة لإقامة الوزن بتركيب آخر ، في حين يرى الجمهور أن الضرورة ما وُجدت في الشعر دون النثر ، بغضِّ النظر عن كون الشاعر ممكناً من إزالتها بنظم آخر أو لا. ولابن مالك فرضية أخرى اتَّكا عليها

---

(٦١١) - البيت للخنجر بن صخر الأسدى ، في خزانة الأدب ، ٣٠٤/٩ ، والدُّرر ٩٦/٢ ، وسر صناعة الإعراب ٢ /٥٤٢ ، وأوضح المسالك ١ / ٢٦٩ ، التسهيل ١/ ٣٤٩ .

(٦١٢) - البيت لحسين بن عرفطة في خزانة الأدب ، ٣٠٤/٩ ، ٣٠٥ ، الدُّرر ٢/ ٩٤ ، ولسان العرب (كون) وسر صناعة الإعراب ، ٢/ ٤٤٠ ، ٥٤٠ .

(٦١٣) - سورة مريم ، الآية (٢٠) .

(٦١٤) - التسهيل ، ١ /٣٤٩ .

(٦١٥) - راجع صفة ١٠٩ ، ١١٠ من هذا البحث .

لتدعيم حُجَّته ، ولبرهنة صحة ما ذهب إليه ، وهي أن حذف (النون) هنا إنما كان لأجل الخفَّةِ ، ولتجنُّب الثقل ، والثقل بثبوت النون مع الساكن أشد من الثقل بثبوتها مع المتحرِّك ومن ثَمَّ حذفها مع الساكن أولى من حذفها مع المتحرِّك[٦١٦] ، ولم يوافقه أبو حيَّان في علة الحذف ابتداءً ، بل ذهب إلى أن علة الحذف هنا كثرة الاستعمال ، قال السيوطي:" والجمهور قالوا : إنَّ ذلك ضرورة ، وما قاله ابن مالك من أنَّ (النون) حُذفت للتخفيف وثقل اللفظ والثِّقل بثبوتها قبل الساكن أشدُّ ، فيكون الحذف حينئذٍ أولى ردَّه ردَّه أبوحيَّان بأنَّ التخفيف ليس هو العلة ؛ وإنما العِلة كثرة الاستعمال ، مع تشبيهها بحروف العلة – أي في السكون – وقد ضَعُفَ الشَّبهُ لأنها تحرَّك حينئذٍ "[٦١٧] .

ويبدو لي أن تعليل حذف النون بكثرة الاستعمال هنا أولى من التعليل بالخفَّة لأن تخفيف الثقل الناجم عن التقاء الساكنين في مثل هذه الشواهد إنما يكون – حسب القاعدة[٦١٨] – بتحريك النون ، وليس بحذفها ، كما لا يوجد مُسوِّغ آخر لحذفها مع المتحرِّك إلا لكثرة استعمالها ، ودورانها في الألسنة ، وتقرر سابقاً أنَّ كثرة الاستعمال تُبلي الألفاظ في معناها ، وتجعلها عُرْضةً لقصِّ أطرافها .

ومِمّا ألْحِق بهذه الأفعال في العمل على غير قياس (ما) النافية الداخلة على المبتدأ والخبر ، وهي المعروفة بـ (ما) الحجازيَّة ، وكان مقتضي القياس أن تُهمل ؛ لأنها غير مختصَّة ، فلا تستحق عملاً ، كما لا تستحق (هل) وغيرها من الحروف التي ليست بمختصة ، وهو مذهب بنو تميم ، كما قال سيبويه :" وأمَّا بنو تميم فيُجْرُونها مجرى (أمَّا) و (هل) أي لا يُعْمِلونها في شئ ، وهو القياس ؛ لأنه ليس بفعل ، وليس (ما) كـ

---

(٦١٦) - انظر حاشية الصبَّان علي الأشموني ، ٣٦٠/١ ، والتسهيل ، ٢٤٨/١، ٢٤٩ .

(٦١٧) - همع الهوامع ، ٣٨٨/١ .

(٦١٨) - إذا كان أول الساكنين حرفاً صحيحاً ، ولم يكن مدَة وجب تحريكه بحركة مناسبة ، انظر الشافية ، ٢/ ٢٣١ .

(ليس) ولا يكون فيها ضمير"[٦١٩]، وألحقها أهلُ الحجاز في العمل بـ (ليس) ، وعلى مذهبهم نزل القرآن الكريم كما في قوله تعالى : ﴿ **مَا هَـذَا بَشَراً** ﴾[٦٢٠] ولما كان عملها استحساناً لا قياساً ؛ اشترط لإعمالها شروط منها : ألا يُنتقضَ نَفْيُ خبرها بإلا ، فإن اقترن خبرها بإلا بطل عملها ؛ لأنَّ ما بعد (إلا) مثبت وهي لا تعمل في المثبت إلا شذوذاً ، وخالف قومٌ في هذا الشرط فجوَّز يونس والشلوبين ومن تابعهما النَّصبَ مع (إلا) مطلقاً ، محتجِّين بقول الشاعر[٦٢١]

وَمَا الدَّهْرُ إلا مَنْجَنوناً بأهْلِهِ
وَمَا صَاحِبُ الحَاجَاتِ إلا مُعَذَّبَا

حيثُ أعملوا (ما) في صدر البيت ، وعجُزه ، على اعتبار أن (الدهرُ) و (صاحبُ) اسمها ، و (منجنونا) و (معذَّبا) خبرها زعماً منهما أن انتقاض نفى الخبر (بإلا) لا يمنع عملها . ولم يعتد الجمهور بمثل هذه النوادر لقلتها وشذوذها ، وأوَّلوا البيت وذهبوا به إلى أن (منجنونا) و(معذَّبا) ، منصوبان على المفعولية المطلقة بفعلين محذوفين ، والتقدير : إلا يدور دوران منجنونٍ ، و إلا يُعذَّبُ معذباً أي تعْذيباً على حدِّ قولهم : ما زيدٌ إلا سَيراً ، أي يَسيرُ سيراً[٦٢٢]. قال السيوطي :" وأجيب بأنه نُصب على المصدر ، أي يدور دوران منجنون ، أي دولاب "[٦٢٣].

---

(٦١٩) - الكتاب ، ٥٧/١ .

(٦٢٠) - سورة يونس ، الآية (٣١) .

(٦٢١) - البيت لأحد بني سعد في شرح شواهد المغني ، ص ٢١٩ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٢٧٦ ، وتلخيص الشواهد ، ص ٢٧١ ، وخزانة الأدب ، ٤/ ١٣٠ ، ٩/ ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، والدُّرر ، ٢/ ٩٨ ، ٣ / ١٧١ ، وشرح المفصّل ، ٨/ ٧٥ .

(٦٢٢) - أوضح المسالك وبهامشه ضياء السالك ، ١/ ٢٦٩، ٢٧٢ ، وحاشية الصبَّان علي الأشموني ، ١/ ٣٩٠ .

(٦٢٣) - همع الهوامع ، ١/ ٣٩٢ ، وانظر التسهيل ، ١/ ٣٥٧ .

كما اشترط لإعمالها أيضاً ألا يتقدم خبُرها على اسمها ، وشذَّ إعمالها من التقديم في قول الفرزدق[٦٢٤] :

فقد أصبحوا قد أعاد اللّه نِعْمَتَهُم

إذْ هُمْ قُريش وإذْ ما مثلهُمْ

بَشَرُ

حيثُ نَصبَ (مِثلهُم) خبراً لـ(ما) مع تقدُّمه علي الاسم (بَشرٌ) وهو من الندرة والشذوذ بحيث لا يخفى ، حتى قال فيه سيبويه :" وزعموا أن بعضهم – وهو الفرزدق – قال : فأصبحوا قد أعاد اللّه نعمتهم ... وهذا لا يكاد يعرف "[٦٢٥] وأثار بيت الفرزدق هذا جدلاً واسعاً بين العلماء ، لخروجه عن أصول التميميين ، والحجازيين معاً في النظم ، إذا لم تقع (ما) في الشعر العربي إلا على لغة التميميين برفع الخبر على الإهمال ، إلا هذا البيت فجاء الخبرُ منصوباً على الإعمال شذوذاً عند التميميين كما قال الأصمعي فيما عزاه إليه السيوطي[٦٢٦]، وخرج عن عُرف الحجازيين أيضاً بنصب الخبر مع التقديم ، مما حدا بالنُّحاة أن يلتمسوا له مخرجاً مقبولاً يجعله منسجماً مع المسموع المطرد عن العرب ، فذهب البعض إلى أنَّ (مِثلهم) نُصِب على الحالية ، لأنه صفة (لبشر) وصفة النكره إذا تقدَّمت عليها نُصبتْ على الحال ، والتقدير: وإذ ما في الدنيا بشرٌ حال كونهم مثلهم، وقال آخرون أنه منصوبٌ على الظرفية ، والتقدير: وإذ ما مَكانهم بشرٌ ، أي في مثل حالهم[٦٢٧]. والتمس فريقٌ آخر العُذْر للفرزدق في

---

(٦٢٤) - البيت للفرزدق في ديوانه ، ١٨٥/١ ، والأشباه والنظائر ، ٢/ ٧٤ ، وخزانة الأدب ، ١٣٨/٣ ، وشرح التصريح ، ١/ ١٩٨ ، والمقتضب ، ٤/ ١٩١ ، والكتاب ، ١/ ٦٠ ، وهو من قصيدة يمدح بها عمر بن عبد العزيز ، يقول : إنه أعاد لقريش ما كانوا فيه من الخير حيثُ كان جدُّه مروان والياً عليهم .

(٦٢٥) - الكتاب ، ١ /٦٠ .

(٦٢٦) - الأشباه والنظائر،٧٤/٢، وانظر تعليق عبدالسلام محمد هرون على كتاب سيبويه ، ٦٠/١.

(٦٢٧) - انظر حاشية الصبَّان علي الأشموني ، ٣٩٠/١ ، ٣٩١ ، وضياء السالك وبهامشه ضياء السالك ، ١/ ٢٦٩ – ٢٧١ .

كونه تميمياً أراد أن يتكلم بلغة الحجاز ولم يدْر أن من شرط النصب عندهم بقاء الترتيب بين الاسم ، والخبر فغلط[٦٢٨] وأبطل ابن مالك قول القائلين بالنصب على الحالية " أن الحال فَضْلَةٌ ، فحقُّ الكلام أن يتم بدونها ،ومعلوم أن الكلام هنا لا يتم بدون (مثلهم)[٦٢٩] فلا يكونُ حالاً ، وإذا انتفت الحالية ، تعيَّنت الخبرية "[٦٣٠] والحقُّ أن مجئ الحال فضلة ليس دائماً ، وإنَّما في غالب الأحوال ، ومن غير الغالب أن يتوقف عليها معنى الكلام ، وتمام الجملة[٦٣١] فلا تكون فضلة كما في قول الله تعالى : **(ولا تمش في الأرض مرحاً)**[٦٣٢] وقوله تعالى : **(لا تَقرَبُوا الصَّلاة وأنتُمْ سُكارى)**[٦٣٣] ولذا فالحمل على الحالية هنا ليس ممنوعاً ، ولا مستبعداً . واستدرك ابن مالك أيضاً على القائلين بلحن الشاعر وغلطه لكونه تميمياً بأنَّ الفرزدق كان له أضداد من الحجازيين والتميميين[٦٣٤] ، فلو وقع شئ من ذلك منه لنُقِل إلينا ، ولمَّا لم يحدث ذلك عُلم أنَّ أضداده مجموعون على تصويب قوله[٦٣٥] وَرُدَّ أيضاً بأنَّ العربي لا يَقدْر أن يلحن ، كما لا يقدر أن ينطق بغير لغته[٦٣٦] وما ذهب إليه هؤلاء غيرُ مُسلَّمٌ به أيضاً فقد ثبت أن العرب كانوا يتكلمون بلغة الحبش ، والفرس ، واللُّغة العبرية ونحوها[٦٣٧]، وأن أبا الأسود الدؤلي حكى لأمير المؤمنين علي - رضي اللّه عنه - خطأ ابنته في العبارة المشهورة : ما أجملُ السماءِ برفع (أجملُ

(٦٢٨) - انظر همع الهوامع ، ١/ ٣٩٢ ، والتسهيل ، ١/ ٣٥٦ ، والصبَّان ، ١/ ٣٩٠ .

(٦٢٩) - التسهيل ، ٣٥٦/١ .

(٦٣٠) - مغني اللبيب بحاشية الأمير ، ٨٨/٢ ، ٨٩ .

(٦٣١) - مغني اللبيب بحاشية الأمير ، ٢/ ٨٨ ، ٨٩ .

(٦٣٢) - سورة طه ، الآية (٣٧) .

(٦٣٣) - سورة النِّساء ، الآية (٤٣).

(٦٣٤) - راجع نقائض جرير والفرزدق والأخطل .

(٦٣٥) - انظر التسهيل ، ١/ ٣٥٦ .

(٦٣٦) - انظر شرح الأشموني بحاشية الصبَّان ، ١/ ٣٩١ .

(٦٣٧) - المصدر نفسه ، ٣٩١/١ .

)[٦٣٨] فالأوفق أن يُحمل قول سيبويه في المسألة الزنبورية بأنَّ العرب لا يطاوعهم ألسنتهم على اللحن والخطأ ، فيما إذا كان العربي يتكلم بسليقته وسجيته التي فُطر عليها ، فاللحن والخطأ حينئذٍ مستبعدٌ عنه تماماً ، أما إذا أراد أن ينطق بالخطأ ، أو التحدُّث بلغة غيره فإنَّ ذلك سائغٌ عنده .

وخلاصة الأمر أن ابن مالك ومن تبعه من النُّحاة ، خالفوا الجمهور في تأويل هذا البيت وتخريج اللفظ المنصوب فيه على الحالية ، أو الظرفيّة ونحوهما[٦٣٩] ، كما نفى عن الفرزدق احتمال كونه مخطئاً في نظمه لاعتقاده جواز عمل (ما) عند الحجازيين مع تقديم الخبر على الاسم ، ولعل ابن مالك يتجه بذلك إلى القول بجواز نصب الخبر مع التقديم من غير شذوذ وهو ما صرَّح به في نهاية تعقيبه على نفى احتمال الحالية ، أو الخطأ بقوله : " فثبت بهذا صحة استشهاد سيبويه بما أنشده والله اعلم " وفيما يبدو لي أن سيبويه لم يورد البيت للاستدلال به على جواز النصب ، وإنما أتي به ليؤكد وقوعه وسماعه عن العرب على قلة ، وندرة بدليل قوله " ولا يكاد يعرف " ، ولذا صح أن يحمل هذا البيت وما شاكله على أنه من الظواهر اللغوية الشاذة ، التي خالف فيها أهل اللغة المطرد سماعاً ، والفاشي استعمالاً فهي من القلة والندرة بحيث تحفظ ولا يقاس عليها .

---

(٦٣٨) - انظر الأغاني ، لأبي الفرج الأصفهاني ، دار الكتب العلمية مصر ، القاهرة ، طبعة ١٣٢٣هـ ، ١٩ / ٥٨٩ ، وفي رواية أخرى قالت : ما أشدُّ الحرِّ .

(٦٣٩) - ومما قيل فيه من التأويلات أنه يحتمل أن يكون (مثْلهم) مبتدأ ، ولكنَّه بني لإبهامه ، مع إضافته للمبني ، انظر أوضح المسالك وبهامشه ضياء السالك ، ٢٦٩/١-٢٧٢ .

المبحث الثاني
ما خالف القياس في باب إنَّ وأخواتها

المشهور في هذه الحروف الناسخة نصبُ المبتدأ ، ورفع الخبر ، وسمع من بعض العرب نصب الجزأين معاً على خلاف الأصل ومن أمثلة ذلك قول الشاعر(٦٤٠) :

إذَا التَفَّ جُنْحُ الليلِ فَلْتأتِ وَلتكُنْ ❖❖❖ خُطاك خفافاً إنَّ حُرَّاسَنا أُسْدا

فقد نصب الشاعرُ بـ(إنَّ) كُلا من (حُراسنا) و (أُسْدا) شذوذاً ، والقياس أن يقول (أسْدٌ) بالرفع . ومثله أيضاً قول الآخر(٦٤١) :

إنَّ العَجُـوزَ خِبَّةً جَروزَا

تأكُلُ مَا في مَقْعَدها قَفِيزا

حيثُ جاء بـ(العجوزَ) و(خبَّةً جَروزا) منصوبين بعد (إنَّ) ، ونظير ذلك أيضاً قوله(٦٤٢) :

كأنَّ أُذُنيه إذا تشوَّفا ❖❖❖ قادِمَةً أو قَلَماً مُحرَّفا

فنصب بـ(كأنَّ) جزأي المبتدأ والخبر معاً وهما (أُذُنيه) و(قادمةً) على خلاف الأصل .

ومما جاء فيه الخبر منصوباً أيضاً قولُ الشاعر(٦٤٣):

---

(٦٤٠) - البيت لعمر بن أبي ربيعة في الدُّرر ، ٢ / ١٦٧ ، وشرح شواهد المغني ، ص ١٢٢ ، ولم أقف عليه في ديوانه ، وهو بلا نسبة في الخزانة ، ٤ / ١٦٧ ، وشرح الأشموني ، ١/ ١٣٥ ، ومغني اللبيب .

(٦٤١) - الرجز بلا نسبة في الدرر ، ٢/ ١٦٧ ، ونوادر أبي زيد ، ص ٤٧٤ ، ومعجم مقاييس اللغة ١ / ٤٤١ الخبُّ : الهيجان ، والجروز : كثيرة الأكل ، والقفيز : نوع من المكاييل ، انظر اللسان (جرز) و (خبب) و (قفز) .

(٦٤٢) - الرجز لمحمد بن ذؤيب في خزانة الأدب ، ١٠ / ٢٣٧ – ٢٤٠ ، وشرح شواهد المغني ، ص ٥١٥ ، وبلا نسبة في الخصائص ، ٢/ ٤٣٠ ، وشرح الأشموني ، ١ / ١٣٥ ، ومغني اللبيب ، ١/ ١٦٤ ، وهو يصف فرساً ، والقادمة : واحد قوادم الطير وهي عشر ريشات في كل جناح ، انظر اللسان (قدم) .

ألا يا ليْتَنِي حَجَراً بوادٍ

أقام وَليْتَ لمْ تلدْني أُمِّي

فنصب بـ(ليت) كل من ضمير المتكلم (ني) و (حجراً) ، ونظيره أيضاً قول الراجز (٦٤٤):

يَاليْتَ أيَّام الصِّبا رَوَاجعا

ولم يعتدَّ جمهور النُّحاة(٦٤٥) بهذه الأمثلة القليلة التي وردت مخالفة للقاعدة التي بُنيت على ما كثر سماعُه وفشا استعماله - وهو نصب الاسم ، ورفع الخبر بعد هذه الحروف – وخرَّج الجمهور هذه الشواهد وأمثالها على حذف الخبر، قال ابن عصفور:" ولا حجة في شئ من ذلك عندنا ، أما قوله (حُرَّاسنا أُسْدا) فالخبر محذوف ، والتقدير : تجدُهم أُسْدا ، أو تلقاهم أُسْدا ، وكذلك قوله : (يا ليْتَ أيَّام الصِّبا رواجعا) كأنه قال : أقبلت رواجعا ، وخبر هذه الحروف يجوز حذفه إذا فُهم المعنى "(٦٤٦)، ووافقه ابن هشام أيضاً في قوله :" وقد خُرِّج البيتُ على الحالية وأن الخبر محذوفٌ أي تلقاهم أُسْدا "(٦٤٧)، وقال في موضع آخر :" زعم قوم أن (كأنَّ) قد تنصب الجزأين ، وأنشدوا قوله : (كأنَّ أُذُنيه...) فقيل الخبرُ مَحذوفٌ أي يحكيان ، وقيل إنَّما الرواية تخال أُذُنيه..."(٦٤٨) وقد ذكر السيوطي أنَّ

---

(٦٤٣) - البيت للنّمر بن تولب في الدُّرر ، ٢ / ١٦٩ ، وجواهر الأدب ، ص ٣٥٨ .

(٦٤٤) - البيت لرؤبة وليس في ديوانه ، أو للعجاج في ديوانه ، دار صادر ، بيروت ط١ : ١٩٩٧م ص ٤٠٥ ، وشرح المفصّل ، ١ / ١٠٤ ، وشرح شواهد المغني بحاشية الأمير ، ١ / ٢٢٢ ، والكتاب ، ٢ / ١٤٢ .

(٦٤٥) - ويرى أبو عبيد القاسم ابن سلام أن ذلك جائزٌ لكونه لغة ، ومثله أيضاً ابن الطراوة وابن السيِّد ، انظر همع الهوامع ، ١/ ٤٣١ .

(٦٤٦) - شرح المُقرَّب لابن عصفور ـ تأليف د/ علي محمد فاخر ، جامعة الإمام محمد بن سعود الرياض ، ط ١ : ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م ، ٢ / ١١١٦ .

(٦٤٧) - مغني اللبيب بحاشية الأمير ، ١ / ٣٥ .

(٦٤٨) - مغني اللبيب بحاشية الأمير ، ١ / ١٦٤ .

رواية (تخال أُذُنيه) ليس للراجز وإنَّما ذلك من قول الرشيد(٦٤٩) ، نبَّهه به إلى إصلاح البيت بقوله : " دع (كأنَّ) وقل (تخال أُذُنيه) حَتَّى يستوي الشِّعْر "(٦٥٠) .

ومثلما اختُصَّت (كان) من بين نظيراتها بوقوعها حشواً بين جزأي جملة ، انفردت (إنَّ) كذلك من سائر أخواتها بدخول لام الابتداء على خبرها ، فلا تدخل على خبر (أنَّ) المفتوحة الهمزة إلا شذوذاً ، كما ورد في قول البعض(٦٥١) :

أَلمْ تَكُنْ حَلَفْتَ باللّه العَلِي

أنَّ مطاياكَ لمن خَيْـر المطِيْ

حيثُ أدخل اللام على خبر (أنَّ) في قوله (لمن خيرِ المطي) على خلاف القياس ، قال ابن جنِّي :" وربما ادخلوها في خبر (أنَّ) المفتوحة كقول البعض : ألم تكن حَلَفْت باللّه العلي ... والوجه الصحيح هنا كسْرُ (إنَّ) لتزول الضرورة ، إلا أنَّا سمعناها مفتوحة "(٦٥٢)، وقُرئ شذوذاً قول اللّه تعالى : ﴿ **وَما أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِي الْأَسْوَاقِ** ﴾(٦٥٣) بفتح همزة (إنَّ) واقتران الخبر باللام ، ومثلها في الشذوذ أيضاً قراءة بعضهم : ﴿ **لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ** ﴾(٦٥٤)

---

(٦٤٩) - هرون بن محمد بن المنصور العباسي المشهور بالرشيد ، خامس الخلفاء العباسيين ، وُلد سنة تسع وأربعين ومائه ، وتوفى سنة ثلاثٍ ومائه من الهجرة ، ترجمته في فوات الوفيات ، ٤/ ٢٢٥ ، والأعلام ، ٨ / ٦٢ .

(٦٥٠) - انظر شرح شواهد المغني ، ص ٥١٥ ، والموشح ، ص ٢٩٧ .

(٦٥١) - البيتان من الرَّجز المشطور ، وهما لقائل مجهول في الضرائر لابن عصفور ، ص ٥٧ ، والخصائص ، ١/ ٣١٥ ، وهمع الهوامع ٢ / ١٧٥ .

(٦٥٢) - سر صناعة الإعراب ، ١/ ٣٧٨ .

(٦٥٣) - سورة الفرقان ، الآية (٢٠) ، وهي قراءة سعيد بن جُبير، انظر شرح الكافية الشافية ١/ ٤٩٢.

(٦٥٤) - سورة الحجر ، الآية (٧٢) ، وقد نسبها ابن خالويه إلى أبي عمرو ، انظر مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه بشرح برجشتراسر ، مكتبة المتنبئ ، القاهرة ، بدون تاريخ ، ص ٧٢.

بفتح همزة (إنَّ) ، ومن شواهد وقوع ذلك في النثر ما حكاه قطرب[٦٥٥] عن بعض العرب أنه قال :" فإذا أنِّي لَبِه ، وقال يونس زَيدٌ – والله لواثق به "[٦٥٦].

ومن أمثلة دخولها في خبر لكنَّ شذوذاً مَا وَرد في قول الشاعر[٦٥٧] :

يلومنني في حبِّ ليلى عَوَاَذِلي

وَلكنَّنِي مِنْ حُبَّها لعَمِيدُ

وهو الشاهد الوحيد الذي احتج به الكوفيون على جواز دخول اللام في خبر (لكنَّ) ، وقد أنكر العلماء صحة الاحتجاج بهذا البيت لكونه مجهول القائل ، ولم يوجد له تتممة ، ولم يسمعوا له نظير في العربية ، قال ابن عصفور :" أدخل اللام في خبر (لكنَّ) وهذا لا دليل فيه ؛ لأنه لم يسمع إلا في هذا ، فيمكن أن تكون اللام زائدة كما زيدت في خبر (أنَّ) المفتوحة ، وفي خبر المبتدأ "[٦٥٨]، وجاء في المغني :" ويُرْوَى لكمِيدُ ، ولا يُعرَفُ لهذا تتممةٌ ، ولا قائلٌ ، وإنما أنشده الكوفيون "[٦٥٩].

ومن شواهد دخولها في خبر المبتدأ شذوذاً في النظم ما ورد في قول بعضهم[٦٦٠] :

أُمُّ الحلَيس لعَجَوزٌ شهربَه

ترضى مِنَ الشَّاة بعَظْم الرَّقبَة

---

(٦٥٥) - محمد بن المستنير بن أحمد أبو علي (قطرب) من علماء البصرة ، وهو نحوي ، لغوي ، أديب ، من تلاميذ سيبويه ، توفى سنة ستٍ ومائتين من الهجرة ، ترجمته في وفيات الأعيان ، ٤ / ٣١٢ ، وبغية الوعاة ، ١ / ٣٤٢ ، والأعلام ، ٧ / ٩٥ .

(٦٥٦) - سر صناعة الإعراب ، ٣٧٨/١ ، وهمع الهوامع ، ١ / ٤٤٨ .

(٦٥٧) - البيت لقائل مجهول ، وكذا لا يُعلمُ قصيدته ، وذكر بعض العلماء أن الشطره الأولى المذكورة في البيت ليست منه ، وهو في المغني ، ١٩٢/١ ، وسر صناعة الإعراب ، ٣٨٠/١ .

(٦٥٨) - المُقرَّب ، ٣ / ١٥٠ .

(٦٥٩) - مغني اللبيب بحاشية الأمير ، ١ / ١٩٢ .

(٦٦٠) - البيت لرؤبة في ملحق ديوانه ، ص ٥١٥ ، وشرح المفصّل ، ٣ / ١٣٠ ، واللسان (شهرب) وسر صناعة الإعراب ، ١ / ٣٧٨ ، والشهربة : الكبيرة الفانية ، والحُليس : تصغير حِلس ، وهو كساء رقيق يوضع تحت البردعة .

حيثُ أدخل اللام على خبر المبتدأ (العجوز) ومن هذا القبيل ما ورد في خبر (ليس) في قول الآخر(٦٦١) :

مَرُّوا عُجَالاً فقالوا : كَيْفَ صَاحِبُكُمْ

فقال مَنْ سُئلوا أمسْي لمجْهُودَا

ونظير ذلك ما جاء في خبر (زال) في قول بعضهم(٦٦٢) :

وما زلت مِنْ ليلى لدُنْ عَرَفْتُها

لكَالْهائِم المقصى بكُلِّ مَرَادِ

وكُلُها نوادرُ سُمعت عن العرب ولكنها بنسبة قليلة إذا ما قورنت بدخولها في خبر (إنَّ) ومن ثمَّ ألحاقها النُّحاة بركب الضرائر المسموعة عن العرب بحيث يحفظ ما ورد عنهم من هذه الأمثلة وأشباهها دون أن تتخذ أصلاً يقاس عليها ، قال ابن جنِّى :" وأمَّا الضرورة التي تُدخل بها اللام في غير خبر (إنَّ) فمن ضرورات الشِّعر ولا يُقاس عليها "(٦٦٣).

واشترط النُّحاة لدخول اللام في خبر (إنَّ) شروطاً منها أن يكون الخبر مثبتاً بخلاف نحو :﴿ **إنَّ اللَّهَ لا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيَئاً** ﴾(٦٦٤) ، لأنَّ الخبر منفي فيجب حَذْفُها قبل أدوات النفي ، وشذ عن هذا قول الشاعر(٦٦٥) :

وَأَعْلَمُ إنَّ تَسْلِيمَاً وتَرْكَاً

---

(٦٦١) - البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ، ٣٢٧/١٠، ٣٣٢/١١ ، والخصائص ، ٣١٦/١ ، ٢٨٣/٢ والدُّرر ١٨٨/٢ ، وسر صناعة الإعراب ، ٣٧٨/١ ، وشرح المفصّل ، ٦٤/٨ .

(٦٦٢) - البيت لكثير عزة في ديوانه ، جمعه وشرحه د/ إحسان عبَّاس ، بيروت ، طبعة : ١٣٩١هـ - ١٩٧١م ، ص ١١٥ ، وجواهر الأدب ، ص ٨٧ ، ومغني اللبيب ، ١/ ١٩٣ ، والهائم : مأخوذ من هُيام البهائم ، وهو داء يصيب البهيمة ، يجعلها تذهب هلي وجهه في المرعى ، ولا ترعي ، والمقصى : المُبْعَد ، والمراد : اسم مكان من يراد يرود ، انظر مغني اللبيب بحاشية الأمير ، ١ /١٩٣ .

(٦٦٣) - سر صناعة الإعراب ، ١/ ٣٧٨ .

(٦٦٤) - سورة يونس ، الآية (٤٤) .

(٦٦٥) - البيت لابي حزام الكلبي في الأغاني ، ١٨ / ٧ ، وخزانة الأدب ، ١٠ / ٣٣٠ ، ٣٣١ ، والمحتسب ، ٢ / ٢٥٥ ، وشرح المفصل ٨ / ٢٧١ ، والتصريح ، ١ / ٣٢٨ .

للا مُتشابهان ولا سَواءُ

حيثُ أدخل لام الابتداء في خبر (إنَّ) المنفي بلا في قوله (للا متشابهان) وذلك شاذٌ ، وذهب ابن عصفور والفراء إلى أن الهمزة مفتوحة واللام زائدة وليست للابتداء(٦٦٦) .

وإذا خُفِّفت (إنَّ) فالغالب أن يليها مضارع ناسِخٌ نحو ﴿ **وَإِن يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ** ﴾(٦٦٧) والأكثر منه كونه ماضياً ناسخاً نحو : ﴿ **وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً** ﴾ (٦٦٨) وندر ايلاؤها غير الناسخ كما في قول الشاعر(٦٦٩) :

شُلَّتْ يمينُكَ إنْ قتلتَ لَمُسلمًا

حلَّتْ عَليكَ عُقوبة المتعمِّد

والشاهد مجئ الماضي (قتلت) غير الناسخ بعد (إنَّ) المخففة من الثقيلة ، وقد علَّق ابن هشام على هذا البيت بقوله :" ودون هذا أن يكون ماضياً غير ناسخ – وأنشد البيت - ثم علق عليه بقوله ولا يقاس عليه خلافاً للأخفش أجاز إن قام لأنا ، وإن قعد لأنْتَ "(٦٧٠) والأندر منه كونه لا ماضياً ولا ناسخاً ، كما في قول البعض :" إنْ يزِينُك لنفسُك وإن يشينك لهِيَهْ "(٦٧١) .

---

(٦٦٦) - انظر أوضح المسالك وبهامشه ضياء السالك ، ١ / ٣٢٥ / ٣٢٦ ، والتصريح علي التوضيح ، خالد الأزهري ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، طبعة ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م ، ١/ ٣٢٨ .

(٦٦٧) - سورة القلم ، الآية (٥١) .

(٦٦٨) - سورة البقرة ، الآية (١٤٣) .

(٦٦٩) - البيت لعاتكة بنت زيد العدوية ابنة عم عمر بن الخطاب تخاطب عمر بن شرموز قاتل الزبير بن العوام في الأغاني ، ١٨/ ١١ ، وشرح شواهد المغني ، ١/ ٧١ ، وسر صناعة الإعراب ، ٢ / ٤٥٨ ، وشح المفصّل ، ٨ / ٧١ ، والمحتسب ، ٢/ ٢٥٥ .

(٦٧٠) - انظر مغني اللبيب بحاشية الأمير ، ١ / ٢٤ .

(٦٧١) - التصريح ، ١/ ٣٢٩ ، وأوضح المسالك وبهامشه ضياء السالك ، ٣٤٠ – ٣٤٢ .

ومما ألحق (بأنَّ) في العمل (لا) النافية للجنس واشترط لإعمالها شروط منها أن تكون نافية نحو : لا غُلام سَفرٍ حاضرٌ ، فإن كانت غير نافية لم تعمل ، وشذّ إعمال الزائدة في قول بعضهم(٦٧٢) :

لو لم تكُنْ غطفانُ لا ذُنوبَ لها

إذاً للامَ ذَوُو أحسابها عُمَرا

والشاهد إعمال (لا) عمل (إنَّ) مع زيادتها في قوله (لا ذَنوبَ لها) وهو شاذ لأنَّ (لا) الزائدة لمجرد ثبوتُ الكلام وتقويته ، ووجه زيادتها أنّ المقصود ثبوتُ الذنوب لغطفان ، وهذا مستفادٌ من نفى النفى المعلوم من (لو) لأنها تدل على امتناع شرطها ، ومنْ (لم) فلم تُفد شيئاً فدل على زيادتها(٦٧٣).

---

(٦٧٢) - البيت من شواهد الخصائص ، ٢ / ٢٦ ، والخزانة ، ٢/ ٨٧ .

(٦٧٣) - انظر الخصائص ، ٢/ ٢٦ ، وأوضح المسالك ، ١/ ٣٤٤ ، ٣٤٥ .

الفصل الثاني
الشَّاذ في المعارف
المبحث الأوَّل
ما ورد مخالفاً للقياس في الضمائر

من ذلك وقوع الضمير المتصل بعد (إلا) في الاختيار وإقامة المنفصل في موضع المتصل في سعة الكلام ، فقد منع النُّحاة ذلك ولم يترخَّصوا فيهما إلا في الشعر خاصة لإقامة الوزن ، فمن الأول قول الشاعر[٦٧٤] :

وَمَا عَلَيْنَا إذا مَا كُنْتِ جَارَتنا

أنْ لا يُجَاوِرَنا إلاك دَيَّارُ

حيثُ وقع الضمير المتصل (ك) بعد (إلا) في قوله (إلاك) لضرورة إقامة وزن البيت عروضياً ، والقياس أن يقول : إلا إيَّاك ، ومن الثاني قول الآخر[٦٧٥]:

أتتك عَنْسٌ تقْطعُ الأراكا

إليك حَتَّى بَلغتْ إيَّاكا

والشاهد وضع الضمير المنفصل(إيَّاك) في موضع المتصل (الكاف) للضرورة ، والقياس أن يقول :حتى بَلغَتْك . جاء في شرح المفصّل :" ولأنَّ المتَّصل أخصر ، لم يُسَوِّغوا تركه إلى المنفصل إلا إذا تعذر الوصل ، فلا تقول : ضربتُ أنت ، ولا هو ولا ضربتُ إيَّاك إلا ما شذ – وأنشد البيتين السَّابقين"[٦٧٦] . وقال سيبويه : " واعلم أنه قبيح أن تقول : رأيتُ فيها إيَّاك ، ورأيتُ اليوم إيَّاه ِمنْ قبل أنَّك قد تجد الإضمار الذي هو سوى (إيا) وذلك

---

(٦٧٤) - البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ، ١/ ٢٤١ ، وأوضح المسالك ، ١/ ٨٣ ، وخزانة الأدب ، ٥ / ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٣٢٥ ، والخصائص ، ١ / ٣٠٧ ، ٢/ ١٩٥ ، وشرح المفصّل ، ٣ / ٢٠١ .

(٦٧٥) - البيت لحُميد الأرقط ، في الكتاب ، ٢/ ٣٦٢ ، وشرح المفصّل ، ٣ / ١٠١ .

(٦٧٦) - شرح المفصّل ، ٣ / ١٠ .

الكاف التي في رأيتك ، و (الهاء) التي في رأيته اليوم "[٦٧٧]، وقال في موضع آخر :" واعلم أنه لا يقع أنت في موضع (التاء) التي في (فعلت) ولا أنتما في موضع (تما) التي في فعلتما ، ألا ترى أنك لا تقول : فعل أنتما في موضع (تم) التي في فعلتم ، ولو قُلت : فعل أنتم لم يجز "[٦٧٨] ، فهذه النصوص تؤكد أنَّها متى ما أمكن أن يؤتي بالضمير متصلاً لا يجوز أن يؤتي به منفصلاً ، وظاهر كلام السيوطي في الهمع – فيما عزاه إلى أبي حيَّان – أن المبرِّد يُجيزُ وضع الضمير المنفصل موضع المتصل مع إمكان الاتصال في الشِّعر والنثر مخالفاً في ذلك سيبويه وذلك في قوله :" لا يجوز أن يقال : فعل أنا ، لأنهم استغنوا بالناء عن (أنا) وأجاز غير سيبويه : فعل أنا . واختلف مُجوِّزوه ، فمنهم من قصره على الشعر وعليه_الحرمي ، ومنهم من أجازه في الشعر وغيره ، وعليه المبرِّد "[٦٧٩] . والحقُ أن المبرِّد لم يختلف مع سيبويه في هذه المسألة ، فما أورده في المقتضبِ يشير بوضوح إلى أنه متى ما أمكن أن يؤتى بالضمير متصلاً فلا يجوز الاتيان به منفصلاً . قال في المقتضب :" اعلم أن كلَّ موضعٍ تقدر فيه على المضمر متصلاً فالمنفصل لا يقع فيه تقول : قمتُ ولا يصلح قام أنا ، وكذلك ضربتك ، لا يصلح ضربت إياك " .

ومن ضمائر الرفع البارزة المتصلة (واو الجماعة) وهي لجماعة الذكور المخاطبين العقلاء ، أو الغائبين أصالة ، وربما استُعْمِلت لغير العقلاء توسُّعاً إذا نزِّلوا منزلتهم ، بقرينة لفظية ، أو مقامية مثل الخطاب ونحوه ، كما في قوله تعالى : **(يأيُّها النَّمل ادخلوا مساكنكم)**[٦٨٠]

---

(٦٧٧) - الكتاب ، ٢/ ٣٦١ .

(٦٧٨) - الكتاب ، ٢/ ٣٥٠ .

(٦٧٩) - همع الهوامع ، ١ / ٢٠١ ، ٢٠٢ .

(٦٨٠) - سورة النمل الآية (١٨) .

وسُمع شذوذاً استعمالها لغير العقلاء مع انتفاء قرائن العقلاء عنهم ، في قول بعضهم(٦٨١) :

شَرِبتُ بها والدِّيك يَدْعُو صَبَاحَه

إذا ما بَنُو نعش دَنَوا فتصَوَّبُوا

حيثُ أعاد ضمير الجماعة في (دنو) و(فتصوبوا) إلى (بني نعش)- وهي اسم لنجوم بعينها – مع عدم وجود قرينه الخطاب التي تنزلهُنَّ منزلة العقلاء ، وكان القياس أن يقول : إذا ما بناتُ نعشٍ دَنَونَ فتصوَّبْنَ ولكن ضرورة النظم ، ومقتضيات بناء الشعر ألجأت الشاعر إلى الوقوع في فخ الشذوذ ، والخروج عن المألوف .

والأصل في واو الجماعة أن تُلحق بآخر الفعل مع إثباتها خطأً لكونها من الضمائر البارزة ، إلا أنَّ من العرب مَنْ يحذفها عن آخر الفعل على غير قياس استغناءً عنها بالضمة ، فمن شواهد ذلك قول البعض(٦٨٢) :

فلو أنَّ الأطبَّا كانُ حَولي

وكانَ مع الأطباءِ الأُساةُ

وأصل الكلام : (كانوا حولي) فحُذف (الواو) مع بقاء الضمة على النون دليلاً عليها(٦٨٣) ، ولم يقتصر الحذف على الشعر فقط بل سُمع ذلك في النثر أيضاً ، قال السيوطي :" قال بعضهم من العرب مَنْ يقول في الجميع : الزيدون قامُ – بضم الميم – ولم يسمع مع المضارع ولا مع الأمر"(٦٨٤) ، وما أدَّعاه السيوطي ليس صحيحاً فقد سُمع الحذف أيضاً مع المضارع والأمر ، فمن شواهد الحذف مع المضارع قوله(٦٨٥) :

---

(٦٨١) - البيت للنابغة الجعدي في مغني اللبيب بحاشية الأمير ، ٢ / ٣٧ ، ومعاني القرآن للزجاج ، ٣/ ٣٩١ ، واللسان (نعش) .

(٦٨٢) - البيت بلا نسبة في الحيوان ، ٥/ ٢٩٧ ، وخزانة الأدب ، ٥ / ٢٢٩ ، ٢٣١ ، والدُّرر ، ١ / ١٧٨ ، وشرح المفصّل ، ٧ / ٥ ، ٩ / ٨٠ .

(٦٨٣) - انظر الكافية ، ٢ / ٨ .

(٦٨٤) - همع الهوامع ، ١/ ١٩٦ .

(٦٨٥) - البيت بلا نسبة في الدرر ، ١ / ١٨٠ .

وإذا احْتملتَ لأنْ تزيدهُم تُقيً ❖❖❖ فـرُّوا فَلَمْ يزداد غَير تَمَادِ

ومن شواهد الحذف مع الأمر قول الآخر[٦٨٦] :

جَزيتُ ابنَ أوْفَي بالمدينةِ قرضَةً

فَقُلْتُ لِشُفَّاع المدينة أوْجِفُهْ

أراد : أوجِفُ فسكَّن للوقف كما في الدرر[٦٨٧] .

ولم يختلف النُّحاة في عدم قياسية هذا الحذف وإنما كان الخلاف في تخريجه وتوجيه ، فيرى البعضُ أن ذلك محمولٌ على الضرورة ، في حين أن الفراء – فيما عزاه إليه ابن يعيش – ينصُّ على أنَّ هذا الحذف لغة لبعض العرب وليس من قبيل الضرورة ، في قوله : " تَسقُط العرب (الواو) – وهي واو جمع – اكتفاء بالضمة قبلها ، فقالوا : في ضربوا (ضَرَبُ) وفي قالوا (قد قالُ) بضم الباء ، واللام ، وهي في هوازن ، وعلباء وقيس ، أنشدني بعضهم : - وأنشد بيتين - "[٦٨٨] ولعل ما ذهب إليه الفراء هو الراجح لأنَّ الحذف قد وُجدَ في النثر كما هو موجود في الشعر ، ولا ضرورة في النثر ، ولذا فالحمل على كونه لغة أولى من الحمل على الضرورة ، لا سيَّما وقد ثبت بالنقل أن حذف الواو سائغ في هوازن ، وعلباء وقيس.

والمشهور في (هُوَ) و(هِيَ) تحريك الجزأين فيهما وسُمعَ تسكينُ (الهاء) في هِيَ بعد همزة الاستفهام على لغة ضعيفةٍ[٦٨٩] ، في قول أحدهم[٦٩٠] :

فَقُمْتُ للطَّيفِ مُرْتَاعاً فأرَّقني

---

(٦٨٦) - بلا نسبة في الدرر ، ١ / ١٨٠ .

(٦٨٧) - البيت بلا نسبة في الدُّرر ، ١/ ١٨٠ .

(٦٨٨) - شرح المفصّل ، ٧ / ٥ .

(٦٨٩) - انظر الدُّرر ، ١/ ١٩٠ ، ١٩١ .

(٦٩٠) - قائل البيت زياد بن منقذ في خزانة الأدب ، ٢/ ٣٩١ ، والخصائص ٣٠٥/١ ، ٢/ ٣٣ ، والتصريح ، ٢ / ١٤٣ ، وهمع الهوامع ، ١ / ٢٠٣ .

فَقلتُ أهْيَ سَرَتْ أمْ عادَني

حُلُمُ

كما سُمِعَ تسكينُها أيضاً بعد حرف الجرِّ في قول الآخر[691] :

وَقَدْ عَلِمُوا مَا هُنَّ كهْيَ فَكيْفَ لِي

سُلُوٌّ ولا أنفكُّ صَبًّا

مُتيَّما

وإنما كان تسكينُ الهاء بعد الاستفهام لغة ضعيفة لأنَّ المشهور في ذلك أن يكون بعد واو العطف ، وفائه ولام الابتداء ، كما قال ابن جنِّى في تعليقه على البيت الأوَّل :" أسكن (هي) لاتصال همزة الاستفهام به ...وأجرى همزة الاستفهام مجرى واو العطف ، وفائه ، ولام الابتداء نحو قوله تعالى: ﴿ **وَهْوَ اللّه** ﴾[692] ، وقوله تعالى : ﴿ **فَهْوَ جَزاؤه** ﴾[693] ، وقولك : " وَهْي قامتْ ، وفَهْيَ جالسة ، وإنَّ اللّه لهو السَّميعُ العليم ، - وبيَّنَ أنَّ ذلك لغة ضعيفة – بقوله : غير أنَّ الإسكان مع همزة الاستفهام أضعفُ منه مع ما ذكرنا "[694] ، ونظير ذلك في الضعف تسكينُ الواو فيه في قول البعض[695] :

وَرَكضُك لَولا هُوْ لقِيتَ الَّذي لَقُوا

فأصْبَحْتَ قَدْ جَاوزتَ قوماً أعاديَا

حيثُ أسكن الواو في (هَوْ) على خلاف الأصل ، ومن شواهد تسكين الياء في النظم قول الآخر[696] :

إنَّ سَلمى هِي التي لو تراءتْ ❖❖❖ حَبَّذا هِيْ منْ خُلَّةٍ لو تُخَالي

---

(٦٩١) - البيت بلا نسبة لقائل معين في الدرر ، ١ / ١٩١.

(٦٩٢) - سورة الأنعام ، الآية (٣) .

(٦٩٣) - سورة يوسف ، الآية (٧٥) .

(٦٩٤) - انظر الخصائص ، ١/ ٣٠٥ ، ٢/ ٣٣٠ .

(٦٩٥) - البيت من شواهد الدرر بلا نسبة لقائل معين ، ١ / ١٩٢ ، والهمع ١/ ٢٠٤، والتسهيل ، ١ / ١٤٠.

(٦٩٦) - من شواهد الدرر ، بلا نسبة ، ١/ ١٩٢ ، والهمع ، ١/ ٢٠٤ .

حيثُ أسكن فيه الياءِ في (هَيْ) أيضاً ، وقد أنكر الزجاج سكون الواو والياء في (هو) و (هي) مستنداً في إنكاره على أنَّ كل مضمر حركته إذا انفرد الفتح نحو (أنا) فكما لا يستقيم سكون هذه (النون) كذلك لا تُسكَّن هذه الواو(٦٩٧) وهو محجوج في ذلك بنقل الثقات لرواية السكون فلا وجه لإنكاره بالكلية ،لا سيَّما وقد ذكر بعضهم أنَّ ذلك لغة قيس(٦٩٨) ، فالأوفق أن يحمل ذلك على لغة بعض القبائل ، وحمله ابن مالك على الضرورة في قوله : " ولم يجئ السكون مع الهمزة والكاف إلا في الشعر(٦٩٩) ".

وربما شُدِّدتِ الواو والياء في (هو) و (هي) على خلاف المشهور فيهما وخُرِّج ذلك على لغة هوازن ومن شواهد تشديد الواو قول الشاعر(٧٠٠) :

وَإنَّ لِسَانِي شهدة يُشْفَي بها

وَهُوَّ على مَنْ صَبَّهُ اللّهُ عَلْقَمُ

ومن شواهد تشديد الياء قوله(٧٠١) :

والنَّفس إن دُعِيتْ بالعُنْفْ آبيةٌ

وَهِيَّ ما أمرتْ باللطْفِ تأتَمِرُ

وفي نحو لَيتَني ، وليسَني فالمشهور فيهما إثباتُ (نون) الوقاية قبل ياء المتكلم ، قالت العرب :عليه رجلٌ ليسني(٧٠٢) ،وحكى سيبويه عن بعض

(٦٩٧) - انظر همع الهوامع ، ١/ ٢٠٤ .

(٦٩٨) - انظر الدُّرر ، ١ / ١٩٢ ، والهمع ، ١/ ٢٠٤ .

(٦٩٩) - التسهيل ، ١/ ١٣٩ .

(٧٠٠) - البيت بلا نسبة في الدرر ، ١ / ١٩٣ ، وشرح المفصَّل ، ٣ / ٩٦ .

(٧٠١) - البيت بلا نسبة في الدرر ، ١/ ١٩٣ ، ١٩٤ ، والهمع ، ١/ ٢٠٥ ، والخزانة ، ٥/ ٢٦٦ ، والتسهيل ، ١/ ١٤٠ .

(٧٠٢) - التسهيل ، ١/ ١٥١ .

العرب الموثوق بهم قولهم :" ليسني،وكذلك كأنني "[٧٠٣]،وقد سُمع حذفها للضرورة في قول البعض[٧٠٤] :

كمُنْيَةِ جابرٍ إذ قال ليتي ❖❖❖ أصَادفُه وَيتْلف بعضُ مالي

كما حُذفت من (ليسي) في قول الآخر:

عَدَدْتُ قومي كعديد الطيس

إذ ذهب القَومُ الكرامُ ليْسِي

حيثُ سقطت النون من (ليتني) في البيت الأول ، ومن (ليس) في البيت الثاني وذلك شاذ خاص بالضرورة[٧٠٥] ، قال سيبويه :" وقد قالت الشعراءُ : ليتي إذا اضطروا كأنهم شبهوه بالاسم حيث قالوا : الضَّارِبي"[٧٠٦] ومن هذا القبيل أيضاً قولهم : (عَنِـي) و (مِنِي) بحذف نون الوقاية من (عْن) و (مِن) شذوذاً للضرورة في قول بعضهم[٧٠٧] :

أيَّها السـائل عَنْهُم وعَنِـي

لَسْتُ من قيس ولا قيس مِنـي

والقياس أن يقول (عنِّـي) ، (مِنِّي) بالتشديد فيهما .

ويتبيَّنُ من كل ما سبق أن الضمائر المتصلة لا يصح أصالة أن تقع بعد (إلا) في الاختيار ، ولا يؤتي بالمضمر المنفصل متى ما أمكن أن يؤتي به متصلاً ، إلا إذا دعت الحاجة لإقامة وزن ، ونحوه ، فيغتفر ذلك للشاعر دون الناثر ، كما يلاحظ ورود بعض الشواهد القليلة ، والأمثلة النادرة جاءت مخالفة لما هو مشتهر في كلامهم ، كحذف ضمير الجماعة عن آخر الفعل استغناءً عنه بالضمة ، وكسكون (الهاء) من (هو) و(هي)

---

(٧٠٣) - الكتاب ، ٢ / ٣٥٩ .

(٧٠٤) - البيت لزيد الخيل في الكتاب ، ٢/ ٣٧٠ ، ونوادر أبي زيد ، ص ٦٨ ، ومجالس ثعلب ، ص ١٢٩ ، وابن يعيش ، ٣/ ٩٠ ، ١٢٣ ، والهمع ، ١/ ٦٤ ، والأشموني ، ١ / ١٢٣ ، واللسان (ليت) ، وسر صناعة الإعراب ، ٢ / ٥٥٠ .

(٧٠٥) - انظر المقرّب ، ١/ ١٠٨ .

(٧٠٦) - الكتاب ، ٢ / ٣٦٩ ، ٣٧٠ .

(٧٠٧) - البيت بلا نسبة في الدُّرر ، ١ ، ٢١٠ .

بعد الاستفهام أو تشديد الواو والياء فيهما ، وهي في الغالب ظواهر لهجية تنتمي إلى لغات بعض القبائل ، وربما كان ذلك من قبيل الضرورة التي تقع في الشعر دون النثر .

المبحث الثاني
الشـــذوذ في الأسماء الأعلام

سبق أن ذكرنا أن المادة اللُّغَوِيَّة التي يكثُرُ دورانُها على الألسنة ، ويَشِيعُ استعمالُها بين الناس ، تكون أكثر عُرْضةً للتغيير من غيرها ، ولمَّا كانت الأعلامُ من أكثر المفردات اللغوية تداولاً ، وأوفرها حظاً في الاستعمال ؛ حدث فيها من التغييرات ما لم يحدث في غيرها من أسماء الأجناس ، وقد نبَّه النُّحاة إلى هذه الحقيقة في أكثر من موضع ، قال الفارسي : " الأسماءُ الأعلامُ قد كثُرتْ في كلامهم فاستحبوا فيها التغيير لكثرتها في كلامهم "(٧٠٨) وقال ابن جنِّي :" واعلم أنَّ هذه الأعلام إنما جازت فيها المخالفة للجمهور مِن قبَلِ أنَّها كثُر استعمالها ، فجاز فيها من الاتساع ما لم يَجُزْ فيما قلَّ استعماله من الأجناس"(٧٠٩) ، وبكثرة الاستعمال أيضاً علَّل الشلوبين(٧١٠) شذوذ الأعلام في قوله :" الأعلام يكثر الشذوذ لكثرة استعمالها ، والشئ إذا كثُر استعماله غيَّروه "(٧١١) .

ومرَّ بنا سلفاً أنَّ العرب أحياناً يعتمدون على وضوح المعنى وأمن اللبس فيتوسَّعُون في التعبير بوضع اللفظ في غير محله ، أو حذف بعض حروفه أو تغيير شكله ... إلى غير ذلك من أنواع التغيير الذي يطرأ في بنية الكلمة ، ومن غير المستبعد هنا أن يكونوا قد ركنوا إلى وضوح الدلالة في الأعلام ، وإلى تعيين الشخص المسمي فيها فتساهلوا في بعض ألفاظها ، بحيث لم يراعوا فيها ما رُوعي في نظائرها ، فجاءت مخالفة لما يقتضيه القياس ،

---

(٧٠٨) - المسائل الحلبيات ، ٤٤ ، ٤٥ ، والمسائل العسكرية ، ١٥٢ ، ١٥٣ .

(٧٠٩) - سر صناعة الإعراب ، ١/ ٤٢٧ ، ٤٢٨ .

(٧١٠) - عمر بن محمد بن عمر بن عبدالله الأزدي أبو علي الشلوبين ، من كبار علماء النحو واللغة ، ولد بإشبيلية سنة اثنتين وستين وخمسمائة من الهجرة ، وتفى بها سنة خمس وأربعين وستمائة من الهجرة ، ترجمته في وفيات الأعيان ، ٣ / ٤٥١ ، ٤٥٢ ، وإنباه الرواة ، ٢/ ٢٣٢ – ٢٣٥ .

(٧١١) - الأشباه والنظائر ، ٢/ ٥١ .

على اعتبار أن المراد من اللفظ الدلالة على المعنى ، فإذا ظهر المعنى بقرينة لفظية أو حالية لم يحتج إلى اللفظ المطابق ، وقد أشار ابن جنّى إلى ذلك بقوله :" وإنما جاز في الأعلام هذا التغيير ، لأنها كثيرة الاستعمال ، معروفة المواضع ، والشئ إذا كثر استعماله ، وعُرِف موضعه جاز فيه من التغيير ما لا يجوز في غيره "(٧١٢) .

فممَّا جاء مخالفاً للقياس من الأعلام لفظُ (مَحْبَبُ)(٧١٣) اسم لرجل ، وهو علم منقول من (مَفْعَل) من الحُبِّ والقياس فيه أن يكون مَحَبّاً بالإدغام كما قيل في نظائره من النكرات مَقرٌ ، ومَمَرٌّ ، ومردٌّ ، وهو حكم عام يطرد في كل (مَفْعَل) من الثلاثي المضاعف إذا كانت عينه ولامه صحيحين من جنس واحدٍ(٧١٤) .

وعلى الرغم من أنَّ (مهْدَدَاً) علمٌ لامرأةٍ ،(٧١٥) وقد جاء بالفك أيضاً ، إلا أنَّه لم يُعدَّ من شواذ الأعلام لكونه ملحقاً بجعفر، والالحاق يمنع الإدغام كما هو مقرر عندهم فهو من (فعلل) وميمه أصلية مأخوذ من المِهاد ، ومهدّت الشئ ، وليس من (مَفعل) بزيادة الميم ، قال ابن جنّى :" إنما قلنا في (مَحْبَب) إنه (مَفعل) لأنه من الحُبِّ لا غير ، ... وليس في مَهْدَدَ ما يدل على أنه من الهدِّ دون المهْد ، فيُقضي بأنه (مَفْعَل) ولا يترك الظاهر إلى غيره إلا بدليل ، ولا دليل هنا ، بل إظهار الدَّالين يدل على أنه (فَعْلل) فيكون اشتقاق هذه الاسم من المهاد ، ومهَّدّت الشئ "(٧١٦).

والشذوذ قد يكون بفتح ما حقُّه الكسر ، وذلك في الأعلام المنقولة من (مَفْعَل) إذا كان فعله مثالاً واوياً نحو : (مَوهَب) علمٌ لرجل و (

---

(٧١٢) - المنصف ، ١/ ١٤١ – ١٤٣ .

(٧١٣) - انظر شرح المفصّل ، ١/ ٣٢ – ٣٥ ، وانظر الكتاب ، ٤ / ٣٥٠ .

(٧١٤) - انظر التسهيل ، ١ / ١٦٨ ، ١٦٩ .

(٧١٥) - ذكر ابن جنّى أن (مهدد) اسم لامرأة ، واستدل بقول الأعشي :

وما ذاك مِنْ عشْـقِ النِّسـاءِ وإنمـا ❖❖❖ تناسيتُ قبل اليوم خُلة مهددا

انظر سر صناعة الإعراب ، ١/ ٤٢٧ ، ٤٢٨ .

(٧١٦) - المنطق ، ١ / ١٤١ – ١٤٣ ، وانظر سر صناعة الإعراب ، ١/ ٤٢٧ .

مَوظب) اسم لمكان ، والقياس فيهما مَوْهِب ، ومَوظب ، لأنَّ ما فاؤه واواً لا يأتي (مَفَعَل) منه بفتح العين ، وإنما يكون بكسر العين نحو : مَوضِع ، ومَوقِع ومَورِد ، قال ابن السِّكيت :" وما كان فاءُ الفعل واواً فإنَّ (المفْعَل) منه مكسوراً ، اسماً كان أو مصدراً ، إلا أحرفاً جاءت نوادر ، قالوا : ادخلوا مَوْحَدَ ، وفلانُ بن مورق ومَوْكل اسم موضع ، أو رجُلٍ "(٧١٧).

وقد يكون بكسر ما حقُّه الفتح كـ(مَعدي كَرِب) فإن القياس يقتضي أن يكون مَعْدَي ؛ لأن نظيره من النكرات المعتلة اللام يلزمه الفتح كـ(مرمى) و(مَسْعى) و(مَأوْى) ونظير ذلك صَيْقِل– بكسر القاف– اسم امرأة من العرب ، صرَّح بذلك قطرب والقياس فيه يقتضي أن يكون بفتح القاف ، لأنَّ نظيره من النكرات الصحيحة العين يلزمه الفتح كهَيْثَم ، وضَيْغم ، وصَيْرَف(٧١٨).

وربما كان الشذوذ في الأعلام بإعلال ما حقه التصحيح كداران وماهان ، فإن القياس يقتضي تصحيحهما وأن يقال فيهما : دَوَران ، ومَوَهان كما قيل في نظائرهما من النكرات جَوَلان ، الطوفان ، والدَّوران(٧١٩) قال سيبويه :" وقالوا : داران من دار يدور ... وهذا ليس بمطرد "(٧٢٠)، أو يكون بتصحيح ما حقه الإعلال ، كما في مدْيَن ومَكوزة ، والقياس فيهما أن يُعلا بنقل الحركة فيهما إلى الساكن الصحيح قبلهما ، ثم قلب الياء والواو ألفاً كما فُعِلَ بنظائرهما من نحو : مَنَال ، ومهابة ، ومفازة(٧٢١).

---

(٧١٧) - إصلاح المنطق ، ص ٢١٧ .

(٧١٨) - التسهيل ، ١ / ١٦٨ .

(٧١٩) - المصدر السابق نفسه ، ١ / ١٦٩ .

(٧٢٠) - الكتاب ، ٣ / ٣٦٣ .

(٧٢١) - سر صناعة الإعراب ، ١/ ٤٢٧ ، والمنصف ، ١/١٤١ – ١٤٣ ، والتسهيل ، ١/ ١٦٨ .

ومما أُلحْق بركب الشواذ من الأعلام قولهم رجاء بن حَيْوة ، وأصله حيَّة ، قلبت فيه إحدى الياءين واواً على خلاف القياس قال ابن يعيش :" ومن الشاذ (حَيْوَة) اسم رجل ، وأصله حيَّة مضاعف الياء ، لأنه ليس في الكلام حَيْوة ، فقلبوا الياء واواً ، وهذا ضد مقتضي القياس ، لأنَّ القياس يقتضي إذا اجتمعت الياء والواو ، وقد سبقت الأولى منهما بالسكون أن تقلب الواو ياءً على حدِّ سيِّد وميِّت ، وأما أن تجتمع الياءان فتقلب الياء واواً فلا " [٧٢٢] .

---

[٧٢٢] - شرح المفصل ، ١/ ٣٢- ٣٥ ، وانظر الكتاب ، ٤/ ٣٥٠ .

المبحث الثالث

الشَّـاذ في الموصـــولات

من ذلك دخول (ال) الموصوليه على جُمْلة فعلية فِعلُها مضارع كما في قول الشاعر[٧٢٣] :

يَقولُ الخنَا وأبْغَضُ العُجْم ناطِقاً

إلى رَبِّنا صَوتُ الحمار اليُجَدَّعُ

بإدخال (ال) على الفعل المضارع (اليجدَّعُ) ، والقياس فيها أن تكون صلتها صفة صريحة ، كاسم فاعل ، أو اسم مفعول ، أو صيغ المبالغة[٧٢٤] ، إلا أنَّ الشاعر قد ألجأته الضرورة إلى إدخال (ال) الموصولية على لفظ الفعل ، ولم ينقله إلى اسم الفاعل لأجل القافية ، قال ابن السَّراج :" احتاج إلى رفع القافية ، فقلب الاسم فعلاً وهو من أقبح الضرورات "[٧٢٥] .

ونظير ذلك في الشذوذ دخولها على جُمْلة اسمية في قول الآخر[٧٢٦] :

مِنَ القومِ الرَّسولُ اللّه مِنْهُم ❖❖❖ لَهُمْ دانت رقابُ بَنِي مَعْدٍ

وشاهد البيت في قوله (الرسول منهم) حيث أتي الشاعر بصلة (ال) التي – بمعنى الذين – جملة اسمية ، على وجه الشذوذ ، والأصل : من القوم الذين رسولُ اللّه منهم[٧٢٧] .

كما شذَّ دخولها على الظرف في قول الآخر[٧٢٨] :

---

(٧٢٣) - البيت سبق الاستشهاد به في صفحة ( ) من هذا البحث ، والخنا : الفحش ، واليجدَّعُ : مأخوذ من التجديع ، وهو قطع الأنف ، شبهه في فحشه بالحمار ، انظر حاشية الأمير علي المغني ، ١/ ٤٨ .

(٧٢٤) - انظر المغني ، ١/ ٤٧ ، والأشموني بحاشية الصبَّان ، ١/ ٢٦٤ – ٢٦٦ .

(٧٢٥) - انظر شارح المفصّل ، ٣/ ١٤٣ .

(٧٢٦) - البيت بلا نسبة في الدرر ، ١/ ٢٧٦ ، ومغني اللبيب ، ١/ ٤٨ ، والتسهيل ، ١/ ١٩٨ .

(٧٢٧) - شرح الأشموني بحاشية الصبَّان ، ١/ ٢٦٤ – ٢٦٦ .

[٧٢٨] - البيت بلا نسبة في شرح الأشموني ، ١/ ٢٦٦ ، ومغني اللبيب ، ١ / ٤٨ ، والدرر ، ١/ ٧٧ ، والتسهيل ، ١/ ١٩٨ .

مَنْ لا يزالُ شاكِرًا على المَعَهْ ❖❖❖ فهو حَرٍ بعيشةٍ ذات سَعَهْ

حيثُ وصل (ال) الموصولية بالظرف شذوذاً ، وأصله : على الذي معه[(٧٢٩)] ، وجميع الأمثلة المتقدِّمة حملها جمهور النُحاة عي الضرورة ؛ لأنها محصورة في الشعر خاصّة ولم يسمع شئ من ذلك في النثر ، قال ابن هشام : " والجميع خاصٌ بالشعر خلافاً للأخفش ، وابن مالك "[(٧٣٠)] .

ومن الموصولات الاسمية (الَّذي والّتي) بإثبات إلياء الساكنة فيهما ، وهي اللغة الأكثر فصاحة[(٧٣١)] ، والأوسع شهرةً ، والأوفر حظاً في التداول ، والاستعمال وبجانب اللغة المشهورة ، ورد فيهما لغات أخرى ، رواها الثقات عن العرب ، ونقلها عنهم أئمة اللغة ، إلا أنها بدرجة أقل عن سابقتها في الذيوع والانتشار[(٧٣٢)] ، فمما ورد في (الذي) من اللغات ، إثباتُ الياء فيه مع الإسكان على الأفصح ، أو مع تشديد الياء ، أو حذفها مع الكسر أو الإسكان ، جاء في الصحاح : " وفيه – أي (الذي) – أربع لغات : الذي ، واللَّذِ – بكسر الذال – واللَّذْ – بإسكانها – والذيُّ – بتشديد الياء - "[(٧٣٣)] كما سمع في (التي) أيضاً إثبات الياء مع السكون على الأصل وحذفها مع الكسر ، أو مع الإسكان ، قال صاحب اللسان :" وحكى اللحياني[(٧٣٤)] : هي التِ فعلت ذلك ، وهي اللَّتْ فعلت بإسكانها "[(٧٣٥)] فهذه الأوجه المختلفة التي وردت مخالفة للغة المشهورة فيهما حملها أبوحيَّان على أنها ظواهر لغوية لهجية تختصَّ ببعض القبائل إلا أنه لم يعزُها إلى قبيلة معينة ، وذلك في قوله :" وما ذكرنا من

(٧٢٩) - شرح الأشموني بحاشية الصبَّان ، ١/ ٢٦٦ ، وإرتشاف الضرب ، ١/ ١٠١٤ .
(٧٣٠) - انظر المغني اللبيب بحاشية الأمير ، ١/ ٤٨ .
(٧٣١) - انظر إرتشاف الضرب ، ٢/ ١٠٠٢ ، ٢/ ١٠٠٣ .
(٧٣٢) - انظر الإنصاف ، المسألة ٩٥ ، ٢/ ٦٧٧ .
(٧٣٣) - الصحاح (لذي ، ولتي) .
(٧٣٤) - علي بن الحسن وقيل بن المبارك أبو الحسن البغدادي من بني لحيان ، توفى سنة عشر ومائتين ، ترجمته في هدية العارفين ، ١/ ٦٩ .
(٧٣٥) - انظر اللسان (لذيا) و (لتيا) .

التشديد والحذف لغات "[٧٣٦] وذهب طائفة من النُّحاة إلى أنَّ الحذف والتشديد في (الذي) و (التي) إنما كان من أجل الوزن[٧٣٧] ، وليس لغة لقوم من الأقوام ، فألحقوها بركب الضرورات ، والصحيح أن ذلك لغة لوجوده في النثر إلى جانب وقوعه في الشعر .

ومما خالف الأصل في (الذي ، والتي) حذف (ال) منهما ، ومن اللذان ، واللتانِ والذين واللائي ، شذوذاً ، وزعم ابن مالك أن ذلك لغة لبعض الأقوام حملاً على حذف (الياء) أو تشديدها كما سبق واستدل على ذلك بقراءة مَنْ قرأ شذوذاً قوله تعالى : **(صراط لذينَ أنعمت عليهم)**[٧٣٨] وتعقبه أبو حيَّان بقوله :" ولم يورد ابن مالك سوي هذه القراءة ، وجوَّز الباقي قياساً لا سماعاً ، وهي من الشذوذ بحيث لا يُقاس عليها "[٧٣٩].

ومما خُرِّج على لغة بعض الأقوام تشديدُ (النون) في الَّذان واللّتان ، وما تصرَّف منهما ، وهو منسوب إلى تميم وقيس[٧٤٠] ، وعلى لسانهما قُرئ قوله تعالى : **(رَبَّنا أرِنا اللذين)**[٧٤١] ، وقوله **(إحْدَى ابنتي هَاتيْنِّ)**[٧٤٢] واللغة المشتهرة فيهما لدى جمهور العرب إثبات النون مع التخفيف ، وخرجت بالحارث بن كعب وبعض ربيعة عن الأصل فحذفت النون فيهما في حالة الرفع[٧٤٣] على غير قياس ، كما جاء في قول الشاعر[٧٤٤] :

أبني كليب إنَّ عَمَّيَّ اللَّذا
قَتَلا المُلُوكَ وفككا الأغْلالا

---

(٧٣٦) - ارتشاف الضرب ، ٢/ ١٠٠٢ ، ١٠٠٣ .

(٧٣٧) - انظر همع الهوامع ، ١/ ٢٦٨ .

(٧٣٨) - سورة الفاتحة ، الآية (٧) .

(٧٣٩) - انظر همع الهوامع ، ١/ ٢٦٨، وشرح التسهيل ، ١/ ١٨٥.

(٧٤٠) - انظر أوضح المسالك ، ١ / ١٥٧ ، ١٥٨ .

(٧٤١) - سورة فصلت ، الآية (٢٩) ، وهي قراءة ابن كثير في النشر ، ١/ ٢٤٨ .

(٧٤٢) - سورة القصص ، الآية (٢٧) وهي قراءة ابن كثير أيضاً في النشر ، ١/ ٣١٢ .

(٧٤٣) - انظر التصريح علي التوضيح ، ١/ ١٥١ ، وأوضح المسالك ، ١/ ١٤٠ .

(٧٤٤) - البيت للأخطل في ديوانه ، ص ٣٨٧ ، وخزانة الأدب ، ٣/ ١٨٥ ، وسر صناعة الإعراب ، ٢/ ٥٣٦ والكتاب ، ١/ ١٨٦ ، والتصريح ، ١/ ١٥٢ .

أراد (اللذان) فحذف النون وهو مرفوع على الخبرية ، ومن شواهد حذف (النون) في (اللتان) قول الآخر(٧٤٥) :

هُمَا اللتا لو وَلَدَتْ تميمُ

لقِيلَ فَخْرٌ لهُمْ صَمِيمُ

أراد (اللتان) فحذف النون ، وهو مرفوعٌ على الخبرية للمبتدأ ، والحاصل أن في (نون) اللذان واللتان ثلاث لغات : هي الإثبات بدون تشديد – وهو الأكثر والأشهر وبالتشديد وهو كثير ، والحذف في حالة الرفع وهو لغة قليلة لبعض العرب .

والمشهور في (الذين) البناءُ على الفتح رفعاً ونصباً وجراً إلا في لغة طيئ(٧٤٦) فإنَّهم يُعربونه بالواو رفعاً ، وبالياء نصباً وجراً ، وذكر بعضهم أنها لغة هذيل(٧٤٧) ، ومنهم من عزاها إلى عُقيل(٧٤٨) ، وعلى هذه اللغة ورد قول الشاعر(٧٤٩) :

نَحْنُ اللّذونَ صَبحُوا الصَّباحَا

يوم النخيل غَارةً ملحاحا

ومن أصولهم في هذا المبحث ألا يجوز الفصل بين الموصول وصلته بأجنبي ومتعلقاته لأنهما بمنزلة جزأي الاسم المركب وسمع الفصل شذوذاً لضرورة النظم في قول بعضهم(٧٥٠) :

---

(٧٤٥) - الرجز للأخطل في خزانة الأدب ، ٦/ ١٤ ، والدرر ، ١/ ٢٣ ، وليس في ديوانه ، والمعنى : هما المرأتان اللتان ، لو ولدتهما تميم لقيل فخر لهم خالص ، انظر شرح التصريح ، ١/ ١٥٢ .

(٧٤٦) - انظر الكافية الشافية ، ١/ ٢٥٨ ، والتسهيل ، ١/ ١٩١ .

(٧٤٧) - انظر التصريح ، ١/ ١٥٣ .

(٧٤٨) - نقلها عنهم أبو زيد في نوادره انظر نوادر أبي زيد ، ص ٢٣٩ .

(٧٤٩)- الرجز لرؤبه في ملحق ديوانه ، ص ١٧٢ ، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٢ ، وهمع الهوامع ، ١/ ٢٢٩ الدرر ، ١/ ٢٥٩.

(٧٥٠) - البيت للفرزدق في ديوانه ، ٢/ ٨٧٠ ، وشرح شواهد المغني ، ٢/ ٥٣٦ ، والدرر ١/ ٢٨٥ ، وهو يُخاطبُ ذئباً بعد أن أطعمه بقوله : تعال تعش ، ثم بعد ذلك ينبغي ألا يخون أحدٌ منا صاحبه ، حتى نكونا كالرجلين الذين يصطحبان .

تَعَشَّ فإنْ عاهَدْتنِي لا تخُونُني

نكُنْ مِثْلَ مَنْ – يا ذئبُ – يَصْطَلحان

حيث فصل الشاعر بين الموصول (مَنْ) وصلته بالنداء (يا ذئب) .

ومن الفصل الذي يعد شاذاً لكونه أجنبيًّاً محْضاً ما جاء في قول الآخر(٧٥١) :

وأبْغض مَنْ وضعْتُ إلى فيه

لِسانِي مَعْشرٌ عنهم ّ أذوُدُ

ففصل بين الصلة (وضعتُ) ومتعلقاتها (فيه) ومعمولها (لساني) بـ(إليَّ) والأصل : " وأبغضُ مَنْ وضعتُ فيه لساني إليّ معشرٌ ..."(٧٥٢) .

واختُصَّت (أيٌّ) من بين الموصولات الاسمية بجواز حذف عائدها المرفوع بالابتداء مطلقاً ، وهو محل اتفاق بين البصريين والكوفيين ، ورهن البصريون جواز حذف الضمير العائد من صلة غيرها بإطالة الصِّلة بمعمول الخبر ، أو غيره مثل قولك : ما أنا بالذي قائل لك فاحشاً أي هو قائلٌ لك فاحشاً ، ومنْ ثمَّ حكموا بشذوذ الحذف مع قصر الصِّلة في قول القائل(٧٥٣) :

ومن يغْنِ بالحَمْدِ لمْ يَنطق بما سَفَه ❖❖❖ ولا يحدْ عن سبيل الحِلم والكَرم

أراد : (بما هو سفهٌ) فحذف الضمير العائد على الموصول ، وهو مرفوعٌ ، ولم تطل الصِلة ، وذلك شاذ عند البصريين ونظير ذلك في الشذوذ قراءة

(٧٥١) - البيت بلا نسبة في الدرر ١/ ٢٨٦ ، وهمع الهوامع ، ١/ ٨٨ ، والتسهيل ، ١/ ٢٢٧ .

(٧٥٢) - إرتشاف الضرب ، ١/ ١٠٤٢ .

(٧٥٣) - البيت بلا نسبة في شرح الأشموني بحاشية الصبَّان ، ١/ ١٧٨، ١٧٩ ، وهمع الهوامع ، ٢/ ٩٠ ، وشرح التسهيل ، ١/ ١٩٨ ، والتصريح ، ١/ ١٧٢ ، ١٧٣ ، والمعنى أن من يغنِ بحصول الحمد ، ويرغب في حمد الناس له فلا يتكلم الفاحش الذي هو سفه الكلام ، ولا يعدل عن طريق الحلم والكرم .

من قرأ قول اللّه تعالى : (تَمَامَاً على الَّذِي أحْسَنُ)[٧٥٤] ، وقراءة الآخر لقوله تعالى :(مَثَلاً مَّا بَعُوضَةٌ)[٧٥٥] بالرفع فيهما ، والتقدير : (الذي هو أحْسَنُ) في الأول ، (والذي هو بعوضة) في الثاني ، ولم يشترط الكوفيون لحذف العائد المرفوع استطالة الصِّلة ، محتجيِّن بهاتين القراءتين وبالبيت السَّابق ونحوه ، نظراً لاعتدادهم بالنوادر القليلة في القياس ، ولاعتمادهم على القراءات الشاذة في تأسيس القواعد .

ومحصِّلة القول فيما مضي أن الكوفيين يجيزون حذف العائد المرفوع بالابتداء مطلقاً ، طالت الصِّلة أم قصُرتْ ، وسواءً أكان الموصول (أيّاً) أم غيرها ، ويوافقهم البصريون في (أي) أما غيرها فيشترطون طول الصِّلة .

كما اشتُرط لحذف الضمير العائد المنصوب من الصِّلة ألا يكون عائداً إلى (ال) الموصولية ،ومن ثمَّ جوَّزوا الحذف في نحو قوله تعالى: ﴿مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا ﴾[٧٥٦] أي مما عملته أيدينا ، وحكموا بشذوذ حذف العائد في قول القائل[٧٥٧] :

مَا المُسْتِفزُّ الهَوَى محمود عاقبه

ولو أتِيحَ لهُ صَفوٌ بلا كَدَر

حيث حذف الشاعر الضمير المنصوب العائد إلى (أل) في قوله (المستفز) شذوذاً وأصله : المسُتفزه الهوى . وتكْمُن علة امتناع حذف الضمير

---

[٧٥٤] - سورة الأنعام ، الآية (١٥٤) والرسم المصحفى (أحْسَنَ) بالنصب ، وقرأها بالرفع الحسن ، والأعمش ، ويحي بن يعمر ، وابن اسحق ، انظر معاني القرآن للفراء ، ١/ ٣٦٥ .

(٧٥٥) - سورة البقرة ، الآية (٢٦) والرسم المصحفي (بعوضةً) بالنصب وقرأ بالرفع ابن أبي عبلة ، والضحاك ، ورؤبه بن العجاج ، انظر البحر المحيط ، ١/ ١٢٣ ، والمحتسب ، ١/ ٦٤

(٧٥٦) - سورة يس ، الآية (٧١) .

(٧٥٧) - البيت بلا نسبة في أوضح المسالك وبهامشه ضياء السالك ، ١/ ١٨٠ ، ١٨١ ، والدرر ، ١/ ٢٩٨ ، وهمع الهوامع ، ١/ ٨٩ ، والتسهيل ، ١/ ٢٠٢ .

المنصوب عن صلة (ال) في أنه هو القرينة الدالة على اسمية (ال) فإذا حذف عن الصلة لم يبق في السياق ما يدل على اسميتها[(٧٥٨)] .

ولا يحذف العائد المجرور إلا إذا اتحد مع موصوله في الجار ، واتفقا في المتعلق كما في الآية الكريمة ﴿ **وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ** ﴾[(٧٥٩)] أي منه فالموصول وهو (ما) مجرور بـ(من) التبعيضية ، وهي متعلقة بـ(يشرب) قبلها ، والعائد المحذوف (منه) مجرور بـ(من) أيضاً وهي متعلقة بـ(يشربون) ، فهما متحدان في الجار والمتعلق معاً وسُمع حذف العائد المجرور دون استيفاء الشروط شذوذاً في قول القائل[(٧٦٠)] :

وَمِنْ حَسَدٍ يجُورُ على قومي

وأيُّ الدَّهر ذُو لم يَحْسُدُوني

أراد (لم يحسدوني فيه) فحذف الضمير المجرور بـ(في) مع عدم جر الاسم الموصول (ذو) بالجار نفسه ، وذلك شاذ لا يُقاس عليه . ونظير ذلك في الشذوذ قول الآخر[(٧٦١)] :

وإنَّ لساني شَهْدَةٌ يشفي بها

وهو على مَنْ صَبَّهُ اللّٰهُ عَلقَمُ

حيثُ حذف الضمير العائد المجرور مع اختلاف الجار والمتعلق ، إذ التقدير : وهو علقمٌ على مَن صبه اللّٰه عليه فالجار للموصول (على) وللضمير

---

(٧٥٨) - انظر شرح الأشموني بحاشية الصبَّان ، ١/ ٢٧٤ .

(٧٥٩) - سورة المؤمنون ، الآية (٣٣) .

(٧٦٠) - البيت لحاتم الطائي في شرح التصريح ، ١/ ١٧٦ ، ١٧٧ ، وأوضح المسالك وبهامشه ضياء السالك ١/ ١٨٠ ، ١٨١ ، والتسهيل ، ١/ ١٩٤ .

(٧٦١) - البيت لرجل من همدان في شرح التصريح ، ١/ ١٧٧ ، وأوضح المسالك ، ١/ ١٨١، والتسهيل ، ١/ ٢٠٢ ، والمعنى أن لساني مثل العسل والشهد يُشفي به الناس ، وأنه مثل الحنظل في المرارة علي من سلطه اللّٰه عليه .

الفصل الثالث

الشاذ في نواصب الفعل المضارع وجوازمه

المبحث الأوَّل

الشذوذ في النواصب

إذا وقع المضارع بعد (أن) المصدرية أو إحدى أخواتها فالمشهور فيه أن ينصب بتلك الأدوات ، إلا أنَّ ثمَّت شواهد ، وأمثلة وردت عن العرب جاء فيها المضارع مرفوعاً بعد أن المصدرية شذوذاً كما في قول الشاعر(٧٦٢) :

أنْ تَقْرَانِ على أسْماءَ ويحكما

منِّي السَّلامَ وأن لا تُشعِرا أحدا

حَيْثُ رفع الفعل (تقرَان) بإثبات نون الرفع فيه مع وجود (أن) الناصبة مما يدل على إهمالها ، وإبطال عملها ، ولم يختلف النُّحاة في هذا الشاهد وأمثاله في كونه من النوادر القليلة التي لا ترقى إلى درجة القياس فيحفظ ما جاء منها دون القياس عليها ، قال ابن جنِّى : " فسألتُ أبا علي عن ثبات النُّون في (تقرأان) بعد (أن) فقال :"... فهذا أيضاً من الشاذ على القياس والاستعمال جميعاً ؛ إلا أن السَّماع إذا ورد بشئ أُخذ به وتُرك القياس ، لأن السماع يُبطل القياس"(٧٦٣) ، وقال أبو حيّان :" والذي يظهر أن إثبات النون في المضارع المذكور مع (أنْ) مخصوص بضرورة الشعر ولا يحفظ (أنْ) غير الناصبة إلا في الشعر والقراءة المنسوبة إلى مجاهد ، وما سبيلهُ هذا لا تُبني عليه قاعدة "(٧٦٤) وإنما الخلاف في تخريج هذه الشواهد وتأويلها ، فقد ذكر عدد من النُّحاة أن الكوفيين يُخرِّجُون (أن) في هذه الأمثلة على أنها المخففة من الثقيل ولم تُسبق بعلمٍ أو ظنٍّ ، ولم يُفصل عن

---

(٧٦٢) - تقدَّم الاستشهاد بالبيت في صفحة ( ) .

(٧٦٣) - المنصف ، ١/ ٢٧٨ ، وانظر شرح المفصّل ،٩،٧ .

(٧٦٤) - البحر المحيط ، ٢ /٢٢٣ .

الفعل بفاصل لأجل الضرورة ، في حين أن البصريين يحملونها على (ما) المصدرية ، قال ابن مالك :" وفي الحكم على (أنْ) فيما جاء من هذا النحو قولان : فعند الكوفيين أنها المخففة من (أنَّ) وجاز خُلُوُّها من العلم والظنَّ ؛ لأنه لا مانع منه في القياس ، ومذهب البصريين أنها التي تنصب المضارع ، ولكنها شُبِّهتْ بـ(ما) أختها – وهي المصدرية فحُملتْ عليها في اللفظ فوقع المضارع بعدها مرفوعاً "(٧٦٥) وتبعه أبو حيّان في ذلك فقال :"وهذا عند البصريين هي النَّاصبة للفعل المضارع ، وتُرك إعمالُها حملاً على (ما) أختها في كون كلٍّ منهما مصدرية،أما الكوفيون فهي عندهم المخففة من الثقيلة ، وشذ وقوعُها موقع الناصبة ..."(٧٦٦) ووافقهما ابن هشام في المغني مرجِّحاً قول البصريين بقوله :" وزعم الكوفيون أن (أنْ) هذه هي المخففة من الثقيلة شذ إتصالها بالفعل ، والصواب قول البصريين أنها الناصبة أُهْمِلَتْ حملاً على (ما) أُختها المصدرية "(٧٦٧) بينما يرى ابن يعيش أن القول بتخفيف (أنْ) من الثقيلة في هذه الأمثلة هو مذهب البصريين ، وأن إهمال (أنْ) تشبيهاً لها بـ(ما) المصدرية ، هو رأي الكوفيين عكس ما ذهب إليه هؤلاء قال :" فهذا على تشبيه (أنْ) بـ(ما) المصدرية ، وهذا طريق الكوفيين ، فأمَّا البصريون فيحملونه وأشباهه على أنها مخففة من الثقيلة وتخفيفها ضرورة "(٧٦٨) ولعل ابن يعيش قد بني رأيه هذا على ما قاله ثعلب الكوفي في تعليقه على البيت السابق حيثُ حمله على لغة بعض الأقوام الذين يشبهون (أنْ) بـ(ما)(٧٦٩) المصدرية فيبطلون عملها ، وما قاله ابن يعيش في هذه المسألة هو ما

---

(٧٦٥) - التسهيل ، ٣ / ٣٣٤ .

(٧٦٦) - البحر المحيط ، ٢ / ٢٢٣ .

(٧٦٧) - انظر مغني اللبيب بحاشية الأمير ، ١ / ٢٩ .

(٧٦٨) - شرح المفصل ، ٧ / ٨ ، ٩ .

(٧٦٩) - انظر مجالس ثعلب ، ١/ ٣٢٢ ، البيت رقم ٣٩٠ .

صـرح به ابن جنِّـى من قبلُ بقوله :" فهذا على تشبيه (أنْ) بـ(ما) التي في معنى المصدر في قول الكوفيين "[٧٧٠] .

أمّا نسبة القول بتخفيف (أنْ) إلى جميع البصريين فلم يرتضه ابن عصفور وأبان أن ذلك هو رأي الفارسي وابن جنِّـى [٧٧١]، وهو يشير بذلك إلى قول ابن جنِّى " سألت أبا علي – رحمه الله – عن قول الشاعر : (أنْ تَقْرَانِ على أسْماءَ ويحكما...) فقال : هي المخففة من الثقيلة ، كأنه قال أنكما تقرأان ، إلا أنه خفف من غير تعويض "[٧٧٢] وقال في موضع آخر :" وأما قولنا نحن فإنه أراد : (أنَّ) الثقيلة وخففها ضرورة "[٧٧٣] .

ومما يُحملُ على الشذوذ في (أن) المصدرية مجئ المضارع بعدها مجزوماً في قول بعضهم[٧٧٤] :

أُحـاذِرُ أنْ تعْلَمْ بها فتـرُدَّها ❖❖❖ فتترُكَها ثِقـلاً عليَّ كمـا هِيَـا

ومثله قول الآخـر[٧٧٥] :

إذا ما غـدَوْنَا قال ولدانُ أهْلنـا

تعالوا إلى أنْ يأتنا الصَّيدُ نحْطِبُ

بجزم (تعلمْ) بعد (أنْ) في البيت الأول ، و (يأتنا) بعد (أنْ) في البيت الثاني ، وهو شاذ عند الجمهور غير سائغ في سعة الكلام ، وعلى الرغم من إقرار الكوفيين بأن فصحاء العرب ينصبون بـ(أنْ) ، وأنَّ الجزم ، والنصب بها دون الفصيح إلا أنَّ بعضهم يجوِّز ذلك في سعة الكلام ، قال

---

(٧٧٠) - سر صناعة الإعراب ، ٢ / ٤٤٨ ، ٤٤٩ .

(٧٧١) - انظر ضرائر الشعر لابن عصفور ، ص ١٦٥ .

(٧٧٢) - الخصائص ، ١ / ٣٨٩ ، ٣٩٠ .

(٧٧٣) - سر صناعة الإعراب ، ٢ / ٤٤٨ ، ٤٤٩ .

(٧٧٤) - البيت لجميل بثينة ، وتقدَّم الاستشهاد به ، ومعنى البيت : أخشي أن تعرف الحاجة التي أريدها منها فتأبى فعلها ، وهذا يجعلها ثقيلة عليَّ فتزيد في همومي همَّاً ، انظر مغني اللبيب ، ١ / ٢٩ .

(٧٧٥) - البيت لامرئ القيس في ملحق ديوانه ، ص ٣٨٩ ، وخزانة الأدب ، ٤ / ٢٩٢ ، ومغني اللبيب ، ١ / ٢٩ ، والمحتسب ، ٢ / ٢٩٥ .

السيوطي : " ولا يجوز الجزم بـ(أنْ) عند الجمهور ، وجوَّزه بعض الكوفيين ، قال الرؤاسي من الكوفيين : فصحاء العرب ينصبون بـ(أنْ) ودونهم يرفعون بها ، ودونهم قوم يجزمون بها "(٧٧٦) ويرى ابن مالك أن السكون في هذه الأبيات سكون وقف للضرورة ، وليس للإعراب(٧٧٧) ، ويدلل ابن هشام على ذلك بعطف الفعل المنصوب عليه كذلك(٧٧٨) ، ويبدو لي أن الحمل على كونه لغة هو الأرجح في هذه المسألة ، لأنه ثبت عن ثقات الرواة أنَّ الجزم بـ(أنْ) لغة لبعض القبائل ، قال السيوطي :" وممن حكى الجزم بها لغة من البصريين ، أبو عبيدة واللحيانى ، وزاد اللحياني أنها لغة بني صُباح "(٧٧٩) وجاء في الدرر : " وقد نقل اللحياني الجزم بها عن بعض بني صُباح من ضبَّة "(٧٨٠) فلا وجه للقول بالضرورة مع أمر ثبت بالنقل أنه لغة لبعض العرب .

وإذا سُبقت (أنْ) بعلم أو ظنٍّ فالمشهور في المضارع بعدها الرفع ؛ لأنها حينئذٍ تكون المخففة من الثقيلة ، وسُمِعَ شذوذاً نصبُ المضارع بعدها في قول الشاعر(٧٨١) :

نَرْضَى عَنِ اللّهِ أنْ النَّاسَ قدْ عَلِمُوا

أنْ لا يُدانِينَا من خَلْقِهِ بشرُ

والشاهد في (أن يدانينا) حيثُ نصب المضارع (يُدانينا) بـ(أنْ) المسبوقة بعلم شذوذاً(٧٨٢) ، والقياس أن يقول (يُدانيننا) وأجاز سيبويه والأخفش نصب المضارع بعد العلم بشرط أن يؤول بغيره ، كأن يحمل على أنه اسم

(٧٧٦) - همع الهوامع ، ٢/ ٢٨٤ ، انظر التسهيل ، ٣ / ٣٣٥ ، ٣٣٦ .

(٧٧٧) - انظر التسهيل ، ٣ / ٣٣٥ ، ٣٣٦ .

(٧٧٨) - انظر مغني اللبيب بحاشية الأمير ، ١ / ٢٩ .

(٧٧٩) - همع الهوامع ، ٢ / ٢٨٥ .

(٧٨٠) - الدرر اللوامع ، ٤ / ٥٩ ، ٦٠ .

(٧٨١) - البيت لجرير في ديوانه ، ١٥٧/١ ،والدرر ٥/ ٥٦ ، ٥٧، وهمع الهوامع ، ٢/ ٢ ، والتسهيل ٣/ ٣٣٥

(٧٨٢) - انظر الأشموني ، ٣ / ٢٨٣ .

إشارة ونحوه ، كقولك : ما علمتُ إلا أن تقُومَ ، إذا أجريت الكلام مجرَى قولك : ما أشرتُ إليك إلا أن تقُوم[٧٨٣] .

ومقتضي القياس أن لا تعمل (إذن) النصب لأنها غير مختصة ، إلا أنهم ألحقوها بـ(أنْ) لما بينهما من تشابهٍ في وقوع الفعل بعدهما مستقبلاً غالباً[٧٨٤] ، ولما كان عملها استحساناً لا قياس اُشترط لإعمالها شروط منها :

أن تقع في صدر جملة الجواب، قال سيبويه : " واعلم أنَّ (إذن) إذا كانت بين الفَعْلِ وبَين شئٍ الفعلُ معتمدٌ عليه ، فإنها ملغاةٌ لا تنصب البتة " [٧٨٥] ، وسُمع أعمالها النصب مع وقوعها حشواً شذوذاً في قول الشاعر[٧٨٦] :

لا تَتْرُكنِّي فِيهِمْ شَطِيراً

إنـي إذاً أهْلكَ أوْ أطِيرَا

والاستشهاد بالبيت في قوله (إذن أهْلكَ) حيثُ جاء بالفعل منصوباً بـ(إذن) مع وقوعها حشواً بين اسم (إنّ) وخبرها الجملة ، قال ابن يعيش معلقاً على هذا البيت :" فأما قول الشاعر : (إني أهلك إذن) فإنه شاذٌ وإن صحت الرواية فهو محمول على أن يكون الخبر محذوفاً ، وابتدأ (إذن) بعد تمام الأول بخبره ، وساغ حذف الخبر لدلالة ما بعده عليه ، كأنه قال:" لا تتركني فيهم غريباً بعيداً ، إني أذلُّ إذن وأهلك "[٧٨٧] .

وطعن السيرافي في صحة البيت ، وضعَّف الاحتجاج به لكونه مجهول القائل ، وقد ورد مخالفاً لمقتضي القياس ، حيثُ قال :" هذا البيت شاذ ، ولا يحتج به ، لأنه قائله مجهول لا يحتج بقوله ، فإن صح إمّا أن يقال أنه

---

(٧٨٣) - انظر التسهيل ، ٣ / ٢٣٥ .

(٧٨٤) - انظر المصدر السابق ، ٣ / ٣٤٢ ، ٣٤٣ .

(٧٨٥) - الكتاب ، ٣ / ١٤ .

(٧٨٦) - الرجز بلا نسبة في شرح ابن يعيش ، ٧ / ١٧ ، وخزانة الأدب ، ٣ / ٥٧٤ ، ومغني اللبيب ١/ ٢٠ ، والمقرَّب ، ١ / ٢٦١ ، والشطير : البعيد الغريب ، واهلك : أموت ، وأطير : أذهب بعيد ، انظر اللسان (شطر) .

(٧٨٧) - شرح المفصّل ، ٧ / ١٧ .

لغةٌ حُملَ فيها (إذن) على (لن) وهي لا تُلغي بحالٍ ، أو نقول خبر (إنّ) مقدر ، أي أني لا أقدرُ على ذلك ، وجملة (إذن أهلك) مستأنفة ، فهي مصدرة "[788] فواضح أن ابن يعيش والسيرافي قد نحوا بالبيت نحو التأويل والتخريج وحملاه على أوجهٍ توافق المسموع المطرد من القواعد ، وهذا كله على افتراض صحة البيت ، وأنَّ قائله مما يصح الاحتجاج بشعره ، وإن كان بخلاف ذلك فلا يُقام له وزن في الاحتجاج .

ومما ألحق بركب اللغات المخالفة للمطرد في (إذن) إهمالها مع استيفاء شروط العمل في لغة بعض الأقوام حكاها سيبويه بقوله :" وزعم عيسى أن ناساً من العرب يقولون : إذن أفعلُ ذاك في الجواب ، فأخبرتُ يونس بذلك فقال : لا تُبْعِدنَّ ذا ، ولم يكن ليُرْوَي إلا ما سُمِعَ "[789] ، والعجيبُ في الأمر أنَّ إلغاء (إذن) مع اجتماع شروط العمل فيها وان كانت لغة نادرة جدّاً ؛ إلا أنّ البصريين قد تلقوها بالقبول ، ووافقهم في ذلك ثعلب ، وخالف سائر الكوفيين بما فيهم الكسائي والفراء ، فلم يجز أحدٌ منهم الرفع بعدها مع اتساع حفظهم وأخذهم بالشاذ والقليل[790] .

والمشهور في (كي) الجارة[791] أن يُنْصَبَ المضارعُ بعدها بـ(أن) مضمرة وجوباً وشذ إظهار (أن) بعدها في قول بعضهم[792] :

فقالتْ أكُلَّ النَّاسِ أصبَحْتَ مانحا

لِسَانَكَ كَيْمَا أنْ تَغُرَّ وتخْدَعَا

---

[788] - المصدر السابق ، ٧ / ١٧ .

(٧٨٩) - الكتاب ، ٣ / ١٦ .

(٧٩٠) - انظر همع الهوامع ، ٢ / ٢٩٦ ، ٢٩٧ .

(٧٩١) - تكون (كي) حرف جرٍّ للتعليل إذا لم تسبق بلام لفظاً أو تقديراً ، وإذا سبقت بلام فهي الناصبة انظر مغني اللبيب ، ١ / ١٥٦ ، ١٥٧ .

(٧٩٢) - البيت لجميل بثينة في ديوانه ، ص ٢٠٨ ، وخزانة الأدب ، ٨ / ٤٨١ – ٤٨٣ ، والدرر / ٦٧ ، وشرح التصريح ، ٣ / ٢٣١ ، وشرح المفصّل ، ٩ / ١٤ – ١٦ ، والتسهيل ، ٣ / ٣٣٨ .

حيثُ ظهرت (أن) بعد كي شذوذاً ، وحمله الجمهور على الضرورة(٧٩٣) ، كما شذ اجتماعها مع (كي) الناصبة في قول الآخر(٧٩٤) :

أرّدْتُ لكيْمَا أنْ تطيرَ بقُرْبَتي ❖❖❖ فتتركها شنَّاً ببَيداءَ بلقَعِ

وإذا حذفت (أنْ) في غير المواضع المذكورة المعروفة فالغالب في المضارع الرفع على الإلغاء وهو رأى البصريين وحملوا عليه قول الشاعر(٧٩٥) :

ألا أيُّهذا الزاجرى أحضرُ الوغى

وأن أشْهَد اللذات هَلْ أنت مُخْلدِي

برفع (أحضرُ) على تقدير : أن أحْضرَ، فلما حُذفت (أن) رفعوا المضارع إلغاءً لعملها لما خففت بالحذف على القياس ، ونظير ذلك قولهم في المثل : تسمعً بالمُعَيدى خَيرٌ مِنْ أن تراهُ(٧٩٦) وخالف المبرِّد في ذلك وذهب إلى أنه إذا حُذفت (أنْ) بقى عملُها ، لأنَّ الإضمار – في رأيه – لا يزيل العَمل كما هو الحال في (رب) وأكثر العوامل(٧٩٧) وأورد لذلك عُدة أمثله منها البيت السابق (أن احضرَ) بالنصب وقول الآخر(٧٩٨) :

وهم رجالٌ يشفعوا لي فلم أجدْ ❖❖❖ شفيعاً إليه غَيرَ جُودِ يُعَادِلهُ

---

(٧٩٣) - انظر التسهيل ، ٣ / ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ومغني اللبيب ، ١/ ١٥٧ .

(٧٩٤) - البيت بلا نسبة في الإنصاف ، ٢ / ٥٨٠ ، وشرح التصريح ، ٢ / ٢٣١ ، وشرح المفصّل ٧ / ١٩ ، ومغني اللبيب ، ١ / ١٥٧ ، والتسهيل ، ٣ / ٣٣٩ .

(٧٩٥) - البيت لطرفة ، وهو من شواهد سيبويه ، ٣ / ٩٩ ، ١٠٠ ، والمقتضب ، ٢ / ٨٥ ، ١٣٦ .

(٧٩٦) - انظر الإنصاف ، ٢ / ٩١- ٩٥ المسألة ٧٧ .

(٧٩٧) - همع الهوامع ، ٢ / ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، وانظر المقتضب ، ٢ / ٨٢ ، ٨٣ .

(٧٩٨) - البيت بلا نسبة في الدرر ، ٤ / ٩٥ .

ونظير ذلك قول الآخر[٧٩٩] :

فلم أرَ مِثلَها خُباسَة واحد

ونهْنهتُ نَفْسِي بعْد ما كدْتُ أفْعَله

ينصب (يشفعوا) في البيت الأول ، و(أفعله) في البيت الثاني بـ(أن) محذوفة ، وما ذهب إليه المبـرِّد هو رأي الكوفيين ، وخرَّجوا عليه عدة أمثله ، مثل روايتهم للمثل السابق تسمع بالمُعّيدى خيرٌ من أن تراه بنصب (تسمع) على إضمار(أن) وقول الآخر :

خُذ اللِّص قبل يأخذَك[٨٠٠] ، وقراءه بعضهم : **(بل نقْذفُ بالحقِّ على الباطل فَيدْمَغَهُ)**[٨٠١] بنصب (يَدْمَغَهُ) وقراءة الآخر **(تأْمُرُوني أعْبُدَ)**[٨٠٢] بنصب (أعْبُدَ) ، ومجمل القول في هذه الأمثلة أنها قليلة لا ترقى إلى درجة القياس لما قال أبو حيَّان :" والصحيح قصره على السماع ، لأنه لم يرد منه إلا ما ذكرناه وهو نادرٌ فلا ينبغى أن يجعل ذلك قانوناً كلياً يُقاس عليه ، فلا يجوز الحذف ، وإقرار الفعل منصوباً ولا مرفوعاً ويقتصر ذلك على مورد السّماع "[٨٠٣] .

---

(٧٩٩) - البيت لامرئ القيس في ملحق ديوانه ، ص ٤٧١ ، ولسان العرب (خبس) ، والكتاب ، ١/ ٣٠٧ ، والمقرَّب ، ١ / ٢٧٠ ، ونهنهت : كففتُ ، والخباسة : الغنيمة ، انظر اللسان (خبس) .

(٨٠٠) - انظر التصريح ، ٢ / ٣٩١ ، ٣٩٢ .

(٨٠١) - سورة الأنبياء الآية (١٨) والرسم المصحفي (فيدمغُه) بالرفع ، وقرأها بالنصب عيسي بن عمر انظر البحر المحيط ، ٦ / ٣٠٢ ، والكشاف ، ٢ / ٥٦٦ .

(٨٠٢) - سورة الزمر الآية (٦٤) ، والرسم المصحفي (أعبدُ) بالرفع ، وقرئت بالنصب في البحر المحيط ، ٧ / ٤٣٩ ، والكشاف ، ٣ / ٤٠٧ .

(٨٠٣) - همع الهوامع ، ٢ / ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، وانظر التصريح ، ٢ / ٣٩١ ، ٣٩٢ .

المبحث الثاني
الشـــذوذ في جوازم المضارع

المشهور في (اللام) الطلبية الجازمة البناءُ على الكسر ، ومنهم من يحركها بالفتح وهو لغة قليلة عزاها بعضهم إلى قبيلة بني سُليم ، قال الفراء في كلامه على قول اللّه تعالى : **(وإذا كنت فيهم فَأقمت لهُمْ الصلاة فَلْتَقُمْ طائفة منهم)**(٨٠٤): " وبنو سُليم يفتحون اللام إذا استؤنفتْ ... فيقولون :" لَيقمْ زيد "(٨٠٥).

والغالبُ في هذه اللام أن تدخل على المضارع المبني للمجهول نحو : ليُعْنَ بحاجتي أو على فعل الفاعل الغائب نحو ليَقُمْ زيدٌ . أمَّا دخولها على فعل المتكلِّم المبني للمعلوم فقليل ، سواءٌ أكان المتكلِّمُ مفرداً نحو قوله صلي اللّه عليه وآله وسلم : { قُوموا فلأصلِّ لكم }(٨٠٦) أم معه غيرُه نحو قوله تعالى : **(ولنحِمِلْ خطاياكم)**(٨٠٧) والعلة فيه أن المتكلم لا يأمر نفسه ، وأن ذلك ليس مألوفاً في كلامهم ، ولأن ما يصبوا إليه ، وينوي فعله يتحقق بمجرد عقد النية ، والعزم على الفعل ، وأقل من ذلك دخولها على فعل الفاعل المخاطب للاستغناء عنها بصيغة الأمر في الدلالة على الطلب ، فلا يقال (فلتفرحوا ، ولا فلتقم) إلا على قلة وندرة للاستغناء عنهما بـ(افرحوا) و(قُمْ)، ومن شواهد دخول اللام على فعل المخاطب : قول القائل(٨٠٨) :

لِتَقم أنت يا ابن خير قُريش ❖❖❖ كي لِتقضي حوائج المسلمينا

---

(٨٠٤) - سورة النِّساء ، الآية (١٠٢) .

(٨٠٥) - معاني القرآن للفراء ، ١/ ٢٨٥ ، وانظر سر صناعة الإعراب ، ١/ ٣٩٠ .

(٨٠٦) - الحديث رواه البخاري في كتاب الصلاة برقم ٣٧٣ ، ومسلم برقم ٦٥٨ .

(٨٠٧) - سورة العنكبوت ، الآية (١٢) .

(٨٠٨) - البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ، ٩/ ١٤ ، ١٠٦ ، وشرح التصريح ، ١/ ٥٥ ، وشرح شواهد المغني ٢ / ٦٠٢ .

ومثله أيضاً قول النبي صلي اللّه عليه وسلم : { لتأخذوا مصافكم }[٨٠٩] ونظير ذلك قراءة من قرأ (**فبذلك فلتفرحوا**)[٨١٠] وسبق أن ذكرنا تعليق الكسائي على هذه القراءة فيما حكاه عنه الفراء بأنه كان يعيب قولهم (فلتفرحوا) لأنه وجده قليلاً فجعله عيباَ أي عدّهُ من النوادر التي وردت مخالفة لما عليه جمهور العرب ، وذهب الكوفيون إلى أنَّ دخول اللام على فعل فاعل المخاطب هو الأصل كما هو الحال في فعل الفاعل الغائب ، وإنما حُذفت خطأً لكثرة استعمال أمر المخاطب وشدة دورانه على الألسنة فاستدعى ذلك حذفها تخفيفاً على اللسان[٨١١] ، ووافقهم الرضي في ذلك بقوله :" واعلم أنه كان القياس في أمر المخاطب أن يكون اللام أيضاً كالغائب ، لكن لما كثر استعماله حُذفت اللام ، وحرف المضارعة تخفيفاً "[٨١٢] .

وكما ندر دخولها على فعل فاعل المخاطب ندر حذفها أيضاً مع بقاء الفعل مجزوماً في قول البعض[٨١٣] :

على مِثل أصحاب البَعُوضة فاخْمُشي ❖❖❖ لك الويلُ حرُّ الوجه أو يبكِ مَنْ بكى

أراد (لِيبكِ) فحذف اللام وأبقي عملها ، وظاهر كلام سيبويه يدل على جواز ذلك في الشِّعر دون النثر كما يبدو ذلك من قوله :" واعلم أن هذه

---

(٨٠٩) - الحديث أخرجه أحمد في مسنده ، ٥/ ٢٤٣ .

(٨١٠) - سورة يونس ، الآية (٥٨) ، والرسم المصحفي (فليفرحوا) وقرأها (فلتفرحوا) بالتاء ابن عامر وأبي ، وابن سيرين وقتادة ، وابن عباس وغيرهم ، انظر المحتسب ، ١/ ٣١٣ ، والنشر ، ٢/ ٢٨٥ .

(٨١١) - انظر الإنصاف ، المسألة ٧٢ ، ٢/ ٥٩ – ٦١ .

(٨١٢) - شرح الكافية ، ٤/ ٨٩ ، وهو قول ابن جنّى أيضاً في المحتسب ، ١/ ٣١٣ .

(٨١٣) - البيت للمتمم بن نويره وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ،٣/ ٩، والمقتضب ،٢/ ١٣٠ ، والمغني ٢/ ١٨٧، والأصول ١٦٣/٢، والبعوضة موضع قُتل فيه رجال من قومه ، الخمش : خدش الوجه ، وحُرُّ الوجه : ما أقبل عليك منه ، وهو الخدُّ أو الوجنة ، وهو يحضُّ النساء أن يبكين هؤلاء القتلى ويخدشن أحرار وجوههن - نقلاً من حاشية الكتاب ٩/٣ .

اللام قد يجوز حذفها في الشعر ، وتعمل مضمرة كأنما شبهوها بـ(أن) إذا أُعْمِلت مضمرة "(٨١٤) وتبعه ابن جنِّى في ذلك بقوله :" واعلم أن هذه اللام الجازمة لا تُضمر إلا في ضرورة الشعر كما حرف الجر لا يحذف إلا في الضرورة "(٨١٥) وأنكر المبرِّد جواز حذف لام الأمر مع بقاء الفعل مجزوماً حتى في ضرورة الشعر ، حيثُ قال :" النَّحويُّون يجيزون إضمار هذه اللام للشاعر إذا اضطر ، ويستشهدون على ذلك بقول متمم بن نويره – وذكر البيت السابق – وقول الآخر(٨١٦) :

محمّدُ تفِد نفسك كلُّ نفْسٍ

إذا ما خفْت من شئ تبالا

ولا أرى ذلك ما قالوه ؛ لأنَّ عوامل الأفعال لا تضمر ، وأضعفها الجازمة ... ولكن بيت المتمم يُحمل على المعنى ... وأما هذا البيت فليس بمعروف على أنه في كتاب سيبويه(٨١٧) .

وممَّا يُضَعِّفُ قول المبرِّد ورود حذف اللام مع بقاء المضارع مجزوماً في غير هذين البيتين فقدْ ذكر الأنبارى في كتابه الإنصاف أن حذف اللام مع بقاء عملها قد ورد كثيراً في أشعارهم واستشهد لذلك بعدد من الأمثلة والشواهد(٨١٨) . ومع قول الأكثرين بجواز حذف اللام في الشعر للضرورة ، إلا أنهم يقرون بأن الحذف قد يكون مستحسناً مستساغاً في بعض المواضع وربما كان مُستكرهاً قبيحاً في مواضع أخرى ، فإذا سُبق الحذف بما يدل على معنى اللام الطلبيه كان ذلك من أحسن الضرورات كحذف اللام من (يَبْكِ) في البيت السابق ، قال ابن جنِّى معلقاً على هذا

---

(٨١٤) - الكتاب ، ٣ / ٨ .

(٨١٥) - سر صناعة الإعراب ، ١/ ٣٩١ ، ٣٩٢ .

(٨١٦) - تقدم الاستشهاد بهذا البيت في صفحة ( ) من هذا البحث ، والتبال : سوء العاقبة ، وهو يخاطب النبي صلي الله عليه وسلم بقوله إنَّ كل النفوس مستعدة لتفدي نفسك الغالية إذا ما خفت أمراً من الأمور.

(٨١٧) - انظر المقتضب ، ٢/ ١٣٢ ، ١٣٣ .

(٨١٨) - انظر الإنصاف ، المسألة ٧٢ ، ٢ / ٦٣ - ٦٦ .

الحذف :" وحسَّن ذلك له قليلاً أن قبله أمراً ، وإن لم يكن مجزوماً فإنه في معنى المجْزوم ، ألا ترى أن معنى واخْمُشي لتخمشي "[819] ويُفهم من كلامه هذا أن الفعل (يبك) جُزم عطفاً على (اخمشي) حملاً له على معنى (لتخمشي) على توهم دخول اللام فيه . أمَّا إذا لم يسبق الحذف بما يدل على معنى اللام الطلبية فإن الحذف سيكونُ مستقبحاً ، ويُعدُّ من أقبح الضرورات كحذف اللام من الفعل (تَفْدِ) في البيت الثاني ،قال ابن جنِّى في تعليقه أيضاً على حذف اللام منه : " أراد لتفد نفسك فحذف اللام ، وهذا أقبح من الأوّل ؛ لأنَّ قبل ذاك شيئاً فيه معنى اللام وهو (اخمشي) لأن معناه:لتخمشي ، وهذا ليس قبله شئ معناه معنى اللام "[820] وذهب الكسائي إلى القول بجواز الحذف مطلقاً سواءٌ أكان في الشعر أم في النثر قال ثعلب : " قال الكسائي في قول الله تعالى : ﴿ **قُل لِّلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا** ﴾[821] هو ليغفروا ، فاسقط اللام وتُرك (يغفروا) مجزوماً "[822] ،فتوجيه الكسائي الجزم في (يغفروا) على تقدير إسقاط اللام منه ، مع بقاء الفعل مجزوماً يدل على قوله بجواز الحذف في النثر مثلما هو جائزٌ في الشعر أيضاً وتبعه في ذلك الفراء فأجاز هو الآخر حذفه في النثر أيضاً[823] مستدلاً بقوله تعالى : ﴿ **قُل لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُواْ يُقِيمُواْ الصَّلاَةَ** ﴾[824] وما تمسك به الكسائي والفراء لا يصلح دليلاً لجواز حذف اللام في النثر ؛ لأنَّ جزم الفعلين (يغفروا ، ويقيموا) في هاتين الآيتين يمكن أن يحملا على وجه آخر ، فمن المحتمل أن يكونا مَجْزومين في جواب الطلب على معنى : إنْ تَقُلْ لهم اغفروا يغفروا – وهو ما ذهب إليه ابن مالك[825] ،

---

(٨١٩) - سر صناعة الإعراب ، ١ / ٣٩١ ، ٣٩٢ .

(٨٢٠) - سر صناعة الإعراب ، ١/ ٣٩١ ، ٣٩٢ .

(٨٢١) - سورة الجاثية ، الآية (١٤) .

(٨٢٢) - التسهيل ، ٣ / ٣٨١ .

(٨٢٣) - انظر شرح الكافية ، ٤/ ٨٨ ، ومعاني القرآن للفراء ، ٢ / ٧٧ .

(٨٢٤) - سورة إبراهيم ، الآية (٣١) .

(٨٢٥) - انظر شرح التسهيل ، ٣ / ٣٨١ .

وعلى معنى قل لهم : صلوا يقيموا الصلاة وهو قول الرضي في شرح الكافية[٨٢٦] ، ومعلوم أن الدليل إذا طرقه الاحتمال سقط به الاستدلال .

وما قيل في (لام) الطلبية يقال في (لا) الناهية أيضاً فلا يجزم بها فعل الفاعل المتكلم المبني للمعلوم إلا شذوذاً لما علمت من أن أمر الشخص لنفسه أو نهيه ليس مألوفاً في كلامهم ومن الشواهد النادرة التي ورد فيها ذلك قول القائل[٨٢٧] :

لا اعْرِفَنْ رَبْرَباً حُوراً مَدامِعُها

مُرِدَّفات على أعْقَاب أكْوارِ

والشاهد في (لا أعرفنْ) فإنَّ (لا) ناهية ، والمضارع المجزوم بها محلاً للمتكلم وهو مبني للمعلوم ، ونظير ذلك قول الآخر[٨٢٨] :

وَإذا مَا خَرْجنَا مِنْ دِمَشْقَ فلا نَعُدْ

لها أبداً ما دَامَ فِيها الجراضِمُ

فجزم (بلا) الناهية فعل المتكلم المبني للمعلوم (نَعْدُ) والأكثر في (لا) أن يجزم بها فعل المخاطب أو الغائب ، وكذا فعل المتكلم المبني للمجهول نحو لا أخْرجْ ولا نُخْرَجُ[٨٢٩] .

ولضعف الأدوات الجازمة امتنع الفصل بينها وبين مجزومها مطلقاً ، إلا في الضرورة ، سواءٌ أكان الفاصل معمولاً لها أم لا ، ومن شواهد فصل (لا) الناهية عن مجزومها اضطراراً قول القائل[٨٣٠] :

---

(٨٢٦) - انظر شرح الكافية ، ٤ / ٨٨ .

(٨٢٧) - البيت للأعشى ، وقيل للنابغة الذبياني كما في الكتاب ، ٣ / ٥١٠ ، ٥١١ ، والمحتسب ٢/ ٨٦ وشرح شواهد المغني ٢ / ٦٢٥ ، والربرب : قطيع من بقر الوحش ، شبه به النساء في حسن العيون وسكون المشي ، والأكوار : الرحل بأدائه ، يقول : لا تقيموا بهذا المكان فأعرف نساءكم مسبيات .

(٨٢٨) - البيت للفرزدق في مغني اللبيب بحاشية الأمير ، ١/ ٢٠٠ ، وليس في ديوانه ، أو للوليد في شرح شواهد المغي ، ٢/ ٦٣٣ ، وشرح التصريح ، ٢/ ٣٩٤ .

(٨٢٩) - لأنَّ المنهي في الحقيقة غير المتكلم وإنما الفاعل المحذوف النائب عنه ضمير المتكلم ، والأصل : لا يُخْرِجْنِي أو لا يُخْرِجْنا أحدٌ ، انظر أوضح المسالك ، ٤ / ٣٥ – ٣٧ .

وقالوا أخانا لا تخَشعْ لظالم

عزيز ولا ذا حقّ قَوْمِك تُظلِمِ

وأصل الكلام : ولا تَظْلمْ ذا حق قومك ،ونظير هذا الفصل الاضطراري مع (لم) قول الآخر[٨٣١] :

فأضْحَتْ مَغانِيهَا قِفاراً بلادُها ❖❖❖ كأنْ لم سوى أهلٍ من الوَحْش تؤهلِ

وتقدير الكلام : كأن لم تؤهل سوى أهلٍ من الوحش .

ومن مظاهر الشذوذ في الأدوات الجازمة إلغاء (لم) الجازمة عن العمل في بعض المواضع مما ترتب على ذلك مجئ المضارع بعدها مرفوعاً ذكر ذلك جماعة من النُّحاة ، وأنشد عليه ثعلب والأخفش من البسيط قول الشاعر[٨٣٢] :

لولا فَوارسُ مِنْ نعْمٍ وأسْرتِهم ❖❖❖ يوم الصُليغاءِ لم يُوفُونَ بالجَار

واختلف النحاة في تخريج رفع المضارع بعد لم ، فبينما يرى البعض أنه مخصوص بالضرورة كالفارسي وأبي حيَّان[٨٣٣] حمله آخرون على (لا) النافية المهملة لاشتراكهما في النفي ، وهو قول ابن جنِّى في سر الصناعة[٨٣٤] وابن مالك في التسهيل[٨٣٥] ، وحملها في شرح الكافية على (ما)[٨٣٦] واستحسنه[٨٣٧] الأشموني[٨٣٨] ؛ لأنَّ (ما) تنفي الماضي كثيراً

---

(٨٣٠) - البيت بلا نسبة وهو من شواهد الأشموني ، ٤ / ٥.

(٨٣١) - البيت لذي الرّمة في ديوانه ، ص ١٤٦٥ ، والخصائص ، ٢ / ٤١ ، والهمع ، ٢/ ٥٦ ، والمغني ، ١/ ٢١٨ ، واللسان (سكن) والمغاني : جمع مغني وهو من غني بالمكان إذا قام به والقِفار جمع قفر أي خالية ، ورسومها : جمع رسم وهو الأثر.

(٨٣٢) - تقدَّم الاستشهاد بهذا البيت .

(٨٣٣) - انظر شرح شواهد المغني ، ٢ / ٦٧٩ .

(٨٣٤)- سر صناعة الإعراب ، ٢ / ٤٤٨ .

(٨٣٥) - انظر شرح التسهيل ، ٣ / ٣٨٥ ، انظر شرح التصريح ، ٢/ ٣٩٨ .

(٨٣٦) - شرح الأشموني بحاشية الصبَّان ، ٤/ ٨ .

(٨٣٧) - المصدر نفسه ، ٤ / ٨ .

بخلاف (لا) ومعلوم أنَّ (لم) تقلب معنى المضارع إلى المُضي ، وذهبت طائفة ثالثة إلى أنَّ رفع المضارع بعد (لم) إنما هو لغة لبعض الأقوام ، وعلى رأس هؤلاء الأخفش(٨٣٩) ، ووافقه ابن جنِّى في المحتسب بقوله :" وأما قراءة طلحة : **(فإمَّا تريْنَ)**(٨٤٠) فشاذة ، ولست أقول إنها لحن ، لثبات عَلَمَ الرفع - وهو النون- في حال الجزم لكن تلك لغة أنْ تثبت النون في الجزم ، وأنشد أبو الحسن البيت السابق "(٨٤١) .

وعلى الرغم من أنَّ الأخفش وابن جنِّى لم يصرحا باسم القبيلة التي ترفع المضارع بعد (لم) ولم يعزواه إلى لهجة من اللهجات ؛ إلا أنَّ الحمل على لغة بعض الأقوام سيظل عندي هو الأولى والأرجح في التخريج على غيره من التأويلات والتفسيرات في مثل هذه المسألة وغيرها من مسائل الخلاف ، إذ لا طائل من وراء صرف التعبير اللغوي عن ظاهره إذا ثبت بالنقل ممن يوثق بعلمه وفصاحته أنه لغة لقبيلة من القبائل ، أو لهجة من لهجات العرب .

ومما ورد مخالفاً للمعهود في (لم) حذف مجزومها في الشعر اضطراراً في قول بعضهم(٨٤٢) :

احْفَظْ وديْعَتِك التي اسْتُودِعْتَها ❖❖❖ يَومْ الأعـازِب إنْ وَصَلتَ وأن لَم

أراد : أن وصلت وإن لم تصل ، فحذف الفعل اضطراراً ، وإنما حُمل حذف الفعل في هذا البيت على الضرورة ؛ لأنَّ المعروف في كلامهم

---

(٨٣٨) - علي الأشموني الشافعي نور الدين أبو الحسن ، فقيه، أصولي ، مُقرئ ، نحوي ، متكلم ، ناظم ولد سنة تسع وعشرين وتسعمائه من الهجرة ، وتوفى سنة ثلاث وعشرين وخمسمائه وألف ميلادية ، معجم المؤلفين ، ٢ / ٦٧٣ .

(٨٣٩) - انظر شرح التسهيل ، ٣ / ٣٨٥ ، والأشموني ، ٢ / ٦٧٣ .

(٨٤٠) - سورة مريم الآية (٢٦) .

(٨٤١) - المحتسب ، ٢ / ٤٢ .

(٨٤٢) - البيت لإبراهيم بن هرمة في ديوانه ، ص ١٩١ ، وشرح التصريح ، ٢٤٧/٢ ، والدرر ، ٥/ ٦٦ ، والأشموني ، ٤ / ٩ أي حافظ علي ما اؤتُمنت عليه يوم الأعازب أعطوك أجراً أو لم يُعطوك .

والمشتهر في استعمالهم أن يكون ذلك بعد (لما) الجازمة ، فهو من ضمن خصائصها التي انفردت بها على قرينتها (لم) قال الرضي : " اختُصت (لما) بجواز الاستغناء بها في الاختيار عن ذكر المنفي ،...وقد جاء ذلك في (لم) ضرورة – وأنشد البيت السابق "(٨٤٣).

ولم ينحصر الإلغاء في(لم) فحسب ، بل ورد بالإهمال أيضاً (متى) الشرطية الجازمة لفعلي الشرط والجواب ، فوقع المضارع بعدها مرفوعاً على الإهمال حملاً لها على (إذا) ومن أمثلة ذلك ما ورد في الحديث :{ إن أبا بكر رجلُ أسيفُ وإنه متى ما يَقُومُ مقامك رق }(٨٤٤) برفع (يقومُ) وهو من القلة والندرة والغرابة بحيث لا يخفى ، حتى أنكره أبوحيَّان في الارتشاف بقوله :" ولا تُهْمَل حملاً على إذا خلافاً لمن زعم ذلك "(٨٤٥) .

والمشهور في (إذا) المستقبلية أن يقع المضارع بعدها مرفوعاً كقول الله تعالى : ﴿ **وَهُوَ عَلَى جَمْعِهِمْ إِذَا يَشَاءُ قَدِيرٌ** ﴾(٨٤٦) فلا يُجزمُ المضارعُ بعدها في سعة الكلام إلا نادراً،كما ورد في الحديث{إذا أخذتُما مضاجعكما تُكبرا أربعاً وثلاثين ... الحديث }(٨٤٧) . أما في الشعر ، فلكثرة وروده فيه أجازه النُّحاة ، وحمله سيبويه على الضرورة في قوله :" وقد أجازوا بها في الشعر مضطرين ، شبهوها بـ(إنَّ) حين رأوها لما يستقبل ، وأنها لا بد لها من جواب "(٨٤٨) وأنشد عدداً من الأبيات التي فيها الجزم بإذا ، ومن شواهد الجزم بها (٨٤٩) :

اسْتَغْنَ مَا أغنَاك ربُّك بالغني

(٨٤٣) - شرح الكافية ، ٤ / ٨٥ .

(٨٤٤) - الحديث رواه البخاري في كتاب الآذان رقم ١٠ ، والإمامة رقم ٦٨ ، وصحيح مسلم ، ٩/ ٦٣ .

(٨٤٥) - ارتشاف الضرب ، ٤/ ١٨٦٤ ، وانظر شرح التسهيل ، ٣ / ٤٠٠.

(٨٤٦) - سورة الشورى ، الآية (٩٢).

(٨٤٧) - الحديث رواه البخاري ، في باب مناقب علي ، رقم ٣٧٠٥.

(٨٤٨) - الكتاب ، ٣ / ٦٠ ، ٦١ .

(٨٤٩) - البيت لعبد قيس بن خُفاف بن عمرو في شرح شواهد المغني ، ١/ ٢٧١ ، والدرر ، ٣/ ٢٠٣ ، والتسهيل ، ٣/ ٤٠٠ ، والأشموني ، ٤/ ٢٠ .

وإذا تُصِبْك خَصَاصَةٌ فتحمَّل

حيث جزم بـ(إذا) فعلي الشرط والجواب (تُصبْكَ ، وتحمَّل) وأكد – رحمه الله – ما أشرت إليه سابقاً من أن الجزم بـ(إذا) يبقي محصوراً في دائرة الشعر ، غير مسموح به ، ولا سائغ في سعة الكلام بقوله :" فهذا اضطرارٌ ، وهو في الكلام خطأ "(٨٥٠).

وكما لا يُجزمُ بـ(إذا) في النثر إلا شذوذاً لا يُجزمْ أيضاً بـ(كيف) ولا بـ(لو) إلا في الضرورة ، فمن شواهد الجزم بـ(لو) في النظم قوله(٨٥١) :

لَوْ يَشأْ طَارَ به ذو مَيعةٍ ❖❖❖ لاحِقُ الآطالِ نَهْدٌ ذو خُصَلْ

ومثله في قول الآخر (٨٥٢):

تَامَتْ فُؤادَك لو يَحْزُنْك ما صنعتْ ❖❖❖ إحدى نِساءِ بني ذُهْل بن شيبانا

بجزم (يشأْ) بـ(لو) في البيت الأوّل ، و(يحزنك) في البيت الثاني وأغلبُ النُّحاة لا يجيزون الجزم بـ(لو) حتى في الشعر خلافاً لقوم كابن الشجري(٨٥٣)، حيثُ قال بجواز الجزم بها في الشعر محتجا بالبيت الأوّل وأشباهه(٨٥٤)، ويُعلِّلُ الأكثرون المنع بأنَّ (لو) تصحب الماضي بكثرة ، والمضارع بقلة ، ونظراً لقلة استعمالها معه امتنع عملها فيه ؛ " لأنَّ ما قلَّ استعماله مع المضارع لم تقبل أن تؤثر فيه ، ويعمل عمل ما يلزم المضارع ،

---

(٨٥٠) - الكتاب ، ٣ / ٦٢ .

(٨٥١) - البيت لعلقمه الفحل ، أو لامرأة من بني الحارث في شرح شواهد المغني ، ٢/ ٦٦٤ ، والدرر ، ٥/ ٩٧ ، والميعة : النشاط ، ولا حق الآطال : ضامر الجنبين ، والنهد : المرتفع ، وذو خُصَل : أي من الشعر يريد أنه لو أراد النجاة لأنجاه فرس ذو نشاط موصوف بتلك الصفات نقلاً عن شرح شواهد المغني ، ١/ ٢٧١ .

(٨٥٢) البيت للقيط بن زُرارة في لسان العرب (تيم) وشرح شواهد المغني ،٢ / ٢٦٥ ،والأشموني ، ٤ / ٢١ .

(٨٥٣) - هبة الله بن علي بن محمد أبو السَّعادات المعروف بابن الشجري ، صاحب الأمالى ، من أئمة العلم باللغة والأدب ، ولد ببغداد سنة خمسين وأربعمائه من الهجرة ، وتوفى سنة اثنتين وخمسين وخمسمائه ، الأعلام ، ٨ / ٧٤ ، بغية الوعاة ، ٢ / ٣٢٤ .

(٨٥٤) - أمالي ابن الشجري ، تحقيق د / محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة بدون تاريخ ١/ ٢٨٧ ، وانظر شرح شواهد المغني ، ٢ / ٦٦٥ .

أو غلب استعماله فيه "[855] وخرَّج ابن مالك الجزم في البيت الأوّل على لُغة مَن يحذف الهمزة من (يشاء) فيقول : شا ، يشا كما قيل : جا يَجي فهو يرى أنَّ من المحتمل أن يكون الشاعر ممن لغته ترك همزة (يشاء) ثم أبدل الألف همزة ساكنة كما قيل في عالم وخاتم : عَألم وخأتم ، وأما سكون (يَحْزُنْك) في البيت الثاني فيرى أنه ليس للجازم ، وإنما هو تخفيفٌ لضمة الإعراب كما قرأ أبو عمرو (يُشْعِرْكُمْ)[856]،و(يَنْصُرْكُمْ)[857] بسكون الراء فيهما[858] ، وفي اعتقادي أن ندرة الشواهد المسموعة في الجزم بـ(لو) وقلة الأمثلة الواردة في ذلك هي العمدة في القول بعدم جوازه في النثر والشعر معاً ، فيحفظ ما ورد منه دون أن يتخذ أصلاً يقاس عليه غيره .

أمَّا (كيف) فالغالب فيها أن تكون اسم استفهام ، وقد تأتي أداة شرط غير جازمة ، وإنما لمجرد تعليق إحدى الجملتين بالأخرى ، فلا تعمل شيئاً فيما بعدها للاستغناء عنها بـ(أي) ، فلا تقل : كيف تكُنْ أكُنْ بالجزم فيهما للاستغناء عن ذلك بقولك : على أي حال تكُنْ أكُنْ ، وهذا كله عند البصريين ، قال سيبويه : " سألت الخليل عن قوله : كيف تَصْنَعْ أصنعْ ، قال : هي مستكرهةٌ ، وليست من حروف الجزاء ، ومخرجها على الجزاء ؛ لأنَّ معناها على أي حال تكُنْ أكُنْ "[859] ، وأجاز الكوفيون الجزم بها قياساً ، حملاً على بقية الأدوات الشرطية الجازمة ، ووافقهم في ذلك من البصريين قطُرب[860] وهو رأي يفتقر إلى سماع يعضده، وإلى نقل يَسْنِده .

---

(٨٥٥) - شرح التسهيل ، ٣ / ٣٨٦ .

(٨٥٦) - سورة الأنعام ، الآية (١٠٩) .

(٨٥٧) - سورة الملك ، الآية (٢٠) .

(٨٥٨) - انظر شرح التسهيل ، ٣ / ٤٠١ .

(٨٥٩) - الكتاب ، ٣ / ٦٠ .

(٨٦٠) - انظر مغني اللبيب بحاشية الأمير ، ١ / ١٧٣ .

ومثل امتناعها عن العمل فيما بعدها ، يمتنع كذلك أن يدخل عليها حرف من حروف الخفض فلا تجرُّ بحرف من حروف الجر إلا شذوذاً ، قال ابن يعيش :" وأما (كيف) فإنما هي سؤالٌ عن الأحوال ، والأحوال لا تدخل عليها حروف الجرِّ ، ألا تراك لا تقول : أمِنْ صحيح ، ولا أمنْ سقيم فكذلك سائر الأحوال ، فلم تدخل على (كيف) كما لم تدخل على ما ناب عنه ، وقد حكى قطرب : انظر إلى كيف يصنع ؟ وقالوا على كيف تبيع الأحمرين ،وذلك شاذٌ شبهوها بأين "[(٨٦١)] .

ومما خرج عن أصول النُّحاة في الجمل الشرطية إهمالُ أداة الشرط الجازمة في الجواب بعد إعمالها في فعل الشرط لفظاً إن كانا مضارعين كما ورد في النظم في قول بعضهم[(٨٦٢)] :

يا أقرعُ بنُ كابس يا أقرعُ

إنَّك إن يُصْرَعْ أخاك تُصْرَعُ

برفع المضارع (تُصْرَعُ) الواقع جواباً للشرط بعد إعمال الأداة (إن) في فعل الشرط (يُصْرَعْ) وفي قراءة مَنْ قرأ في الشواذ : **(أينما تكونوا يُدْرِكُكُمُ الموتُ)**[(٨٦٣)] برفع (يُدْرِكُكُمْ) على إهمال الأداة . ورفع المضارع في مثل هذه الأمثلة مخالف لأصول النُّحاة وقواعدهم المبنية على المنقول والمعقول لـ(أنَّ الشرط إذا كان مجزوماً لزم أن تكون جوابه كذلك ،لإنَّك إذا أعملته في الأوَّل كنت قد أرهفته للعمل غاية الإرهاف ، فتركُ إعماله في الثاني تراجعٌ عمَّا اعتزموه)[(٨٦٤)] ولذا نعته ابن مالك بالضعف والوهن في قوله[(٨٦٥)] :

---

(٨٦١) - شرح المفصّل ، ٤ / ١١٠ .

(٨٦٢) - البيت لجرير بن عبد الله البجلي في الكتاب ، ٣/ ٦٧ ، ولسان العرب (بجل) وشرح شواهد المغني ، ٨٩٧/٢ ، وشرح المفصّل ، ٨/ ١٥٨ ، وشرح التصريح ، ٤٠٢/٢ ، ٤٠٣ .

(٨٦٣) - سورة النِّساء ، الآية (٧٨) ، والرسم المصحفي : (يدركُّم) بالجزم ، وقراءة الرفع لطلحة بن سليمان في البحر المحيط ، ٣ / ٢٩٩ .

(٨٦٤) - شرح المفصّل ، ٨ / ١٥٧ .

(٨٦٥) - متن الألفية .

وَبعْدَ مَاضٍ رَفعُك الجزاء حَسَنْ ❖❖❖ وَرَفْعُه بَعْدَ مُضارِعٍ وَهَـنْ

ووصفه سيبويه بالقُبح في قوله :" وقبُح في الكلام أنْ تعمل (إنْ) أو شئ من حروف الجزاء في الأفعال حتى تجزمه في اللفظ ، ثم لا يكون لها جوابٌ ليجزم بما قبله "(٨٦٦) ، وصرَّح المبرِّد بعدم جوازه إلا في الضرورة حيثُ قال :" وأما ما لا يجوز إلا في الشِّعر فهو : إن تأتِ آتيك ،...لأنها قد جزمت ، ولأنَّ الجزاء في موضعه ، فلا يجوز في قول البصريين في الكلام إلا أن توقع الجواب فعلاً مضارعاً مجزوماً أو فاء إلا في الشعر "(٨٦٧) ، وخرَّج سيبويه رفع المضارع في الأمثلة السابقة على تقدم (تُصَرَعُ) في النية ، والتقدير : إنك تُصرعُ أن يُصرعْ أخوك(٨٦٨) ، ووافقه السيوطي في ذلك معلقاً على بيت الشاهد بقوله :" والبيت اُستشهد به على رفع جزاء الشرط مع كون فعل الشرط مضارعاً ، وخُرِّج على أنه ليس بالجواب بل خبر (إنَّ) ، وجملة الشرط وقعت حشواً بين (إنَّ) وخبرها ، والجواب محذوف لدلالة الخبر عليه "(٨٦٩) وحَملهُ المبرِّد على حذف (الفاء) من الفعل(٨٧٠) ، وهو ما اختاره ابن يعيش في قوله :" وأما الرفع فقبيحٌ ، والذي جاء منه في الشِّعر متأوَّل من قبيل الضرورة ،... فسيبويه يتأوَّله على إرادة التقديم ... وقد اُستُضْعفَ ، والجيِّد أن يكون على إرادة الفاء ، فكأنه قال فيقولُ "(٨٧١) ، ويبدو لي أن رأى المبرِّد هو الأكثر رجاحة في هذه المسألة ؛ لأنَّ القول بالتقديم والتأخير يُحوَّجُ إلى تقدير جوابٍ محذوف ، بخلاف الحَمْل على إرادة الفاء وما لا تقدير فيه أولى في التخريج مما يحتاج إلى التقدير .

---

(٨٦٦) - الكتاب ، ١ / ٤٣٦ .

(٨٦٧) - المقتضب ، ٢ / ٦٩ .

(٨٦٨) - الكتاب ، ١ / ١٩٠.

(٨٦٩) - شرح شواهد المغني ، ٢ / ٨٩٨ .

(٨٧٠) - انظر الكامل للمبرِّد ، ص ١٧٥ ، والمقتضب ، ٢ / ٧٢ .

(٨٧١) - شرح المفصّل ، ٨ / ١٥٨ .

وإذا لم يصلح الجواب لأن يكون فعلاً للشروط وجب اقترانه بالفاء ، ولا تسقط هذه الفاء عن الجواب إلا في ضرورة الشعر أو نادر الكلام ، قال الزمخشري :" وإن كان الجزاء أمراً ، أو نهياً ، أو ماضياً صحيحاً ، أو مبتدأ وخبراً فلا بدَّ من الفاء ... وقد تجئ الفاءُ محذوفة شذوذاً كقوله "(٨٧٢) وأنشد هذا البيت :

من يَفْعلُ الحسناتُ اللّه يشْكُرها

ومن شواهد الحذف النادر في الكلام قول النبي صلى الله عليه وسلم لأبي ابن كعب في شأن اللقطة : {...فإن جاء صاحبها وإلا استمتعْ بها }(٨٧٣) باسقاط (الفاء) من الجواب (استمتع) ، والقياس أن يقترن بالفاء لكونه جملة طلبية . والحذف من هذا القبيل مقصور على السماع فيحفظ ما ورد منه ولا يحمل عليه غيره .

---

(٨٧٢) - شرح المفصّل ، ٩ / ٢ .

(٨٧٣)- الحديث أخرجه البخاري في باب اللقطة ، برقم (٢٢٩٤) .

الفصل الرابع

الشـــاذ في حروف الجرِّ والإضافة والعــدد

المبحث الأوَّل

الشــذوذ في حروف الجــرِّ

من ذلك الخفض بـ(متى) و(لعلَّ) و(كـي) شـذوذاً(٨٧٤) في لغة بعض القبائل وإنما قلنا بشذوذ الخفض بهذه الأدوات ؛ لأنَّ الشائع في (متى) من حيثُ الاستعمال أن ترد اسماً يُستفهم بها عن الزمن كما في قول الله تعالى : **(مَتَى نصر الله)**(٨٧٥) أو أداة شرط لتعليق إحدى الجملتين بأخرى نحو " مَتى أضع العُمامة تَعْرِفُونِي "(٨٧٦) أما استعمالها أداة للخفض فلا يعرف إلا في لغة هذيل خاصة ، وهي عندهم بمنزلة (مِن) الابتدائية ، وقد سُمع من بعضهم : أخْرَجَها متى كُمَّهِ أي من كُمَّه(٨٧٧) ، وقال شاعرهم :(٨٧٨)

شَرِبْنَ بماءِ البحر ثمَّ ترفَّعَتْ ❖❖❖ متى لُجَج خُضْرٍ لهُنَّ نَئِيجُ

أي من لُجج ، فخفض بـ(متى) لفظ لجج على اللغة الهذلية .

والغالب في (لعلّ) أن تأتي حرف ترج أو توقُّع ناسخاً للمبتدأ والخبر بنصب الأوَّل اسماً لها ، ورفع الثاني خبراً لها ، وخرج عقيل عن هذا

---

(٨٧٤)- انظر شرح التصريح ، ١/ ٦٣١ ، وانظر أوضح المسالك وبهامشه ضياء السالك ، ٢/ ٢٦٩ – ٢٧٢ .

(٨٧٥) - سورة البقرة ، الآية (٢١٤).

(٨٧٦) - عَجُز البيت لسُحَيم بن وثُيل ، وصَدره : (أنا ابنُ جَلا وطلاعُ الثنايا) وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ، ٣ / ٢٠٧ ، وابن يعيش ، ١/ ٦١ ، ومجالس ثعلب ، ص ٢١٢ .

(٨٧٧) - أوضح المسالك وبهامشه ضياء السالك ، ٢/ ٢٦٩ – ٢٧٤ .

(٨٧٨) - البيت لأبي ذؤيب الهذلي في الخصائص ، ٢ / ٨٥ ، والدرر ، ٤ / ١٧٩ ، وسر صناعة الإعراب ، ١/ ١٣٥ ، ٤٢٤ ، والهمع ، ٢ / ٣٧٣ ، واللجج : جمع لجة ، وهي معظم الماء ، والنئيج : الاسترخاء والهطلان .

فألحقها بالحروف الخافضة فجرَّت بها المبتدأ شذوذاً ، قال شاعرهم :[٨٧٩]

لَعلَّ اللّهِ فضَّلكم علينا ❖❖❖ بشئٍ أنَّ أمَّكُم شَرِيمُ

بجر لفظ الجلالة بـ(لعلَّ) على لغة عقيل ، ونظير ذلك قول الآخر[٨٨٠] :

فقلتُ ادْعُ أُخْرى وارْفَعِ الصَّوت داعياً

لَعلَّ أبي المغوار منكَ قريبُ

بجر (أبي المغوار) بـ(لعل) وقد أنكر هذه اللغة بعض النُّحاة منهم الفارسي زاعماً أنه لا دليل في هذا البيت لأنه يحتمل أن يكون الأصل : لعلَّه لأبي المغوار منك جوابٌ قريبٌ ، فحذُف موصوف (قريب) ، وضمير الشأن ، و(لام) لعلَّ الثانية تخفيفاً ، وأدغم الأولى في لام الجر[٨٨١] ، وفي اعتقادي أن هذا التأويل فيه شئ من التكلف والتمحل لا مبرر له ، ولا توجد ضرورة تقتضيه فالجر بـ(لعلَّ) لغة عقيلية حكاها أبو زيد[٨٨٢] ، وكذا أثبتها الأخفش والفراء[٨٨٣] ، فلا وجه لإنكار لغة ثبتتْ بنقل الأئمة ورواية الثقات .

أمَّا (كي) فلعدم أصالتها في الجرِّ انحصر عملها في ثلاثة مواضع ، منها : (ما) الاستفهامية تنزيلاً لها منزلة (اللام) التعليلية ؛ لاشتراكهما في المعنى[٨٨٤] فيقولون إذا سألوا عن علة الشئ : كيمهْ ؟ وأصل الكلام :

---

(٨٧٩) - البيت بلا نسبة في شرح الأشموني ، ٢ / ٢٨٤ ، وشرح التصريح ، ١ / ٦٣١ ، وشرح الكافية الشافية ، ٢ / ٧٨٣ ، والشريم : المرأة المفضاة .

(٨٨٠) - البيت لكعب بن سعد الغنوى في الدرر ، ٤/ ١٧٤ ، ولسان العرب (جوب) و (علل) وشرح التصريح ، ١/ ٢١٣ ، وشرح شواهد المغني ، ص ٦٩١ ، ويروى : لعَلَّ أبا المغوار ولا شاهد فيه علي هذه الرواية .

(٨٨١) - انظر مغني اللبيب بحاشية الأمير ، والهمع ، ٢ / ٣٧٣ .

(٨٨٢) - هذه الحكاية في اللسان (علل) قال :" وحكي أبو زيد أن لغة عقيل لعلِّ زيد منطلقٌ بكسر اللام من (لعلِّ) وجر زيد " وانظر أيضاً سر صناعة الإعراب ، ١ / ٤٠٧ .

(٨٨٣) - انظر همع الهوامع ، ٢ / ٣٧٣ .

(٨٨٤) - فإذا قال لك قائل : لم فعلت كذا ؟ تقول له : ليكون كذا ، وهذا المعنى قريب من قولك : فعلت ذلك كي يكون كذا ، انظر شرح المفصّل ، ٨ / ٤٩ .

كي ما فحذفت ألف (ما) الاستفهامية بعد دخول (كي) الجارة ، وعُوِّضَ عنها بـ(هاء) السكت ، إلا أنَّ جرها لـ(ما) الاستفهامية قليلة فالأكثر عندهم أن يقولوا :(لمه) باللام على الأصل ، والمعنى : لأي شئ كان ذا ؟ قال ابن يعيش :" وقد تستعمل استعمال حرف الجرِّ فيدخلونها على الاسم، قالوا : كيمه ؟ والأصل (ما) الاستفهامية ، فأدخلوها عليها (كي) كما يدخلون اللام "(٨٨٥)،كما جرَّت (ما) المصدرية وصلتها المؤولتين باسم في نحو قول الشاعر(٨٨٦) :

إذا أنْتَ لم تَنْفَع فَضُرَّ فإنَّما

يُرادُ للفتي كيْمَا يَضرُّ ويَنْفَعُ

قال صاحب التصريح معلِّقاً على هذا البيت : " فـ(كي) جار للمصدر المؤول من (ما) وصلتها ، وهي حرفٌ بمنزلة اللام ، أي إنما يُراد الفتي للضُرِّ أو النَّفع "(٨٨٧).

وهي تجر أيضاً (أن) المصدرية المضمرة وصلتها كقولك : جئتُ كي تُكرمَنِي إذا قدَّرت بعدها (أن) ، فـ(أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر في محل جرٍ بـ(كي) التي هي بمعنى اللام والتقدير : جئت لإكرامي ، والذي يُفهمُ من قول صاحب التصريح وغيره أن استعمال (كي) أداة للخفض لم يكن بالأصالة وإنما هي ملحقةٌ في العمل إلحاقاً باللام التعليلية ونُزِّلتْ منزلتها ؛ لما بينهما من تشابه وتقارب في المعنى ، ولأجل ذلك خالفت سائر حروف الخفض في عدم جرِّها الأسماء المعربة والصريحة ، بل انحصر عملها في تلك المواضع الثلاثة المذكورة ، حتى قيل إنها لغةٌ ، ولكنها لم تُعزَ إلى جهةٍ معينة(٨٨٨) .

---

(٨٨٥) - المصدر السابق نفسه ، ٨ / ٤٩ .

(٨٨٦) - البيت للنابغة الجعدى في ملحق ديوانه ، ص ٢٤٦ ، وله أو للنابغة الزبياني في شرح شواهد المغني ، ١/ ٥٠٧ ، بلفظ (يُرْجي الفتي) وبلا نسبة في ارتشاف الضرب ، ٢/ ٣٩٤ والتصريح ، ١ / ٦٣٢ .

(٨٨٧) - شرح التصريح ، ١ / ٦٣٠ – ٦٣٢ .

(٨٨٨) - شرح المفصّل ، ٨ / ٤٩ .

والقياس في (باء) الخافضة أن لا تُزاد في سعة الكلام إلا في ستة مواضع هي : فاعل (كفي) والمفعول ، والمبتدأ والخبر والحال والتوكيد(٨٨٩) ومن غريب زيادتها أن تزاد في المجرور في قول بعضهم(٨٩٠) :

فأصْبَحْنَ لا يَسْأَلنَهُ عَنْ بما به ❖❖❖ أصَعَّدَ في عُلوِّ الهوَىَ أم تَصوَّبا

والشاهد في قوله (عن بما به) حيثُ وقعت الباء زائدة بين الجار (عن) ومجرورها(ما) .كما زيدت ضرورة في غير فاعل (كفي) في قول بعضهم(٨٩١):

أَلَمْ يأتِيكَ والأنباءُ تَنْمي ❖❖❖ بما لاقت لَبُونُ بَنِي زياد

بدخول (الباء) على (ما) الموصوليَّة في (بما لاقت) وهو فاعل لـ (يأتيك) . قال ابن عصفور :" وأمَّا الباء فتكون زائدة في خبر (ما) و(ليس) وفاعل (كفي) وفي مفعولها ، ولا تزاد فيما عدا ذلك إلا في الضرورة نحو قوله :- وأنشد البيت السابق – ووضح زيادتها بقوله : أي ما لاقت"(٨٩٢).

ومن الحروف الخافضة للأسماء الظاهرة فقط (حتى) فلا تدخل علي المضمرات إلا في الضرورة ، كما ورد في قول البعض(٨٩٣) :

فلا واللّهِ لا يُلْفِي أناسٌ ❖❖❖ فَتَىً حتَّاك يا ابن أبي زياد

بجرِّ (حتى) للضمير (كاف) ضرورة ، ويشاركها في هذا الحكم أيضاً (اللام) وقد أشرت إلى ذلك من قبل ، ومن خلال تتبع النُّحاة لمجاري كلام العرب ، تبيَّن لهم أن للعرب تعبيرات أخرى تقوم مقام (حتاه) و(حتاك) و (كه) و (كها) فاستغنوا بها عن استعمال هذين الحرفين

---

(٨٨٩) - انظر شرح الكافية ، ٤ / ٢٨٨ ، ٢٨٩ .

(٨٩٠) - البيت للأسود بن يعفر في شرح التصريح ، ٢ / ١٣٠ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ، ٣ / ٣٤٥ ، وشرح شواهد المغني ، ص ٧٧٤ ، ولسان العرب (صعد) ، وصعَّد : ارتفع ، وصوَّب : انحدر .

(٨٩١) - قائل البيت قيس بن زهير بن جُزيمة العبسي في اللسان (أ ت ي) وشرح شواهد المغني ١/ ٣٢٨ ، والكتاب ، ٣ / ٣١٦ ، والمقرِّب ، ١ / ٢٠٣ .

(٨٩٢) - المقرِّب ، ١ / ٢٠٣ .

(٨٩٣) - البيت بلا نسبة في همع الهوامع ، ٢ / ٣٤١ ، وخزانة الأدب ، ٩ / ٤٧٤ ،٤٧٥ ، والمقرَّب ، ١ / ١٩٤

مع المضمرات إلا في الضرورة ، قال ابن يعيش : " ولا تدخل على مضمر، ولا تقول : حتاه ، ولا حتاك ، قال سيبويه : استغنوا عن الاضمار في حتى بقولهم : دَعْهُ حتى ذاك ، وبالإضمار في (إلى) بقولهم دعه إليه ؛لأنَّ المعنى واحد "(٨٩٤) وقال الفارسي :" ومثل هذا في الشذوذ عن الاستعمال – وأن كان غير متنحٍ في الاستعمال – رفضهم وصل (كاف) التشبيه بعلامات الضمير واستغنوا عنه بقولهم : أنا مثلك وأنت مثلي"(٨٩٥)،وهذا كله في الضمائر المتصلة ، أمّا المنفصلة منها فيجوز دخولها عليها لما لها من شبه بالأسماء الظاهرة في كونها مستقلة بنفسها ،قال ابن عصفور : "من الضرورة أن تُستعمل الحرفُ استعمالاً لا يجوز مثله في الكلام نحو قول العجاج : وأمَّ أو عال كها ...- فجرَّ بالكاف الضمير المتصل،وحكمها في سعة الكلام ألا تجرَّ إلا ظاهراً ، والضمير المنفصل لجريانه مجرى الظاهر،فيقال : ما أنا كأنت،ولا أنت كأنا "(٨٩٦)

والأشهر في (رُبَّ) أن تكون بضمِّ الرَّاء وتشديد الباء وفتحها ، وسُمِع فيها لغات أخرى حكاها صاحبُ اللسان في قوله :" وبَعْضَهُم يقول : رَبَّما بالفتح ، وكذلك رُبَّتَما وَرَبَّتَما وَرُبُتما ، والتثقيل في ذلك أكثر في كلامهم "(٨٩٧) ، وهي لا تجر إلا النكرات ، وشذَّ عن هذا قولُ الشاعر(٨٩٨) :

رُبَّما الجَامِل المؤبَّل فيهم ❖❖❖ وَعناجيح بينهما المِهارُ

---

(٨٩٤) - شرح المفصّل ، ٨ / ١٦ ، ١٧ ، وأصله في الكتاب ، ٢ / ٣٨٣ ، وانظر همع الهوامع ٢ / ٣٤١ ، ٣٤٢ .

(٨٩٥) - المسائل العسكريات ، ص ٦٥ .

(٨٩٦) - المقرَّب ، ١ / ٢٠٣ .

(٨٩٧) - لسان العرب (ربب) .

(٨٩٨) - البيت لأبي داؤد الإيادي في الدرر ، ١٢٤/٤ ، وشرح شواهد المغني ، ١ / ٤٠٥ ، وشرح المفصّل ٢٩/٨ ، والهمع ، ٣٤٩/٢ ، والجامل : جماعة الإبل ولا واحد له من لفظه والمؤبَّل : الإبل التي للقينة ، والعناجيح : جمع عُنجوح وهو الخيل الطويلة الأعناق ، والمهار : جمع مُهْر وهو ولد الفرس نقلاً عن شرح شواهد المغني ، ١ / ٤٠٦ .

حيثُ جرَّ بـ(ربَّ) (الجامل) المعرَّف بـ(ال) والجمهور يقابلون هذه الرواية برواية أخرى جاءت بالرفع ، وعلى افتراض صحة رواية الجر فهي محمولة عندهم على زيادة (ال) وليست هي المعرَّفة[899] .

والغالب في (رُبَّ) المكفوفة عن العمل بـ(ما) الزائدة أن تدخل على جملة فعلية [900] فعلها ماضٍ [901] ودخولها على الجملة الاسمية في غاية والندور كما هو الحال في البيت السابق ، جاء في التصريح : " ودخول (رُبَّ) المكفوفة بـ(ما) على الجملة نادراً جدَّاً "[902]. ونظراً لقلة الشواهد المسموعة في ذلك ،عمد الفارسي إلى معالجة شذوذ هذا البيت ،فنحا به نحو التأويل ،معتبراً أن (ما)المقرونة بـ(ربَّ) ليست كافة ؛ وإنما هي اسم نكرة بمعنى شئ مجروراً بـ(رُبَّ) ،و(الجامل) بالرفع – خبرٌ لضمير محذوف ، والجملة صفة (ما) ، و(فيهم) جارو مجرورٌ متعلقٍ بحال محذوفة،والتقدير : ورب شئ هو الجاملُ المؤبَّلُ كائناً فيهم "[903] وفي ظنِّي أن هذا التوجيه برَّغم ما فيه من كثرة التقديرات إلا أنه تخريج مقبول اقتضته ضرورة المعالجة ، وأملته ظروف طرد القاعدة .

والأصل في حروف الجرِّ أن تقترن بمدخولها ، فلا يحذف الجار ويبقي عمله قياساً إلا مع (رُبَّ) بعد الفاء أو الواو العاطفة أو بل في الشعر خاصة ؛ وذلك لوروده كثيراً جدَّاً ، حتى قال أبو حيَّان :" لا يحتاج إلى مثال فإنَّ دواوين العرب ملأى منه[904] ، كما يجوز حذفه أيضاً قياساً من (اللّه) في القسم خاصةً عند البصريين مع التعويض عنه بألف الاستفهام نحو : آللّهِ ما فَعَلتُ كذا ؟ أو (هاء) التنبيه نحو ها اللّهِ[905] ، ولا يسقط

---

(٨٩٩) - انظر الهمع ، ٢ / ٣٤٩ .

(٩٠٠) - انظر الكتاب ، ٣ / ١١٥ ، والكافية ، ١ / ٣٠١ .

(٩٠١) - انظر الأصول ، ١ / ٤٢٠ .

(٩٠٢) - التصريح ، ١ / ٦١٨ .

(٩٠٣) - انظر التصريح ، ١ / ٦١٨ ، والمغني ، ١ / ١٢١ .

[904] - انظر الهمع ، ٢ / ٣٨٣ .

(٩٠٥) - انظر الإنصاف المسألة ٥٧ ، ١ / ٣٦٨ ، والكافية ، ٤ / ٣٠٥ .

الجار مع بقاء عمله في غير هذه المواضع إلا في ضرورة النظم ، أو نادر الكلام قال ابن مالك : " يُجَرُّ بـ(رُبَّ) محذوفة بعد الفاء كثيراً ، وبعد الواو أكثر ، وبعد بل قليلاً ، ومع التجرد أقل "(٩٠٦)، فمن شواهد الحذف للضرورة قول الشاعر(٩٠٧) :

إذا قيل أيُّ النَّاس شَرٍّ قبيلة

أشارَتْ كُليبٍ بالأكُفِّ

الأصابعُ

ونظير ذلك قول الآخر(٩٠٨) :

رّسْمِ دَارٍ وقفتُ في طَلَلِهْ ❖❖❖ كدتُ أقضي الحياة من جَلَلِهْ

والتقدير : (أشارت إلى كليب) في البيت الأوّل ، و(إلى رسم دار) في البيت الثاني بحذف (إلى) في الموضعين مع بقاء عملها من غير تعويض ضرورة ومن أمثلة الحذف الشاذ في النثر جرٌّ لفظ الجلالة بأداة محذوفة بلا عوض في حكاية الفراء لقول بعضهم : "سمعناهم يقولون : آللّهِ لتَفْعلنَّ ؟ فيقول المجيبُ : اللّهِ لأفعلنَّ بألف واحدةٍ مقصورة في الثانية "(٩٠٩) ومن هذا القبيل أيضاً قولهم (لاهِ أبوك)(٩١٠) وهم يريدون للّه أبوك فحذفوا لام الجرِّ واللام الأخرى ، ويرى سيبويه أن حذف الجار هنا وإن لم يكن جارياً على وفق ما يقتضيه القياس إلا أن كثرة استعمال هذه العبارة سوَّغت لهم الحذف لأجل التخفيف ، قال : " ومِن العرب مَنْ يقول: اللّهِ لأفعلنَّ ، وذلك أنه أراد

---

(٩٠٦) - التسهيل ، ٣ / ٥٥ .

(٩٠٧) - البيت للفرزدق في ديوانه ، ١ / ٤٢٠ ، والدُّرر ، ٤ / ١٩١ ، وشرح التصريح ، ١ / ٣١٢ ، وشرح شواهد المغني ، ١ / ١٢ .

(٩٠٨) - البيت لجميل بثينه في ديوانه ، ص ١٨٩ ، والدُّرر ، ٤ / ٤٨ ، وشرح شواهد المغني ١/ ٣٩٥ ، ولسان العرب (طلل) ، والرسم : بقية الديار بعد رحيل أهلها ، والطلل : ما شخص من آثار الديار ، وأقضي : أموت وأهلك ، والجلل : الخطب العظيم ، من شرح الكافية ٤ / ٣٠٥ .

(٩٠٩) - انظر الإنصاف المسألة ٥٧ ، ١ / ٣٦٨ .

(٩١٠) - انظر شرح الكافية ، ٤ / ٣٠٨ .

حرف الجرِّ، وإياه نوى ، فجاز حيث كثر في كلامهم ، وحذفوها تخفيفاً وهم يَنْوُوه"[٩١١] .

ومن نوادر هذا الحذف أيضاً ما حكاه يونس بن حبيب البصري أن مِن العرب مَنْ يقول :" مررتُ برجُلٍ صالحٍ إلا صالحٍ فطالحٍ " أي إن لم أكن مررتُ برجلٍ صالحٍ فقد مررتُ برجُلٍ طالح[٩١٢] ، ومن هذا القبيل ما يروى عن رؤبه بن العجاج أنه كان إذا قيل له : كيف أصبْحتَ ؟ يقول : خيرٍ عافاك اللّه ، أي بخير[٩١٣] .

وتمسَّك الكوفيون بهذه الأمثلة القليلة فجوَّزوا اسقاط الجار مع بقاء عمله قياساً وفي سعة الكلام ، بناءً على ما هو معهود عنهم من اعتدادهم في القياس بالأمثلة القليلة والنوادر الشاذة المسموعة عن العرب . وخرَّج البصريون هذه الشواهد أما على الضرورة كما في الأبيات السابقة ، وإما على كثرة الاستعمال كما هو الحال مع لفظ الجلالة ، وإما على أنها لغة نادرةٌ مختصة بقبيلة من القبائل لا يصلح القياس عليها كحكاية يونس بن حبيب ، أو إنها واقعةٌ لفرد ونحوه لا يعتد به لقلته وشذوذه كرواية رؤبه .

وكما لا يجوز حذف الجار مع بقاء عمله ، لا يجوز أيضاً فصله من مجروره ، أو تأخيره عنه إلا في الضرورة ، قال ابن عصفور :" ولا تفصل بين الجار والمجرور إلا في نادر الكلام نحو ما حكاه الكسائي من قول بعضهم : " أخذْتُه بأرى ألف درهم " ، وقولهم : " هذا غلامُ واللّه زيد ، " أو ضرورة الشعر "[٩١٤] ، وسُمِع الحذف اضطراراً بظرف في قول القائل[٩١٥] :

---

(٩١١) - الكتاب ، ٣ / ٤٩٨ .

(٩١٢) - الإنصاف المسألة ٥٧ ، ١ / ٣٦٨ .

(٩١٣) - انظر التصريح ، ١ / ٦٧١ ، والإنصاف المسألة ٥٧ ، وشرح الكافية ، ٤ / ٣٠٨ .

(٩١٤) - انظر شرح التسهيل ، ٣ / ٦٢ .

(٩١٥) - البيت بلا نسبة في شرح الأشموني ، ٢ / ٣٠٢ ، والدرر ٤ / ٢٠١ ، وهمع الهوامع ، ٢/ ٣٧ .

إنَّ عَمْرَواً لا خيرَ فيَ اليومَ عَمْرو ❖❖❖ إنَّ عمـراً (مُخبِّرُ) الأحْزَانِ

والأصل : لا خير في عمرٍو اليومَ .

وقد يكون الفصل بجار ومجرور كما في قول أحدهم(٩١٦) :

رُبَّ فيَ النَّاسِ مُوسِرٍ كعديم ❖❖❖ وعَدَيمٍ يُخالُ ذا أيسَارِ

حيثُ فصل (رُبَّ) عن مجرورها (موسر) بالجار والمجرور اضطراراً .

وسُمِعَ الفصل بالمفعول أيضاً في قول الآخر(٩١٧) :

وَإنِّي لأطوي الكَشْحَ مَنْ دُونِ (من طوى)

وأقطعُ بالحـرْقِ الهبوب

المَراجِمِ

والتقدير : وأقطع الخرْق بالهبوب المراجم ،ففصل بالمفعول به (الخرق) بين (الباء) ومجرورها (الهبوب) وكل ذلك لأجل الضرورة .

---

(٩١٦) - البيت بلا نسبة في والدرر ، ٤ / ٢٠١ ، وهمع الهوامع ٢/ ٣٧

(٩١٧) - البيت بلا نسبة في الدرر ، ٤/ ٢٠٢ ، ولسان العرب (هبو) ، وهمع الهوامع ، ٢/ ٣٧ .

المبحث الثاني
الشـــذوذ في الإضـــافة

من أصول النُّحاة في الإضافة أنَّه لا يُضاف اسم إلى آخر حتى يجرَّد منه ما فيه من نونٍ ، أو تنوين ، أو أداة تعريف ، وهذا الأخير مختصٌ بالإضافة المحضة ، قال ابن السَّراج :" والإضافة المحضة لا تجتمع مع الألف واللام ، ولا تجتمع أيضاً الإضافة والتنوين ، ولا تجتمع الألف واللام والتنوين "[(٩١٨)] ، وخرج عن هذه القاعدة بعضٌ من الأمثلة ، وقليلٌ من الشواهد النادرة ورد فيها إثبات النون مع الإضافة ، ودخول الألف واللام على المضاف في الإضافة المحضة على غير قياس ، فمن شواهد النون مع الإضافة ما جاء في قول الشاعر [(٩١٩)] :

وَلَمْ يَرْتفِقْ والنَّاسُ مُحْتَضِرُونَهُ

جَمِيعاً وأيْدِى المُعْتفِينَ رواهِقُـهْ

حيثُ أثبت (النون) في (محتضرونه) مع إضافتها إلى هاء الضمير شذوذاً والقياس أن يَقول : مُحْتضِروه بحذف النون للإضافة ، ونظير ذلك قول الآخر[(٩٢٠)] :

هُمُ القـائلون الخيرَ والآمِـرونَه

إذا مَا خَشُـوا مُحْدَثِ الأمـرِ مُعْظَما

بإثبات النون في (الآمرونه) مع إضافتها إلى هاء الضمير . وكاد النُّحاة يجمعون على عدم جواز الجمع بين النون والتنوين والإضافة ، وسبق أن

---

(٩١٨) - الأصول ، ٢ / ٥ .

(٩١٩) - تقدَّم الاستشهاد بهذا البيت ، ويرتفق : يتكئ علي مرفقه ، وهو كناية عن الانشغال ، محتضرونه : حاضروه وشاهدوه ، والمعتفون : جمع معتف وهو طالب الإحسان ، ورواهقه : من يغشونه ويأتون إليه ، والمعنى : ولم ينشغل عن قضاء حوائج الناس وهم لديه كثيرون يطلبون عطاءه ويَفِدُون عليه طمعاً في كرمه ، شرح الكافية ، ٢ / ٢٦ .

(٩٢٠) - تقدَّم الاستشهاد بهذا البيت ، ومُحدث الأمر : حادثه ، والمُعظم : الأمر يُعظم دَفْعُه .

ذكرنا أن المبرِّد كان يشكك في صحة هذين البيتين وذهب إلى أنَّ كليهما مصنوع ، لا يصح الاحتجاج بهما(٩٢١) ، ولم يقطع سيبويه بذلك ، بل اكتفي بالإشارة إلى مَن قال بالصناعة مِمَّنْ سَبَقهُ من النُّحاة من غير أن يُثبت ذلك أو ينفيه ، وذلك في قوله – بعد أنْ أكَّد أن حذف النون والتنوين لازم في الإضافة - : " وقد جاء في الشعر ، وَزعموا أنه مصنوع "(٩٢٢).

ومن الأمثلة النادرة التي ورد فيها الجمع بين الألف واللام والإضافة في الإضافة المحضة ما حكاه أبو زيد أنه سمع بعض العرب يقولون : الثلاثة الأثواب ، وقد علَّق ابن عصفور على هذه الرواية قائلاً :" فأمَّا ما حكاه أبو زيد من قول بعضهم : الثلاثة الأثواب فضعيفٌ جدّاً ، أو الألف واللام زائدة "(٩٢٣) فواضح من هذا التعليق أن الألف واللام والإضافة لم تجتمعا إلا في نادر الكلام وفي لغة وُصفَتْ بأنها في غاية الضعف ، فلا يُعوَّلُ عليها في القياس ، ولا يلحق غيرها بها ، وأخذ الكوفيون بهذه النوادر فأجازوا قياساً دخول الألف واللام على المضاف في الإضافة المحضة ، قال ابن يعيش : " ولا يجمع بين الألف واللام والإضافة ؛ لأنَّ ما فيه الألف واللام لا يكون إلا معرفة ... فأما الخمسة الأثواب ، والأربعة الغلمانِ فهو شئ صار إلى جوازه الكوفيون "(٩٢٤).

ومما يُحمل على الشذوذ في الإضافة ، إضافة الاسم إلى مردافه ، كـ(ليث أسدٍ) أو الصِّفة إلى موصوفها كـ(فاضل رجل) أو الموصوف إلى صفته كـ(رَجُلِ فاضلٍ) فالإضافة في هذه الأمثلة كلها مخالفة لمقتضي ظاهر القياس ؛ لأنَّ الغرض من الإضافة التعريفُ أو التخصيصُ والشئ لا يتعرَّفُ بنفسه ، ولا يتخصّص بها(٩٢٥) وقد ورد من هذا القبيل بعض الأمثلة و الشواهد عالجها النُّحاة إما بتأويلها وصرفها عن ظاهرها

---

(٩٢١) - انظر الكامل للمبرِّد ، ١ / ٢١٣ .

(٩٢٢) - الكتاب ، ١ / ١٨٨.

(٩٢٣) - المقرِّب ، ١ / ٢٠٩ ، ٢١٠ .

(٩٢٤) - شرح المفصّل ، ٢ / ١٢١ .

(٩٢٥) - انظر شرح التصريح ، ١ / ٦٨٩ – ٦٩١ .

،أو بتقدير محذوف بين المضاف والمضاف إليه ، فمن الأوَّل قولهم : جاء سعيدُ كُرْزٍ ، وَخَشْرَمُ دَبْرٍ فالظاهر في هذين المثالين إضافة الشئ إلى نفسه ، واللفظ إلى مرادفه ، لأنَّ سعيد هو كرز نفسه ، وخشرم دَبْرٍ اسمان لشئ واحد وهو النحل(٩٢٦) . والنُّحاة يؤوِّلون الجزء الأول بالمسمى والثاني بالاسم أو اللقب .قال السيوطي :" والجمهور على أنه لا يُضاف اسم لمرادفه ونعته ومؤكده ... إلا بتأويل كقولهم : سعيد كُرز أي مسمى هذا اللقب ، وخَشْرمُ دَبْرٍ ، أي الذي له ذا الاسم لأنهما اسمان للنحل "(٩٢٧).

وجاء في التصريح : " فإن سُمِعَ ما يُوهم شيئاً من ذلك يُؤوَّل ، فمن الأوّل قولهم : جاءني سعيد كُرز فـ(سعيد) و(كرز) مترادفان لكونهما لمسمَّى واحد وأضيف أحدُهُما إلى الآخر ، وتأويله أن يراد بالأول – وهو المضاف – المسمى ، وبالثاني – وهو المضاف إليه – الاسم ، أي اللفظ الدال على المسمَّى ، أي جاءني مسمى هذا الاسم "(٩٢٨) .

ومما خُرِّج على تقدير محذوف بين المتضايفين قولهم : " صلاة الأولى ومسجد الجامع ، وحبَّة الحمقاء ، وتأويلها أن يقدَّر في الأوَّل اسم زمان محذوف أي صلاة الساعة الأولى ، وفي الثاني اسم مكان محذوف أي مسجد المكان الجامع ، وفي الثالث اسم عين محذوف أي حبَّه البقلة الحمقاء قال ابن عصفور :" ولا يجوز إضافة الشئ إلى نفسه ، فأما قولهم: (صلاة الأولى) و(مسجد الجامع) و(جانب الغربي) و(دار الآخرة) و(بقله حمقاء) فتجعل الصِّفة في جميع ذلك نائبة مناب موصوف محذوف ، والتقدير : الساعة الأولى ، والوقت الجامع ، والمكان الغربي وبقله الحبَّة الحمقاء "(٩٢٩) .

---

(٩٢٦) - ورد في اللسان : الخشرم : جماعة النحل والزنابير ولا واحد لها من لفظها ، والدبر : النحل ، اللسان (خشرم) ، و (دبر) .

(٩٢٧) - الهمع ، ٢ / ٤١٨ ، ٤١٩ .

(٩٢٨) - شرح التصريح ، ١ / ٦٨٩ – ٦٩١ .

(٩٢٩) - المقرِّب ، ١ / ٢١٢ ، ٢١٣ .

وتمسَّك الكوفيون بظاهرة هذه النصوص فأجازوا إضافة الشئ إلى نفسه إذا اختلف اللفظان من غير تأويل(٩٣٠) ، وحجة البصريين هي الأقوى ، لأنَّ بعض ما استشهد به الكوفيون لا يستقيم معناه حقيقة إلا بتقدير محذوف كما في قوله تعالى : **(وحبَّ الحصيد)**(٩٣١) فالتقدير فيه : حبَّ الزرع الحصيد ، فيكون الحصاد صفة للزرع المحذوف وليس للحبِّ ؛ لأنَّ العُرف اللغوي يقضي بأن تقول حصدت الزرع ، ولا تقول حصدت الحب إلا على وجه المجاز ، ولهذا فالمتعيِّن هنا أن يكون الحصاد صفة للزرع الذي ينبت فيه الحب لا للحبِّ ، وعلى هذا فجميع ما احتجوا به محمولاً عند البصريين على حذف المضاف إليه وإقامة صفته مقامه مثلما هو مُبيَّنُ في الأمثلة السابقة .

والقياسُ في (كلا) و(كلتا) أن تضافا إلى مثني معرفة بلا تفرُّقٍ ، فلا تضافان إلى مُثنى من كلمتين متفرِّقتين مَعْطوفتين بالواو ، فلا يُقال في سعة الكلام : كلا زيد وعمرو ، ولا كلتا هندٍ وَدَعْدٍ ، وورد في الشعر شئ من هذا القبيل فحمله النُّحاة على الضرورة ، ومن أمثلة ذلك ما جاء في قول بعضهم(٩٣٢) :

كلا أخِي وخليلي واجدي عَضُدَا ❖❖❖ في النائبات وإلمامِ الملمَّاتِ

بإضافة (كلا) إلى مُثني متفرِّق معطوف بالواو وهما (أخي وخليلي) لضرورة النظم ، قال ابن مالك : " وقد يُفرَّقُ بالعطف المذكور اضطراراً "(٩٣٣) وقال السيوطي في الهمع :" ولزم الإضافة معرفة مثناة لفظاً أو معنى،

---

(٩٣٠) - انظر الإنصاف المسألة ٦١ ، ١ / ٣٨٩ – ٣٩١ ، وشرح الكافية ، ٢ / ٢٧٤ .

(٩٣١) - سورة ق ، الآية (٩) .

(٩٣٢) - البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ،٣ / ١٤٠ ، والدرر ، ٢ / ٢٦ ، وشرح شواهد المغني ، ٢ / ٥٥٢ ، وهمع الهوامع ، ٢ / ٤٢٣ ، والخليل : من الخُلَّة وهي صفاء المودة التي توجب الاختصاص بتخلل الأسرار والعَضُد والساعد بمعنى وهو من المرفق إلى الكتف ، والنائبات : المصائب ، وإلمام : النزول والملمات : جمع مُلِمَّة : وهي نوازل الدهر نقلاً عن شرح التصريح ، ١ / ٧٠٨ ، ٧٠٩ .

(٩٣٣) - شرح التسهيل ، ٣ / ١٠٥ .

وتفريقه معطوفاً بالواو ضرورة كلا كلتا "[٩٣٤] وصرح بشذوذه في موضع آخر بقوله : " والبيت استشهد به على إضافة (كلا) إلى اثنين مُتفرِّقين شذوذاً "[٩٣٥] ومن خلال تعليقات بعض النُّحاة على هذا الشاهد يتبيَّنُ أن هذا النوع من الضرورات لم يقع حتى في الشعر إلا قليلاً ولم يحفظ له من الشواهد إلا نادراً ، نلحظ ذلك في قول ابن هشام :" وقولنا كلمة واحدة احترازاً من قوله :(كلا أخي وخليلي) فإنه ضرورة نادرة "[٩٣٦] وجاء في الدرر: " فأما قوله :(كلا أخي وخليلي) ، فمن نوادر الضرورات "[٩٣٧]، ومثله في الأشموني : "وأما كلا أخي وخليلي فمن الضرورات النادرة "[٩٣٨] ، وكذا الحال في التصريح : " وأما قوله : (كلا أخي وخليلي– البيت) بإضافة (كلا) إلى متفرِّق ... فمن نوادر الضرورات "[٩٣٩].

ومن الأسماء الملازمة للإضافة (حيثُ) وهي لا تضاف إلا إلى الجُمَل ، وشذَّ إضافتها إلى الاسم المفرد في قول بعضهم[٩٤٠] :

ونَطْعَنهُم تحت الحُبا بَعْدَ ضَرْبهمْ ❖❖❖ بِبِيْضِ المَواضِيَ حَيْثُ ليِّ العَمائمِ

فأضاف (حيثُ) إلى (ليِّ) مصدر الفعل (لوى) وهو اسم مفرد شذوذاً ، وجمهور النُّحاة يقصرون الأمثلة الواردة فيها على السَّماع ، فيحفظ ما ورد منها دون القياس عليها ، وخالفهم الكسائي في ذلك فأباح القياس عليها في النثر والنظم من غير شذوذ ولا ضرورة[٩٤١] .

---

(٩٣٤) - الهمع ، ٢ / ٤٢٣ .

(٩٣٥) - شرح شواهد المغني ، ٢ / ٥٥٢ .

(٩٣٦) - مغني اللبيب بحاشية الأمير ، ١ / ١٧٢ .

(٩٣٧) - الدرر ، ٢ / ٢٦ .

(٩٣٨) - شرح الأشموني بحاشية الصبَّان ، ٢ / ٣٩٣ .

(٩٣٩) - شرح التصريح ، ١ / ٧٠٨ ، ٧٠٩ .

(٩٤٠) - البيت تقدَّم الاستشهاد به ، والحُبا : بضم العين جمع حِبوة ، والمراد أوساطهم ، وبيض المواضي السيوف القواطع ، وليَّ العمائم : شدُّها علي الرؤوس ، شرح التصريح ، ١ / ٦٩٩ ، ٧٠٠ .

(٩٤١) - انظر مغني اللبيب بحاشية الأمير ، ١ / ١١٧ .

والأشهر في (حيثُ) البناء على الضمِّ ، وسُمع فيها لغات أخرى حكاها سيبويه عن بعضهم ، إلا أنه لم ينسبها إلى أقوام بعينهم ، فروى فيها الفتح مع إثبات الياء ، والفتح مع قلب الياء واواً وذلك في قوله :" ومنهم يَفْتَحُ كما فتح بعضهم حَيثَ وحَوْثَ ، وَيضُمُّ بعضهم كما ضمَّتها العرب"[٩٤٢] وصرح ابن هشام أنّ (حَوثُ) بالواو مع ضمِّ (الثاء) لغة طائية[٩٤٣] .

وكما لازمت (حيثُ) الإضافة إلى الجمل ؛ أُختُصَّتْ (لبَّي) أيضاً وأخواتها[٩٤٤] بالإضافة إلى ضمير المخاطب ، وشذَّ إضافتها إلى ضمير الغائب في قول بعضهم[٩٤٥] :

إنَّـك مَا دَعَـوتنِي ودُونِـي❖❖❖ زوراءُ ذَاتُ مُتْـرَعٍ بَيـونِ

لَقُلتُ لبَّيهِ لِمَنْ يَدْعُـونِي

والشاهد فيه (لبيه) بإضافة (لبي) إلى ضمير الغائب ، ومقتضي القياس أن يقول : (لبيك) فعدل عن الخطاب إلى الغيبة لشئ في نفسه .

كما شـذَّ إضافتها إلى الاسم الظاهر في قول الآخر [٩٤٦]:

دَعَـوتُ لِمَا نابني مِسْوَرا ❖❖❖ فَلَبَّى فَلَبَّى يَدَيْ مِسْورٍ

بإضافة (لبَّى) إلى الاسم الظاهر (يدى) شذوذاً ، وقد أشار ابن مالك إلى هذا بقوله [٩٤٧]:   كَـوَحْدَ لَبَّـىْ وَدَوالي سَعْدَىْ

وشـذَّ إيـلاءُ يَـدَىْ للبَّـىْ

---

(٩٤٢) - الكتـاب ، ٣ / ٢٩٢ .

(٩٤٣) - مغني اللبيب ، ١ / ١١٦ .

(٩٤٤) - المراد بأخوات (لبيك) شبيهاتها في الحكم وهنَّ : دواليك ، وسعديك ، وحنانيك ، وحذاذيك ، انظر الكتـاب ، ١ / ٣٤٨ – ٣٥٢ .

(٩٤٥) - الرجز بلا نسبة في اللسان (لبب) و (بين) وشرح شواهد المغني ،٩١٠/٢، وهمع الهوامع ، ١ /١٩٠ وشرح التصريح ، ١ / ٦٩٧ ، والزوراء : الأرض البعيدة ، ومترع : ممتلئ ، وبيون : واسعة بعيدة .

(٩٤٦) - البيت لرجل من بني أسـد في الدرر ، ١ / ٤١٣ ، وشرح شواهد المغني ، ٢ / ٩١٠ ، ولسان العرب (لبَّى) ، والكتـاب ، ١ / ٣٥٢ ، والمحتسب ، ١ / ٧٨ .

(٩٤٧) - متن الألفية .

ولما كان المضاف إليه متمِّماً لمعنى المضاف ، ومعرِّفاً أو مُخصصاً له ؛ جُعَلا كالشئ الواحد ، ونُزِّلا منزلة جُزأي الكلمة الواحدة ، فمنعوا الفصل بينهما بأجنبي في الاختيار ، وأجازوا الفصل بمفعول المضاف أو ظرفه ؛ لورود ذلك عنهم كثيراً ، قال السيوطي :" لا يفصل بين المتضايفين أي المضاف والمضاف إليه اختياراً ؛ لأنه من تمامه ، ومنزل منه منزلة التنوين إلا بمفعوله أو ظرفه على الصحيح "[(٩٤٨)] . ويُفهمُ من تقييد منع الفصل بالأجنبي في الاختيار أن ذلك جائزٌ بضعفٍ في النظم حال الاضطرار ، وهو ما أكَّده ابن مالك في قوله :" يجوز في الشعر فصل المضاف بالظرف ، والجار والمجرور بقوَّةٍ إن تعلقا ، وإلا فبضعفٍ ، ومثله في الضعف الفصل بمفعول مُتعلقٍ بغير المضاف ، وبفاعلٍ مطلقاً وبنداءٍ ونعت "[(٩٤٩)]. فمن شواهد الفصل بضعف لكونه بأجنبي ما جاء في قول الشاعر[(٩٥٠)] :

كَمَا خُطَّ الكتابُ بكف

يَومَاً يَهُودِيٍّ يُقارِبُ أوْ يزيلُ

فأضاف (كف) إلى (يهودي) وفصل بينهما بالظرف (يوماً) وهو أجنبي من المضاف ؛ لأنه ليس معمولاً له بل هو متعلّق بالفعل (خُط) فمثل هذا الفصل ضعيف حقيقٌ بألَّا يجوز إلا في الضرورة ، لما فيه من الفصل بأجنبي ، قال سيبويه مُعلقاً على هذا البيت :" وهذا لا يكون فيه إلا هذا ؛ لأنه ليس في معنى فَعْلٍ ولا اسم فاعل الذي جرى مجرى الفعل"[(٩٥١)] ومثله

---

(٩٤٨) - الهمع ، ٢ / ٤٣٢ .

(٩٤٩) - التسهيل ، ٣ / ١٣٧ .

(٩٥٠) - البيت لأبي حيَّة النميري في الإنصاف ،١/ ٣٨٦ ، والدرر ، ٤٥/٥ ، والخصائص ، ٢ / ٤٠٥ ، والكتاب ، ١ / ١٧٩ ، واللسان (عجم) وشرح المفصّل ، ١ / ١٠٣ ، ويُقارب : يجعل بعض الكتابة قريبة من بعض ، ويُزيلُ : يباعد الكتابة ، يعني ما بقي من آثار الديار شبيهة بكتابة اليهودي الذي يقرِّب بين السطور مرّة ، وأخرى يباعد .

(٩٥١) - الكتاب ، ١ / ١٧٩ .

في الضعف والاختصاص بالضرورة الفصل بمفعولٍ به متعلق بغير المضاف في قول الآخر(٩٥٢) :

تَسْقِي امتياحاً نَدَى المِسْوَاكَ رِيْقتها
كما تَضَمَّنَ ماءَ المُزْنَةِ الرَّصف

أراد : تَسقي ندى ريقتها المِسواك ، حيثُ فصل المفعول به (المسواك) بين المضاف (ندى) والمضاف إليه (ريقتها) والمسواك أجنبي من (ندى) ؛ لأنه ليس معمول له وإنما هو مفعول للفعل (تسقى) .

ومثله في الضعف الفصل بنعتٍ في قول الآخر(٩٥٣) :

نَجُوتُ وقَدْ بَلَّ المُـردِيُّ سَيفَه
من ابن أبي شيـخِ الأباطِح طَالِبِ

ففصل بين المتضايفين وهما (أبي) و(طالب) بنعت المضاف إليه وهو شيخ الأباطح وهو أجنبي من المضاف لكونه ليس نعتاً له ، والأصل من أبي طالب شيخ الأباطح . ومثله في الضعف والندور الفصل بالنداء في قول الآخر(٩٥٤) :

كـأنَّ بِرْذونَ أبا عصـام
زيـد حِمـارٌ دُقَّ باللجـام

فأضاف (برذون) إلى (زيد) وفصل بينهما بالمنادى الساقط عنه حرف النداء أي كـأنَّ برذون زيد يا أبا عِصام ...

---

(٩٥٢) - البيت لجرير في ديوانه ، ١ / ١٧١ ، والدرر ، ٢ / ١٦٠ ، وهمع الهوامع ، ٢ / ٤٣٢ ، وشرح التصريح ، ١ / ٧٣٥ ، والامتياح : الاستياك ، والمُزنة : السحابة ، والرَصَف : جمع رصفة وهي الحجارة مرصوص بعضها إلى بعض ، وماء الرَصف أرق وأصفي .

(٩٥٣) - البيت لمعاوية بن أبي سفيان في الدرر ، ٢ / ١٦٢، وهمع الهوامع ، ٢ / ٥٢ ، وشرح التصريح ، ١ / ٧٣٧ ، والأشموني ، ٢ / ٤٢٠ ، والمرادي هو عبدالرحمن ابن عمرو المعروف بابن ملجم لعنه الله تعالي قاتل الإمام علي .

(٩٥٤) - البيت بلا نسبة في الخصائص ، ٢ / ٤٠٤ ، والدرر ، ٢ / ١٦٣ ، وهمع الهوامع ، ٢ / ٥٣ ، وشرح التصريح ، ١ / ٧٣٨ .

قال ابن جنّى مُعلقاً على هذا البيت :" أي كأنَّ برذون زيد يا أبا عصام حمارٌ دُقَّ باللجام والفصل بين المضاف ، والمضاف إليه بالظرف وحرف الجرِّ قبيح كثيرٌ لكنه من ضرورة الشاعر "[٩٥٥] .

---

[٩٥٥] - الخصائص ، ٢ / ٤٠٤-

المبحث الثالث

الشــذوذ في العــدد

من القواعد النَّحوية المتعلقة بألفاظ العدد أنَّه لا يُجمع بين العددين (واحد ، واثنين) ومعدودهما في الكلام ، ولا يُذكرُ معهما المُفسِّرُ ؛ لكونهما نصَّاً في لفظ العدد والجنس معاً ، فلا يُقال : واحدُ رجُلٍ ، ولا اثنا رجُلين ؛ لأنَّ قولك رجلٌ يُفيدُ الجنسية والوحدة ، ورجلان يُفيدُ الجنسية وشفع الوحدة [(٩٥٦)] فلا حاجة إلى ذكر المميِّز ، وسُمِعَ (ثِنتا حنظل) في الضرورة في قول بعضهم[(٩٥٧)] :

كَأنَّ خُصْيَيْهِ من التَّدَلدُلِ
ظرْفُ عَجُوز فيه ثِنْتَا حنْظَلَ

والقياس أن يقول : حنظلتان إلا أنه جمع بين العدد والمعدود ضرورة ،ومن شذوذ الجمع في النثر ما حكاه أبوزيد عن بعضهم :" اشتريتُ قَدَحاً واثنيه،واشتريتُ اثني مُدٍّ البصرة ،يريد واثني قدح واثني مُدٍّ "[(٩٥٨)] والصواب أن يقول: قدحين، ومُدَّين

والقياس في الأعداد من (٣ – ٩) أن تضاف إلى أبنية القلة ولا تضاف إلى جمع الكثرة إلا إذا أُهمِل بناء القلة نحو : ثلاثُ جوارٍ ، وأربعة رجالٍ ، وخمسة دراهم ، لأنَّ جارية ، ورجلاً ، ودرهم لم يسمع لها جمع قلة ، أو يكون له بناءُ قلةٍ ولكنه شاذ قياساً لمخالفته القواعد ، أو سماعاً بأن ندر استعماله في لسان العرب ، فيُنـزَّل ذلك منزلة المعدوم ويُعْدَل به إلى جمع

---

(٩٥٦) - انظر أوضح المسالك وبهامشه ضياء السالك ، ٤ / ٩٥ .

(٩٥٧) - الرَّجز لخُطام المجاشعي ، أو لجندل بن المثنى ، أو لسلمى الهذلية في الدرر ، ٤ / ٣٨ ، وشرح التصريح ، ٢ / ٢٧٠ ، وشرح المفصّل ، ٤ / ١٤٣ ، (٦ / ١٦ ، ١٨) والكتاب ، ٣ / ٥٦٩ ، ٦٢٤ والمنصف ، ٢ / ١٣١ ، والتدلدل : التعلُّق والاضطراب ، والظرف : وعاء كل شئ ، شبَّه خُصييه في استرخاء صفنهما حال الشيوخة بظرف عجوز فيه حنظلتان ، وخص العجوز لأنها لا تستعمل الطيب ولا تتزين للرجال فتكون في ظرفها طيب ولكنها تدَّخر الحنظل ونحوه من الأدوية .

(٩٥٨) - حكاية أبوزيد في إرتشاف الضرب ، ٢ / ٧٤٦ .

الكثرة [٩٥٩] ، فمن شواهد الأوّل ما جاء في قول الله تعالى :﴿ ثَلاَثَةَ قُرُوَءٍ ﴾[٩٦٠] فإنَّ جمع قرْء – بالفتح – على أقراء شاذ مخالف للمسموع المطرد في كلامهم إذ المحفوظ في (فَعْل) إذا كان صحيح العين أن يكون على (أفْعُل)[٩٦١] كـ(نَهْر، أنْهُر) ، وليس على (أفعال) فَهُجِر (أقراء) وخروجه عن القياس الصرفي ، واستعير له لفظ الكثرة (قرُوء) ليحل محله ، ويُعلِّل ابن يعيش ذلك بأنَّ " (قرُوء) أكثر استعمالاً في جمع القَرْء من الأقراء ، فأُوثر عليه كأنهم نزلوا ما قَلَّ استعماله منزلة المُهمل "[٩٦٢].

ويرى البعض أنَّ (قُروء) الوارد في الآية هو جمع (قُرْء) بضم القاف وليس جمعاً لمفتوح القاف ، وبناء على هذا الرأي فلا يكون لـ(قُرء) إلا بناء كثرة ، فتكون الإضافة إليه جارية على القياس ولا شذوذ فيه ، قال أبوحيَّان :" بل يكون (قُرُوءٌ) مما جُمع جمع كثرة فقط ، فأضيف إليه كما أُضِيفَ إلى أحد الجمعين إذا تعيَّنَت "[٩٦٣] .

ومن شواهد العدول عن جمع القلة إلى الكثرة لشذوذه سماعاً قولهم : (ثلاثة شُسُوع) جمع شِسْع – بكسر الشين ، وسكون السين – والقياس أن يقال فيه (أشساع) ، لأنَّ المطرد في (فِعْل) أن يكسَّرَ على (أفعال) [٩٦٤] فـ(أشساع) وإن كان مطرداً قياساً إلا أنه قد ندر استعماله في لسان العرب حتى كاد أن لا يعرف للاستغناء عنه بجمع الكثرة (شسوع) قال صاحب اللسان في شِسع :" والجمع شسُوع ، ولا يكسر إلا على هذا البناء "[٩٦٥] ، وزعم بعضهم أنه سَمِع فيه (أشْسُع) على القلة ، وشذذه ابن يعيش سماعاً وقياساً بقوله :" فأما ما حكاه عن أبي الحسن من (أشْسُع) فهو

---

(٩٥٩) - انظر شرح التصريح ، ٢ / ٤٥٥ ، والأشموني ، ٤ / ٩٣ ، ٩٤ .

(٩٦٠) - سورة البقرة ، الآية (٢٢٨) .

(٩٦١) - شرح الأشموني وبهامشه حاشية الصبَّان ، ٤ / ١٧٢ ، ١٧٣ .

(٩٦٢) - شرح المفصّل ، ٣ / ٢٥ .

(٩٦٣) - ارتشاف الضرب ، ٢ / ٧٤٧ ، وانظر أوضح المسالك ، ٤ / ١٠٢ .

(٩٦٤) - شرح التصريح ، ٢ / ٤٥٥ ، وشرح المفصّل ، ٣ / ٢٥ .

(٩٦٥) - لسان العرب (سشع) .

شاذٌ قياساً واستعمالاً ، فأما الاستعمال فما أقله ! وأما القياس فإنَّ الباب في (فِعْل) – بكسر الفاء – أن يجمع على أفعال نحو : عِدْل وأعْدَال ، فمجيئه على (أفعل) على خلاف القياس "[٩٦٦] .

والغالبُ في مُميِّز الثلاثة والعشرة وما بينهما – إذا كان اسم جنس ،أو اسم جمع – أن يخفض بمن ، ولا يُخفض بالإضافة إلا على قلة وندرة ،فتقول – قياساً : ثلاثة من الشجر غرستُها ، وخمسة من التمر أكلتها ، وعشرة من القوم لقيتهم ومنه قوله تعالى : ﴿ **فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ** ﴾[٩٦٧] ومن الأمثلة القليلة التي ورد فيها الخفض بالإضافة قولهم : خمس ذودٍ وخمسة رَجْلة ، وثلاث غنم ، ومن شواهد ذلك في القرآن قول الله تعالى : ﴿ **وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ** ﴾[٩٦٨] ، ومثله في الحديث : { ليس فيما دون خَمْسِ ذودٍ صدقةٌ }[٩٦٩] .

وللنُّحاة في خفض ما ذُكر بالإضافة مذاهب أقواها وأشهرها أنه لا ينقاس الإضافة إليهما ، بل يقتصر فيما ورد من ذلك على السماع ، وهو مذهب الأخفش[٩٧٠] والمبرِّد[٩٧١] وأبي علي الفارسي[٩٧٢] ، وهو اختيار ابن مالك أيضاً قال في التسهيل :" وإن كان المفسِّر اسم جنسٍ أو جمع فُصِل بـ(مِنْ) وإن ندر مضافاً إليه لم يُقسْ عليه "[٩٧٣] وصرَّح سيبويه أنه لا يصح

---

(٩٦٦) - شرح المفصّل ، ٣ / ٢٥ .

(٩٦٧) - سورة البقرة ، الآية (٢٦٠)

(٩٦٨) - سورة النمل ، الآية (٤٨) .

(٩٦٩) - الحديث أخرجه البخاري برقم ١٣٤٠ / ١٣٩٠ ، ومسلم في أول كتاب الزكاة برقم ٩٧٩ .

(٩٧٠) - رأي الأخفش في الهمع ، ١ / ٢٥٣ ، والمساعد علي تسهيل الفوائد لإمام بهاء الدين بن عقيل علي كتاب التسهيل لابن مالك تحقيق وتعليق د / محمد كامل بركات ، دار الفكر بدمشق ط : ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م ، ٢ / ٧٣ .

(٩٧١) - انظر المقتضب ، ٢ / ١٨٤ .

(٩٧٢) - الهمع ، ١ / ٢٥٣ .

(٩٧٣) - التسهيل ، ٢ / ٣٠٦ .

في كلامهم أن يقال : ثلاث غنم[٩٧٤] ، وهذا الحكم ينسحب على بقية أسماء الجموع ، فلا يقال : ثلاث إبل ، ولا ثلاث بقر ، ولا ثلاث بطٍّ ، ولا ثلاث شياه .

وذهب البعض إلى القول بجواز القياس على ما سُمِعَ ، وقد عزا أبوحيَّان هذا الرأي إلى ابن عصفور بقوله :" وهو ظاهر كلام بن عصفور ، إلا أنه قال في بعض كتبه : وإضافته إليهما قليل "[٩٧٥] وكلامه في المقرِّب يشير إلى موافقته للأكثرية في القول بعدم القياس ، قال :" والباب أن لا يضاف إلى اسم الجمع إلا بمن فيقال ثلاث من الإبل "[٩٧٦] .

وَفرَّق آخرون بين ما يستعمل من اسم الجمع للقلة فجوَّزوا خفضه بالإضافة ، وبين ما يُستعمل للقليل والكثير فمنعوا إضافته ، وهو قول جماعة من النُّحاة حكاه الفارسي في الشيرازيات عن أبي عثمان أنه قال : " أضافوا إلى رهطٍ ونفر ولم يُضيفوا إلى قومٍ لأنه يكون للقليل والكثير "[٩٧٧] .

والأصل في الأعداد من (٣ – ٩) أن تجرى عكس القياس ، فتذكر مع المؤنث وتؤنث مع المذكر ، وشذ عن هذا قول القائل[٩٧٨] :

ثلاثة أنفُسٍ وثلاثُ ذَوْدٍ ❖❖❖ لقد جار الزَّمانُ على عِيَالي

فأنَّث العدد (ثلاثة) مع إضافتها إلى (أنفس) وهي مؤنث شذوذاً ، والقياس أن يقال : ثلاث أنفُسٍ . وخرَّج النُّحاة ذلك على إرادة إنسان ؛ لأن النفس أكثر استعمالها مقصوداً بها الإنسان ، قال سيبويه :" وقالوا ثلاثة أنفُسٍ ؛ لأنَّ النفس عندهم إنسان ، ألا ترى أنهم يقولون : نفس واحد ،

---

(٩٧٤) - الكتاب ، ٣ / ٥٦٢ .

(٩٧٥) - ارتشاف الضرب ، ٢ / ٧٤٧ .

(٩٧٦) - المقرِّب ، ١ / ٣٠٧ ، ٣٠٨ .

(٩٧٧) - المسائل الشيرازيات ، ٢ / ٣٧٠ ، وانظر التصريح ، ٢ / ٤٤٩ ، ٤٥٠ .

(٩٧٨) - والبيت للحطيئة في ديوانه ص ٢٧٠ ، والخصائص ، ٢ / ٤١٢ ، والكتاب ، ٣ / ٥٦٥ ، واللسان (ذود) .

فلا يدخلون الهاء "[٩٧٩] وحمله ابن عصفور على معنى الشخص في قوله :" ولا يُقالُ ثلاثة آلافٍ ، فإن أضفتها إلى جمع ألحقت التاء إن كان الواحد مذكراً ولم تلحقها إن كان مؤنثاً إلا ما شذ من قولهم : ثلاثة أنفُسٍ ، والنفس مؤنثة ، لكن عوملت معاملة المذكر حملاً على معنى شخص "[٩٨٠].

وتفتقر الأعداد من (٣- ١٠) إلى مفسِّر مجموع مجرور بالإضافة نحو قوله تعالى : ﴿ **سَخَّرَهَا عَلَيهِمْ سَبْعَ لَيالٍ وَثَمَانِية أيَّامٍ حُسُوماً** ﴾[٩٨١]، وخرج بعضهم عن هذه القاعدة ، فجاء بالمفسِّر منصوباً ، فقال : ثلاثةُ أثواباً بتنوين (ثلاثةٌ) على نية قطع الإضافة ، ونصب (أثواباً) بعده على التمييز[٩٨٢] . وعلى الرغم من قلة الأمثلة الواردة فيه إلا أنَّ الفراء قد استند عليها ، فأجاز نصب المفسِّر قياساً في النثر والشعر[٩٨٣] ، وقصره سيبويه على الشعر خاصّة ، ولم يجزه في سَعة الكلام ،لقلة الوارد المسموع فيه حتى في الشعر ،وذلك في قوله :" قد يُنون في الشعر ،وينصب ما بعده " وقوله : " لأنه لو جاز في الكلام أو اضطُرّ شاعرٌ فقال : ثلاثة أثواباً كان معناه معنى ثلاثة أثوابٍ "[٩٨٤] .

أما الأعداد من (١١- ٩٩) فمميَّزُها مفردٌ منصوب باطراد ، نحو قول اللّه تعالى : ﴿ **أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً** ﴾[٩٨٥] و ﴿ **تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً** ﴾[٩٨٦] وأجاز الفراء تفسيرها بالجمع ، فلك أن تقول – قياساً – عنده أحدَ عشر رجالاً ، وثلاثون رجالاً[٩٨٧] ، ولست أدري إن كان الفراء قد بنى رأيه هذا

---

(٩٧٩) - الكتاب ، ٣ / ٥٦٢ .

(٩٨٠) - المقرِّب ، ١ / ٣٠٦ ، ٣٠٧ .

(٩٨١) - سورة الحاقة ، الآية (٧) .

(٩٨٢) - انظر التسهيل ، ٢ / ٣٠٧ – ٣٠٩ .

(٩٨٣) - رأي الفراء في المساعد ، ٢ / ٧٠ .

(٩٨٤) - الكتاب ، ١ / ١٦١ ، ١٦٢ .

(٩٨٥) - سورة يوسُف ، الآية (٤) .

(٩٨٦) - سورة ص ، الآية (٢٣) .

(٩٨٧) - رأي الفراء في ارتشاف الضرب ، ٢ / ٧٤١ ، والمساعد ، ٢ / ٦٨ .

على مجرد القياس أم أنه سمع فيه شيئاً ورد عنهم بالنقل والرواية ، وعلى أيِّ حالٍ فإنَّ مثل هذا وإن ورد به السماع ؛ فهو مُخالف للمقيس المطرد ينبغي ألا يُلتفت إليه ، ولا يُتعد به في القياس لشذوذه وندرته .

أمّا المائة والألف فمميزها مفردٌ مجرورٌ بإضافتهما إليه ، نحو : عندي مائة درهم ، وألف فرس ، وجاء قليلاً إضافةُ المائة إلى الجمع في قراءة مَن قرأ : **(ثلاث مائة سِنين)**[988] بإضافة (مائه) إلى (سنين)[989] وقرأ الباقون بتنوين (مائةٍ) على جعل (سنين) بدلاً أو عطف بيانٍ ، ومنعه المبرِّد وجعله من خطأ الكلام الذي لا يجوز في السَّعة إلا لضرورة النظم ، قال :" وهذا خطأ في الكلام ، وإنما يجوز في الشعر للضرورة "[990].

كما شذ تمييز المائه بمفرد منصوب في قول القائل[991] :

وإذا عاش الفتي مائتين عاماً
فقد ذهب اللَّذاذة والفتاءُ

والشاهد في (مائتين عاماً) حيثُ أتي بمييِّز (المائتين) مفرداً منصوباً على التمييز والقياس أن يقول (مائتي عام) ، والبيت محمول عند ابن يعيش على الضرورة ، يتجلى ذلك في تعليقه عليه بقوله :" فأما قوله : إذا عاش الفتى مائتين عاماً ... الخ فالشاهد فيه إثبات النون في مائتين ضرورة ونصب ما بعدها على التمييز ... وكان الوجه حذفها وخفض ما بعدها "[992].

---

(٩٨٨) - سورة الكهف ، الآية (٢٥) .

(٩٨٩) - قرأ حمزة والكسائي ، وطلحة ، ويحي ، والأعمش وغيرهم (مائة) بغير تنوين مضافاً إلى سنين انظر البحر المحيط ، ٦ / ١١٧، والنشر ، ٢ / ٣١، ومعاني القرآن للفراء ،١/ ١٣٨، والمساعد ،٢ / ٦٩ ، والمقتضب ، ٢ / ١٦٩ .

(٩٩٠) - المقتضب ، ٢ / ١٦٩ ، ١٧٠ .

(٩٩١) - تقدّم الاستشهاد بهذا البيت .

(٩٩٢) - شرح المفصَّل ، ٣ / ٢٣ ، ٢٤ .

ومقتضي القياس ألا يُضاف عشرون وأخواتها من ألفاظ العقود إلى المفسِّر، وإنما يُنصب مميزه على التمييز فيقال : عشرون درهماً ، وثلاثون رجلاً ، وحكى الكسائي أن من العرب من يُضيفُ العشرين وأخواته إلى المفسِّر شذوذاً ، فيقول : عشرو درْهم ، وأربعو ثوبٍ(٩٩٣) ، وهو لغة نادرة لا ترقى إلى درجة القياس فلا تُبنى عليها قاعدة ، قال ابن عصفور:" فأما ما حكاه الكسائي من قولهم : أخذته بمائة وعشري دِرهمٍ فشاذ لا يُلتفتُ إليه "(٩٩٤).

والوجه في العدد أن يجاور معدوده،فلا يفصل بينهما إلا في الضرورة كما في قوله(٩٩٥) :

في خَمِسَ عَشْرةَ مِن جُمادى لَيلَةً

لا أسْتطيعُ على الفِراش رُقادِي

حيثُ فصل بين العدد المركب (خمس عشرة) ومعدوده (ليلة) بالجار والمجرور (مِنْ جمادى) ضرورة ، قال سيبويه :" ولو قال أتاك ثلاثون اليومَ دِرهماً كان قبيحاً في الكلام ؛ لأنه لا يقوى قوة الفاعل "(٩٩٦) .

---

(٩٩٣) - رأي الكسائي هذا في ارتشاف الضرب ، ٢ / ٧٤١ ، والمساعد ٢ / ٦٨ .

(٩٩٤) - المقـرِّب ، ١ / ٣٠٥ .

(٩٩٥) - البيت لجرير في ديوانه ، ص٩٤ ، وبلا نسبة في المقتضب ، ٣ / ٥٦ ، والهمع ، ١ / ١٥٧ ، والدرر ١ / ٢١٠ .

(٩٩٦) - الكتاب ، ٢ / ١٥٨ .

الباب الرابع

الشَّاذ في الأبواب الصّرفيَّة

وفيه أربعة فصول :

الفصل الأوَّل :

الشاذ في التثنية والجموع .

الفصل الثاني :

الشذوذ في المصادر والمشتقات .

الفصل الثالث :

الشاذ في التصغير والنسب .

الفصل الرابع :

الشذوذ في الإعلال والإبدال .

الفصل الأوَّل
الشَّاذ في التثنية والجمــوع
المبحث الأوَّل
الشــذوذ في التثنــية

اشترط النُّحاة لتثنية الاسم عُدَّة شروط منها : أن يكون مفرداً ، فلا يُثنَّى مُثنىً ، ولا جمعُ سلامةٍ ، ولا جمع تكسير ، ولا اسمُ جمع إلا لضرورة نظم ، أو في نادر الكلام[٩٩٧] ؛ وذلك لوجود تناقض بين المثنى وبين ما ذُكِر من حيث الدلالة إذ الغرض من الجمع الدلالة على الكثرة بينما تدل التثنية وضعاً على القلَّة ، وشتان ما بين الكثرة والقلة ، فمن الأمثلة النادرة التي ورد فيها تثنية الجمع شذوذاً ما رُوى عن بعضهم : لقاحان سوداوان ، في تثنية لقاح[٩٩٨] وقالوا : إبلان ، وغنمان ، وجمالان في تثنية إبل ، وغنم ، وجمال . ومن شواهد ورود ذلك في النظم للضرورة ما جاء في قول أحدهم[٩٩٩] :

لأصْبَحَ القَومُ أوْبَادَاً ولمْ يَجِدُوا ❖❖❖ عِنْدَ التَّفَرُّقِ فِي الهَيْجَا جِمَالانِ

ومثله في تثنية اسم الجمع قول الآخر[١٠٠٠] :

وَكُلُّ رَفيقَيْ كُلِّ رَحْلٍ وإنْ هُمَا ❖❖❖ تعاطى القنا قَومَاهُمَا أخوانِ

بتثنية اسم الجمع (قوماهما) ضرورة .

---

(٩٩٧)- ينظر المقرِّب ، ٢ / ٤٣.

(٩٩٨) - اللِّقاح : الإبل بأعينها ، وهي أيضاً ذوات الألبان من النوق ، اللسان (لقح) .

(٩٩٩) - البيت لعمرو بن العلاء الكلبى في خزانة الأدب ،٥٧٩/٧ — ٥٨١ ، والمقرِّب ، ٢/ ٤٣ ولسان العرب (وبد) ، وابن يعيش ، ٤ / ١٥٣ ، والأوباد : جمع وَبَد ، وهو الفقر والبؤس كما في اللسان .

(١٠٠٠) - البيت منسوب إلى الفرزدق في شرح شواهد المغني ، ٢ / ٥٣٦ ، والمسائل الحلبيات ، ص ٦٨ ، والدرر ، ٢ / ٩٠ ، والبحر المحيط ، ٣ / ٩٠ ، والرَّحل : مركب للبعير والناقة اللسان (رحل) والمعنى : أن كل رفيقين في السَّفر أخوان وأنْ تعادا قوماهما ،و تعاطوا المطاعنه بالقنا نقلاً عن الخزانة ، ٧ / ٥٧٢ — ٥٧٩ .

وقد صرف النُّحاة هذه الأمثلة عن مَقْتضى ظاهرها ، فحملوا الجموع الواردة فيها على معنى الإفراد أي قطيع أو قطعة . قال سيبويه : " وقالوا لقاحان سوداوان جعلوهما بمنزلة ذا ، وإنما تسمع ذا الضرب ثم تأتى بالعلة والنظائر ،وذلك لأنهم يقولون: لقاح واحدة ، كقولك قطعة واحدة "(١٠٠١) وقال البغداديّ :"... على أنه يجوز تثنية الجمع المكسَّر ، فإنَّ جمالين تثنية مثنى جمال ، أى قطعتين من الجمال "(١٠٠٢) وعلّق صاحب اللسان أيضاً على البيت السابق بقوله : " وقوله جمالين يريد قطيعين من الجمال وأراد جمالاً ههنا ، وجمالاً ههنا ، وذلك لأن أصحاب الإبل يَعْزلون الإناث عن الذكور "(١٠٠٣) ، وإلى التأويل نفسه ذهب ابن يعيش في قوله : " وقد جاء شئ من ذلك عنهم على تأويل الافراد ، قالوا : إبلان ، وغنمان وجمالان وذهبوا بذلك إلى القطيع الواحد ، وضموا إليه مثله فثنوه "(١٠٠٤) .

كما اشتُرِط في التثنية أيضاً أن يتفق الاسمان لفظاً ومعنىً ، وخرج عن هذه القاعدة بعض الأمثلة وردت بالتثنية مع اختلاف الاسمين في اللفظ ، نحو العمرين في أبي بكر وعمر رضى الله عنهما ، والقمرين في الشمس والقمر ، والعجَّاجين في رؤبه والعجّاج ، ... الخ ، وهي محموله عندهم على التغليب ، ومقصورة على السّماع ، بحيث يحفظ الوارد منها دون القياس عليها(١٠٠٥) .

ومن شروطهم أيضاً أن يكون الاسم معرباً ، فلا تُثنى المبنيَّات ، أما هذان ، وهاتان ، اللذان ، واللتان فقد وردت هكذا عن العرب على صورة المثنى فلا يُقاس عليها(١٠٠٦) .

(١٠٠١) - الكتاب ، ٣ / ٦٢٣ ، ٦٢٤ .
(١٠٠٢)- خزانة الأدب ، ٧ / ٥٧٩ – ٥٨١ .
(١٠٠٣)- لسان العرب (وبد) .
(١٠٠٤)- شرح المفصّل ، ٤ / ١٥٣ ، ١٥٤ .
(١٠٠٥)- المقرِّب ، ٢ / ٤٠ ، وانظر إرتشاف الضرب ، ٢ / ٥٥٥ ، والهمع ، ١ / ١٣٧ .
(١٠٠٦)- أوضح المسالك وبهامشه ضياء السالك ، ١/ ٦٧ .

ومما يُحمل على الشُّذوذ في التثنية قولهم : خُصْيانِ وأَلْيانِ في تثنية خُصية ، وألْيَه[١٠٠٧] ، والقياس فيهما خُصْيتان وأليتان بإثبات التاء ؛ لأنَّ من أصولهم في التثنية أن تسلم صيغة الواحد فيه ، فلا يُحذف منه ما كان موجوداً في المفرد ، قال ابن يعيش :" فإن كان في المؤنث علامة تأنيث فإنها تثبت ولا تُحذفُ ... ولم تحذف التاء في التثنية إلا في موضعين شذا عن القياس ، قالوا خُصيان وأليان "[١٠٠٨] ، وما ذهب إليه ابن يعيش من شذوذ التثنية في (خُصيان) هو قول الزمخشري وابن السِّكِّيت من الكوفيين[١٠٠٩] ، ولم يرَ أغلبُ النُّحاة شذوذاً في (خُصيان) لاحتمال أن يكون مثنى ما ليس فيه (تاء) ، ولا يخفى أن المعاجم اللغوية قد أوردت عدة لغاتٍ في هذا الجزء من أعضاء التناسل ، فجاء فيه خُصْيٌ وخِصْيٌ بلا (تاء) وخُصْيةٌ ، وخِصْيةٌ بإثبات (التاء) فيهما[١٠١٠] ولذا فالمرَّجح أن يكون (خُصْيان) مثنى ما ليس فيه (تاء) وخُصْيتان مثنى ما فيه (تاء) ، وإلى هذا الترجيح مال سيبويه في قوله :" كما أنه إذا قال خُصْيان لم يثنِّه على الواحد المستعمل في الكلام ، ولو أراد ذلك لقال خُصْيَتان "[١٠١١] وهو أيضاً اختيار المبرِّد كما يُفهم من قوله :" فأما قولهمُ : خُصْيان فإنما بنوه على قولهم خُصيٌ فاعلمْ ، ومن ثنىَّ على قولهم خُصْية لم يقل إلا خُصْيتان"[١٠١٢] .

والقياس في تثنية المقصور الثلاثي أن تُرد الألف إلى أصلها ، فتقول في رَحَى رَحَيانِ بردها إلى (الياء) وفي عَصَا عَصَوانِ بردها إلى (الواو)[١٠١٣] ولم يخرج عن هذه القاعدة إلا لفظان جاءا عَلى خلاف المطّرد في لغتهم وهما

(١٠٠٧) - الخُصية : من أعضاء التناسل ، والألية – بالفتح – العجيزة ، اللسان (خصى) و (ألا).

(١٠٠٨) - شرح المفصّل ، ٤ / ١٤٣ ، ١٤٤ .

(١٠٠٩) - المصدر السابق نفسه ، ٤ / ١٤٣ ، ١٤٤ .

(١٠١٠) - انظر لسان العرب (خصى) .

(١٠١١) - الكتاب : ٤ / ٣٨٧ .

(١٠١٢) - المقتضب : ٣ / ٤١ .

(١٠١٣) - المقرِّب : ٢ / ٤٥ ، ٤٦ ، والمفصَّل : ٤ / ١٤٩ .

رِضَوَان ، وحِمَوان مُثنَّى رِضَى ، وحِمَى . أورد صاحب المزهر فيما يرويه الفرَّاء عن الكسائيّ أنّه سمع العرب تُثنِّى رِضَا وحِمَى على رِضَوان ، وحِمَوان وليس يُبنى عليهما[١٠١٤]. وذكر أبوحيَّان ما نقله أصحابه عن الكوفيين " أن المقصور الثلاثى إذا كان مضموم الأوّل ، أو مكسوره يُثنى بالياء إن كان من ذوات الياء ، أو بالواو إن كان من ذوات الواو ، إلا لفظتين شذتا ، وهما حِمَى ورِضَى..."[١٠١٥] ولم يتضحْ للباحث وجه الشذوذ في تثنية حِمَى على (حِمَوان) فالذي يبدو من خلال الرجوع بالكلمة إلى المصدر أن (رِضا) من ذوات الواو وليست من ذوات الياء يدل على ذلك ما جاء في قوله تعالى : **(ورضوانٌ من الله أكبر)**[١٠١٦] وقوله تعالى : **(يبتغون فضلاً من ربهم ورضواناً)**[١٠١٧] فمجئ المصدر (رضوان) بالواو يدل على أن أصل الألف (واو) ومما يعزِّز هذا الرأى أن سيبويه عدَّ (ألف) في (رضا) من بُنات الواو وليست من بُنات الياء ، نلحظ ذلك في قوله :" وكذلك الرِّضا تقول : رِضَوانِ ؛ لأنَّ الرِّضا من (الواو) ، يدلك على ذلك مَرْضُوٌّ والرِّضوان "[١٠١٨] ، ولم يُصَرِّح – رحمه الله – في النص بشذوذ التثنية في رضوان مما يدل ذلك أنها جاءت مسايرة لقواعد التصريفيين وأن الألف فيها أصلها واو رُدت في التثنية على القياس .

أمّا حِمَوان في (حِمَى) فلا خلاف في شذوذها ؛ لأنَّ الألف فيها من ذوات الياء فهي من حَمِيَ يَحْمِى حِماية وحميً .

ولّما كان لهذه الكلمة دلالتان إحداهما المنعُ من قولك : أحمى المكان إذا جعلته حِميً لا يُقربُ[١٠١٩] ، والثانية السُخونة والعرق من قولك حَمَى

(١٠١٤) - المزهر : ٢ / ٩٤ .

(١٠١٥) - ارتشاف الضرب : ٢ / ٥٦٥ .

(١٠١٦) - سورة آل عمران ، الآية (١٥) .

(١٠١٧) - سورة المائدة ، الآية (٢) .

(١٠١٨) - الكتاب : ٣ / ٣٨٦ .

(١٠١٩) - انظر اللسان (حمى) .

الفرس حِمىً بمعنى سخُن وعَرِق[1020] فمن غير المستعبد أن تكون العرب قد ارتكبت المخالفة في تثنية (حِمِوانِ) ليفرِّقوا بين تثنية اسم المكان وتثنية المصدر ، فالحمى الذي يُطلق على المكان المشتمل على الكلأ يُثَّنى على (حِمَوان) أما (حِمَى) المصدرية الذي يُطلق على السُخونة والعرق فيُثنى على (حِميان) وبذا يتحقق أمن اللبس .

وإذا كانت ألف المقصور رابعة فصاعداً فالمطّرد فيها أن تقلب ياءً[1021] فيقال في نحو حُبْلى حُبليان ، وفي مَلْهَى ملهيان ، ولم يشذ عن هذا إلا (مذروان)[1022] بإثبات الواو رابعة ، والقياس فيه أن يُثنى على مِذريان بقلب الألف فيه ياءً حملاً على نظائره ، قال ابن خالويه :" وليس من كلام العرب واوٌ صحَّت رابعة إلا قولهم (مِذْروان) وكان الواجب فيه أن يقولوا (المِذرْيان)[1023] وهو ما أكَّده أبوحيَّان أيضاً في قوله :" والمقصور الثلاثيّ وأزيد تُقلب ألفه ياءً مطلقاً فتقول : حُبليان ،وملهيان وحُماديان وشذَّ مِذروان "، وكاد اللُّغويون – ومن خلفهم النحويون – أن يتفقوا على أنَّ (مِذروان) لا مفرّد له ، ولم يرد في كلامهم إلا بالتثنية نظماً ونثراً قال أبوعبيدة :" المذروانِ أطراف الإليتين ، وليس لهما واحد " والقول نفسه عند صاحب الخزانة ، ونقل سيبويه قول الخليل :" ومن ثمَّ زعم قالوا مِذروان ، فجاءوا به على الأصل – أي لم تقلب الواو ياءً – فشبهوه بذا حيث لم يفرد واحده "[1024] ، وقال ابن قتيبة :" وشذَّ قولهم (مِذروان) فإنهم تركوا الواو ؛ لأنَّهم لا يفردون الواحد منه ، وإنما هو للفظ جاء مُثنى لا يُفرد واحده "[1025] وذكر ابن فارس أنَّ من الاثنين الذي لا واحد له (مِذروان)[1026]

(١٠٢٠) - انظر القاموس المحيط (حمى) وتاج العروس (حمى) والمعجم الوسيط (حمى) .

(١٠٢١) - انظر خزانة الأدب ، ٧ / ٥٨١ ، وإرتشاف الضرب ، ٢ / ٥٦٤ .

(١٠٢٢) - المِذْروان : هما طرفا الألية ، انظر القاموس المحيط ، (مِذرى) .

(١٠٢٣) - ليس في كلام العرب ، ص ٢٦٦ .

(١٠٢٤) - الكتاب ، ٣ / ٣٩٢ .

(١٠٢٥) - أدب الكاتب لابن قتيبة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط: ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م ، ص ٢٧٦ .

(١٠٢٦) - الصاحبى ، ص ٢٥٤ .

وهو قول ابن جنِّى أيضاً في المنصف :" قال أبوعثمان : ومثل ذلك (مِذروان) ؛ لأنّه لا يُفرد له واحد ، ووضَّح ابن جنى ما ينبغى أن يكون فيما إذا كان له مفرد – قائلاً : لو أفْردَ (المِذروين) واحدٌ لوجب أن يُقال : (مِذريان) لأنك كنت تقدره قبل التثنية (مِذرْى) مثل مِعزى ثم تُثنَىٍّ فتقول : مِذْريان ، كما تقول : مِعزيان "(١٠٢٧).

ويرى الباحثُ أن عدم ورود مفرد (لِمذروين) في ذاته ربما كان سبباً في مجيئه على غير قياس ففي اعتقادى أن أرباب اللغة قد صححوا الواو فيه بدلاً عن الياء ليفرِّقوا بين المثنيات التي لها مفرد ، والتي لا مفرد لها ، فالمُثنى الذي له مفرد نحو (ملهى ،ملهيان ومِعزى مِعزيان) كلها وردت على القياس بقلب الفها ياءً في التثنية وخالفوا في (مِذروين) فتركوه على حاله تنبيهاً منهم على كونه لا مفرد له .

ومن شواذ التثنية في المقصور قولهم (الخَوْزلان ، والقهقرانِ)(١٠٢٨) في تثنية الخَوزَلى ، والقهقرى ، والقياس فيهما أن يقال : الخوزليان والقهقريان ، كما قيل في (مُصطفى) مُصطفيان بقلب ألف المقصور الخامسة (ياءً) إطراداً ، والبيِّنُ في هاتين الكلمتين أن العرب أجرتهما من غير قياس بقصد التخفيف ، فقد تركوا القياس بقلب الألف ياءً فيهما ، وآثروا الشُّذوذ بحذفهما ، طلباً للخفة ، وتقليلاً للجهد في النطق .

والقياس في الممدود الرُّباعى إن كانت همزته أصلية أن تبقى في التثنية فيقال قُراءان ، ووضاءان في تثنية قرَّاء ، ووضاء(١٠٢٩) ، وشذ عن هذا قول العرب في تثنية (هناء ، وثناء) فقيل فيهما : هنايان ، وثنايان بقلب الهمزة ياءً على غير قياس ، والوجه فيهما : هناءان ، وثناءان . قال سيويه :" سألت الخليل عن قولهم : عقلتُهُ بثنايَين ، وهنايين لِمَ لمْ يهمزوا ؟ فقال : تركوا ذلك حيث لم يُفرد ثم لم يبنوا عليه "(١٠٣٠) والتعليل نفسه عند ابن

(١٠٢٧) - المنصف ، ٢ / ١٣٢ ، ١٣٣ .

(١٠٢٨) - انظر المساعد على تسهيل الفوائد ، ١/ ٦٤ ، وإرتشاف الضرب ، ٢ / ٥٦٤ .

(١٠٢٩) - الهمع ، ١ / ١٤٧ ، ١٤٨ ، والمقتضب ، ٣ / ٣٩ ، والمساعد ، ١ / ٦٠ .

(١٠٣٠) - الكتاب ، ٣ / ٣٩٢ .

قُتيبة ، أما قولهم : عقله بثنايين بياء غير مهموزة ، بأنَّ هذا أيضاً لفظ جاء مُثنى لا يُفرد واحده ، ولو قيل ثناء فأفْرِدَ لقيل في التثنية ثناءان "[١٠٣١].

فواضحٌ من قول الخليل ومن تبعه من النُّحاة أن العرب إنما جنحت عن القياس في تثنية هذين اللفظين لكونهما لم يُفردا لهما واحداً فكأنهم أرادوا أن يقولوا : إنما أجريناهما على خلاف القياس ، وخالفنا فيهما القاعدة المطّردة في نظائرهما ؛ لننبّه إلى أنهما لا واحد لهما ولنفرّق بين تثنية المُثنى الذي له مفرد ، والذي لا مفرد له .

ومن شواذ التثنية في الممدود قولهم : خُنفُسانِ وعاشوران ، وقُرفُصان في تنثية خُنفساء ، وعاشوراء ، وقرفصاء[١٠٣٢] . ويقتضى القياس في هذه الألفاظ أن تكون : خنفساوان ، وعاشوراوان ، وقرفصاوان ؛ لأنَّ همزة الممدود إن كانت للتأنيث تقلب واواً في التثنية ، وذكرت المعاجم اللغوية أن هذه الألفاظ وردت بالمد والقصر فقالوا : خُنفساء ، خُنفُسُ ، وعاشوراء ، وعاشورى ، وقرفصاء وقرفصى[١٠٣٣] ، فَمَنْ ثنى خُنفُس قال فيه خُنفُسان على القياس ، وأجرى المؤنث عند التثنية مجرى المذكر فقال في (خُنفساء) خنفسان وبذا يكون قدْ غُلِّب التذكير على التأنيث فيه لما فيه من خفة ، إذ خنفسان أخف من خنفساوانٍ .

أما من نطق بـ(عاشورى ، وقُرفُصى) مقصورين قال عند التثنية عاشوريان وقُرفصيان ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين فصارا عاشوران وقرفصان على القياس . وهنا أيضاً يكون قد غُلبت لغة القصر على المدِّ في التثنية .

والمحفوظ والمشهور في لسان العرب ألا يُردُّ ما حُذف من الاسم في التثنية إلا إذا كان يرد في الإضافة ، فتقول في (أب ، وأخ) أبوان وأخوان ، لأنك تقول في الإضافة أبواك وأخواك ، ولا يقال في (يد) و(دم) يديان

(١٠٣١) - أدب الكاتب ، ص ٢١٨ ، وانظر المنصف ، ٢ / ١٣٢ .

(١٠٣٢) - انظر الهمع ، ١/ ١٤٧ ، ١٤٨ .

(١٠٣٣) - انظر القاموس المحيط (خنفس ، وعشر ، وقرفص) وكذا تاج العروس .

ودموان إلا شـذوذاً[١٠٣٤] ، لأنَّ المحـذوف فيهمـا لا يُـرد في الإضـافة ، ومـن شواهد ردِ المحذوف في (يد) قول القائل[١٠٣٥] : يَديـانِ بَيضـاوانِ عِنْد مُحلمٍ

قـدْ تَمْنَعـانك أن تُضـامَ

وتُهضما

برد المحذوف في (يديان) شذوذاً .

ومن أمثلة رد المحذوف في دم قول الآخر[١٠٣٦] :

فَلو أنَّا على حَجَرٍ ذُبِحْنا ❖❖❖ جَرَى الدَّمَيانِ بالخبر اليَقين

بـردِّ الـلام المحذوفه في (الـدميان) علـى خـلاف القاعـدة ، قـال ابـن يعيش معلقـاً علـى البيـت الأوّل :" والشـاهد فيـه قولـه (يـديان) بـرد السـاقط ... وحمله أصحابنا على القلة والشذوذ ، وجعلوه من قبيل الضرورة "[١٠٣٧] .

(١٠٣٤) - انظر الشافية ، ٢/ ٦٤ ، ٦٥ ، والهمع ، ١/ ١٤٨ ، ١٤٩ ، والإرتشاف ، ٢/ ٥٦٢ .

(١٠٣٥) - البيت بلا نسبة في المقرِّب ، ٤٣/٢ ، ٤٤ ، والشافية ، ٢/ ٦٥ ، وشرح المفصّل ، ٤ / ١٥١ ، ١٥٢ والمُحلِّم : قيل إنه من ملوك اليمن ، ويُروى (عند محرِّق) وهو عمر بن هند ملك الحيرة باليمن .

(١٠٣٦) - قائل البيت عليّ بن بَّدال بن سليم ، وقيل إنه للفرزدق ، ومنهم من نسبه للأخطل ، وهو من شواهد الإنصاف ، ١ / ٣٥٧ ، والخزانة ، ٣ / ٣٤٩ ، واللسان (دمى) ، وشرح الشافية ، ٢ / ٦٤.

(١٠٣٧) - شرح المفصّل ، ٤ / ١٥١ ، ١٥٢ .

المبحث الثاني

الشـــذوذ في جمع المذكر السالم

يُشترط لجمع الاسم هذا الجمع أن يكون علماً لمذكر عاقلٍ ، أو صفةً له خاليين من التاء ، وألا يمتنع مؤنثه من أن يجمع بالألف التاء ، وشذَّ عن هذا بعض الألفاظ ، فجاءت مجموعة جمع سلامة دون أن تستوفى شروط هذا الجمع من ذلك قولهم (عَلانون) في جمع علانية (علمٌ لرجل مشهور) وقالوا : (رَبْعُون) في جمع رَبْعه (للمعتدل القامة) فجُمعَا الجمع المذكور مع اشتمال مفردهما على التاء شذوذاً[(١٠٣٨)]" .

ويمتنع الوصف أيضاً من أن يجمع سلامة إن لم يقبل تاء التأنيث كجريح وصبور أو كان من باب (أفعل فعلاء) نحو (أحمر حمراء) أو (فعلان – فعلى) نحو (سكران – سكرى)[(١٠٣٩)] وشذ عن الأول قولهم عانِسون في جمع عانس في قول بعضهم[(١٠٤٠)] :

مِنَّا الذي ما إن طرَّ شارِبُه ❖❖❖ والعانسون ومِنَّا المُرْدُ والشَّيبُ

حيثُ جمع الصفة (عانسون) بالواو والنون مع كونها غير قابلة للتاء ، وحكى ابن السِّكيت عن بعض العرب :" رَجل نصفٌ ورِجال أنصافٌ ونصفون ، وامرأة نصفٌ ، ونساءٌ انصافٌ "[(١٠٤١)] .

وسُمع من الثاني أسودون وأحمرون في قول القائل[(١٠٤٢)] :

فما وجدت نساءُ بنى نِزارٍ ❖❖❖ حلائل أسودين وأحمرينا

وسمع الفرَّاء في أسود : أسودون وسوداوات[(١٠٤٣)] .

(١٠٣٨) - الهمع ، ١ / ١٥٠ ، ١٥١ .

(١٠٣٩) - المساعد ، ١ / ٥٠ .

(١٠٤٠) - البيت لابي قيس بن رفاعة الأنصاري في الهمع ، ١ / ٤٥ ، والمساعد ، ١ / ٥٠ ، والدرر ، ١ / ١٣١ ، وسر صناعة الإعراب ، ٢ / ٦٨٣ ، والعانس : من الجوارى من طال مُكثها في أهلها حتى خرجت من أعداد الأبكار ولم يتزوج قط ، القاموس (عنس) .

(١٠٤١) - انظر إصلاح المنطق ، ٢ / ٣٧٤ .

(١٠٤٢) - البيت تقدَّم الاستشهاد به .

(١٠٤٣) - انظر الهمع ، ١ / ٤٤ .

وكل هذه الشواهد عدَّها البصريون من نوادر اللغة التي وردت مخالفة للمطرِّد من القواعد ، فيحفظ المسموع منها دون القياس عليها . قال أبوحيَّان :" وما ورد من ذلك ففي الشعر ، وإن جاء في الكلام فشاذ "[1044] وقال بن يعيش في تعليقه على البيت السابق :" والشاهد في البيت قوله : (أسودين وأحمرينا) حيث جمع أسود وأحمر جمع المذكر السالم ، وذلك شاذ ، فإن كل صفة لا تلحقها التاء فكأنها من قبيل الأسماء ولهذا لم تجمع على هذا الجمع أفعل فعلاء ، ولا فعلان فعْلى " .

ونظراً لاعتداد الكوفيين بالأمثلة القليلة[1045] ، ونوادر الكلام في القياس ، فقد أجازوا مطلقاً الجمع بالواو والنون في المسائل المتقدِّمة قياساً على الوارد المسموع فيها[1046] .

ومما جُمع على حدِّه ، ولم يستوف شرطه قولهم (أهلون) و(وابلون) لأنَّ (أهلاً ووابلاً) ليسا علمين ولا صفتين ، ومن ناحية أخرى فالوابل اسم يطلق لغير العاقل وهو المطر الشديد[1047] .

ومما ألحق به في الجمع على غير قياس أرَضون بفتح الراء وسكونها جمع أرض وهي مؤنثة ، واسم جنس لمن لا يعقل ، حيثُ فقد أربعة من شروط هذا الجمع ، وهو عند الأشموني جمع تكسير كما يبدو من قوله :" شِذ قياساً ؛ لأنَّه جمع تكسير ، ومفرده مؤنث بدليل أرُيضه ، وغير عاقل "[1048] ونظيره في الشذوذ (سنون) جمع سنه وما كان على شاكلته – وهو كل ثلاثي حُذفت لامه وعُوِّض عنها هاء تأنيث – نحو ثبه وثبوت ،وعِضة وعِضون[1049] .

(١٠٤٤) - المصدر السابق نفسه ، ١ / ٤٤ .

(١٠٤٥) - شرح المفصّل ، ٥ / ٦٠ ، ٦١ .

(١٠٤٦) - انظر الدر ، ١/ ١٣١، ١٣٢ .

(١٠٤٧) - انظر أوضح المسالك ، ١ / ٧٢- ٧٤ .

(١٠٤٨) - شرح الأشموني .

(١٠٤٩) - أوضح المسالك ، ١ / ٧٢ – ٧٤ .

ومن هذا القبيل : بنون ، وأبون ، وهنون وذوُوا ، ووجه شذوذها أنها غير أعلام ولا مشتقات[1050] .

ومنها أيضاً (عالمون) وهواسم جمع لا جمع ؛ لأن العالم عَلَمٌ لما سوى اللّه ، وقيل إنه جمع مراداً به العموم العقلاء وغيرهم ، فوجه الشذوذ فيه أنه اسم جنس لا علم[1051] .

كما أعُرِب هذا الإعراب أيضاً (عشرون) ونظائره من ألفاظ العقود ، وإنَّ لم يكن على حده لكونه اسم جمع لا واحد له من لفظه ولا مِن معناه وليس جمعاً[1052].

فجميع الألفاظ التي أُلْحقتْ بجمع المذكر السالم وحُمِلتْ عليه في الأعراب ، قصرها النُّحاة على السَّماع بحيثُ يكتفى بالوارد منها ، لا يلحق بها غيرها . وقال ابن جنِّى :" قد كان القياس في ثُنون وظنون ... ألا يجوز شئ منه إذ كانت الواو للمذكر العاقل،وهذه مؤنثة غير ذات عقل ،لكنهم فعلوا ما فعلوا توسُّعاً ... فإنَّ جاء له نظيرٌ فقد عرفت طريقه ، وإنَّ لم تسمع له نظيراً لم تقس عليه غيره لأنَّه لم ينقدْ في بابه "[1053] وقال السيوطي أيضاً :" ألحق بالجمع في إعرابه ألفاظ ليست على شروطه سُمعتْ فاقْتصِرَ فيها عن مورد السَّماع ولم يُتعدَّ "[1054] .

(١٠٥٠) - انظر الهمع ، ١ / ١٥٥ .

(١٠٥١) - المصدر نفسه ، ١/ ١٤٥ ، وشرح التصريح ، ١ / ٦٩ .

(١٠٥٢) - انظر الهمع ، ١ / ١٥٤ .

(١٠٥٣) - سر صناعة الإعراب ، ٢ / ٦٢٤ .

(١٠٥٤) - الهمع ، ١ / ١٥٤ ، وشرح التصريح ، ١ / ٦٧ ، ٦٨ .

المبحث الثاني
الشـَّـاذ في جمع التكسيـر

أولاً **: ما خالف القياس في جموع القلة .**

حـدَّد النُّحـاة لجمـوع القلـة أربعـةأوزان ، وهـي : (أَفْعُـل) و(أَفْعَـال) و(أفْعِلة) و(فِعْلة)[١٠٥٥] ولكل واحدٍ من هذه الأوزان باب يطرِّد فيه .

أما بنـاءُ (أفْعُـل) فيطـرد في كُـلِّ ثلاثـي صحيح العـين علـى وزن (فَعْل) – بفتح فسكون – بشرط أن يكون اسماً لا صفةً[١٠٥٦] ، نحو (نَهْـر وأنْهُـر) كما يطرِّد أيضاً في الاسم الرباعي المؤنث بلا علامة إذا كان قبل آخره مدّة (ألف – واو – ياء) نحو ذراع وأذرع ، ويمين وأيْمُن ، وشـذّ مـن الأوّل قولهم :" أعْبُدٌ في عَبْد " لكونـه صفة ، والنُّحـاة يُعلِّلون هـذا الشـذوذ بـأنَّ لفـظ (العبـد) وإنْ كـان صـفة إلا أنـه غلـب عليـه معنـى الاسمية في الاسـتعمال ، حتـى أنـه لا يُـذْكـرُ معـه الموصـوف في أغلـب الأحـوال ، قـال سيبويه :" هو في الأصل صفةٌ قـالوا رُجلٌ عَبْدٌ ، ولكنـه اسـتعمل اسـتعمال الأسماء "[١٠٥٧] وتبع سيبويه في هـذا التعليـل عـددٌ مـن النُّحـاة ، حيثُ ذكـر الفارسـيّ أنَّ :" كـثيراً مـا تُشبَّـهُ الصـفات بالأسمـاء فتكسَّـرُ تكسـيرها "[١٠٥٨] وقـال ابـن عقيـل :" وجـاء عبـدُ علـى أعْبـدُ لاسـتعمال هـذه الصِّـفة استعمال الأسماء "[١٠٥٩] ونُلاحظ التعليل نفسه عند السيوطيّ " وكل صفة كثـر اسـتعمالها مـن غـير موصـوف قـوى تكسـيرها لالتحاقهـا بالأسمـاء كعبد وَشيخ "[١٠٦٠] ، وقول نفسه عند ابن هشام :" وإنما قالوا : أعبدٌ لغلبة الاسمية "[١٠٦١] .

(١٠٥٥) - انظر شرح التصريح ، ٢ / ٥٢٠ ، والكتاب ، ٣ / ٤٩٠ .

(١٠٥٦) - أوضح المسالك وبهامشه ضياء السالك ، ٤ / ١٨٤ ، ١٨٥ ، ولمقتضب ، ١ / ١٦٧ .

(١٠٥٧) - الكتاب بتصرف ، ٣ / ٦٢٨ ، وانظر تاج العروس للزبيدي ، ٢ / ٤٠٩ .

(١٠٥٨) - المسائل العضديات ، الفارسي ، تحقيق شيخ راشد ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٨٦م ، ص ٣٨٥ .

(١٠٥٩) - شرح ابن عقيل على الألفية ، ٢/ ٤١٧ .

(١٠٦٠) - الأشباه والنظائر ، ٢ / ١٥٥.

(١٠٦١) - أوضح المسالك ، ٤ / ١٨٥ .

ومما جاء على (أفْعُل) شذوذاً من الأسماء قولهم : (ذئْبٌ)، (وأذْؤُب)[١٠٦٢] والوجه فيه (أذئاب) ؛ لأنَّ القياس في فِعْل أن يكسَّر تقليلاً على أفْعَال كـ(طفل وأطفال) وليس على (أفْعُل) والذي يَغلِبُ على ظنى أن العرب ربما توهموا في (ذئب) معنى كلْب (أكلُب) لأن بعض المعاجم اللغوية فَسِّرت لفظ الذِئب بمعنى كلب البر[١٠٦٣] .

وجمعوا (بئراً) على (أبؤُر) على خلاف القياس ، كما ورد في حديث عائشة رضي الله عنها :" أغتسلى من ثلاثِ أبؤُر "[١٠٦٤] ، وسمع فيها آبار[١٠٦٥] على القياس .

وسُمِعَ (دِرْع وأدْرُع) والقياس أدْراع ، والدرْعُ قميص المرأة ، وهو أيضاً لبوسُ الحديد الذي تُتَّقي به ضربات السيوف ، وكأنهم أرادوا بهذا الشذوذ أن يدفعوا اللبس بين الدِّلالتين ، فالدِّرع بمعنى القميص يجمع قياساً على أدْراع ، وبمعنى الحديد جُمع على (أدْرُع) للتفريق بين المعنيين ، جاء في اللسان :" الدِّرع لبوسُ الحديد ... والجمع في القليل أدْرُع ... ودِرْعُ المرأة قميصها ... والجمع أدْراع "[١٠٦٦] .

وقالوا في قِدْحٌ أَقدُح وهو السهم قَبلَ أن يُراش ذكره سيبويه[١٠٦٧] ، والقياس فيه أن يجمع على أقداح بحسب القاعدة إلا أنهم خالفوا القياس فيه لئلا يلتبس بجمع قدح الذي هو آنية الشرب فقد كُسِّر هو الآخر أيضاً على أقداح[١٠٦٨] .

(١٠٦٢) - لسان العرب (ذأب) وانظر الأصول ، ٢ / ٤٣٣ .

(١٠٦٣) - انظر تاج العروس (ذأب) واللسان (ذأب) .

(١٠٦٤) - لسان العرب (بأر) .

(١٠٦٥) - لسان العرب (بأر) .

(١٠٦٦) - المصدر نفسه (درع) .

(١٠٦٧) - الكتاب ، ٣ / ٥٧٨ ، ٢/ ٢٠.

(١٠٦٨) - انظر اللسان (قدح) .

وجاء رِجْلٌ أيضاً على أرْجُل شذوذاً ، وقد سُمِعَ له بناءٌ آخر وهو رجال كما صرَّح بذلك سيبويه[1069] ، وذكر ابن جنِّي أن (أرْجُل) مما اسُتغنِي فيه بجمع القلة عن جمع الكثرة "[1070] .

ومما خرج عن أصولهم في هذا البناء تكسيرهم (فَعَلاً) على (أفْعُل) على خلاف القياس فقالوا في (ثمَن أثْمُن)[1071] ، وفي (زَمَن أزْمُن)[1072] وفي (رَسن أرسُن)[1073] والقياس فيها أن تجمع على وزن (أفْعَال) . ويبدو أن تحقيق أمن اللبس هو الهدف المنشود من وراء خروج هذه الألفاظ عن حكم نظائرها ، فقد اشترك في (أثمان) كلٌ من الثُمْن – وهو جُزء الثمانية – والثمن الذي هو للبيع فكلاهما يجمع على (أفعال) قياساً ولذا جمعوا ثَمنَاً على (أثْمنُ) لئلا يلتبس بجمع (ثُمُن) . والقياس في (رَسَن) أن يأتي على (أرْسان) إلا أن العرب استعملت (أرْسان) للحزن من الأرْض[1074] فاحترازاً من التباس الدلالة في (أرسان) بين الجمع والاسم المفرد جمعوا (رسناً) على (أرْسُن) للتفريق بين الدلاليتن .

ومما ورد بالشذوذ في هذا البناء ما جُمِعَ من الرُّباعى مذكراً على (أفْعُل) نحو (جَنَاح وأجْنُح) ، والجناح مذكر ، قال اللّه تعالى : ﴿ **أُولِي أَجْنِحَةٍ مَّثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ** ﴾[1075] ، ويرى صاحب تاج العروس نقلاً عن ابن جنِّى أن الاسم الرباعى المذكر (جناح) قد حُمِلَ على معنى التأنيث (ريشه) وذلك في قوله :" وكسروا الجناح – وهو مذكرْ – على (أفْعُل) وهو من تكسير المؤنث ؛ لأنهم ذهبوا بالتأنيث إلى ريشه "[1076].

(١٠٦٩) - انظر تاج العروس (رجل) ، والكتاب ، ٣ / ٥٧٣ ، ٥٧٤ .

(١٠٧٠) - تاج العروس (رجل) .

(١٠٧١) - انظر تاج العروس (ثمن) .

(١٠٧٢) - الأصول ، ٢ / ٤٣٣ .

(١٠٧٣) - انظر الكتاب ، ٣ / ٥٧١ .

(١٠٧٤) - انظر القاموس المحيط (رسن) ، وتاج العروس (رسن) .

(١٠٧٥) - سورة فاطر ، الآية (١) .

(١٠٧٦) - تاج العروس (جنح) .

وكسروا جبيناً على (أجْبُن) وكأنهم حملوه على معنى التأنيث (جبهة) ؛ لأنَّ الجبين بمعنى الجبَّهة ، جاء في تاج العروس ، " والجبهة ما بين الصُدْغين متصلاً بحذاء الناصية وكله جبين "(١٠٧٧) .

وقالوا في رسول (أرْسُلْ) وحمله بن الأنبارى على معنى الرسالة قال :" يكون (رسولاً) بمعنى الرِّسالة واستشهد بقول القائل : وما أرسلتهم برسول أي برسالة "(١٠٧٨) وأورد ابن جنّى قول الشاعر(١٠٧٩) :

لَو كان في قلبى كقدر قُلامة

حُبَّاً لغيرك قد أتاها أرْسُلى

وعلَّق عليه قائلاً :" كسَّر (رسولاً) – وهو مذكر – على (أرْسُل) وهو من تكسير المؤنث كأتان وأُتن وعُقاب وأعقب ، لما كان الرسول هنا إنما يُراد به المرأة ؛ لأنّها في عالب الأمر مما يُستخدم في هذا الباب "(١٠٨٠) .

أما بناء (أفْعَال) فيطرد في كل ثلاثى لم يطرّد فيه (أفْعُل) نحو (فَعْل) صحيح العين ، إذا كان وصفاً أو (فَعْلاً) معتل العين كـ(ثوب وأثواب) ، وكذا يطرد في (فِعْل) كـ(حِمْل وأحَمال) وفي (فُعْل) بضمها كـ(قُفْل وأقفال) وفُعُل – بضم الفاء والعين كـ(عُنق وأعناق) وفي (فِعَل) كـ(عِنَب وأعناب) وفي (فِعِل) كـ(إبل وآبال) وفَعُل كـ(عَضُد وأعضاد) وفِعَل كـ(عِنَب وأعناب)(١٠٨١).

وشَذَّ عن هذه القاعدة بعض الألفاظ كان حقُها أن تُكسر على (أفْعُل ، لكونها مِن (فَعْل) المفتوح الفاء الصحيح العين الساكن ، ولكنها جُمعت على (أفعال) نحو رَطْبٌ وأرطاب ، وفَرْخٌ وأفراخ ، ورَبْعٌ وأرْباع ، قال سيبويه :" واعلم أنه قد تجئ في (فَعْل) (أفعال) مكان أَفْعُل...وليس

(١٠٧٧) - تاج العروس (جبن) .

(١٠٧٨) - البيان في غريب القرآن ابن الأنبارى .

(١٠٧٩) - البيت بلا نسبة في التمام ، ١/ ٣٠ ، والخصائص ، ٢ / ٤١٦ .

(١٠٨٠) - الخصائص ، ٢ / ٤١٦ ، والصاحبى لابن فارس ، ٢٥٤ .

(١٠٨١) أوضح المسالك ، ٤ / ١٨٣ – ١٨٨ .

ذلك بالباب في كلام العرب ، ومن ذلك قولهم : أفراخٌ ، وأجدادٌ ، وأفراد ، وأجُدٌّ عربية وهي الأصل "[1082] .

أما بناءُ (أفْعِله) فيطرِّد في كل اسم مذكر رباعيّ قبل آخره مدٌّ نحو (طعام وأطعمه) ، و(عَمُود وأعْمِدَه) و (رغيف وأرغفه) ، وخرج عن ذلك شحيح وأشحةٌ و(عزيز وأعزة) و(ذليل وأذِلَّة) لكونها أوصافاً لا أسماء[1083] .

ومما جاء على هذا البناء شذوذاً قولهم :عُقاب وأعقبة لأنَّ العُقاب مؤنث . وتذكر المعاجم أن العُقاب يُذكر ويُؤنث ، إلا أنَّ التأنيث فيه أشهر[1084] ، ومن الواضح هنا أنهم غلبوا التذكير على التأنيث .

ومما يُحمل على الشذوذ في هذا البناء ما جُمع على (أفْعُِله) من غير الرباعي فقد سُمِعَ (فَرْخٌ وأفْرخَهَ) على غير قياس ، ولم يسمع إلا في الشعر ، ولذلك قصره صاحب تاج العروس فيه ، وعدَّه من الضرائر[1085] .

<u>ثانياً</u> : الشذوذ في جموع الكثرة .

من أبنية الكثرة (فُعُل) وهو مطرد في كلِّ اسم رباعي صحيح اللام قبل آخره مَدٌّ ، بشرط ألا يكون مضاعفاً إذا كانت المدة ألفاً ، نحو قضيبٌ وقَضُب وعمود وعُمُد ، وشذ نَذيرٌ ونُذُر ، لكونه وصفاً كما شذ أيضاً عِنان وعُنُنٌ ، وحِجاجُ وحُجُجٌ لأنهما مضعفان[1086] .

وسُمِعَ (فُعُل) في جمع (فَعِيلة) شذوذاً في قولهم : صحيفة وصُحُفُ ، وسفينة وسُفُنُ ، ومدينة ومُدُن ، والقياس : سفائن ، وصحائف ومدائن ، وقد حُمِل هذا الشذوذ على توهم إسقاط (التاء) من فعيلة فكأنما قالوا : مدينٌ ومُدنٌ ، وصحيفٌ وصُحف ، وسفينٌ وسُفن ، كما قيل في قَليبٍ

(١٠٨٢) - الكتاب ، ٣ / ٥٦٨ .

(١٠٨٣) - شرح الاشموني ، ٤ / ١٧٨ .

(١٠٨٤) - تاج العروس (عقب) ، واللسان (عقب).

(١٠٨٥) - تاج العروس (فرخ) .

(١٠٨٦) - أوضح المسالك ، ٤ / ١٩٢ ، ١٩٣ .

قُلبٌ ، قال سيبويه : " وشذ سَفينة وسُفُنٌ ، وصحيفة وصُحُف شبهوه بقليب وقُلُبَ ، كأنهم جمعوا (صحيفٌ وسفينٌ) علموا أنَّ الهاء ذاهبة "[١٠٨٧] .

وقالوا في جمع (نَصَف) – وهي المرأة بين الحداثة والمسنة[١٠٨٨] – (نُصُف) والقياس فيه أنصاف ، وهو أيضاً جمع (نِصْفُ) الذي هو أحد شقي الشئ[١٠٨٩] ، فاللفظان مشتركان في صيغة الجمع القياسي وهي (أفعال) ، وكأنهم أرداوا أن يفروا بينهما ، فجاءوا بجمع (نَصَفَ) على غير قياس .

ومن أبنية الكثرة (فُعَل) – بضمّ ففتح – وهذا البناء يطرد في كلِّ اسم على وزن (فُعْلة) نحو غُرْفه وغُرَف ، كما يطرد في الوصف الذي على وزن (فُعْلَى) مؤنث (أفعل) نحو : كُبْرَى وكَبُرَ ، وأخرى وأُخَر[١٠٩٠] قال تعالى : **(فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَر)**[١٠٩١] .

وما جاء على (فُعَل) من غير هذين الوزنين عُدَّ شاذاً كقولهم (بُهْمة وبُهَمْ) ووجه الشذوذ فيه أنّه صفة لأنه يأتي بمعنى الشجاع وقد ذكرت المعاجم[١٠٩٢] أن بُهْمة يأتي بمعنى الصخرة والجيش وعلى هذا يكون قد غلبوا فيه معنى الاسمية على الوصفية .

ومن أمثلة الكثرة (فِعَل) – بكسر أوَّله ، وفتح ثانيه – وهو مطرِّد في كل اسم على وزن (فِعْلة)[١٠٩٣] نحو : حِجّة وحِجَج وقد سُمِعَ فيه ألفاظ جُمِعت على (فِعَل) دون مراعاة هذا الشرط فقالوا (صِمَّة وصِمَم ، وذرْبة وذِرَب) وهما وصفان لا اسمان ؛ لأنّ الصِمّة الشجاع ، والذربة وصف للمرأة السليطة اللسان[١٠٩٤] ، ولا يخفى أن هذه الصفات قد جرى عندهم

(١٠٨٧) - الكتاب ، ٣ / ٦١٠ .

(١٠٨٨) - لسان العرب (نصف) .

(١٠٨٩) - تاج العروس (نصف) .

(١٠٩٠) - أوضح المسالك وبهامشه ضياء السالك ، ٤/ ١٩٣.

(١٠٩١) - سورة البقرة ، من الآية (١٨٤).

(١٠٩٢) - انظر لسان العرب ، وتاج العروس ، والقاموس المحيط (بهم)

(١٠٩٣) - شرح ابن عقيل ، ٢/ ٤٢١ .

(١٠٩٤) - لسان العرب (صمم)

كثيراً مجرى الأسماء حتى سمّوا بها بعض الأشخاص أمثال دُريد ابن الصِّمة ، فكأنهم غلبوا فيها معنى الاسميّه على الوصفيه فجمعوها على ما تقتضيه القياس فى الاسمية على فرضية كونها أسماء لا صفات .

ومن أوزان الكثرة (فُعَلَة) ـ بضمِّ أوله وفتح ثانية ـ وهو مطرِّد في كل وصف لعاقلٍ على وزن (فاعِل) بشرط أن يكون معتل اللام[1095] ، نحو : رَام رُمَاة ، وغاز وغُزاة ، وشذَّ عن هذا قولهم : " كَمِيٌّ وكُماة " لكونه على غير صيغة فاعل[1096] .

ومنها أيضاً (فَعَلَه) – بفتحتين – وهو شائع في وصف لمذكر عاقل صحيح اللام ، نحو : كامِل وكَمَلَة ، وساحِر وسَحَرة ، وشذَّ فيه سيِّد وسَادة ، وخَبِيت وخَبَتَة ، وبَرٌّ وبَرَرة[1097] .

ومن جموع الكثرة (فعَلَه) – بكسر الأوّل وفتح الثاني – وهو مطرِّد في كل اسم صحيح اللام على وزن (فُعْل)[1098] نحو كُوز وكِوَزة ودُبَّ ودِبَبَة ، ومن العرب من جمع (فِعْلاً) علَى (فِعَلَهَ) على غير قياس فسُمع دِيك ودِيَكة ، وكِيس وكِيسَة وفِيل وفِيلَة ، وقِرْد وقِرَدة ، ويرى سيبويه أن الأصل في (فِعْل) إذا كان معتل العين (فُعْلا) إلا أن الضمة قُلبت كسرة لمناسبة الياء ،" وقد يجوز أن يكون ما ذكرنا (فُعْلاً) يعني أن الفيل يجوز أن يكون أصله (فُعْلاً) كُسِرَ من أجل الياء كما قالوا أبيض وبيض"[1099] .

ومن أوزان الكثرة أيضاً (فُعَّل) – بضمِّ أوله وتشديد ثانيه – ويطرِّد في كل وصف على وزن (فاعل) و (فاعله) إذا كانا صحيحي اللام[1100] نحو : ضارب وضُرَّب ، وصائم وصُوَّم ، كما تقول أيضاً في

(١٠٩٥) - حاشية الصَّبان ، ٤ / ١٨٦ ، وانظر الكتاب ، ٣ / ٦٣١ .

(١٠٩٦) - الصبان ، ٤ / ١٨٦ .

(١٠٩٧) - أوضح المسالك ، ٤ / ١٩٥ ، ١٩٦ .

(١٠٩٨) - الصبَّان ، ٤ / ١٨٧ .

(١٠٩٩) - الكتاب ، ٣ / ٥٩٢ .

(١١٠٠) - شرح ابن عقيل ، ٢ / ٤٢٣ .

جمع ضاربة وصائمة (ضُرَّب وصُوَّم) وشذ جمع غِلاف على (غُلَّف) كما ندر مجيئها من معتل اللام نحو غازٍ وغُزَّى .

و(أفْعِلاء) أيضاً من أوزان الكثرة وهو شائع في كل وصف لمذكر عاقل على وزن (فِعِيل) بمعنى (فاعل) بشرط كون اللام فيه معتلة أو مضاعفةً[1101] ، نحو (غَنِيٌّ وأغنياء) و (شديد وأشِداء) وشذ عن هذا نَصيب وأنصباء ، وصديق وأصدقاء وهيِّن وأهْوناء[1102] ، لكونها غير مضعفة ولا معتلة اللام ، وشذ كذلك (ظنين – بمعنى مُتهم – وأظنَّاء)[1103] لأنه وإن كان مضعفاً – إلا أنه بمعنى مفعول لا فاعل ، وكأنهم اكتفوا فيها بمجيئها على وزن (فَعِيل) دون مراعاة شرط اعتلال اللام أو التضعيف مغلبِّين فيها عمومية البناء على خصوصية الشرط .

تلك هي نماذج لبعض ما خالف القياس في أبنية الكثرة ، وهنالك دراسات قيمة للجموع التي خرجت عن قواعد التصريف ، قام بها بعض الباحثين المعاصرين مثل السامرائي في كتابه (معاني الأبنية) ، وأبي السعود في مصنفه : (الفيصل في ألوان الجموع) يمكن مراجعتها لتعمَّ الفائدة .

(١١٠١) - شرح التصريح ، ٢ / ٣١٢ ، وانظر الكتاب ، ٣ / ٦٤٣ .

(١١٠٢) - الكتاب ، ٣ / ٦٤٣ .

(١١٠٣) - تاج العروس (ظنن) .

الفصل الثاني

الشـــذوذ في المصادر والمشتقات

المبحث الأوَّل

الشـــذوذ في أبنية المصادر

أولاً : ما خالف القياس في مصادر الثلاثي

إنَّ السِّمة البارزة التي تميِّز مصادر الأفعال الثلاثية عن غيرها هي ورودها على أوزان كثيرة ، وقوالب متنوعة ، وأوجُهٍ مختلفة ، ولم يجد النُّحاة بُداً أمام تلك التنوع والتعدد إلا أنْ يضعوا ضوابط تقريبية لحصر غالب أمثلتها في بعض الأوزان ويُحملُ ما ورد مخالفاً لها على السماع ، (فإذا ورد فِعْلٌ ولم يُعْلَمْ مصدره ؛ أُتيَ بمصدرٍ له على الوزن الغالبَ المقرر في أمثاله ، فإن سُمِعَ له مصدر على غير قياس يكتفى به)[(١١٠٤)] ولذا صح أن يقال أنّ " مصادر الأفعال الثلاثية مقيسة وغير مقيسه "[(١١٠٥)] .

فمن ضوابط الثلاثي اللازم إذا كان على وزن (فَعَل) – بفتح العين – أن يأتي مصدره على فعول اطراداً[(١١٠٦)] ، نحو (سَجَدَ سُجُوداً) وخرج عن هذا قولهم : (كَفَرَ كُفْراً)[(١١٠٧)] – بضمِّ الفاء – على خلاف القياس وتذكر المعاجم اللغوية أن الفعل (كَفَر) قد ورد له أكثر من مصدر لتعدد دلالاتهِ فقالوا فيه : كَفَر الأرْضُ كَفْراً إذا زرعها ، وكَفَر باللّهِ كُفراً إذا لم يؤمن به[(١١٠٨)] ، وجاء فيه كُفوراً على القياس ، كما سُمِعَ فيه أيضاً كَفر كُفْراناً[(١١٠٩)] ، ويبدو أن تحقيق أمن اللبس بين المعاني التي يحملها (كَفر) هو الدافع وراء خروج مصدره – في بعض الاستعمالات – عما يقتضيه القياس ، فـ(كَفَرَ) بمعنى غَطى وستر

(١١٠٤) - أوضح المسالك وبهامشه ضياء السالك ، ٣ / ٣٠ .

(١١٠٥) - شرح التسهيل ، ٣ / ٣٢٥ .

(١١٠٦) - المصدر نفسه ، ٣ / ٣٢٥ .

(١١٠٧) - الكتاب ، ٤ / ٨ .

(١١٠٨) - لسان العرب (كفر) .

(١١٠٩) - انظر اللسان ، والقاموس المحيط (كفر) .

مصدره كَفْراً و(كَفَر) الذي هو بمعنى نقيض الإيمان مصدره كُفْراً وكُفُوراً ، وكفر الذي هو جُحود النِّعمة المقابل للشكر يأتي مصدره على (كُفْراناً) قال الله تعالى : ﴿ **فَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلا كُفْرَانَ لِسَعْيِهِ** ﴾(١١١٠) ، وبذا يتحقق أمن اللَّبس بين هذه الدلالات .

والقياس في (سكت) اللازم أن يأتي مصدره على (سُكُوتاً) جاء في كلامهم : سكت سكوتاً على القياس ، وسُمِعَ أيضاً سكت سَكتاً على غير قياس(١١١١) ، ولا يخفى أن سكت يسكت سكوتاً في كلامهم يرد بمعنى قطع الكلام ، وسكت الرجل سكتاً إذا سَكَن وَفَتر(١١١٢) ، فواضح أنهم خصوا الفعل سكت بمعنى انقطع الكلام بالمصدر (سكوت) وخصوا المعنى المجازي له الذي هو (السكون والفتور) بالمصدر (سكْت) ليتحقق لهم بذلك أمن اللبس بين المعنيين .

والوجه في (عَجَز) أن يقال (عُجُوزاً) إلا أنّهم قالوا : عَجَز فُلانُ عن الشئ (عَجْزاً) بمعنى لم يَقدر عليه خروجاً عن الأصل ، وعجزت المرأة عُجُوزاً إذا كبرت(١١١٣) فجاءوا به على القياس لئلا يختلط المعنيان عند انعدام القرائن .

وقالوا في مصدر (وَثَبَ) بمعنى قَفَزَ (وثْباً) و(وَثَب) إلى المجد (وُثوباً) ، و(وَثَب) على فلان (وثوباً) إذا غلبه(١١١٤) ، وكأنَّهم فرقوا بين المعنى الحقيقي والمجازي للفعل (وثب) فبَنوا المعنى الحقيقي على (وَثْب) سماعاً ، والمعنى المجازي على (وثوباً) قياساً .

و(النَّباتُ) مصدر الفعل (نَبت) على خلاف القياس حيثُ قالوا فيه : نبت الزرع نباتاً إذا نشأ وظهر ، وقالوا نَبَتَ ثَدْيُ الجارية نُبُوتاً إذا نَهَدَ

(١١١٠)- سورة الأنبياء ، من الآية (٩٤) .
(١١١١) - انظر اللسان (سكت) .
(١١١٢) - انظر تاج العروس ، والقاموس المحيط (سكن) .
(١١١٣) - القاموس المحيط (عجز) .
(١١١٤) - لسان العرب (وثب) .

وارتفع وهو من المجاز[1115] ، فجاءوا به على القياس ، وبذا يتبينُ أنهم خصوا الدلالة الحقيقية للفِعل بـ(فَعَال) والمجازية بـ(فعول) للتفريق بين المعنيين .

أمّا (فَعُلِ) اللازم فيطرد مصدره على (فَعَالة ، وفُعُوله)[1116] ، نحو : (ظَرُف ظَرَافة) و (سَهُلَ سُهُولةً) وهنالك ألفاظٌ خرجت عن هذه القاعدة من ذلك قولهم كَرُمَ كَرَماً[1117] ، وَعظُمَ عِظَماً ، وَمَجُدَ مَجْداً وحَسُنَ حُسْنَاً ، وحَلُمَ حِلْماً . قال سيبويه : " أمّا الفُعْلُ من هذه ، فنحو : الحُسْنُ والقُبْحُ والفَعَالة أكثر "[1118] . ويرى البعض أنْ العرب إنما خرجت بهذه الأفعال عمَّا يقتضيه القياس في (فَعُل) ليفرِّقوا بين ما يثبتُ دلالته منها وبين ما لا يثبتُ[1119] ، فما كان من الأوّل فمصدره على غير قياس ، وما كان من الثاني جاءوا به على القياس ، وبذا يتحقق أمن اللبس بين هذه الدلالات بتغيُّر بناء المصدر .

والقياس في (فَعِلَ) اللازم – بكسر العين – أن يأتي مصدره على (فَعَل) – بفتح الأوّل والثاني معاً – نحو (فَرِحَ فَرَحاً) وخرج عن هذا قولهم : (سَمِنَ سَمناً)[1120] على غير قياس ، ولم يرد فيه إلا (سَمِنٌ) بكسر العين ، وكأنهم استغنوا بـ(سَمِن عن سَمَن) .

وقالوا (قُوَّةً) في مصدر الفعل (قَوِى) سماعاً وهو ضد الضعف ، وورد أيضاً (قَوِى قَوَىً) بمعنى جاع على القياس ، ومنه البَيتوتةُ على القوى أي : المبيت على الجوع[1121] . فواضح أن اختلاف معنى الفعل (قَوِيَ) أدى إلى اختلاف بناء المصدر ، فخصَّ أهل اللسان (قِوَى) الذي هو

(١١١٥) - تاج العروس ، والقاموس المحيط (نبت) .
(١١١٦) - أوضح المسالك ، ٣ / ٣٤ .
(١١١٧) - لسان العرب (كرم) .
(١١١٨) - الكتاب ، ٤ / ٢٨ ، وأدب الكاتب ، ص ٥٠٨ ، ٥٠٩ .
(١١١٩) - انظر شرح التسهيل ، ٣ / ٣٢٤ .
(١١٢٠) - انظر تاج العروس ، واللسان (سَمِن) .
(١١٢١) - تاج العروس (قوى) .

بمعنى الضَعْف بـ(قُوَّة) والذي بمعنى (جاع) جاءوا به على القياس (قَوَى) للتفريق بينهما .

ويَطَّرد المصدر (فَعْل) – بفتح ، فسكون – على كل ثلاثٍ متعدٍّ ، سواءٌ أكان من باب نَصَر ، أم ضَرَبَ ، أم فَتَح[(١١٢٢)] ، وممّا يُحملُ على الشذوذ في هذا البناء (طَلَبَ طَلَبَاً)[(١١٢٣)] ومنه قوله تعالى : (أَوْ يُصْبِحَ مَاؤُهَا غَوْراً فَلَن تَسْتَطِيعَ لَهُ طَلَباً)[(١١٢٤)] ونظير ذلك أيضاً قولهم : (حَلَبَ حَلَبَاً)[(١١٢٥)] ، يُقال : حُلِبَتِ النَّاقةُ حَلَبَاً وقد حُلِبَتْ ناقَتُك تُحْلَبُ حَلْبَاً ، وحَلَباً إذا استدرَّ منه اللَّبن وحَلَبَ يحلِبُ حَلْباً إذا جلس على رُكْبتيه[(١١٢٦)] ، ويبدوا أن أثر تحقيق أمن اللبس بَيِّنٌ في هذه المسألة حيثُ جاءوا بمصدر (حَلَبَ) بمعنى جلس على ركبتيه على (حَلْبٍ) قياساً ، وخرجوا بالذي بمعنى استدرار اللبن على القياس (حَلَبَاً) لرفع الإلباس بين الدلالتين .

وقالوا في مصدر (كَتبَ ، كِتَاباً) وصرَّح سيبويه أنَّ : " بعض العرب يقول : كَتْباً على القياس "[(١١٢٧)] وبالرجوع إلى المعاجم يتبيَّنُ أنَّ (الكتاب) في الأصل اسم يُقامُ مقام المصدر تقول كتبه كِتاباً وكَتْباً ، ثم جُعل الكتاب للمكتوب فيه الشئ ، والكَتْبُ أيضاً الجَمْع والضّمُّ ، تقول : كتبْتُ البَغْلة إذا جمعت بين شُفريَها[(١١٢٨)] ، ونظراً لاجتماع معنيين في (كتب) فقد عَمدوا إلى التفريق بينهما فجاءوا بمصدر (كَتب) الذي بمعنى جمع على (كَتْب) و (كَتَب) بمعنى خطَّ على (كتاب) فحققوا فيهما أمن اللبس بين الدلالتين باختلاف بناء المصدرين .

(١١٢٢) - شرح التسهيل ، ٣ / ٣٢٥ .

(١١٢٣) - انظر اللسان (طلب) .

(١١٢٤) - سورة الكهف ، من الآية (٤١) .

(١١٢٥) - اللسان (حلب) وانظر : ليس من كلام العرب ، ص ٨٦ .

(١١٢٦) - تاج العروس (حلب) .

(١١٢٧) - الكتاب ، ٤ / ٧ .

(١١٢٨) - القاموس المحيط ، وتاج العروس (كتب) .

وسُـمِعَ في مصـدر الفعـل (حَجَـبَ حِجَابـاً) علـى خـلاف القيـاس ، والقيـاس الـوارد فيـه (حَجْـباً) قـالوا : حَجَبَـهُ (حَجْبـاً وحِجَابـاً) سـتـره ، وحَجَبَ الحَاجِبُ يَحْجِبُ حَجْباً بمعنى منع[1129] ، ويبدو أن اجتماع دلالتين في الفعل (حجب) استدعى المخالفة في المصدر فجعلوا المصدر (حِجاب) لـ(حَجبَ) بمعنى ستر ، وخُصوا (حَجْبَاً) بـ(حَجَبَ) الذي بمعنى مَنَع محققين بذلك أمن اللبس بين المعنيين .

وممّا يُحملُ على الشذوذ في مصدر الثلاثي المتعدِّي قولهم : (حِرَاسة) في مصدر (حَرَسَ) من قولهم حَرَسَ المَكانُ حَرْساً وحِراسَة إذا حفظه ، وحَرَسَ الإبلَ والغنم يَحرِسُها حَرْساً إذا سَرقها وهو مجاز[1130] .

فاجتماع المعنى الحقيقي والمجازي في الفعل (حَرس) يوقع في لبس إذا انعدمت القرينة ، ولذا فرقوا بين المعنيين فعدلوا بالمعنى الحقيقي لـ(حرس) بمعنى حفظ إلى الشذوذ في مصدره فقالوا فيه : (حِراسة) بينما تركوا مصدر المعنى المجازي على حاله وجاءوا به على القياس وقالوا فيه (حَرسَاً) فظفروا بمقصدهم وتحقق لهم المُراد .

ثانياً : ما خالف القياس في مصادر غير الثلاثي .

أمّا مصادر هذا القسم فيغلب عليها الطابع القياسي[1131] ، حيثُ انتظم معظم أمثلتها في قوالب تصريفيَّة مطرده ، وجرى غالب الفاظها على وفق ما تقتضيه القياس ، ولم يخرج منها إلا ألفاظ قليلة مبثوثة في كتب النُّحاة والصرفييِّن . من ذلك قولهم في مصدر الفعل (كذَّب) كِذاباً[1132] والقياس فيه (تكذيباً) وسُمِعَ أيضاً حمَّلتُه حِمالاً والقياس أن يُقال

(١١٢٩) - اللسان (حجب) .

(١١٣٠) - تاج العروس ، والقاموس المحيط (حرس) .

(١١٣١) - انظر شرح المفصل ، ٦ / ٤٧ .

(١١٣٢) - وهي لغة أهل اليمن ، انظر أوضح المسالك ، ٣ / ٣٩ .

(تحميلاً) ونُقِل عن بعض الأقوام (كلَّمتُه كلاماً)[١١٣٣] ، والقياس فيه تكليماً ،قال تعالى: ﴿ وَكَلَّمَ اللّهُ مُوسَى تَكْلِيماً ﴾[١١٣٤]

ويطرد في مصدر (تفعَّل) – بتشديد العين – أن يأتي على وزن (تَفعُّل)[١١٣٥] – بضم العين مع تشديدها – وخرج عن هذا قولهم : (تحمَّل – تِحمَّالاً)[١١٣٦] .

وقالوا في مصدر الفعل (يَاومَ) (يوامَاً) وهو من الشذوذ مالا يخفى ؛ لأنَّ شرط مجئ (فِعال) من (فاعل) ألا تكون فاؤه ياءً والقياس فيه (مُيَاوَمَةً) ونظير ذلك قولهم : ترامَى القومُ رِمِّيّاً[١١٣٧] ، والوجه أن يقال (ترامياً) ؛ لأنَّ المقيس في (تَفاعَل) أن يأتي على وزن (تَفاعُل) .

وقالوا (حِيقالاً)[١١٣٨] في مصدر الفعل (حَوْقَلَ) على خلاف القاعدة والقياس أن يقال (حَوقلةً) .

وممّا خرج عن القياس في مصادر السداسي قولهم (قَشْعَرِيرَة)[١١٣٩] في مصدر الفعل (اقْشَعَرَّ) والقياس فيه (اقْشِعْراراً) .

ومن المصادر التي وردت بالسّماع وهي مخالفة للقياس للمطردة قولهم : (اطمأنَّ طُمأنينة ، وقهْقَرَ وقَهْقَرى ، وقَرْفَصَ قُرفُصاءً ، وقاتَل قِيتالاً ، وأراء إراءً وأجاب إجاباً) والقياس في ذلك كلها أن يقال : اطْمئِنَاناً ، وقهقرةً ، وقَرْفَصةً ، وقِتالاً ، وإراءةً ، وإجابةً[١١٤٠] .

وجميع الأمثلة المتقدِّمة مقصورة على السَّماع[١١٤١] فيحفظ ما ورد منها دون القياس عليها ، قال ابن مالك :

(١١٣٣) - شرح المفصل ، ٦ / ٤٨ .

(١١٣٤) - سورة النِّساء ، من الآية (١٦٤) .

(١١٣٥) - شرح ابن عقيل ، ٢ / ١٢١ .

(١١٣٦) - أوضح المسالك ، ٣ / ٤٤ .

(١١٣٧) أوضح المسالك ، ٣ / ٤٤ .

(١١٣٨) - المصدر نفسه ، ٣ / ٤٤ .

(١١٣٩) - أوضح المسالك ، ٣ / ٤٤ ، وانظر الكتاب ، ٤ / ٨٦ .

(١١٤٠) - شرح الأشموني بحاشية الصبَّان ، ٢ / ٤٦٤ .

(١١٤١) - متن الألفية .

لِفاعل الفِعالُ المفُاعلهْ   وغَيْرُ مَا مَرَّ السَّماعُ عَادَلهْ

<u>ثالثاً</u> : المصدر الدال على المرَّه والشذوذ .

يُصاغُ المصدر الدال على المرَّة من الثلاثي المجرد على وزن (فَعْلَه)[1142] نحو : ضربَه ضَرْبَةً ، وخرج عن هذا بعض الألفاظ فجاءت المرة منها على خلاف (فَعْله) من ذلك قولهم : (أتى – إتْيَانةً) والقياس (أتْيَةً) وقالوا : (لِقيتَه لِقاءة) والقياس (لَقْيَةً) ويرى سيبويه أن العرب حملتها على المصدر الأصلي المستعمل في الكلام كما قيل في أعْطى إعطاءةً ، قال : " قالوا : أتيتُه إتيانةً ، ولقيته لِقَاءَةً واحدة ، فجاءوا به على المصدر المستعمل في الكلام ، كما قالوا : أعْطى إعطاءةً "[1143] .

وجاءوا بالمرَّة من (حَجَّ) على (حِجَّةً) شذوذاً والقياس فيه (حَجَّةً) وكأنّهم فعلوا ذلك ليدفعوا به اللبس بين الاسم والمصدر الدال على وقوع الحدث مرّةً واحدةً فقد جاء في القاموس أنَّ (الحَجّة) اسم لخرزةٍ ، أو لُؤلؤة تُعلَّقُ في الأذن[1144] فلو جاءوا به على القياس لوقع اللبس بين الاسم والمصدر .

وقالوا (رَأى رُؤْيةً) حيثُ جاءوا بالمرة منه على غير قياس ، وقد ورد على القياس في قول بعض العرب فيما حكاه ابن خالويه عن ابن الأعرابي :" رأيتُه رَأيَةً واحدة ، بالفتح ، فهذا اصل ما يجبُ "[1145] .

ونظراً لاختلاف الدلالة في (رأى) فقد مسَّت الحاجةُ إلى تغيير بناء المصدر القياسي الدال على المرّة مِنْ (فَعْلة) إلى (فُعْله) ؛ وذلك لأنَّ الفعل (رأى) له دلالتان حسب ما ورد في المعاجم ، إحداهما بصريَّة ، والأخرى علمية اعتقاديَّة ، فحتّى لا يقع اللبس في المرَّة بين دلالتي (رأى) عدلوا عن

(١١٤٢) - الكتاب ، ٤ / ٤٥ .

(١١٤٣) - المصدر نفسه ، ٤ / ٤٥ .

(١١٤٤) - القاموس المحيط ، (حجج) ، وتاج العروس (حجج) .

(١١٤٥) - ليس في كلام العرب ، ص ٣٥ .

القياس في المرة من (رأى) البصرية نحو (الرُّؤية) وتركوا التي من العلم والاعتقاد على القياس (رَأْيَة) ليحققوا أمن اللَّبس بين دلالتي الفعل ، وهو ما أشار إليه ابن قتيبة في قوله : " ورأيْتُ في المنامِ رُؤيا ، ورأيْتُ الفِقه رَأْياً ، ورأيْتُ الرجل رؤيةً "[1146] .

<u>رابعاً</u> : المصدر الدال على الهيئة والشُّذوذ .

لا يُبْنَى المصدر الدال للهيئة إلا من الثلاثي[1147] ؛ لأنَّ بناءه من غير الثلاثي يستدعى حذف ما قُصِدَ إثباته لغرض من الأغراض ، ولذلك اجْتُنِبَ ، وخرج على هذا الشرط بعض الكلمات فجاءت الهَيئة منها من غير الثلاثي مثل : اخْتمرتْ خِمْرةً وانْتقبتْ نِقبةً ، وتَعَمَّمَ عِمَّةً ، وتَقَمَّصَ قِمْصَةً[1148] .

والملاحظ أنَّ الغالبَ في هذه الأفعال أن تُستعمل مزيدة ، أمّا على (افتعل) نحو اعتمَ إذا لبس العِمامة ، وقالوا انتقب إذا لبس النِقاب ، أو (تفعّل) نحو : تعمَّم ، وتقمَّصَ القميصَ إذا لبسه ، وورودها مجردَّة في غاية الندرة ، كقولهم : خَمَرَ بمعنى ستر[1149] ، ولذا فمن غير المستبعد أن يكونوا قد أحلُّوا الفعل الخماسي محل الثلاثي لغلبة الاستعمال ، وأثروا الأصل الثلاثي على الفرع الخماسي عند صياغة المصدر الدال على الهيئه ، فقالوا اختمر خِمرةً ولم يقولوا اختماراً – مع الوصف – طلباً للخفة وكذا في البواقى .

<u>خامساً</u> : المصدر الميمي والشذوذ .

يُصاغ المصدر الميمي من الثلاثي على وزن (مَفْعَل) إذا كان صحيح العين ، وعلى (مَفْعِل) إذا كان معتل الفاءِ بالواو نحو : (وَعَدَ مَوْعِد

(١١٤٦) - أدب الكاتب ، ص ٣٣٩ .

(١١٤٧) - أوضح المسالك ، ٣ / ٤٥ .

(١١٤٨) - أوضح المسالك ، ٣ / ٤٥ .

(١١٤٩) - تاج العروس (خمر) ، والقاموس المحيط (خمر) .

)[1150] ،وخرج من الأوّل بعض الأفعال كان حقُّها أن تأتي مفتوحة العين إلا أنّها وردت بكسرها نحو : (مَرْجِع ، ومَعْرِفة ومَعْذِرة) وخرج من الثاني قولهم (المجِئ والمَبيت ، والمَعِيب ، والمِحِيض ،والمَكيل، والمسِير والمَصِير ، والمعيش ، والمجيد ، والمقيل ، والمَشِيب)[1151] لأنّها معتلة العين ، ولم تكن معتلة الفاء ، فالقياس فيها أن تجئ على (مَفْعَل) وحكى ابن السّكِّيت أنَّ من العرب مَنْ يقُول فيها (مَفْعَل) على القياس ، حيثُ جاءوا بالمصدر الميمي من (عاش) على (معاش ومَعيش)[1152] ، وبناءً على هذا يمكن أن يحمل الشذوذ في هذه الألفاظ على أنها لغة لبعض الأقوام الذين يؤثرون الياء والكسرة على غيرها .

(١١٥٠) - أوضح المسالك ، ٣ / ٤٦ .

(١١٥١) - تاج العروس ، ١ / ٢ ، ٤ / ٥٣ .

(١١٥٢) - المصباح المنير ، ص ٩٦٢. وانظر النحو الوافي ، عباس حسن ، دار المعارف ، القاهرة ، ط ١٤ ، بدون تاريخ ، ٣ / ٢٣٦.

المبحث الثاني
الشُّــذوذ في المشتقــات

أولاً : ما ورد مخالفاً للقياس في اسم الفاعل .

يُصاغ اسم الفاعل من الثلاثي على وزن (فاعل) ومن غير الثلاثي على وزن مضارعه مع إبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة ، وكسر ما قبل الآخر[(١١٥٣)] ، وما ورد مخالفاً لذلك عُدَّ شاذاً كمجئ (فاعل) من (أفعل) و(مُفْعَل) من (أفْعل) و(فعُول) من (أفعل) .

فمن أمثلة ورود (فاعل) من (أفْعل) وقياسه (مُفْعِل) قولهم : (يَافِعٌ) من (أيْفَعَ)[(١١٥٤)] والوجه فيه أن يُقال (مُوفِع) ، ومع أنَّ المعاجم قد أوردت الثلاثي لهذا الفعل (يَفَع) في قولهم : (يَفَع الغلام إذا راهق العشرين)[(١١٥٥)] ، إلا أنها لم تذكر (مُوفعاً) المقيس ، وقالوا أيضاً : أورس فهو وارس ، وأورق فهو وارق ، واحنط فهو حانط[(١١٥٦)] وسُمِعَ أيضاً أقَرْبَ الرَّجُل ، وهو قارِبٌ إذا قَرُبت إبلُه من الماء[(١١٥٧)] ، والقياس في جميع ما سبق أن يأتي على (مُفْعِل) .

ولما كان وزن (فاعل) يدلّ بوضعه أحياناً على معنى نسبة شئ إلى شئٍ ، فمن غير المستعبد أن تكون العرب قد استصحبت هذا المعنى فيه في هذه الأفعال ، فعدلت بها عن القياس – في (مُفْعِل) إلى (فاعل) لتضيف إليه هذا المعنى علاوة على ما تضمنته صيغة (فاعل) من حدث وفاعله أو الذي يقوم به .

(١١٥٣) - حاشية الصبَّان ، ٢ / ٤٧٣ – ٤٧٦ .

(١١٥٤) - أدب الكاتب ، ص ٦١١.

(١١٥٥) - القاموس المحيط (يفع) ، وتاج العروس (يفع) .

(١١٥٦) - ليس في كلام العرب ، ص ٥٤ ، والمزهر ، ٢ / ٢٣٠ .

(١١٥٧) - تاج العروس (قرب) .

ومِمّا يُقوِّي هذا الافتراض ويُعزِّزه ما ذكره ابن الأنباري في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَامْرَأَتِي عَاقِرٌ ﴾[1158] " بأنه إنما جاء بغير (هاء) ؛ لأنّه أراد به النسب أي أمرأتي ذات عقر "[1159] فهو يدلل بها إلى أن (فاعل) قد يرد في كلامهم لإفادة النسب .

وفسَّر سيبويه مجئ (فاعل) من (أتمر وألْبنَ- وأنْعل على (فاعل) من قولهم : أتمروا وهم تامرون ، وألبنوا وهم لابنون ، وأنعلوا وهم ناعلون) على معنى إرادة النسب إلى كذا ، وذلك في قوله :" وإما ما يكون ذا شئ وليس بصفةٍ يعالجها فإنه مما يكون فاعلاً ، وذلك قولك لذي التمر : تامرٌ ، ولذي اللبن : لابنٌ ، وتقول لصاحب الفرس : فارسٌ ... وقالوا ناعِلٌ لذي النعل "[1160] .

ونخلص إلى القول بأنَّ ما جاء على (فاعل) من (أفعل) إنما يُحمل على معنى إرادة النسب الذي أختُصَّ به بناء (فاعل) .

ومن أمثلة مجئ اسم الفاعل من (أفْعل) على (مُفْعَل) شذوذاً قولهم (أسْهَبَ) فهو (مُسْهَبٌ) والقياس (مُسْهِبٌ) .

ويرى سيبويه أن خروج (مُسْهَبُ) وما كان على شاكلته من نحو (أخْدع مُخْدَع) عن القياس لدفع اللبس بين الاسم والصِّفه على اعتبار أن (مُفْعِل) من (أفْعَل) لا يكون عادةً إلا صفة ، " اعلم أنه ليس اسم من الأفعال التي لحقتها الزوائد لا يكون أبداً إلا صفةً ، إلا ما كان من (مُفْعَل) فإنّه جاء اسماً في (مُخْدَع) ونحوه "[1161] .

ومما حُمِلَ على الشذوذ في اسم الفاعل ما جاء على (فَعُول) وقياسُه (مُفْعِل) نحو : انتجتِ الناقة فهي نَتُوجٌ ، وأشَصَّتْ فهي شَصُوص (بمعنى قلَّ لبنها) وأعقت الفرس فهي عَقُوق (أي حملت) وأَخْفَدتِ الناقة فهي

(١١٥٨) - سورة آل عمران ، من الآية (٤٠) .

(١١٥٩) - البيان في غريب إعراب القرآن ، ١ / ٢٠٢ ، وما بعدها .

(١١٦٠) - الكتاب ، ٣ / ٣٨١ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، وانظر ليس في كلام العرب ، ص ٥٥ .

(١١٦١) - الكتاب ، ٤ / ٢٨١.

خَفُود إذا أَلْقَتْ ولدَها[١١٦٢] وقد سُمِعَ القياس في هذه المفردات ولكنها قليل فقيل : مُنتج ،ومُشص ومُخْفد[١١٦٣] .

والملاحظ أنَّ ما ورد على (فعول) من هذه الألفاظ قَدْ حُصِر استعمالها فيما لا يعقل من الحيوانات فهي صفات مخصوص بها الإناث من الخيل والإبل ، وعلى ضوء هذه الملاحظة يمكن أن تفسِّر علة خروج هذه الألفاظ عن المقيس المطرد في كون العرب إنما فعلت ذلك لتخُصَّ بها إناث الإبل والخيل تمييزاً لها على غيرها من إناث الحيوانات فما كان من ذوات الحوافر فاسمُ فاعلها على (فعول) على خلاف القياس ، وما لم يكن منها فاسم فاعلها على (مفعل) قياساً ، ومما يُقوِّي هذا ما ذكره ابن قتيبه في حديثه عن فوارق ذوات الحَمْل حيثُ قال : " كلُّ ذات حافر نتوج وعقوق "[١١٦٤] ،ولا يصح أن يُحمل (فَعول) هنا على معنى المبالغة والكثرة ؛ لأنَّ صيغة المبالغة لا تكون إلا من الثلاثي قياساً ، ولم يُسمع في هذه الأفعال إلا عقَّت فهي عَقُوقٌ ، وأعَقتْ فهي مُعِقٌ[١١٦٥] .

<u>ثانياً</u> : ما خالف القياس في صيغ المبالغة .

هنالك خمسة أوزان قياسية لصيغ المبالغة هي : (فَعُول ، وفَعِيل وفَعَال ، ومِفْعال، وفعِل)[١١٦٦] ، ولا تُبنى صيغ المبالغة إلا من الثلاثي ، وخرج عن هذا الشرط بعض الألفاظ ثبت بالتتبع والاستقراء أنها صِيغت على هذه الأبنية من الرباعي نحو : دَرَّاك ، وحسَّاس ، ورشّاد ، وجبَّار

(١١٦٢) - ليس في كلام العرب ، ص ١١٧ .

(١١٦٣) - تاج العروس (نتج) ، (شصّ) ، (خفد) .

(١١٦٤) - أدب الكاتب ، ص ١٣٢ .

(١١٦٥) - تاج العروس (عقق) .

(١١٦٦) - الكتاب ، ١ / ١١٠ .

وسَآر ، وبصير ، وأليم ، ونذير ، وزهوق ، ومَعْطاء ؛ لأنّها من أدرك ، وأحسَّ ، وأرشد ، وأجبر ، وأبصر ، وأنذر وأزهق ، وأعطى(١١٦٧) .

وحمل الجوهري هذه الألفاظ على كونها لغة لبعض الأقوام ، وذكرصاحب تاج العروس أن هذه الألفاظ قد وردت على صورتين : إحداهما بوزن (أفعل) والأخرى بوزن (فَعَل) قالوا أحسَّ الشئ وحسَّه بمعنى عرفه وشعر به ، وأدركه ودركه : بمعنى لحقه وبلغه ، وأرشده ورشده هداه ، وأجْبرتِ العظم وجَبَرتُه ، وسَأر وأسأر بمعنى أسقى ، وأبْصره وبصُر به (علمه) ، وألِمَ وآلام أوجع ، نذره وانذره حذّره ، وزهق وأزهق العظمُ بمعنى اكتنز(١١٦٨) ، وعلى هذا يمكن أن يُقال أن من أتى بصيغة المبالغة من هذه الأفعال قد غلب صورة الثلاثي على الرباعي .

أمّا (أعطى) فلم يرد إلا على صورة (أفعل) ولكن نظراً لكثرة استعماله توهموا فيه اسقاط الهمزة هنا وكذا في باب التعجب ، فجاءوا منه بصيغة المبالغة وأفعل التعجب على خلاف القياس(١١٦٩) .

ثالثاً : اسم المفعول والشذوذ .

يُصاغ اسم المفعول من الفعل الثلاثي على وزن (مفعول) ومن غير الثلاثي على وزن مضارعه مع إبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة ، وفتح ما قبل الآخر(١١٧٠) . وشذّ عن هذا بعض الألفاظ فجاءت على خلاف ما تقتضيه ظاهر القواعد . من ذلك قولهم : أجَنَّ ومجنون ، وأسل ومسلول، وأحم ومحموم ، وأزكم ومزكوم ، وأورد ومورود ، وأحزن ومحزون ، وأحبَّ ومحبوب ، وأنبت ومنبوت ، وأبرَّ ومبرور وأسعد ومسعود ، وأقرَّ

(١١٦٧) - همع الهوامع ، ١ / ٦٠ .

(١١٦٨) - تاج العروس (حسس ، عرف ، درك ، رشد ، جبر ، سأر ، بصر ، ألم ، نذر ، زهق) .

(١١٦٩) - المسائل العضديات ، ص ٦٤ .

(١١٧٠) - حاشية الصبَّان ، ٢ / ٤٧٧ .

ومقرور[١١٧١] ، والقياس فيها أن تأتي على (مُفْعَل) وليس على (مفعول) لكونها من غير الثلاثي .

ويرى سيبويه أن هذه الألفاظ إنما خرجت عن القياس في (مُفْعَل) وجاءت على وزن (مفعول) لأنها – في الأصل – مِنْ (فَعَل) الثلاثي ، إلا أن العرب قد استغنت عنها بـ(أفْعَل) كما استغنت بـ(ترك) عن (ودع) ، " وإنما جاءت هذه الحروف على جننتُه وسَلَلْتُه وإن لم يُستعمل في الكلام ، كما أن يدع على ودعتُ ، ويَذرُ على وذرتُ ، وإن لم يستعملا أستُغنِى عنهما بتركتُ "[١١٧٢] ، ولا يُقال هنا أنَّ زيادة المبنى في (أفعل) قد تاتي بدلالة جديدة ، وتجلب مفهوماً مغايراً لما عليه في (فعل) فقد أكد ابن قتيبه ألا خلاف بين (فعلتُ وأفعلتُ) من حيثُ المعنى ، وإنما الخلاف في التعدِّي فقط لا غير[١١٧٣] .

ومما يُعزِّزُ رأي سيبويه أن هذه الأفعال عند بنائها للمجهول تسقط عنها الهمزة فترجع إلى أصلها الثلاثي ، إذ يُقال فيها جُنَّ وسُلَّ ، وزُكِمَ ، ولا يُقال أُجنَّ ، ولا أُسلَّ[١١٧٤] ، علماً بأنها لم تأتِ إلا على صورة المبني للمجهول .

ومما يُحمل على الشذوذ في بناء (مفعول) تركُ الإعلال فيه بالحذف في الفعل الأجوف يائياً كان أو واوياً ، وقد أنكر سيبويه ورود الإتمام في الاجوف الواوي بقوله : " ولا نعلمُ أتموا في الواوات ؛ لأنَّ الواوات أثقل عليهم من الياءات ، ومنها يفرُّون إلي الياء ، فكرهوا اجتماعها مع الضمة "[١١٧٥] ولم يوافقه المبرِّد في ذلك ، بل ذكر ابن جنِّي في المنصف أنَّ

(١١٧١) - الكتاب ، ٤ / ٦٧ ، وادب الكاتب ، ص ٤٩٨ ، وليس في كلام العرب ، ص ١٢١ .

(١١٧٢) - المصدر نفسه ، ٤ / ٦٧ .

(١١٧٣)- أدب الكاتب ، ص ٣٤٢ .

(١١٧٤) - انظر الخصائص ، ٢ / ٢١٩ .

(١١٧٥) - الكتاب ، ٤ / ٣٤٨ ، ٣٤٩ .

أبا العباس أجاز إتمام مفعول من الواو[1176] ، وقد نُسب الإتمام إلى لغة بني تميم . قال ابن جنِّى :" والإتمام لغة بني تميم "[1177]. فمما جاء بالإتمام من بنات الياء قولهم : مَبْيُوع ومخيوط ، ومزيوت ، ومطْيوب، ومديون ، ومن أمثلة الإتمام في بنات الواو قولهم : ثوبٌ مَصْوون ، ومِسك مَدْووق ، وحكى البغداديون : فرس مَقْوُود ، ورَجُلٌ مَعْوُود من مرضه[1178] .

وقد علل سيبويه هذا الشذوذ بالحمل على النظير حيثُ قال : " وبعض العرب يخرجه على الأصل فيقول : مخيوط ، ومبيوع فشبَّهوها بصَيُود[1179] وغيور حيثُ كان بعدها حرف ساكن ، ولم تكن بعد الألف همزُ "[1180] فهو يرى أنّ الذين أتموا المفعول من الفعل الأجوف إنما فعلوا ذلك لأجل إلحاقه بالألفاظ التي وردت بالتصحيح كـ(غيور) ونحوه من كل اسم يائية العين على وزن (فعول) .

رابعاً : الصِّفة المشبهة والشذوذ .

لا تُصاغ الصفة المشبهة إلا من الفعل اللازم قياساً[1181] ، وخرج عن هذا بعض الألفاظ ، جاءت الصِّفة المشبهة منها من المتعدِّي نحو : سميع ، وعليم ، ورحيم ، وصريم ، وضريب ، وعريف ، وحفيظ . قال سيبويه : " وقد جاء شئ من هذه الأشياء المتعديّة التي هي على (فاعل) على (فعيل) ... قالوا ضريب قداح ، وصريم للصارم ، والضريب الذي يضرب بالقداح بينهم "[1182] .

ولما كان اللُّزوم هو المعنى الغالب في (فعيل) كما قال ابن فارس : " الصِّفات اللازمة للنفوس على (فعيل) نحو : شريف وضده وضيع هذا هو

(١١٧٦) - المنصف ، ١ / ٢٨٥ .

(١١٧٧) - المصدر نفسه ، ١ / ٢٨٣ .

(١١٧٨) - الخصائص ، ١ / ٩٩ ، والمزهر ، ١ / ٢٢٩ .

(١١٧٩) - الكتاب ، ٣ / ٦٠٢ .

(١١٨٠) - المصدر نفسه ، ٤ / ٣٤٨ .

(١١٨١) - شرح ابن عقيل ، ٢ / ١٣٣ .

(١١٨٢) - الكتاب ، ٤ / ٧ .

الأغلب وقد تختلف في اليسير"[1183] ، فمن غير المستبعد أن تكون العرب قد لاحظت في هذه الألفاظ معنى الثبات والاستقرار ، فغلبت فيها (فعيل) اللازم على (فَعِيل) المتعدى ، فجاءت منها بالصفة المشبهة ويُعضد هذا ما ذكره سيبويه في تعليله لشذوذ هذه الألفاظ أنّ العرب إنما أتت منها بالصفة المشبهة لأنها محمولة عندهم على معنى (ظريف)[1184] اللازم .

وقريب من هذا ما ذهب إليه ابن جِنّى في تعليل هذا الشذوذ من أنه من باب النقل من (فَعِلَ وفَعَلَ) المتعدين إلى (فعُل) لإرادة لزوم الصفة وثباتها . قال :" ولما كان العِلْمُ قد يكون الوصف بعد المزاولة له ، وطول الملابسة ، صار كأنّه غريْزة ، ولم يكن على أوَّل دخوله فيه ، ولو كان كذلك لكان مُتعلِماً لا عالماً فلما خرج بالغريزة إلى باب (فَعُل) صار (عالمٌ) في المعنى عليم "[1185] .

خامساً : أفعل التفضيل والشذوذ .

اشترط العلماء لصوغِ اسم التفضيل شروطاً وهي كون الفعل ثلاثياً تاماً ، متصرفاً مثبتاً ، مبنياً للمعلوم قابلاً للتفاضل ، ليس على وزن (أفعل فعلاء) ولا (فعلان فعلى) وعند إرادة التفضيل من غير مستوفى الشروط يؤتى بمصدر الفعل غير المستوفي الشروط ليكون تمييزاً[1186] .

وقد سُمِعَ (أفعل) التفضيل من غير مستوفي الشروط شذوذاً ، كقولهم : ما أحمقه ، وما أرعنه ، وما أنوكه ، وما ألدَّه ، وما أشنعه ، وما أهْوجَه وأبْيضُ من اللَّبن[1187] ؛ لأنّه من (أفعل فعلاء) الدال على العيوب ، والألوان ، وهو خاص بالصِّفة المشبهة .

(١١٨٣) - الصاحبي ، ص ٢٢٥ .

(١١٨٤) - الكتاب ، ٤ / ٧ .

(١١٨٥) - الخصائص ، ١ / ٣٨٢ .

(١١٨٦) - شرح ابن عقيل ، ٢ / ١٦٣ ، وما بعدها .

(١١٨٧) - الكتاب ، ٤ / ٩٨ ، وانظر الأصول لابن السراج ، ٣ / ١٥٢ ، والمزهر ، ١ / ٢٣١ .

وذهب نفرٌ من العلماء في تعليل هذه الشذوذ إلى انها من باب الحمل على المعنى فليس المُراد منها المعنى الظاهر الدال على اللون أو العيب وإنما المراد منها المعنى النفسي أو الباطني ، قال سيبويه : " لأن هذا ليس بلون ولا خِلْقه في جسده وإنما هو كقولك : ما ألسنه ، وما أذْكره وما أعرفه ، وانظره تريد نظر التفكير ، وما أشنعه وهو أشنع ؛ لأنّه عندهم من القُبح ، وليس بلون ولا خِلْقه من الجسد ، ولا نقصان فيه "[1188] ، ووافقه ابن السراج أيضاً في هذا بقوله :" فإنّ هذا عندهم من قله العلم ونقصان الفطنة وليس بلون ولا خِلقه في جسد ، إنما هو كقولك : ما أنظره تريد نظر التفكير ، وكذلك ما ألسنه تريد البيان والفصاحة "[1189]. ونجد التعليل نفسه عند صاحب الخزانة ، فقولهم : " هو أحلك من الغراب أي في القُبح لا في اللون ، وأبيض من اللبن أي في الصفاء ،وأحمق ، وأرعن وأنوك وألدَّ وأشنع في النقصان المعنوى دون العيب ، أو اللون الظاهر في الخلقة "[1190].

ومن هذا القبيل أيضاً قولهم : أخصر ، وأعطى وأبغض[1191] ، لكونها قد صِيْغتْ من غير الفعل الثلاثي ، وكأنهم قد استغنوا عن (خصر وعطى) بالمزيد (أختصر وأعطى) إذ لم يرد في كلامهم إلا بالزيادة .

أما (أبغض) فقال فيه صاحب الخزانة :" وأبغض اسم التفضيل على غير قياس لأنه بمعنى اسم المفعول من أبغضته إبغاضاً فهو مُبغض أي مقته

(١١٨٨) - الكتاب ، ٤ / ٩٨ .

(١١٨٩) - الأصول لابن السراج ، ٣ / ١٥٢ .

(١١٩٠) - خزانة الادب ، ١ / ٣٤ .

(١١٩١) - شرح ابن عقيل ، ٢ / ١٦٤ ، وانظر الكتاب ، ٤ / ٩٨ .

وكرهته ولأنه من غير الثلاثي ، أو هو من بغض الشئ بغاضة بمعنى صار بغيضاً فلا شذوذ "[1192] .

سادساً : اسم الآله والشذوذ .

أوزان الآلة القياسية ثلاثة هي (مِفْعَل ، ومِفْعَله ، ومِفْعَال) بكسر الأوّل في الأوزان الثلاثة كما قال سيبويه : " وكل شئ يُعالج به فهو مكسور الأوّل كانت فيه هاء التأنيث أو لم تكن "[1193] وشذ عن هذا بعض الكلمات وردت الآلة منها بضم الأوّل نحو: (مُكحُلة ، ومُنْخُل ، ومُشُط ، ومُدُق ، ومُدْهُن ، ومُسعُط ومُنصُل)[1194].

ويرى سيبويه أن خروج هذه الأفعال من مقتضى ظاهر القياس إنما كان لغرض تحقيق أمن اللبس ، وللتفريق بين دلالة ودلالة أخرى ، حيثُ يقول :" ونظير ذلك المُكحُلة لم ترد مَوضع الفعل ولكنه اسم لوعاء الكُحْل وكذلك المُدُق صار اسماً له كجلمود "[1195] . حيثُ فرَّق سيبويه بينما تطلق اسماً لوعاء الذي يُحفظ فيه الكُحل وبين الأداة التي يعالج بها الكُحْل ، فما كان من الأوّل فالآلة منه بضم الأوّل ، وما كان من الثاني فالآلة منه بكسره . وهذه إشارة دقيقة من سيبويه تجاه تغيير الحركة الصرفيَّة في تلك الأبنية .

(١١٩٢) - خزانة الادب ، ١ / ٣٦ .

(١١٩٣) - الكتاب ، ٤ / ٩٤ .

(١١٩٤) - أدب الكاتب ، ص ٤٤٩ ، وشافية ابن الحاجب .

(١١٩٥) - الكتاب ، ٤ / ٩١ .

الفصل الثالث
الشَّـــاذ في التصغير والنسب
المبحث الأوَّل
الشـــذوذ في التصغير

أولاً : ما خالف القياس في التصغير بحذف ما حقه الإثبات .

وردت أسماء ثلاثية مؤنثة حُذفت منها التاء عند التصغير ، والقياس إثباتها ؛ لأنَّ التصغير مما يرد الأشياء إلى أصولها[(١١٩٦)] . فقالوا في حرب حُرَيبٌ ، وفي ذود ذُوَيدٌ وفي قوس قويسٌ ،وفي نَعْل نُعيلٌ[(١١٩٧)]،والقياس فيها :حُريبة ،وذُويدة ،وقُويسة، ونُعيلة.

ويبدو أنَّ نكتة التغليب كانت حاضرة بقوة في حذف التاء من (قُويس وحُريب) ؛ لأنَّ كل من قوس وحرب يذكر ويؤنث ، إلا أن التأنيث فيهما هو الأشهر[(١١٩٨)] ، فغلبوا التذكير فيهما على التأنيث في التصغير لخفته .

وصَغروا (ضُحى) على (ضُحىٍّ) من دون تاء مع أن التأنيث هو أشهر لغاتها[(١١٩٩)] وعلل الفراء اسقاط التاء هنا بتخفيف أمن اللبس بين ضحى وضحوة في التصغير قال :" كرهَوا إدخال الهاء لئلا يلتبس بتصغير ضَحْوة "[(١٢٠٠)] .

(١١٩٦) - انظر شرح شافية ابن الحاجب ، ١ / ٢٠٥، وشرح التصريح ، ٢/ ٥٨١،والأشباه والنظائر، ٢/ ١٣٣

(١١٩٧) - أوضح المسالك ، ٤ / ٢٤٠ .

(١١٩٨) - تاج العروس (حرب) ، والقاموس المحيط (حرب) .

(١١٩٩) - القاموس المحيط (حرب) ، وتاج العروس (ضحو) .

(١٢٠٠) - انظر تاج العروس (ضحو) .

وقالوا : سُحيراً في تصغير سحر بترك التاء على غير قياس ولا يخفى أن (سحر) ترد في كلامهم ظرفاً لزمن بعينه كما في قول الله تعالى : ﴿ إِلَّا آلَ لُوطٍ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ ﴾ [١٢٠١] وقد يكون علماً لمؤنث[١٢٠٢] ، ولذا فقد تُركت التاء في التي بمعنى الظرفية لئلا تلتبس بالتي بمعنى العلمية (سحيرة) .

كما صغروا (نَعْل) على (نُعيل) على غير قياس ، وكأنهم فرقوا بين (نعل) بمعنى ما يُوقي به القدم من الأرض ، و(النُّعلة) بمعنى القطعة الغليظة من الأرض[١٢٠٣] ، فقالوا في (نعل) (نُعيل) وفي (نَعْلة ، نُعيلة) تحقيقاً لأمن اللبس بينهما .

أمّا تصغيرهم (ذَود) على (ذُويد) بترك التاء فيه ؛ لأنه يكون اسماً مؤنثاً بمعنى الإبل ، كما يأتي بمعنى الجمع ، ومنه قولهم : " الذَّود إلى الذود ابل ، والذود واحد وجمع "[١٢٠٤]، وعلى هذا فلو قيل في التصغير ذُويدة لظُنَّ أنه دالة على المفرد المؤنث ، وبهذا يقع اللبس بين المفرد والجمع ، فحذفت التاء عند التصغير لتحقيق أمن اللبس بين تصغير الجمع المشهور والمفرد المؤنث .

<u>ثانياً</u> : ما خالف القاعدة في التصغير بالزيادة .

من ذلك تصغيرهم (قُدَّام) على (قُديديمة)[١٢٠٥] بزيادة التاء فيه شذوذاً والقياس ألا تزاد التاء فيما زاد على ثلاثة أحرف ، وتمكن علة هذا الشذوذ في أن هذا اللفظ قد ورد له أكثر من دلالة ، فقد يأتي بمعنى الظرف الذي هو عكس الوراء ويأتي بمعنى الجزار ، والسيّد

(١٢٠١) - سورة القمر ، الآية (٣٤) .

(١٢٠٢) - البيان في إعراب غريب القرآن ، ٢ / ٤٠٦ .

(١٢٠٣) - انظر اللسان (نعل) وتاج العروس (نعل) .

(١٢٠٤) - الصحاح (ذود) وتاج العروس (ذود) .

(١٢٠٥) - تاج العروس (قدم) وانظر أوضح المسالك ، ٤ / ٣٤١ .

الـذي يتقـدَّم النـاس بالشـرف[١٢٠٦] ، فكـأنهم أرادوا أن يحققـوا اللـبس في التصغير بين الظرف وغيره من الدلالات الأخرى .

ويرى البعض إن إلحاق التاء هنا جاء للتفريق بين الظروف نفسها ، لأنَّ الظروف بابها التذكير ، إلا لفظين منها وردت بالتأنيث هما قدام ووراء ، وحيث انعدمت فيها قرائن التأنيث لحقتهما التاء في التصغير للدلالة على تأنيثهما ، قال البغدادي :" وقديديمة تصغير قُـدَّام ، وإنما أدخلوا الهاء في تصغير وراء وقُدام وإن كانت قد جاوزت ثلاثة أحرف ، لأنَّ باب الظروف التذكير ، فلما شذتا في بابهما ، فرقوا بينها وبين غيرها ، فأدخلوا فيها علامة التأنيث "[١٢٠٧]. والقول نفسه مع صاحب التصريح :" ووجه إلحاق التاء بهما أن جميع الظروف غير هذه مذكرة فلو لم يظهروا التاء فيها لظُنَّ أنها مذكرة ؛ إذ لا يعلمُ تأنيثها بالإخبار عنها ؛ لأنَّها ملازمة للظرفية ، ولا بوضعها ، ولا بإعادة الضمير عليها ، بل بالتصغير فقط "[١٢٠٨] .

ولم تنحصر الزيادة الشاذة في التصغير بالتاء فيما زاد على الثلاثة فقط ، فقد زادوا (الواو) أيضاً في بنية الاسم المصغر على غير قياس ، فقالوا في تصغير (رَجُل رُوَيجِل) ، قال سيبويه :" وليس يكون ذا في كل شئ إلا أن تسمع منه شيئاً ، كما قالوا رُويجل فحقروا على راجل ، وإنما يريدون الرَّجُل "[١٢٠٩]، وعلل سيبويه هذا الشذوذ بكثرة الاستعمال[١٢١٠] . ويرى ابن جنى أن مردّ التصغير في هذا اللفظ عائدٌ إلى النقل مِن وزن (فَعُلَ) إلى وزن (فاعل) وذلك في قوله :" رُوَيجل فهذا ليس بتحقير رجُل ، ولكنه نقله ، من (فَعُل) إلى (فاعل) فصار إلى راجل ثم حينئذٍ قال في تحقيره رُويجل "[١٢١١] .

(١٢٠٦) - تاج العروس (قدم) ، والقاموس (قدم) .

(١٢٠٧) - خزانة الأدب ، ٧ / ٨٨ .

(١٢٠٨) - شرح التصريح ، ٢ / ٥٨١ .

(١٢٠٩) - الكتاب ، ٣ / ٤٢٦ .

(١٢١٠) - المصدر نفسه ، ٣ / ٤٨٦ .

(١٢١١) - الخصائص ، ٣ / ١١٩ .

ومن غير المستبعد أن تكون علة الشذوذ هنا لغرض دفع اللبس في التصغير بين لفظي (رجُل) و(رَجَل) بمعنى المشي في السفر مفرداً[١٢١٢] ، فالقياس يقتضي أن يأتي تصغير اللفظين – رغم اختلاف دلالتهما – على (رُجيل) فلما استوت الصيغة الصرفية فيهما في التصغير مالوا إلى الشذوذ في تصغير رجُل فقالوا (رُويجل) لأجل التفريق بين الدلالتين .

وقالوا في تصغير (ليله ، لُيَيْلِيه)[١٢١٣] بزيادة (ياء) بعد اللام الثانية على غير قياس ونصَّت المعاجم على أن الأصل في (ليله) ليلاة[١٢١٤] ، إلا أنهم هجروا هذا الأصل واستغنوا عنه بـ(ليله) في الاستعمال ، وعلى هذا يمكن أن يُقال أن العرب قدنطقت بالفرع مكبراً فقالوا ليله وأحيوا الأصل عند التصغير فقالوا ليليه على اعتبار أن التصغير مما يرد الأشياء إلى أصولها .

ومن الحروف التي زيدت في التصغير شذوذاً الياء ، حيث قالوا خُويتيم في (خاتم) والقياس خُويتم ، قال سيبويه :" وسمعنا مَن يقول ممن يُوثق بفصاحته من العرب : خُويتيم "[١٢١٥] .

وتذكر المعاجم اللغوية أن لهذه الكلمة ثلاث لغات : (الخاتم ، والخاتام ، والخيتام)[١٢١٦] ، وعلى هذا فمن صغَّر خاتام على خُويتيم ، فقد جاء به على القياس أمّا من صَغَّر (خاتماً) على خُويتيم ، فقد خرج به عن القياس ، وكأنهم أرادوا بذلك أن يفرِّقوا بين المعنى الحقيقي للخاتم ، والمعنى المجازي له ، إذ المعنى الحقيقي له هو ما يوضع في الأصبع للحَلْي ، كما يُستعمل مجازاً لمعنى البكارة أو آخر القوم ، كما في قوله تعالى : ﴿ **مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ**

(١٢١٢) - لسان العرب (رجل) .

(١٢١٣) - شرح الشافية ، ١ / ٢٧٧ ، والكتاب ، ٣ / ٤٨٦ .

(١٢١٤) - تاج العروس (ليل) ، وانظر الأشباه والنظائر ، ١ / ١٢٣ .

(١٢١٥) - الكتاب ، ٣ / ٤٢٥ .

(١٢١٦) - انظر اللسان (ختم) ، وتاج العروس (ختم) .

﴾[١٢١٧] ، فخرجوا بالمعنى الحقيقي نحو المجاز وجاءوا بالمعنى المجازي على القياس في التصغير تحقيقاً لأمن اللبس بين المعنيين .

ونظير ذلك أيضاً قولهم في تصغير درهم (دُريهيم) ، قال سيبويه : "ومن العرب من يقول : دُريهيم فلا يجئ به على درهم ، وكأنهم صغروا دِرهاماً "[١٢١٨] ، وأيَّدت المعاجم اللغوية ما ذهب إليه سيبويه من أن العرب قد أوردت فيه لغتين : دِرهم ودِرهام[١٢١٩] ، فمن صَغَّر على درهام نطق بالقياس ، ومن صَغَّر دِرهم مال إلى الشذوذ وكأنهم أرادوا بذلك أن يحققوا أمن اللبس بين دلالتيه ، لأنَّ دِرهم يأتي اسماً لجزء من اثنى عشر جزءاً من الأوقية ، والدرهم يُطلق أيضاً علماً لشخص[١٢٢٠] ، فصغروا درهماً بمعنى الجزء على القياس ، وصغروا ما دلّ على علم على غير قياس .

ومما يُحمل على الشذوذ بزيادة الياء قولهم في تصغير (إنسان) (أُنيسيان)[١٢٢١] والقياس فيه (أُنيسان) ، وعزا سيبويه هذا الشذوذ إلى كثرة الاستعمال[١٢٢٢] ، ولا يخفى أيضاً أن لفظ (إنسان) يُطلق على الرجل والمرأة معاً ، كما يأتي بمعنى ما يُرى في سواد العين ، فلو صُغر كلّ منهما على القياس (أنيسان) لوقع اللبس بين الدلالتين ، ولذا فقد فرقوا بينهما بزيادة الياء في التصغير فيما يُطلق على الرجل والمرأة ، وجاءوا بالقياس فيما دلَّ على مثال العين .

وقد يكون التصغير على غير قياس بزيادة الألف والنون ، كما قالوا في (مغرب) مغيربان ، قال سيبويه :" فمن ذلك قول العرب في مَغْربِ الشمس مُغيربان " .

(١٢١٧) - سورة الأحزاب ، الآية (٤٠) .

(١٢١٨) - الكتاب ، ٣ / ٤٢٥ .

(١٢١٩) لسان العرب (درهم) .

(١٢٢٠) - القاموس المحيط (درهم) .

(١٢٢١) - شرح التصريح ، ٢ / ٥٦٤ ، وشرح الشافية ، ١ / ٢٧٣ .

(١٢٢٢) - الكتاب ، ٣ / ٤٨٦ .

وتُشير المعاجمَ إلى أن في (مَغْرِب) وزنان هما : (مَفْعِل) ، و (مُفعل) ، فالمغرب بوزن (مَفْعِل) يطلق على الوقت الذي تغرب فيه الشمس ، والمُغرب ، بوزن (مُفْعَل) الصبح(١٢٢٣) ، ومع اختلاف اللفظين من حيثُ الدلالة إلا أنهما يلتقيان في الوزن التصغيري (مُفَيعِل) مما يتعسَّر التفريق بينهما ، ولذا فقد عمدوا إلى رفع اللبس بينهما بأن صغروا (مَغرباً) على (مُغَيربان) وجاءوا بـ(مُغْرَب) على مُغيرب قياساً.

ومن هذا القبيل أيضاً قولهم في تصغير (عشى) (عُشيَّان)(١٢٢٤) على غير قياس ، والعشىُّ آخر النهار ، والعِشْوُ قدح اللبن يُشرب سَاعة تروح الغنم(١٢٢٥) ، ومع اختلاف اللفظين مبنيً ومعنى إلا أن القياس التصغيري يقتضي في كلّ أن يكون على (عُشيِّ) ، فحتَّى لا يقع اللبس بين الدلالتين زادوا الألف والنون في تصغير (عشِى) بمعنى آخر النهار فقالوا (عُشَيَّان) ، وقالوا في تصغير (العِشو) (عُشىِّ) على القياس تحقيقاً لأمن اللبس .

<u>ثالثاً</u> : تصغير المبهم والفعل شذوذاً .

التصغير من خواص الأسماء المتمكنة ، فلا تُصغر المبنيات ولا الأفعال إلا شذوذاً(١٢٢٦) ، وقد سُمِعَ من بعضهم تصغير أسماء الإشارة حال الإفراد والتَثنية ، فقالوا في ذا ذيَّا ، وفي تا تيَّا ، وفي ذاك ذيَّاك ، وفي ذانِ ذَيَّانِ ، وفي تان تيَّان .

كما سُمِع أيضاً تصغير بعض الأسماء الموصولة ، حيثُ صَغروا (الذي) على (اللَّذيَّا) ، و(التي) على (اللُّتيا)(١٢٢٧) . وقد أجمع النحويُّون

(١٢٢٣) - تاج العروس (غرب) ، والقاموس (غرب) .

(١٢٢٤) - شرح الشافية ، ١ / ٢٧٥ ، وشرح التصريح ، ٢ / ٥٦٤ .

(١٢٢٥) - الكتاب ، ٣ / ٤٨٤ ، القاموس المحيط (عشو) .

(١٢٢٦) - شرح التصريح ، ٢ / ٥٥٩ .

(١٢٢٧) - المصدر نفسه ، ٢ / ٥٨٢ – ٥٨٥ ، وشرح الشافية ، ١ / ٢٨٤ .

والتصريفيُّون على فتح اللام في تصغير (اللَّتيَّا) إلا الأخفش فإنه أجاز (اللُّتيَّا) بالضمِّ[(١٢٢٨)] .

والمتأمل في هذه الأسماء يجد فيها أكثر من شذوذ فقد جاءت مخالفة لأصول النُّحاة في التصغير من حيث كونها من المبنيات من ناحية ، وبتحريك أوائلها بالفتح ، مع زيادة ألف في أواخرها من ناحية أخرى ، وقد نبَّه صاحب التكملة إلى ذلك بقوله : " فإذا حُقِّر شئ من هذه الأسماء لم تُضم أوائلها ، كما تضم أوائل سائر الأسماء ، ولكن تترك على حركتها ، تلحق أواخرها الألف "[(١٢٢٩)] .

وإنما صُغِّرت هذه المبنيات لما لها من شبه بالأسماء المتمكنة ، فقد شاركها في بعض خصائصها كالتثنية ، وجواز وقوعها صفة أو موصوفاً ونحو ذلك إلا أنهم خالفوا فيها قاعدة التصغير بترك أوائلها مفتوحة للتفريق بين تصغير الاسم المعرب والمبني ، إذ لو ضُمِّت أوائل هذه الأسماء لجاء وزنها على (فُعيل) فيقع اللبس بين تصغير المعرب والمبني ، ومن هنا فرقوا بين المعرب الذي يوافق القياس في التصغير والمبني الذي يخالف القياس بفتح الأوّل وزيادة ألف في الآخر عوضاً عن الضمة قال سيبويه :" اعلم أن التحقير تُضمُّ أوائل الأسماء ، إلا هذه الأسماء فإنه يترك أوائلها على حالها قبل أن يُحقر ، وذلك لأنَّ لها نحواً في الكلام ليس لغيرها ، فأرادوا أن يكون تحقيرها على غير ما سواها "[(١٢٣٠)] . وقال أبوحيَّان :" ويستثنى من المبنيات اسم الإشارة والموصول يُصغَّران لأنه فيهما شبه بالأسماء المتمكنة من حيث إنهما يوصفان ، ويوصف بهما ،وقد خُولف بهما قاعدة التصغير حين أبقوا أولهما على الفتح،وزيد في آخرهما ألف عِوضاً عمَّا فات من الأوّل "[(١٢٣١)] .

(١٢٢٨) - الأشباه والنظائر ، ٥ / ٢٨ .

(١٢٢٩) - التكملة ، ص ٥٠٦ .

(١٢٣٠) - الكتاب ، ٣ / ٤٨٧ .

(١٢٣١) - همع الهوامع ، ٣ / ٣٥٢ .

أما الأفعال فلم يسمع فيها التصغير إلا في ثلاثة أفعال للتّعجُّب هي : ما أمَيلحه وما أُحيسنه ، وما أُحيلاه[١٢٣٢] ، قال سيبويه :" وسألت الخليل عن قول العرب : ما أُميلحه فقال : لم يكن ينبغي أن يكون القياس لأنَّ الفعل لا يُحقَّر ، وإنما يُحقر الأسماء ... ولكنهم حقروا هذا اللفظ ، وإنما يعنون الذي تصفه بالمِلْحِ ، شبهوه بالشئ الذي تلفظ به وأنت تعنى شيئاً آخر "[١٢٣٣] . فالخليل يحمل هذا الشذوذ على التوسع في التعبير لما بين الفعل والوصف من تقارب في المعنى ، فالعرب تلفظ بظاهر الفعل وهم يريدون الوصف ، ويُعزر هذا قولُ صاحب الخزانة :"كأنك قُلت : مُليِّح ، لكنهم عدلوا عن ذلك وهم يعنون الأوّل ، ومن عادتهم أن يلفظوا بالشئ وهم يريدون شيئاً آخر ، أي هُن مليحات "[١٢٣٤] .

ويرى ابن هشام أن العرب إنما " أجازوا تصغير أفعل في التعجُّب لشبهه بأفعل التفضيل "[١٢٣٥] ، وقال صاحب الشافيه :" إنما جرأهم عليه تجرده عن معنى الحدث والزمان اللَّذين هما من خواص الأفعال ، ومشابهته معنىً لأفعل التفضيل "[١٢٣٦] .

وهذا كله على رأى البصريين القائلين بفعلية (أفعل) في التعجب ، أما الكوفيون الذين يقولون باسميته فإنهم يجوِّزون تصغيره مطلقاً ويقيسون ما ورد على ما لم يرد[١٢٣٧] .

<u>رابعاً</u> : تصغير جموع التكسير شذوذاً .

من أصول الصرفيين في التصغير أن تُصغَّر جموع القلَّة على لفظها ، دون ردِّها إلى مفردها[١٢٣٨] ، أو زيادة في بنيتها ، وخرج عن هذا بعض

(١٢٣٢) - خزانة الأدب ، ١ / ٩٨ .

(١٢٣٣) - الكتاب ، ٣ / ٤٧ وما بعدها .

(١٢٣٤) - خزانة الأدب ، ١ / ٩٣ .

(١٢٣٥) - مغني اللبيب بحاشية الأمير ، ٢/ ١٩٢ ، وليس في كلام العرب ، ص ٢٠١ .

(١٢٣٦) - شرح الشافية ، ١ / ٢٧٩ .

(١٢٣٧) - انظر تاح العروس (ملح) .

العرب ، فصغروا (صِبْية) على (أُصَيبِية) بزيادة همزة في أولها على خلاف القياس ، والوجه فيها أن تكون (صُبَيَّة) وحمل سيبويه هذا الشذوذ على التوهم ، فكأنهم توهموا في هذا اللفظ وزن (أفْعِلة) لا (فِعْله) على افتراض أنهم صغروا (أَصْبِية) الذي هو جمع (صَبي) قال :" كأنهم حقروا أغلمة وأصْبِيَة ، وذلك أن أفعِلة يُجمع به فُعال وفَعيل فلما حقروه جاءوا به على بناءٍ قد يكون لفعال وفعيل ، فإذا سميتَ به إمرأة أو رجلاً حقرته على القياس ، ومن العرب من يجريه على القياس فيقول :(صُبيَّة)"[1239] .

ومن المحتمل أن يكون مَن صغر على وجه الشذوذ إنما قصد بذلك أن يفرِّق بين المفرد والجمع في حال التصغير ؛ لأنَّ (صَبِيَّه) للمفرد المؤنث يُصغر على (صُبيَّه) ، كما يُصغر (صِبْيه) الذي هو جمع تكسير للقلة أيضاً على (صُبيَّه) مما يوقع لبساً بين المفرد والجمع،ولذا خالفوا القياس في جمع صِبْيه إلى أُصيبِيه ؛ ليفرقوا تصغير المفرد والجمع .

ونظير ذلك قولهم في تصغير (غِلْمة) (أُغَيلِمة) والقياس فيه (غُليمه) وعلل سيبويه هذا الشذوذ بأن (فِعْلة) محمولٌ على (أفْعِله) الذي هو جمع (فُعَال) فكأنهم صغروا (أغْلِمه) الذي هو جمع غُلام[1240] .

وبالرجوع إلى المعاجم نجد أن بناء (غُليمة) المصغرة يجتمع فيها كلٌ من (غُلْمه) بمعنى شهوه الضِرَاب ، و(غِلْمه) الذي هو جمع قلة [1241] وكلاهما يُصغر على (غُليمَه) في القياس ، ولذا من غير المستبعد أن يكونوا قد نحو بـ(غلمه) نحو (أغيلمه) لتحقيق أمن اللبس بين المفرد والجمع في دلالتيهما .

(١٢٣٨) - أوضح المسالك وبهامشه ضياء السالك ، ٤ / ٢٤٤ .

(١٢٣٩) - الكتاب ، ٣ / ٤٨٦ .

(١٢٤٠) - الكتاب ، ٣ / ٤٨٦ .

(١٢٤١) - تاج العروس (غلم) .

ومما جاء مصغراً في جمع التكسير للكثرة – على خلاف القياس – قولهم في تصغير (أصلان) (أُصَيلان)[1242] ، ومقتضى القياس في تصغير جموع الكثرة أن ترد إلى مفردها وتُجلب لها الألف والتاء إن دلت لغير العاقل[1243] ، وعلى هذا فقياس تصغير (أصْلان) (أُصَيلات) . إلا أن هذا البناء يلتبس بتصغير (أُصيلات) الذي هو جمع أصيلة لغير العاقل فحتى لا يلتقي الجمعان في (أُصيلات) مع اختلاف دلالتهما فرقوا بينهما بأن صغروا (أصلان) على لفظها محققين بذلك أمن اللبس بين الجمعين .

ومما ورد مخالفاً للقياس فيما أُلحق بجمع التصحيح قولهم في تصغير (بَنُون) (أُبينون)[1244] والقياس فيه (بنيون) وقد ذكره سيبويه تحت باب " هذا تحقير ما حُذِفَ منه ولا يُرد في التحقير ما حُذف منه "[1245]. وعلل هذا الشذوذ بكثرة دورانها على ألسنتهم " فعلوا هذا بهذه الأشياء لكثرة استعمالهم إياها في كلامهم "[1246].

ولا يبعد أن يكون هذا الشذوذ إنما وقع لغرض التفريق بين تصغير جمع المذكر السالم ، وبين ما أُلحق به .

(١٢٤٢) – شرح الشافية ، ١ / ٢٧٧ .

(١٢٤٣) – الكتاب ، ٣ / ٤٩٣ وما بعدها .

(١٢٤٤) – شرح الشافية ، ١ / ٢٦٥ .

(١٢٤٥) – الكتاب ، ٣ / ٤٥٦ .

(١٢٤٦) – المصدر نفسه ، ٣ / ٤٨٦ .

المبحث الثاني
الشذوذ في النسب

أولاً : الشذوذ في النسب بتغيير الحركات .

من ذلك قولهم (سُهْليٌّ)(١٢٤٧) في النسبة إلى السَّهل ، ووجه القياس فيه أن يكون على (سَهْليّ) ولعل العرب قد آثرت تغيير الحركة الصرفية من فتح السين إلى ضمها لتحقيق الفرق بين الاسم والعلم ، لأنَّ (سَهْلا) يطلق على ما يقابل الحَزَنَ من الأرض ، ويستعمل علماً لشخص ، كما ذكر صاحب القاموس المحيط من أنَّ (سهلاً) سُمِّي به عشرون صحابياً ومائة محدِّث(١٢٤٨) . ولهذا فمن نسب إلى العلم جاء به على القياس وقال (سَهْليٌّ) ومن نسب إلى السهل الذي هو نوع من الأرض قال (سُهليّ) قال شارح الشافية :" السَّهل ضد الحَزَنَ ، والنسبة إليه (سُهْليّ) فرقاً بينه وبين المنسوب إلى (سَهْل) اسم رجل "(١٢٤٩) .

وتكرر الأمر نفسه في قولهم :(دُهْري) في النسبة إلى (دَهْر) وهو يأتي بمعنى الرجل القديم السِّنِّ ويطلق أيضاً على من يقول ببقاء الدهر وهو الملحد الذي لا يؤمن بالآخرة(١٢٥٠) ، وربما جُعل علماً لرجل بعينه . فمن نسب إلى الدهر بمعنى الرجل القديم السن قال (دُهْرِي) ومن جعل (الدهر) اسماً لرجل ، أو خُصِّصَ به من يقول ببقاء الدهر قال في النسب (دَهْرِيٌّ) على القياس ليندفع اللبس بين الاسميه المطلقة والعلمية المقيدة ويعزز هذا ما ذكره سيبويه في قوله :" ومن ذلك قولهم في القديم السِّن : دُهريٌّ، فإذا جعلت الدَهر اسم رجل قلت : دَهْرِيٌّ "(١٢٥١)، وقال شارح

(١٢٤٧) - الكتاب ، ٣ / ٣٣٦ .

(١٢٤٨) - القاموس المحيط (سهل) .

(١٢٤٩) - شرح شافية ابن الحاجب ، ٢ / ٨٢ .

(١٢٥٠) - تاج العروس (دهدر) .

(١٢٥١) - الكتاب ، ٣/ ٣٨٥ ، وانظر البيان في غريب إعراب القرآن ، ١ / ١٧٦ .

الشافية :" الرجل المسن : دُهْرِيٌّ فرقاً بينه وبين الدَّهرى الذي هو من أهل الإلحاد"(١٢٥٢).

وقالوا في النسبة إلى (بنى جَذيمة) (جُذَمىٌّ) بضم الجيم ، والقياس فتحها قال سيبويه :" وحدثنا مَنْ نثق به أن بعضهم يقول في بنى جذيمة (جُذمىٌّ) بضم الجيم ويُجْرِيه مجرى عُبَدِىٌّ "(١٢٥٣) .

ويبدو أن العرب قد غيرت الحركة من الفتح إلى الضم على غير قياس ليتحقق أمن اللبس بين مدلولي معنى هذه الكلمة ، فبالإضافة إلى أنها علم لهذه القبيلة فإن العرب قد سمَّت بها أشخاصاً منهم جُذيمة الأبرش ، كما ورد في القاموس المحيط(١٢٥٤) ، فكأنهم أرادوا أن يميِّزوا بين ما هو علم لجماعة تنتسب إلى تلك القبيلة ، وبين ما هو علم لشخص معين ، فعدلت بما يدلّ على الجماعة عن القياس وقالت (جُذَمي) فرقاً بين الدلالتين ، قال ابن جني :" ومما استحبوا فيه مخالفة الأصل من أجل البعد عن الوقوع فيما هو ملبس ، قولهم في بنى جَذيمة جُذَمِىٌّ "(١٢٥٥) .

ونسبوا إلى البَصْرة بقولهم (بِصْرِيٌ)(١٢٥٦) شذوذاً والقياس فيها (بَصْرِيٌّ) والبصرة بلدٌ معروف في العراق ، ومن معانيها الأرض الغليظة وكذا حجارةٌ رِخوة فيها بياض(١٢٥٧) ، فالبصرة في أصل وضعها إنما هي للأرض أو الحجارة ، إلا أنها نقلت عن هذا المعنى إلى العلمية ، وعلى هذا فلو نسبوا إلى الدلالة الحقيقية لقالوا بَصْرىٌّ على القياس ، ولكنهم قصدوا المعنى الجديد الدال على المنطقة المعروفة فكسروا الباء ليفرِّقوا بين المعنيين .

(١٢٥٢) - شرح شافية ابن الحاجب ، ٢ / ٨٢ .

(١٢٥٣) - الكتاب ، ٣ / ٣٣٦ .

(١٢٥٤) - القاموس المحيط (جذم) .

(١٢٥٥) - الخصائص ، ٢ / ٤٣٦ .

(١٢٥٦) - الكتاب ، ٣ / ٣٣٦ .

(١٢٥٧) - القاموس المحيط (بصر) ، والمعجم الوسيط (بصر) .

ومما خرج عن القياس في النسب بتغيير حركة بأخرى قولهم (أَمَويٌّ) في النسب إلى (أُمَيَّة) . قال سيبويه :" وسمعنا من العرب من يقول : أمَويٌّ ، فهذه الفتحة كالضمة في السَهْل ، إذا قالوا : سُهْلِى "[1258]، فسيبويه يشير بهذا إلى أن العرب إنما فتحت الهمزة في (أمَوى) لتحقيق أمن اللبس بين معنى ومعنى آخر كما فعلت في سَهْل عندما قالت فيه (سُهْلى) ؛لأنّ القياس في النسب إلى أُميَّة – بضم الهمزة – يوقع لبساً بين النسب إلى القبيلة المشهورة من قريش ، وبين ما سُمِى بهذا الاسم من الأشخاص ، ولذا فمن نسب إلى القبيلة المشهورة قال :" أمَوِى " على خلاف القياس ، ومن نسب إلى العلم المفرد كـ(أُميَّة بن خلف) قال (أُمَوِى) على القياس للتفريق بين ما هو علم لقبيلة ، وبين ما هو علم لشخص .

وقالوا : (تَغْلبيُّ) في النسب إلى (تَغْلِب) بفتح اللام شذوذاً والقياس يقتضى أن يقال (تَغْلِبى) – بكسر اللام –.

ويبدو أن الخليل أيضاً قد أشار ضمناً إلى تحقيق أمن اللبس بفتح ما حقه الكسر هنا ، إلا أنه لم يُصرِّح بذلك بوضوح بل اكتفى فقط بعقد مماثله بينه وبين (سُهْلِي) كما فعل سيبويه أيضاً في النسب إلى أميَّه ، قال سيبويه : " وقال خليل : الذين قالوا تَغْلَبِيٌّ ففتحوا مغيِّرين كما غيَّروا سُهلى"[1259] ، وجاء في المعاجم أن تغلب اسمٌ لأبى حىٍّ من العرب ، والنسبة إليه بفتح اللام[1260] ، وقد يُسمَّى به شخصٌ ، فكأنهم عدلوا عن القياس في (تغلبى) عندما نسبوا إلى القبيلة المعروفة ليفرِّقوا بين النسب إلى العلم المؤنث المُسمى به القبيلة والعلم المسمى به شخصٌ .

ومن هذا القبيل أيضاً قولهم في (يثرب) (يَثْرَبى) - بفتح الراء- ذكره الخليل[1261] ، والقياس كسرها ، وذكرت المعاجم أن لفظ يثرب يطلق على مدينه النبي صلَّى الله عليه وسلم ، ويأتي أيضاً علماً لشخص ،

(١٢٥٨) - الكتاب ، ٣ / ٣٣٧ .

(١٢٥٩) - القاموس المحيط (أمو) .

(١٢٦٠) - انظر القاموس المحيط (غلب) .

(١٢٦١) - الكتاب ، ٣ / ٣٤٠ .

وقالوا في النسب إليه (يَثَرَبِيٌّ) بفتح الراء وكسرها[١٢٦٢] ، وعلى هذا يمكن أن يُقال أن من نسب إلى مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم قال (يثربيٌّ) على غير قياس ، ومن نسب إلى مَنْ سُمِّيَ بهذا الاسم قال يَثْرِبيّ على القياس ، وبذا يتحقق أمن اللبس بين النسب إلى العلم المطلق على البلد ، والعلم المطلق على الشخص .

ثانياً : الشذوذ في النسب بزيادة الحروف .

ومن ذلك قولهم في النسب إلى (مَرْو) (مَرْزَوِيٌّ) بزيادة الزاى فيه وذكر صاحب القاموس أن (المَرْو) بلد بفارس والنسبة إليه (مَرْزويٌّ)[١٢٦٣] ويبدو أن علة الشذوذ في هذه الكلمة هي تحقيق أمن اللَّبس بين النسب إليها والنسب إلى (المروةِ) وهو جبل بمكة ، فالنسب القياسي إلى كليهما (مَرْويٌّ) . ولما كان النسب القياسي يحدث لبساً عند انعدام القرائن خصَّ العرب النسبة إلى مدينة (مَرْو) الفارسية بالزيادة ، ليفرِّقوا بينها وبين النسبة إلى (مروة) الذي هو جبل بمكة .

ونحو هذا قولهم في النسب إلى (الرَّى) (الرازِيٌّ)[١٢٦٤] بزيادة الزاى على غير قياس والرَّيُّ بلد معروف ، وهو أيضاً مصدر للفعل (رَوَى) والنسب القياسي إلى كليهما (رَوَوى) ومن غير شك أن النسب القياسي يوقع لبساً بين المعنيين في حال انعدام القرينة ، ومن ثم آثرت العرب سلامة المعنى ، ففرقوا بين ما يُطلق علماً على بلدٍ معروف وما يقع مصدراً فاجتلبوآ الزاى في بناء العلم ، وجروا على القياس في النسبة إلى المصدر .

ونسبوا إلى (الحانة) فقالوا (حانويٌّ)[١٢٦٥] بزيادة الواو فيه ، وجاءوا به على القياس وقالوا (حانيّ) ويرد لفظ الحانة على الموضع الذي يباع فيه الخمر ، والحانيُ علمٌ لبلد بديار بكر ومنه عبدالرحمن الحانى،

(١٢٦٢) - القاموس المحيط (ثرب) .

(١٢٦٣) - القاموس المحيط (مرو) .

(١٢٦٤) - المصدر نفسه (روى) .

(١٢٦٥) - الكتاب ، ٣ / ٣٤١ .

والنسب القياسي إليهما (حانيٌّ)[(١٢٦٦)] ، ولعل من باب دفع اللبس بين الحانة والحانى في النسب جاؤوا بالقياسى في النسبة إلى (حاني) فقالوا : حانيٌّ وعدلوا عن القياس في (حانة) فقالوا حَانويٌّ .

وقالوا في النسب إلى (البحرين) (بحرانيٌّ) بزيادة الألف والنون والقياس فيه بحريٌّ ، قال سيبويه :" وزعمَّ الخليل أنهم بنوا البحر على (فَعلان) وإنما القياس أن يقولوا : بحريٌّ "[(١٢٦٧)] وكأنهم قصدوا بهذه الزيادة أن يفرقوا بين ما يُنسب إلى البحر ، وما يُنسب إلى البحرين البلد المعروف ، جاء في أدب الكاتب :" وإذا نسبت إلى الاثنين فهو بمنزلة الواحد إلا ثلاثة أحرف نسبوا إلى البحرين (بحرانيٌّ) وإلى الحصنين (حصناني) وإلى النهرين (نَهْرانيٌّ) للفرق بين النسب إلى البحر والبحرين والحَصْن والحصنين ، والنهر والنهرين "[(١٢٦٨)] ، وجاء في القاموس المحيط : " وكُرِه بحرِيٌّ لئلا يشتبه بالمنسوب إلى البحر "[(١٢٦٩)] .

ونسبوا إلى الظرفين (فوق وتحت) بقولهم :(فوقانيٌّ وتحتانيٌّ)[(١٢٧٠)] بزيادة الألف والنون على غير قياس ونصَّت المعاجم إلى أنَّ هذين اللفظين يستعملان ظرفين ، وقد يردانِ اسمين ، فإذا لوحظ في (تحت) معنى كونه نقيض الفوقية كان ظرفاً ، وإذا حُذِفَ منه المضاف إليه ، ونُوى ثبوت معناه فَبُنىَ على الضمِّ كان اسماً . وكذا الحال في (فوق) حيثُ يكون ظرفاً إذا كان نقيض التحتية ، وقد يأتي اسماً بمعنى العُلو على حدِّ قولهم : فَاق قومَه فوقاً أي عَلاهم[(١٢٧١)] .

(١٢٦٦) - القاموس المحيط (حين) .

(١٢٦٧) - الكتاب ، ٣ / ٣٣٦ .

(١٢٦٨) - أدب الكاتب ، ص ٢٢٠ .

(١٢٦٩) - القاموس المحيط (بحر) .

(١٢٧٠) - أوضح المسالك وبهامشه ضياء السالك ، ٤ / ٢٧٣ .

(١٢٧١) - القاموس المحيط (فوق) .

ويظهر لى أن العرب قد ميِّزت بين الظرف والاسم عند إرادة النسب إلى هذين اللفظين ، فقالوا فوقانيٌّ وتحتاني عند إرادة الظرف ، وجروا على القياس عند إرادة الاسمية فقالوا : فوقىٌّ وتحتىٌّ .

وزادوا الألف والنون أيضاً في النسب إلى الرَّقبة واللِّحية ، والجُمَّة فقالوا : (رَقبانىٌّ ، ولِحيانىٌّ ، وجُمّانىٌّ) . قال سيبويه :" فمن ذلك قولهم في الطويل اللحية لحيانىٌّ ، وفي الغليظ الرّقبة رقبانىٌّ ، فإن سُميت برقبة أو جُمَّة ، أو لِحية قلت : رَقبىٌّ ، ولحيىٌّ ، وجُمِّىٌّ ؛ وذلك لأنَّ المعنى قد تحوَّل "(١٢٧٢) .

ويبدو أن سيبويه قد أماط اللثام عن علة خروج هذه الألفاظ عمَّا يقتضيه القياس ، وأبان أن العرب خالفت القياس فيها لتدفع اللبس بين النسب إلى مَن وُصف بتلك الصفات وبين العَلم المُسمَّى به شخص ، حيثُ زادوا الألف والنون في الوصف ، ليفرِّقوا بينه وبين العلم ؛ لأنَّ العرب سمَّت رقبة ، منهم : رقبة مولى حفدة ومليح بن رقبة ، وسمَّت جُمَّة ، ومنهم سليمان بن جُمَّة ، وسمَّت بذي لِحية .ذكر ذلك صاحب القاموس .

<u>ثالثاً</u> : الشذوذ في النسب بنقصان بعض الحروف .

تصرفت العرب بنقصان بعض الحروف في النسب على غير قياس فحُذفت الياءُ في كلّ مِن (فُعَيل وفَعِيل) (فُعَيله وفَعِيلَةَ) شذوذاً ، فقالوا في النسب إلى قريش (قُرشَىٌّ) وفي (هُذيل ، هُذلىٌّ) والقياس إثبات الياء فيهما(١٢٧٣) لعدم استيفائهما شروط الحذف لكونهما صحيحي اللام(١٢٧٤) ، ولعلَّ شهرة هذين اللفظين مع كثرة دورانهما على الألسنة سوَّغتا لهم حذف الياء شذوذاً لأجل الخفة ، ويعزز هذا ما قاله ابن قتيبة :" وإذا نسبت إلى اسم مُصغّر كانت فيه هاء أو لم تكن ، وكان مشهوراً

(١٢٧٢) - الكتاب ، ٣ / ٣٨٠ .

(١٢٧٣) - المصدر نفسه ، ٣ / ٣٣٧ .

(١٢٧٤) - حاشية الصبَّان ، ٤ / ٢٦٤ .

ألقيت الياء منه ، تقول : في جُهينة جُهنيٌّ ، وقريش قرشيٌّ ، ومُزينة مُزنيٌّ وهُذيل هُذليٌّ "[١٢٧٥] .

ونسبوا إلى سُلَيم بقولهم (سُلَميٌّ)[١٢٧٦] ، والقياس (سُليميٌّ) وسُليم أبو قبيلة من قيس عيلان ، وقد كنَّتِ العرب بأم سُليم ، ومنهن أم سُليم بنتُ ملحان أم أنس رضى الله عنهما ، وسُليم بنت سُحيم[١٢٧٧] ، فـ(سُليم) تقع علماً لقبيلة ، وعلماً لمؤنث مفرد ، ولمَّا كان القياسُ في النسب يُحدث إبهاماً في الدلالة إذا انعدمت القرينة كان لابدَّ من تحقيق أمن اللبس ، فعدلوا عن القياس في النسب إلى (سُليم) علماً لقبيلة نحو الشذوذ فقالوا : سُليميّ .

ومما ورد شاذاً في (فُعَيلة) قولهم (رُدَينيٌّ) باثبات الياء في رُدَينة والقياس (رُدَنيٌّ) لكونها غير مضعفة العين[١٢٧٨] ، ورُدَينة علم لامرأة عربية كانت تُقَوِّم الرِّماح[١٢٧٩] . ويبدو أن عدم إسقاط الياء في (رُدينة) سوَّغته شهرة هذا الاسم لأنَّ اللبس فيه مأمون .

ومما يحمل على (فعِيل) من الشذوذ قولهم في النسبة إلى (ثقيف) ثقفيٌّ ، بحذف الياء والقياس بإثباته (ثقيفيٌّ) ، قال سيبويه : " ومن المعدول الذي هو على غير قياس قولهم إلى (ثقيف) (ثقفيٌّ) "[١٢٨٠] ، وثقيف يطلق على قبيلة عربية مشهورة يعرفها القاصى والدَّانى ، وهي من هوازن ، وقد اتكأ ابن قتيبة على هذه الشهرة فعلل بها الشذوذ في قوله : " وكذلك إذا نسبت إلى (فَعِيل) أو (فَعيلة) من أسماء القبائل والبلدان ،

(١٢٧٥) - أدب الكاتب ، ص ٢٢١ .

(١٢٧٦) - المصدر نفسه ، ص ٢٢١ .

(١٢٧٧) - القاموس المحيط (سلم) .

(١٢٧٨) - أوضح المسالك ، ٤ / ٢٥٨ .

(١٢٧٩) - المعجم الوسيط (ردن) وانظر حاشية أوضح المسالك ، ٤ / ٢٥٨ .

(١٢٨٠) - الكتاب ، ٣ / ٣٣٥ .

وكان مشهوراً ألقيت منه الياء نحو ربيعة ربعيٌّ ، وحنيفة حنفيٌّ ، وثقيف وثقيفيٌّ ، وعتيك وعتكيٌّ "[1281] .

ومع اشتهار ثقيف بهذه القبيلة إلا أنَّ العرب قد سمَّت بها أشخاصاً ، وقد يرد أحياناً وصفاً كما في قولهم : " خلّ ثقيفٌ[1282] ، فلا يستبعد أن يكون اسقاط الياء لأجل التفريق في النسب بينما هو علم لقبيلة ، وما هو علمٌ لشخص " .

ونسبوا إلى (سَليقة) بقولهم (سَليقيٌّ) والقياس (سَلَقيٌّ) بحذف الياء ، قال سيبويه : " قال يونس : هذا قليل خَبيثٌ "[1283] والسَّليقة الطبيعة ، يُقال : تكلم بـ(السَّليقيَّة) أي عن طبعه لا عن تعلم "[1284] ، كما تأتي السّليق بمعنى الواسع من الطرُق[1285] ، ومن غير شك أن النسب القياسي (سَلَقيٌّ) يوقع لبساً بين الدلالتين إذا انعدمت القرائن ، ولذا فرقوا بينهما بأن نسبوا إلى سليقة بقولهم : (سَلقيٌّ) على غير قياس ، وجاؤوا بالسَّليق على القياس فأُمن اللبس بينهما .

ومما خالف القياس بالحذف في النسب قولهم في النسب إلى (شتاء) (شَتْويٌّ وشَتَويٌّ)[1286] بحذف الالف والهمزة ، وذهبَ المبرِّد إلى " أن شِتَاء جمع شَتْوَه ، كصِحاف وصَحفة ، فعلى هذا قياس "[1287] وذكرت المعاجم أن الشتاء أحد أرباع الأزمنة الأولى ، والشتاء أيضاً يُطلق على البرد والقحط[1288] .

(١٢٨١) - أدب الكاتب ، ص ٢٢١ .

(١٢٨٢) - القاموس المحيط (ثقف) .

(١٢٨٣) - الكتاب ، ٣٣٩ .

(١٢٨٤) - القاموس المحيط (سلق) ، والمعجم الوسيط (سلق) .

(١٢٨٥) - المصدر نفسه (سلق) .

(١٢٨٦) - الكتاب ، ٣ / ٣٣٦ ، وانظر القاموس المحيط (شو) .

(١٢٨٧) - شرح الشافية ، ٢ / ٨٢ .

(١٢٨٨) - القاموس المحيط (شتو) تاج العروس (شتو) .

ويتبيَّن من هذا أن للشتاء دلالتان ، والنسب القياسي إلى كليهما (شتائيٌّ) يوقع اللبس ، ولذا فرقوا بين الدلالتين فقالوا : شتْويٌّ أو شتويٌّ فيما يطلق على فصل الشتاء ، و(شتائيٌّ) على البرد والقحط .

وقالوا في النسب إلى (جَلُولاء وحروراء) (جَلُوليٌّ وحَرُورِيٌّ)[١٢٨٩] بحذف الألف والهمزة على غير قياس . وذكر صاحب القاموس أن " حروراء وجلولاء ممدودتان وقد تقصران "[١٢٩٠] ، وعلى هذا يمكن أن يقال أن من نسب إلى لغة القصر جاء بالقياس فقال : (جلوليٌّ وحروريٌّ) لوقوع الألف خامسة فتحذف عند النسب ، وأما من نسب إلى لغة المد وقال (جلوليٌّ وحروريٌّ) فقد خالف القياس ، وكأنهم كانوا ينشدون التخفيف في ذلك لأنَّ كثرة حروف الكلمة مع زيادة ياء النسب تحدث ثقلاً في الكلمة .

<u>رابعاً</u> : **ما جاء مُعَلاً في النسب شذوذاً .**

من ذلك قولهم في النسب إلى (الحِيرَة) (حِيْرِيٌّ) على القياس ، وسُمع فيها (حاريٌّ)[١٢٩١] على غير قياس بقلب الياء ألفاً دون موجب إعلال، وكأنهم أرادوا بذلك أن يفرِّقوا بين الحِيرة التي هي قرب الكوفة والتي ببلاد الفارس ، المنسوب إليه أبو إسحق الحيريٌّ[١٢٩٢] ،فالنسبة إلى حِيرة الكوفة (حاريٌّ) وإلى الحِيرة الفارس (حِيريٌّ) .

وقالوا في (طيِّئ) (طائيٌّ) بإبدال الياء ألفاً على غير قياس ، والوجه فيها أن يُقال (طيئيٌّ)[١٢٩٣] ، وسبق أن ذكرنا أن سيبويه علل هذا الشذوذ بطلب الخِّفة ، وفراراً من الثقل في (طيئِيٌّ) لتوالى ثلاث ياءات فيها والكسرة ، لأنَّ (طيِّئ) في الأصل مشتملة على ياءين ، تُحذف

(١٢٨٩) - الكتاب ، ٣ / ٣٣٦، وجلولاء : قرية بفارس ، وحروراء : قرية بالكوفة ،ضياء السالك ، / ٢٧٣

(١٢٩٠) - القاموس المحيط (جلل) و (حرر) .

(١٢٩١) - القاموس المحيط (حير) .

(١٢٩٢) - تاج العروس (حير) .

(١٢٩٣) - الكتاب ، ٣ / ٣٣٦ .

إحداهما عند النسب ، ثم تجلب ياء مشددة علامة للنسب وعندئذٍ تلتقى في الكلمة ثلاثُ ياءات لا يفصل بينهما سوى الهمزة ولذا فقد نشدوا التخفيف فيها فقلبوا الياء ألفاً ومن غير شك أن (طائىٌّ) أخف على اللسان من (طيئىٌّ) .

وقالوا في (قرْية) (قَرَوىٌّ)[1294] بقلب الياء واواً على غير قياس ، والوجه فيه (قرْيىٌّ) إلا أنَّ توالى الأمثال قد جلب الثقل فيها ، ولذا قُلِبت الياء واواً للخفة ، وغُيِّرت حركة الراء من السكون إلى الفتح لتلافي اللبس فيها مع الاسم المنسوب إلى (القَرْو)[1295] ، بمعنى القصد والتتبع .

وأضافوا إلى (صَنْعاءَ) فقالوا (صنعانيٌّ)[1296] بإبدال الهمزة فيها نوناً على غير قياس ، وصنعاء بلد باليمن كثيرة الأشجار والمياه ، وصنعاء أيضاً قرية بباب دمشق ، وذكر صاحب القاموس أن العرب نسبت إلى صنعاء اليمن بقولهم : (صنعانىٌّ) وإلى صنعاء دمشق (صنعائىٌّ)[1297] وبذا قد حققوا أمن اللبس بينهما في النسب .

(١٢٩٤) - شرح الشافية ، ٢ / ٨٢ .

(١٢٩٥) - القاموس المحيط (قرو)

(١٢٩٦) - الكتاب ، ٣ / ٣٣٦ ، والممنع في التعريف ، ١/ ٣٩٦ .

(١٢٩٧) - القاموس المحيط (صنع) وتاج العروس (صنع) .

الفصل الرابع
الشذوذ في الإعلال والإبدال
المبحث الأوَّل
الشـــذوذ في الإعلال

أولاً : الإعلال بالقلب والشذوذ .

من أصول النُّحاة والصرفيين في الإعلال ، أنَّ الواو والياء إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما أُعلتا بقلبهما ألفاً[(١٢٩٨)] ، إلا أنَّ مصادرهم النَّحوية والصرفيّة قد حفظت لنا بعض الألفاظ وردت عن العرب مصححة والقياس يقتضي إعلالها ، من ذلك قولهم عِور عَوَراً ، ورَوِع روعَاً ، وحِورَ حَوَرَاً ، وصَيِدَ صَيَداً .

ويعلل أكثر النُّحاة هذا الشذوذ بأنَّ هذه الألفاظ في الأصل منقوله من أوزان أخرى ليس فيها موجب الإعلال ، ومن ثم تُركت على حالها مراعاة لأصلها . قال سيبويه : " وأما قولهم : عَوِرَ يعور ، وحَول يحْوَلُ وصيدَ يَصْيَدُ ، فإنما جاؤوا بهم على الأصل ؛ لأنَّه في معنى لابد له من أن يخرج على الأصل ، نحو أعوَرَرْتُ واحوَلَلتُ ... فلما كُنَّ في معنى ما لا بد له من أن يخرج على الأصل لكون ما قبله تحركن ، فلو لم تكن في هذا المعنى اُعتلَّتْ ولكنها بُنيتْ على الأصل "[(١٢٩٩)] ووافقه المبرِّد في ذلك موضِّحاً أن النقل قد تمَّ مِنْ وزن (اِفْعَلَّ) " إنَّ هذه الأفعال من عور وحَول إنما هي منقولة من اِعْوَرّ واحْوَلَّ "[(١٣٠٠)] والقول نفسه مع ابن جنى وابن عصفور[(١٣٠١)] وزاد العيني على (افْعَلّ) وزناً آخر هو (افعال) نحو (اعوارّ) وذلك في قوله " وعَوِر بمعنى اعورَّ ؛ لأنَّ الأصل في العيوب أن يكون من باب (افعلَّ) وافعال "[(١٣٠٢)].

(١٢٩٨) - أوضح المسالك ، ٤ / ٣٨٨ وما بعدها ، وانظر شرح الشافية ، ٢ / ٩٥ .

(١٢٩٩) - الكتاب ، ٤ / ٣٤٤ .

(١٣٠٠) - المقتضب ، ١ / ٢٥٢ .

(١٣٠١) - الخصائص ، ١ / ١٤٦ ، والممتع ، ٢ / ٤٨٧ .

(١٣٠٢) - شرح المراح للعيني ، ص ٢١١ .

ولا يستبعدُ أن يكون العرب قد تركت الإعلال في هذه الألفاظ ليفرِّقوا فيها بين دلالة وأخرى لأنَّ الصورة القياسية لهذه الأفعال (عار، حال ،صاد، وروع) لها دلالة تختلف عن دلالة (عَوِر ، وحول ، وصيد ، ورَوع ، وحور) فـ/عار الشئ بمعنى أخذه ، وأذهب به وأتلفه ، وحال بمعنى أتى عليه الحول ، وصاد بمعنى اصطاد ، وراع بمعنى زاد ونما ، وحار بمعنى رجع وتردد ، في حين أن الفعلين : عَوِر وحَوِل عيبان في العين ، وحَوِر صِفة مستحبة في العَين ، وروع بمعنى فزع ، وصيدت الإبلُ إذا أصابها داء الصيد "[١٣٠٣] ، فمن غير شك أن الصورة القياسية لهذه الأفعال ومصادرها تؤدي إلى الخلط بين هذه المعاني ، ولذا صُحِّحَتْ هذه الأفعال ومصادرها لدفع اللبس بين تلك الدلالات .

ومن هذا القبيل أيضاً قولهم : اجتَوَرُوا واَهْتَوَشُوا ، واعْتَوَنُوا ، وازْدَوَجُوا بتصحيح العين فيها مع وجود موجب الإعلال ، وهو تحرُّك الواو وانفتاح ما قبلها والوجه فيها : (اجْتاروا ، واهتاشوا ، واعتانُوا ، وازداجوا) وقد سلك سيبويه في تعليل شذوذ هذه الأفعال مَسْلكه السابق حيثُ حملها على معنى ما ليس فيه إعلال وهو (تفاعل) لما بينه وبين (افتعل) – الذي هو وزن هذه الأفعال – من معنى المشاركة وذلك في قوله : " وأما قولهم : اجتوروا واعتونوا ، وأزْدَوجُوا ، واعتوروا فزعم الخليل أنها إنما تثبت ؛ لأنَّ هذه الأحرف في معنى تفاعلوا ، ألا ترى أنك تقول : تعاونوا وتجاوروا ، وتزاوروا ، وتزاوجوا ، فالمعنى في هذا وتفاعلوا سواء وكذلك احتوشوا واهتوشوا "[١٣٠٤] . وذهب المازنى أيضاً إلى التعليل نفسه بقوله :" ومما يجئ على أصله لأنَّ معناه معنى ما لا يعتلُّ كما جاء عَوِرَ وحَوِلَ ؛ لأنَّه في معنى اعورَّ واحول ، واجتوزوا وازدوجوا واعتوروا واهتوشوا ؛ لأنَّ معناها تجاوزوا وتزاوجوا وتهاوشوا ، ولولا ذلك لاعتل ، ألا تراهم قالوا : اختاروا وابتاعوا حين لم يكن في معنى تفاعلوا "[١٣٠٥]، كما أكَّد ابن عقيل

(١٣٠٣) - القاموس المحيط (عور) و (صيد) وتاج العروس (عور) و(حول) و (صيد) .

(١٣٠٤) - الكتاب ، ٤ / ٣٤٧ .

(١٣٠٥) - المنصف ، ١ / ٣٠٥ .

أيضاً قول من سبقوه بقوله : " إن كان افتعل تفاعل حُمِلَ عليه في التصحيح "[1306] .

والذي يفهم من تعليل المازني أن العرب إنما تركت الإعلال في هذه الأفعال ليفرِّقوا بين ما فيها معنى المشاركة من هذه الأفعال مما ليس فيها ذلك ، فما كان من الأوّل جاؤوا به مصححاً ، فقالوا :" اجْتور القومُ ، بمعنى تجاوروا ، أي جاور بعضهم بعضاً "[1307] ، واعتونوا بمعنى تعاونوا من المساعدة أي أعان بعضهم بعضاً وما كان من الثاني جاؤوا به مُعلاً فقالوا اجْتاروا أي ظلم بعضهم بعضاً ومال عن الحق ، واعتانوا يعنى المجئ بالخبر[1308] .

ومما جاء بالتصحيح وحقه الإعلال قولهم : " حَوَلَةٌ ، وحَوَكة ، وجَوَرَة[1309] ويبدو أن العرب قد تركت الإعلال هنا ليدفعوا به لبساً بين معنىً وآخر (فالحوكةُ) بالتصحيح جمع تكسير لحائك ، ويقضي القياس أن يأتي على (حاكة) إلا أن الصورة القياسية إذا تجرّدت عن القرائن . أوقعت في اللبس بين الجمع والاسم المفرد ، فقد أطلق لفظ (حاكة) على وادٍ ببلاد عذرة وهي معروفة عند العرب "[1310] .

والجَورة جمع تكسير لـ(جائر) والقياس الصرفي في هذا الجمع يقتضي أن يكون على (جاره) ومن غير شك أن هذه الصورة القياسية قد تحدث لبساً بين الجمع وما يُسمى بهذا الاسم من الأعلام المفردة المؤنثة ، أو التي جاورت غيرها حال انعدام القرائن ، ولذا عدل العربى عن الإعلال نحو التصحيح لتحقيق أمن اللبس بين تلك المعاني .

(١٣٠٦) - شرح ابن عقيل ، ٢ / ٥٢٢ .

(١٣٠٧) - القاموس المحيط (جور) ، (عون) .

(١٣٠٨) - تاج العروس (جور) ، (عون) .

(١٣٠٩) - الخصائص ، ٢ / ٣٢١ ، وانظر تاج العروس (جور) .

(١٣١٠) - تاج العروس (حوك) ، والقاموس المحيط (حوك) .

وخَوَنة أيضاً جمع تكسير لـ(خائن) والقياس فيه (خانة) ، و(خانة) في كلامهم يرد مصدراً للفعل خان[١٣١١] . ولا شك أن القياس الصريح في (خانة) يوقع لبساً بين الجمع والمصدر فصححوا الجمع لتحقيق أمن اللبس .

وقد يكون الشذوذ في الإعلال ، بإعلال ما حقه التصحيح كما قالوا في جمع (ثَوْر) (ثِيَرة) بقلب الواو ياءً على غير قياس ، والوجه أن لا تُعلَّ الواو في الجمع إلا إذا أُعلت في المفرد[١٣١٢] ، ولذا فالقياس فيها أن يُقال (ثور ثورة) كما قيل في زوج زوجة ، وقد علل سيبويه هذا الشذوذ بطلب الخفة وفراراً من الثقل الناجم عن وقوع الواو بعد الكسرة " وقد قالوا : ثورة وثيرة ، قلبوها حيثُ كانت بعد كسرة واستثقلوا كَما استثقلوا أن تثبت في دِيَم وهذا ليس بمطرد "[١٣١٣] .

ويرى المبرِّد أن الإعلال في هذا اللفظ يرجع إلى تحقيق أمن اللبس ، قال أبو العباس : " إنما قالوا : ثيرة ، ليفرِّقوا بين الثور من البقر وبين الثور من الأقِط "[١٣١٤] ، وجاء في المنصف أن أبابكر – أي ابن السَّراج – قد ذهب إلى " أنَّه مقصور من فِعالة ، كأنه في الأصل (ثِيارة) فوجب القلب كما وجب في سياط ، ثم خُصِرَتِ الكلمة بحذف الألف . فبقى القلب بحالة "[١٣١٥] .

ويبدو أن تفسير المبرِّد للشذوذ بدفع اللبس هو الأقرب والبيِّن ؛ لورود اللفظ بالوجهين معاً ، حيثُ جاء (ثورة) على القياس لمعنى القطعة العظيمة من الأقِط ، و(ثيرة) على غير قياس لجمع (ثور) كما في تاج العروس[١٣١٦] .

(١٣١١) - القاموس المحيط (خون) .

(١٣١٢) - أوضح المسالك ، ٤ / ٣٧١ .

(١٣١٣) - الكتاب ، ٤ / ٣٦١ .

(١٣١٤) - المنصف ، ١ / ٣٤٦ .

(١٣١٥) - المصدر نفسه ، ١ / ٣٤٧ .

(١٣١٦) - تاج العروس (ثور) .

ومن هذا القبيل قولهم (مصائب) في جمع مُصيبة وقراءة نافع (معائش) جمع معيشة في قول الله تعالى : ﴿ **وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلاً مَا تَشْكُرُونَ** ﴾[١٣١٧]، والقياس فيهما (مصاوب) و (معايش) ؛ لأنَّ الواو والياء في كلٍ منهما أصلية وليست زائدة ، ويرى سيبويه أن العرب إنما توهمّت فِيهما (فَعِيلة) فقالوا فيهما (مصائب ومعائش) كما قيل في (صحيفة) صحائف مع أن الياء في صحيفة مِدة زائدة ، أما (مصائب) و(معائش) فجمع لـ(مصيبة) و(معيشة) بوزن (مَفْعِلة) والياء فيها ليست زائدة بل أصلية ، " فأما قولهم مصائب فإنه غلط منهم وذلك أنهم توهَّمُوا أن (مُصِيبة) (فَعِيلة) وإنما هي مُفْعلة "[١٣١٨] فواضح أن سيبويه قد حمل الشذوذ هنا على توهُّم العرب معنى (مُفْعِلة) في (فعيلة) رجماً منهم أن الواو والياء في اللفظين (معيشة) و(مصيبة) زائدتان .

ومما يُحملُ على الشذوذ في الإعلال قُولهم (القُصْوَى) ويقتضي القياس فيه أن يكون (قُصْياً) بقلب الواو ياءً لكونه اسماً[١٣١٩] على وزن (فُعْلَى) كما قِيل في نظائره (دُنيا وعُليا) قال سيبويه :" وأمَّا فُعْلى من بنات الواو فإذا كانت اسماً فإنَّ الياء مبدلةٌ مكان الواو ، كما أُبدلت الواو مكان الياء في فَعْلى – نحوى شروى – ومثالها الدُنيا والعُليا ، والقُصْيا ، وقد قالوا القصوى فأجروها على الأصل ؛ لأنّها قد تكون صفة بالألف واللام "[١٣٢٠]، وإلى القول نفسه ذهب ابن جنى في قوله :" إنما ذُكر العُليا والدُنيا والقُصْيا في موضع الأسماء ؛ لأنَّها وإن كان أصلها

(١٣١٧) - سورة الأعراف ، الآية (١٠) .

(١٣١٨) - الكتاب ، ٤ / ٣٥٥ ، وانظر المقتضب ، ١ / ٢٦١ .

(١٣١٩) - ذهب أكثر التصريفيين إلى أن الواو إنما تُقلَبُ ياء في (فُعْلَى) إذا كان اسماً ، أما ابن مالك ومن تبعه من شرَّاح ألفيته – كابن هشام ، والأشمونى – فيرون أن (الواو) الواقعة لاماً لـ(لفُعْلَى) لا تُقلب ياءً إلا في الصفات ، وعلى قول هؤلاء فتكون العلة في ترك الإعلال في (قُصوى) للتنبيه على أصل الياء المبدلة في نظائره من نحو العُليا والدُنيا ، انظر الأشموني ، ٤ / ٤٣٨ ، وأوضح المسالك .

(١٣٢٠) - الكتاب ، ٤ / ٣٨٩ ، والمقتضب ، ١ / ٣٠٧ .

الصِّفة فإنها الآن قد أُخْرجت إلى مذاهب الأسماء بتركهم إجراءَها وصفاً في أكثر الأمر واستعمالهم إيَّاها استعمال الأسماء " [(١٣٢١)].

فالظاهر في قول سيبويه وابن جنى أن ترك الإعلال في (قُصْوَى) إنما هو لأجل التفريق بين الاسم والصِّفة ، فقد لا حظو في (القُصْوَى) معنى الوصفية فمنعوا إعلالها ، ولو أرداوا معنى الاسمية لقالوا (القصيا) وهو ما أكده أيضاً صاحب الممتع :" وكان القصْوى -   والله أعلم – إنما صحَّت فيه الواو تنبيهاً على أنه في الأصل صفة ، وإنما قُلبت الواو ياءً في الاسم دون الصِّفة فرقاً بين الاسم والصِّفة ، وكان التغيير هنا في الاسم دون الصِّفة "[(١٣٢٢)] .

<u>ثانياً</u> : الإعلال بالنقل والشذوذ .

تنصُّ القاعدة الصرفية هنا أن الواو والياء إذا تحركتا ، وقبلهما حرف صحيح ساكن أن تُعَلا بنقل حركتهما إلى الساكن الصحيح قبلهما[(١٣٢٣)] ، وشذ عن هذا بعض الألفاظ ورد بالتصحيح كقولهم : " أطْيَبَ ، وأجْودَ ، وأغْيَلَ ، وأطْول ، وأغْيم ، وأحْيلَ ، وأنْوَكَ ..."[(١٣٢٤)] .

وبالرجوع إلى المعاجم يُلاحظ إن التصحيح هنا لم يكُن لأجل دفع لبس بين معنى وآخر ، حيثُ أفادت المعاجم أن الأفعال الجوفاء التى على وزن (أفْعَل) إن صُحِّحتْ على خلاف القياس ، أو أُعِلَّت على القياس فإن الدلالة فيها لا تتغيَّر ، فأطْول وأطال ، وأطيب وأطاب ، وأغول وأغال كلها بمعنى واحد[(١٣٢٥)] . إلا أن يُقال : إنَّ هذه الأفعال قد تُركَ إعلالها مِنْ أجْل المحافظة على وزنها الصَّرفي فكأنهم أرادوا أن ينبهوا بهذا التصحيح إلى أن الكلمة التي حصل فيها الإعلال إنما توزن على ما كانت عليها أصلاً

(١٣٢١) - المنصف ، ٢ / ١٦١ .

(١٣٢٢) - الممتع في التصريف ، ٢ / ٥٤٥ .

(١٣٢٣) - شرح شافية ابن الحاجب ، ٣ / ١٤٣ وما بعدها .

(١٣٢٤) - الكتاب ، ٤ / ٣٥٠ ، والمنصف ، ١ / ١٩١ ، والممتع ، ٢/ ٤٨٢ .

(١٣٢٥) - انظر تاج العروس (طيب) ، (غيل) ، (غول) ، والقاموس المحيط (غيل) ، (طيب) ، (غول) .

، وليس على ما هي عليه الآن ، فـ(أطال) مثلاً وزنها الصريح على (أفْعَل) نظراً لأن أصلها (أطْولَ) وليس على (أفَعْلَ) وهكذا .

وقالت العرب : اسْتَنْـوَق الجمل إذا صار ناقـةً ، واستصْـوَب رأيـه ، واسَتَسْيست الشاةُ[١٣٢٦] بتصحيح الواو والياء فيها ، والقياس إعلالها بالنقل ثم القلب .

ويرى ابن جنى أن العرب إنما تركت الإعلال في هذه الأفعال تنبيهاً منهم على أصل الألف في نظائرها من الأفعال التي وردت بالإعلال نحو : استفاد واستشار ، وذلك في قوله :" إنما جُعل تنبيهاً على باقي المعتل ، واقتصارهم على تصحيح (استحوذ وأغيلت) دون الإعلال مما يؤكد اهتمامهم بإخراج ضرْبٍ من المعتل على أصله ، وأنه إنما جُعِلَ تنبيهاً على الباقي ، ومحافظة على إبانة الأصول المُغيَّرة ، وفي هذا ضرْبٌ من الحكمة في هذه اللُّغة العربية "[١٣٢٧] .

وسُمِعَ أيضاً قولهم : مَقْوَدةٌ ، ومَبْـوَلةٌ ، ومَنْومة ، ومَطْيبة ، ومَثْوَبة ، ويقتضي القياس فيها أن تكون على مَقَادة ، ومَبَالة ، ومَنَامة ، ومَطَابة ، ومَثابة ، قال سيبويه :" وقد قال قومٌ في (مَفْعَلة) فجاؤوا بها على الأصل ، وذلك قول بعضهم إن الفكاهة لمقودة إلى الأذى ، وهذا ليس بمطرد "[١٣٢٨]
.

وكأن سيبويه يشير بقوله هذا إلى الأصل المفترض في بنية الكلمة ، ويرى ابن جنى أن هذا الشذوذ إنما هو ضرب من التوسع في التعبير وذلك في قوله :" قالوا إن الفكاهة لمقَوَدة إلى الأذى،وقالوا : كثرة الشراب مبولةٌ ،وكثرة الأكل مَنْوَمةٌ وهذا شئ مَطيَبَةٌ للنفس ،وهذا طريق مَهْيعٌ ،إى غير ذلك مما جاء في السِّعة ومع غير ضرورة ،وإنما صوابه مقادة ومثابة ومبالة ومنامة ومطاية ومهاع "[١٣٢٩] .

(١٣٢٦) - انظر الكتاب ، ٤ / ٣٤٦ ، وليس في كلام العرب ، ص ١١٣ .

(١٣٢٧) - المنصف ، ١ / ٢٧٧ .

(١٣٢٨) - الكتاب ، ٤ / ٣٥٠ .

(١٣٢٩) - الخصائص ، ١ / ٣٢٩ .

أما المبرِّد فقد ذهب إلى أن التصحيح في هذه الكلمات إنما كان لغرض دفع اللبس بين اسم المكان وغيره ، إذ يقول :" فإن صُغتَ اسماً لا تريد به مكاناً من الفعل ولا زماناً للفعل ولا مصدراً قُلتَ (مَفْعَل) من القول : هذا (مَقوَل) ومن البيع (مَبْيَع) كما قالوا في الأسماء : مَزْيَد ، وقالوا : إنّ الفاكهة مَقودةٌ إلى الأذى مقودة سبب ،وعلى هذا قالوا : مريم ، ولو كانت مصدراً لقُلت مراماً "[1330] .

فواضح من تفسير المبرِّد لهذا الشذوذ أنه جاء لتحقيق أمن اللبس بين اسم المكان وغيره ، فالمقودة على غير قياس يعني السبب ، ولو أرادوا اسم المكان لجاؤوا به على القياس ، ولقالوا (مَقادة) والمَهْيع من الطريق البيِّن الواضح[1331] ، ولو أرادوا اسم المكان لقالوا مهاعٌ على القياس .

<u>ثالثاً</u> : **الإعلال بالحذف والشذوذ .**

من ذلك حذف الياء من أوّل الفعلين (يَيْئَس) ، و(يَيْبَسُ) فقد سُمِعَ فيهما (يَئْسُ ، ويبسُ) على غير قياس[1332] .

ويرى سيبويه أن الذين حذفوا الياء من هذين الفعلين إنما حملوها على نظائرهما من الثلاثي المثالي الواوي ، وذلك في قوله :" قالوا : يبسَ يابسُ كما قالوا : يئسَ يئِسُ فشبهوها بيعُد "[1333] .

ولعل الذي شجعهم على هذا الحذف أنه لا يترتب عليه تغيُّرٌ في المعنى ، كما أن توالي ياءين متجاورين يحدث ثقلاً في النطق ، فآثروا فيهما التخفيف بحذف إحداهما تقليلاً للجهد العضلي في النطق

(١٣٣٠) - المقتضب ، ١ / ٢٤٦ .

(١٣٣١) - اللسان (هيع) .

(١٣٣٢) - شرح الشافية ، ١ / ١٣٢ ، والممتع في التصريف ، ٢ / ٤٣٧ .

(١٣٣٣) - الكتاب / ٤ / ٣٣٩ .

المبحث الثاني
الشــذوذ في الإبــدال

أولاً : الإبدال الشاذ في الأفعال .

من ذلك إبدال الياء من الراء ، والنون ، والضاد ، والصاد واللام على غير قياس في قول بعضهم : (تسرَّيتُ ، وتظنَّيتُ ، وتقضَّيتُ ، وتقصَّيتُ وأمليتُ)[(١٣٣٤)] ، والأصل في هذه الأفعال : (تَسرَّرتُ وتظنَّنتُ ، وتقضَّضْتُ وتقصَّصتُ وأمللتُ) ، وقد علل سيبويه هذه المخالفة بكراهية التضعيف ، أو كراهية توالي الأمثال لنكتة التخفيف ، وذلك في قوله: " هذا بابُ ما شذ فأبدل مكان اللام ياءً لكراهية التضعيف وليس بمطرد "[(١٣٣٥)] ، وتبعه في ذلك ابن جنى بقوله : " ومن ذلك استثقالهم المثلين حتى قلبوا إحداهما في نحو أمليت وأصلها أمللتُ ... وأما أمليتُ فلا إنكار لتخفيفه بإبداله "[(١٣٣٦)].

كما سُمِعَ أيضاً إبدال التاء سيناً على غير قياس في قولهم (اسْتَخذ) بدلاً من (اتَّخذ) قال بعضهم : " استخذ فلانُ أرضاً يريد اتخذ أرضاً ، كأنهم أبدلوا السين مكان التاء في اتخذ كما أبدلوا حيث كثرت في كلامهم وكانتا تاءين فأبدلوا السين مكانهما... وإنما فُعِل هذا كراهية التضعيف "[(١٣٣٧)] ، والقول في هذا اللفظ كالقول في سابقه من أن الإبدال الشاذ فيه جاء تحقيقاً لغاية التخفيف .

ومن هذا القبيل قولهم (الْطَجَع) بإبدال الضاد لاماً على غير قياس وأصله (اضطجع)[(١٣٣٨)] وعلل سيبويه هذا الشذوذ بدفع كراهية توالى حرفين مطبقين في بناء واحدٍ حيثُ قال :" ومثل ذلك قول بعض العرب

(١٣٣٤) - انظر الممتع في التصريف ، ١ / ٣٧٠، والبيان في غريب إعراب القرآن ، ١ / ١٧١، ٢ / ٢٣٣ ، ٥١٧

(١٣٣٥) - الكتاب ، ٤ / ٤٢٤ .

(١٣٣٦) - الخصائص ، ٢ / ٢٣١ وما بعدها .

(١٣٣٧) - الكتاب ، ٤ / ٤٨٣ .

(١٣٣٨) - المنصف ، ٢ / ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، والممتع في التصريف ، ١ / ٤٠٣ .

الطجع في اضطجع أبدل اللام مكان الضاد كراهية التقاء المطبقين فأبدل مكانهما أقرب الحروف منها في المخرج والانحراف "[١٣٣٩] .

ومما خرج عن القياس في الإبدال قولهم : فحصْطُ بدلاً من فحصتُ ، وخبطٌّ بدلاً من خبطتُ بإبدال التاء طاءً على غير قياس ، وقد فسّر ابن عصفور هذا الخروج على أنه ضرب من ابتغاء سهولة النطق للتباعد الحاصل بين التاء والصاد[١٣٤٠] فآثروا التخفيف فيهما بإبدال التاء طاءاً لاشتراكهما في صفة الإطباق .

<u>ثانياً</u> : الإبدال الشاذ في الأسماء .

ومن أمثلة ذلك إبدال النون لاماً في قولهم (أصيلال) تصغير (أصلان) وجاؤوا بالقياس فقالوا :" أُصيلان ، وهذا الإبدال غير شائع "[١٣٤١] وأشارت الدراسات اللغوية الحديثة إلى أن هذا اللون من الإبدال تقرَّه القوانين الصوتية ، فاللام والنون من محَبس واحد ، والفرق أن اللام فموي ، والنون أنفي[١٣٤٢] ، وكلاهما مجهور ، فاتفاقهما في المخرج والصِّفة يؤذن بمسوِّغ الإبدال لضرب من الخفة .

ومن نوادر الإبدال في الأسماء قول العرب : " تجاه ، وتراث ، وتقيَّة وتقوى ، تولج ، وتوراة "[١٣٤٣] ، حيثُ أبدلت فيها الواو تاءً على غير قياس لأنها من وجه ، وورث ، ووقى ، وورى ، وقد ردَّ سيبويه هذه الإبدال إلى نشدان الخفة ؛ لأنَّ الابتداء في هذه الألفاظ بالواو ثقيل[١٣٤٤] .

(١٣٣٩) - الكتاب ، ٤ / ٤٨٣ .

(١٣٤٠) - الممتع في التصريف ، ١ / ٣٦١ .

(١٣٤١) - الممتع ، ١ / ٤٠٣ .

(١٣٤٢) - المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها ، محمد الأنطاكي ، دار الشرق العربي ، بيروت ، لبنان ، ط٣ ، بدون تاريخ ، ١ / ١٢١ .

(١٣٤٣) - الكتاب ، ٤ / ٣٣٢ ، وما بعدها ، وانظر الممتع في التصريف ، ١ / ٣٥٨ ، ٣٨٤ .

(١٣٤٤) - المصدر نفسه ، ٤ / ٣٣٢ .

كما أُبدلت السين تاءً لدى بعض القبائل ، ومن أمثلة ذلك ما ورد في قول بعض الشعراء[١٣٤٥] :

يَا قَاتلَ اللَّهُ بنى السَّعلاة

عَمْرَو بنَ يَرْبُوعٍ شِرارَ النَّات

غَيْـرَ أعِفّـاءٍ ولا

أكياتِ

يريدُ (شِرار الناس) و(أكياس) فقلب السين تاءً ، ويرى ابن جنى أن مسوِّغ هذا الإبدال هو الاشتراك في صِّفة الهمس والزيادة والتقارب في المخرج ، " أبدلت السينُ تاءً لموافقتها إياها في الهمس ، والزيادة وتجاور المخارج "[١٣٤٦] ، وما ذهب إليه ابن جنى هو ما أكده علماءُ اللغة المحدثين ، فهم يرون أن المبرر الصوتي لانقلاب السين (تاءً) هيِّنٌ واضحٌ ؛ لأنهما يكادان يكونان متماثلين في المخرج ، كما أن كلاً منهما صوت مهموس ولم يبق إذن إلا أن يلتقي طرف اللسان بأصول الثنايا العليا التقاءً محكماً به فيحبس النفس حتى إذا انفصلا انفصالاً مفاجئاً سمع ذلك الصوت الانفجاري الذي نسميه بالتاء ، في حين أنه في حالة النطق بالسين نلحظ أن انحباس النفس لا يكون محكماً ، بل هناك فراغ ضيِّق بين طرف اللسان وأصول الثنايا العليا ليتسرب منه الهواء "[١٣٤٧].

ومن غير المستبعد أن يكون داعى إبدال السين تاءً هو موافقة حرف الرَّوِي في القصيدة التي بُدأت بحرف التاء .

وقال بعضهم (أدْى ، في يَدْي) ، و(أَلَلٌ) بدلاً من (يلل)[١٣٤٨] وتكاد تجمع الروايات على أن التزام الهمز وتحقيقه من خصائص قبيلة بني تميم على حين أن القرشيِّين يتخلصون من الهمزة بحذفها أو تسهيلها

(١٣٤٥) - الرجز لعلباء بن أرقم في النوادر ، ص ١٠٤ ، ١٤٧ ، وسر صناعة الإعراب ، ١ / ١٥٥ ، واللسان (نوت) ، (أنس) .

(١٣٤٦) - سر صناعة الإعراب ، ١ / ١٥٥ .

(١٣٤٧) - في اللهجات العربية ، ص ١٠٥ .

(١٣٤٨) - انظر الممتع في التصريف ، ١ / ٣٤٧ .

، أو قلبها إلى حرف مَدٍّ . والتخلص من الهمزة نوع من الميل إلى السهولة .[1349]

وإذا عُلِمَ أن تحقيق الهمزة مما اختُصَّ به بعض القبائل دون بعض فمن السهل أن يفسَّر إبدال الهمزة ياءً بأنّه لغة لبعض الأقوام ؛ لأنَّ وضع الهمزة في مكان الياء لم يكن بالأمر السهل إلا من أجرى اللّه ذلك على لسانه .

ومما يُلحق بهذه المسألة مما يحملُ على لغات بعض الأقوام إبدالهم الهمزة عيناً ،قال أبو سعيد السِّيرافي :"وقد تُبدِلُ بعض العرب حروفاً من حروف،ولا يجري ذلك مجرى الضرورة ، لأنَّ ذلك لغتهم كإبدال بني تميم العين من الهمزة ، وهو ما يُعرف بعنعنة تميم "[1350] .

ومن هذا القبيل أيضاً إبدال الياء المخففة جيماً لدى البعض ، ولم يُسمع ذلك إلا في لغة الشعر ، ومنه قول الشاعر[1351] :

لاهُمَّ إن كُنْتَ قَبلْتَ حَجَّتِجْ

فَلا يَزالُ شاحِجٌ يَاتِيكَ بِجْ

يريد (حجَّتى ، وبي) وقد عزا سيبويه هذا الإبدال إلى لغات بعض بنى سعد ، فإنهم يبدلون الياء جيماً في الوقف ، لأنَّ الياء خفيفة ، فأبدلوا من موضعها أبين الحروف "[1352] ، ويرى الدكتور إبراهيم أنيس أن هذه الظاهرة من الإبدال الشاذ تفسَّر من وجهة نظر صوتية :" وأن العلاقة بين الياء والجيم من الناحية الصوتية واضحة ، فكلٌّ منهما صوتٌ مجهور ، ومخرجهما واحد ، إلا أنَّ الجيم أقرب إلى الشدة والياء أقرب إلى اللين وأنَّ ما ألجأ تلك القبائل إلى الانتقال بالصوت من صفة اليُسْر إلى صفة

(١٣٤٩) - في اللهجات العربية ، ص ٧٥ وما بعدها .

(١٣٥٠) - ضرورة الشعر ، لأبي سعيد السيرافي ، ص ١٥١ .

(١٣٥١) - البيت في النوادر ، لأبي زيد بلفظ (يا ربِّ إن كنت) ص ١٦٤ ، وسر صناعة الإعراب ، ١ / ١٧٧ ، وهي لغة لبعض أهل اليمن ، والشاحج : الحمار .

(١٣٥٢) - الكتاب ، ٤ / ١٨٢ .

العُسْر قصد التفخيم في الكلام ، وهو ما لا نستطيع تصوره إلا بين قبائل البدو "[1353] .

وهذه الظاهرة تُسمَّى بالعجعجة ، وهي ظاهرة لغوية تحمل على لغة بعض الأقوام مِمَّن استحبوا التفخيم في الكلام فقلبوا الياء جيماً على غير قياس .

(١٣٥٣) - في اللهجات العربية ، د/ إبراهيم أنيس ، ص ١٢٧ .

خـــاتمـــة

وفيهـــــا :

نتائج البحث .

توصيات البحث .

الحمدُ للّهِ الذي بنعمته تتم الصالحات ، وبتوفيقه تقضى الحوائج ، وتنال الرغائب ، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيِّدنا محمّد وآله وصحبه أجمعين ، وبعد .

فبعون اللّه وتوفيقه وصل هذا البحث إلى مرافئ الختام والذي أرجو أن يكون قد حقق أهدافه التي عرضتها في المقدِّمة ، ومن خلال هذه الدراسة خرج البحث بالنتائج التالية :

أولاً : لم يتعرض النُّحاة الأقدمون لتعريف الشذوذ في مفهومه الاصطلاحي - على الرغم من كثرة وروده في مصنفاتهم - حيثُ اكتفَوا فيه بإيراده بإزاء المطّرد فقط والتعبير عنه بعبارة يُحفَظُ ولا يُقاس عليه .

ثانياً : يُعد ابن جنِّي من أوائل النُّحاة الذين خصوا الشذوذ بالتعريف الاصطلاحي حيثُ عبَّر عنه بقوله :" جعلوا ما فارق عليه بقية بابه وانفرد ذلك إلى غيره شاذاً " وقد وجد الشذوذ عناية خاصّة عنده حتى أفرد له باباً مستقلاً في بعض كتبه .

ثالثاً: توصل البحث إلى أنَّ النُّحاة أحياناً يعبرون عن الشذوذ بمصطلحات أخرى ، مثل : القليل ، والنادر ، والمنكر ، والردئ ... وذلك لأنهم في بداية تقعيد قواعدهم لم يكن لهم مصطلحات ثابتة يلتزمون بها ، بَلْ كلُّ واحد يعبر عن المادة العلمية بحسب أسلوبه الخاص ، فتختلف الألفاظ وتتباين المصطلحات .

رابعاً : أفْضتِ الدراسة إلى أن اختلاف النُّحاة حول قياسية مسألة ما ،أو شذوذها مرده إلى عدم إحكام مبدأ القلة والكثرة ، التي اعتمدهما النُّحاة في تأسيس القواعد ، حيثُ لم يكن للكثرة والقلة سقفٌ محددٌ بَلْ هو أمر نسبي عندهم ، فقد يُصرح أحد النُّحاة بقياسية مسألة ما معتقداً أنَّ ما رُوِيَ من أمثلتها من العرب يكفي لوضع قاعدة عامة لها ، في حين يرى البعض الآخر أن ذلك غير كافٍ ، فيحصره في دائرة المسموع الذي يُحفظ ولا يُقاس عليه .

خامساً : توصل البحث إلى أن إطلاق النُّحاة للفظ الشذوذ على بعض النصوص اللغوية لا تعني بالضرورة أنها غير فصيحة ، أو أنها ضعيفة مستهجنة ، لا قيمة لها عندهم ، وإنما غرض النحوي من تقسيم المسموع من كلام العرب إلى مقيس مطرِّد ، وشاذ غير مطرِّد لبيان ما يصح أن تؤسس عليه قاعدة لشهرته وكثرته ، مما لا يصح بناء القاعدة عليه لقلته وندرته .

سادساً : كشفت الدراسة إلى أنّ الدافع الأساسي وراء تأويل النُّحاة لبعض النصوص وصرفها عن ظاهرها إنما كان ذلك بغرض إرجاع تلك النصوص إلى حظيرة القاعدة ، رغبةً منهم في طرد القاعدة ، وإظهارها بمظهر أكثر شمولاً واستيعاباً لجميع النصوص العربيّة الفصيحة .

سابعاً : توصل البحثُ إلى أنَّ من الوسائلِ التي اعتمدها النُّحاة لمعالجة ما يخالف المطّرد الحمل على الضرورة في الشعر ، والتخريج على التوهُّم وهما من المناهج التراثية في الدراسات النَّحوية والصّرفيَّة ، وقد أديا دورهما المناط بهما في معالجة الخلاف الذي كان ناشئاً بين بعض المسموعات الفصيحة والقواعد التي وضعها النُّحاة ، وساعدا في الدفاع عن قصور القواعد عن مواكبة المأثور من كلام العرب .

ثامناً : كشفت الدراسة اهتمام النُّحاة الأقدمين بتعليل ما لم يطرد من الظواهر الشَّاذة ، وأنهم يَسْعَون إلى تفسيرها وبيان وجه شذوذها ، كلما اقتضتِ الحاجة إلى البيان والتوضيح ، إلا أن تفسيراتهم قد جاءت في شكل إشارات دقيقة وبعبارات موجزة تمس الظاهرة مساً ، ولعلّ مرد ذلك يعود إلى طبيعة تكوينهم الثقافي القائم على سرعة البديهة ، لقرب عهدهم بأهل الفصاحة والبيان ، وليس صحيحاً ما ذهب إليه بعض الباحثين المعاصرين من أنَّ النُّحاة الأقدمين أهملوا هذا الجانب من الدراسة .

تاسعاً : يرى الباحثُ أنَّ تفسيرات بعض المُحدثين من علماء اللُّغة لظاهرة الشذوذ بقضية التراكم اللغوي ، أو بفرضية كونها بقايا لغوية لحلقة

مفقودة ، قد اندثرت ، أو أنها تطور لمرحلة جديدة المولد والنُّشُوء تفتقر إلى سند تاريخي ، ومن ثَمَّ تبقى مجرد افتراض بعيدة عن الحقيقة والواقع ، ولعلها من التفسيرات الدخيلة على حياة العربيّة .

عاشراً : ومن نتائج هذا البحث أيضاً أن النصوص اللغوية الشاذة يكثر ورودها في الأبواب الصّرفية أكثر منها في الأبواب النحوية ، وحتى في الأبواب الصرفية تتباين كميتها من باب إلى آخر ، فقد استأثر جمع التكسير ، والمصادر ، و النسب والإعلال ، والإبدال ، والتصغير بالنصيب الوافر والحظ الأكبر .

التوصيات :

أولاً : أوصي زملائي الدارسين والباحثين بتوجيه الهمم ، وتصويب الأقلام إلى دراسة النَّحو في أصوله الأولى ، والتي لا تزال في حاجة إلى من يكشف النقاب عن أسرارها ، ويبرزها بأسلوب ميسر .

ثانياً : أنوِّه إلى أنَّ دراسة الشذوذ لها جوانب أُخرى متعددة ، ومجالات أخرى تصلح لأن تكون مَيْداناً للدراسة . ولم تُؤْصِد هذه المحاولة الباب أمامها ، فقد أوردت المعاجم اللغوية ألفاظاً كثيرةً شذت عن أصل بابها ، وهي مازالت حبيسة في مظانها اللغوية ـ تحتاج إلى دراسة مستقلة .

ثالثاً : كما أُوصي المؤسسات التعليميَّة بأن تكون اللغة الفصحى هي لغة التخاطب في الجامعات وغيرها ، لأنَّ الغرض الذي وضعت من أجله هو أن يكون اللسان سليماً من الخطأ ، وليس لمجرد حفظ قواعدها ، وتقرير نظرياتها .

والله من وراء القصد وهو يهدي إلى سواء السبيل .

فهارس عامة

وفيها :

فهـرس الآيات .

فهـرس الأحاديث

فهـرس الأشعار .

فهـرس الأعـلام المترجم لهم في البحث .

فهـرس المصادر والمراجع .

فهـرس المحتويات .

الآيات

الرقم	الآيـة والسـورة	رقمها	الجزء	الصفحة
١	﴿ وَزُلْزِلُواْ حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللّهِ أَلا إِنَّ نَصْرَ اللّهِ قَرِيبٌ ﴾ البقـرة .	٢١٤	الثاني	١٨٣
٢	﴿ إِنَّ اللَّهَ لاَ يَسْتَحْيِي أَن يَضْرِبَ مَثَلاً مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ﴾ البقـرة .	٢٦	الأول	١٦١
٣	﴿ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلاَّ عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللّهُ ﴾ البقـرة .	١٤٢	الثاني	١٤٤
٤	﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلاَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ ﴾ البقـرة .	٢٣٣	الثالث	١٠٧
٥	﴿ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ البقرة .	١٨٤	الثاني	٢٢٢
٦	﴿ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَأَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللّهِ وَاللّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ ﴾ آل عمران .	١٥	الثالث	٢١٠
٧	﴿ قَالَ رَبِّ أَنَّىَ يَكُونُ لِي غُلاَمٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ وَامْرَأَتِي عَاقِرٌ ﴾ آل عمران .	٤٠	الثالث	٢٣٤
٨	﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللّهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظّاً غَلِيظَ الْقَلْبِ لاَنفَضُّواْ مِنْ حَوْلِكَ ﴾ آل عمـران .	١٥	الثالث	٨٣
٩	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَقْرَبُواْ الصَّلاَةَ وَأَنتُمْ سُكَارَى ﴾ النِّســاء	٤٣	الخامس	١٣٨
١٠	﴿ وَكَلَّمَ اللّهُ مُوسَى تَكْلِيماً ﴾	١٦٤	السادس	٢٣٠

	النِّسـاء			
١١	﴿ وَإِذَا كُنتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلاَةَ فَلْتَقُمْ طَآئِفَةٌ مِّنْهُم مَّعَكَ ﴾ النِّسـاء.	١٧٣	الخامس	١٧٠
١٢	﴿ أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ ﴾ النِّسـاء .	١٨٣	الخامس	١٨١
١٣	﴿ وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ بِإِذْنِي فَتَنفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْراً بِإِذْنِي ﴾ المائدة	١١٠	الخامس	٧١
١٤	﴿ وَلا آمِّينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّن رَّبِّهِمْ وَرِضْوَاناً ﴾ المائدة .	٢	السادس	٢١٠
١٥	﴿ وَهُوَ اللّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ ﴾ الأنعام .	٣	السابع	١٥٠
١٦	﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلاَّ أَن قَالُواْ وَاللّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴾ الأنعام .	٢٣	السابع	٣٦
١٧	﴿ ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَاماً عَلَى الَّذِيَ أَحْسَنَ وَتَفْصِيلاً لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لَّعَلَّهُم بِلِقَاء رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ ﴾ الأنعام.	١٥٤	الثامن	١٦١
١٨	﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلاً مَّا تَشْكُرُونَ ﴾ الأعراف .	١٠	الثامن	٢٦٥
١٩	﴿ إِنَّ اللّهَ لاَ يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئاً وَلَـكِنَّ النَّاسَ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾ يونس .	٤٤	الحادي عشر	١٤٤
٢٠	﴿ قُلْ بِفَضْلِ اللّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴾ يونس .	٥٨	الحادي عشر	١٧١
٢١	﴿ وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءكِ وَيَا سَمَاء أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاء وَقُضِيَ الأَمْرُ	٤٤	الثاني عشر	٥٣

	وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْداً لِّلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴾ هود			
٢٢	﴿ إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ ﴾ يوسف.	٤	الثاني عشر	٢٠٤
٢٣	﴿ قَالُواْ جَزَآؤُهُ مَن وُجِدَ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَزَاؤُهُ كَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ ﴾ يوسف .	٦٥	الثالث عشر	١٥٠
٢٤	﴿ قُل لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُواْ يُقِيمُواْ الصَّلاَةَ وَيُنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرّاً وَعَلانِيَةً مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لاَّ بَيْعٌ فِيهِ وَلاَ خِلاَلٌ ﴾ إبراهيم	٣١	الثالث عشر	١٧٤
٢٥	﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ الحجر .	٧٢	الرابع عشر	١٤٢
٢٦	﴿ وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنِ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتاً وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ ﴾ النحل .	٦٨	الرابع عشر	٦٥
٢٧	﴿ وَلاَ تَمْشِ فِي الأَرْضِ مَرَحاً إِنَّكَ لَن تَخْرِقَ الأَرْضَ وَلَن تَبْلُغَ الْجِبَالَ طُولاً ﴾ الإسراء .	٣٧	الخامس عشر	١٣٨
٢٨	﴿ وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِئَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعاً ﴾ الكهف .	٢٥	الخامس عشر	٢٠٤
٢٩	﴿ قَالَتْ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ وَلَمْ أَكُ بَغِيّاً ﴾ مريم .	٢٠	السادس عشر	١٣٤

٣٠	﴿ فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْناً فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَداً فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ	٢٦	السادس عشر	١٧٦

	لِلرَّحْمَنِ صَوْماً فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنسِيّاً ﴾ مريم .			
٣١	﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيّاً ﴾ مريم .	٦٩	السادس عشر	٧١
٣٢	﴿ قَالُوا إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ يُرِيدَانِ أَن يُخْرِجَاكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثْلَى ﴾ طه .	٦٣	السادس عشر	١٠٨
٣٣	﴿ يَتَخَافَتُونَ بَيْنَهُمْ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا عَشْراً ﴾ طه .	١٠٣	السادس عشر	١٧
٣٤	﴿ بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ وَلَكُمُ الْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ ﴾ الأنبياء	١٨	السابع عشر	١٧٠
٣٥	﴿ لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ وَأَسَرُّواْ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ ﴾ الأنبياء .	٣	السابع عشر	٤٥
٣٧	﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا كُفْرَانَ لِسَعْيِهِ وَإِنَّا لَهُ كَاتِبُونَ ﴾ الأنبياء .	٩٤	السابع عشر	٢٢٦
٣٨	﴿ قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ ﴾ المؤمنون	٤٠	الثامن عشر	٨٣
٣٩	﴿ وَقَالَ الْمَلَأُ مِن قَوْمِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِلِقَاء الْآخِرَةِ وَأَتْرَفْنَاهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ﴾ المؤمنون .	٣٣	الثامن عشر	١٦٢
٤٠	﴿ الزَّانِي لَا يَنكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ﴾	٣	الثامن عشر	٧١

	النـور .			
٤١	﴿وَمـا أَرْسَلْنَا قَبْلَـكَ مِـنَ الْمُرْسَـلِينَ إِلَّـا إِنَّهُـمْ لَيَـأْكُلُونَ الطَّعَـامَ وَيَمْشُـونَ فِـي الْأَسْـوَاقِ وَجَعَلْنَـا بَعْضَـكُمْ لِبَعْضٍ فِتْنَـةً أَتَصْبِرُونَ وَكَـانَ رَبُّكَ بَصِيراً﴾ الفرقان	٢٠	الثامن عشر	١٤٢
٤٢	﴿ قَالَـتْ نَمْلَـةٌ يَـا أَيُّهَـا النَّمْـلُ ادْخُلُـوا مَسَـاكِنَكُمْ لَـا يَحْطِمَـنَّكُمْ سُـلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ النمـل .	١٨	التاسع عشر	١٤٧
٤٣	﴿ قَـالَ إِنِّـي أُرِيـدُ أَنْ أُنكِحَـكَ إِحْـدَى ابْنَتَـيَّ هَـاتَيْنِ عَلَـى أَن تَـأْجُرَنِي ثَمَـانِيَ حِجَجٍ ﴾ القصص .	٢٧	العشرون	١٥٨
٤٤	﴿ وَقَـالَ الَّـذِينَ كَفَـرُوا لِلَّـذِينَ آمَنُـوا اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ وَمَـا هُـم بِحَـامِلِينَ مِنْ خَطَايَـاهُم مِّـن شَـيْءٍ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴾ العنكبوت .	٣٣	العشرون	١٧١
٤٥	﴿ وَقَالُوا لَا تَخَفْ وَلَا تَحْزَنْ إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ إِلَّا امْرَأَتَكَ كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ ﴾ العنكبوت .	٣٣	العشرون	١٢٣
٤٦	﴿مَّا كانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِـن رَّسُـولَ اللَّـهِ وَخَـاتَمَ النَّبِـيِّينَ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيماً﴾ الأحزاب	٤٠	الثـــاني والعشرون	٢٤٥
٤٦	﴿مَّـا كَـانَ مُحَمَّـدٌ أَبَـا أَحَـدٍ مِّـن رِّجَـالِكُمْ وَلَكِـن رَّسُـولَ اللَّـهِ وَخَـاتَمَ النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيماً﴾ الأحزاب	٤٠	الثـــاني والعشرون	٢٤٥
٤٧	﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ	١	الثـــاني	٢٢٠

	جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلاً أُولِي أَجْنِحَةٍ مَّثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ يَزِيدُ فِي الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ فاطر .		والعشرون	
٤٨	﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَاماً فَهُمْ لَهَا مَالِكُونَ ﴾ يس	٧١	الثاني والعشرون	١٦١
٤٩	﴿ {قَالَ هَلْ أَنتُم مُّطَّلِعُونَ ۞ فَاطَّلَعَ فَرَآهُ فِي سَوَاءِ الْجَحِيمِ ﴾ الصافات .	٥٥/٥٤	الثالث والعشرون	٨٩
٥٠	﴿ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ فَنَادَوْا وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ ص .	٣	الثالث والعشرون	٣٤
٥١	﴿ إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِيَ نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ ﴾ ص .	٢٣	الثالث والعشرون	٢٠٤
٥٢	﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ ﴾ الزمر .	٦٤	الرابع والعشرون	١٧٠
٥٣	﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا رَبَّنَا أَرِنَا الَّذَيْنِ أَضَلَّانَا مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ نَجْعَلْهُمَا تَحْتَ أَقْدَامِنَا لِيَكُونَا مِنَ الْأَسْفَلِينَ ﴾ فصلت	٢٥	الرابع والعشرون	١٥٨
٥٤	﴿قُل لِّلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لا يَرْجُون أَيَّامَ اللَّهِ لِيَجْزِيَ قَوْماً بِما كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ الجاثية .	١٤	الخامس والعشرون	١٧٤
٥٥	﴿ وَنَزَّلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُّبَارَكاً فَأَنبَتْنَا بِهِ جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ ﴾ ق .	٩	السادس والعشرون	١٩٤
٥٦	﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِمَن كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ﴾ ق .	٣٧	السادس والعشرون	١
٥٧	﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ حَاصِباً إِلَّا آلَ لُوطٍ نَّجَّيْنَاهُم بِسَحَرٍ ﴾	٢٧	السابع والعشرون	٢٤٢
٥٨	﴿ لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَاماً فَظَلْتُمْ	٦٥	السابع	٥٣

	تَفَكَّهُونَ ﴾ الواقعة .		والعشرون	
٥٩	﴿ وَإِن يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ لَمَّا سَمِعُوا الذِّكْرَ وَيَقُولُونَ إِنَّهُ لَمَجْنُونٌ ﴾ القلم .	٥١	التاســــع والعشرون	١٤٤
٦٠	﴿ وَاللَّيْلِ وَمَا وَسَقَ ﴾ الانشقاق .	١٧	الثلاثون	١٤
٦١	﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ﴾ الضحى .	٣	الثلاثون	٤١
٦٢	﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِمْ غَيرِ المَغضُوبِ عَلَيهِمْ وَلاَ الضَّالِّينَ ﴾ الفاتحة .	٧	الثلاثون	١٥٨

الأحاديث

الرقم	الحديث والراوي	الصفحة
١	{ إنَّ أبا بكر رَجُلٌ أسيفٌ وإنَّه متى مَا يقومُ مقامك رقَّ } رواه البخاري ومسلم .	١٧٧
٢	{ أعور عينيه اليُمنى } رواه البخاري .	١٨
٣	{ أغْتَسِلي من ثلاثِ أبؤُر} اللسان (بأر)	٢١٨
٤	{ ثمَّ أتبعَهُ بستٍ من شوال } رواه مسلم .	١٨
٥	{ زوَّجتُكها بما معك من القرآن } أخرجه أبو داؤد والترمذي .	١٥
٦	{العينُ وِكاءُ السَّه } رواه بن ماجه .	٩٠
٧	{ فَإنْ جَاء صاحبُها وإلا استمتع بها } أخرجه البخاري .	١٨٢
٨	{ قُوموا فَلأُصَلِّ لَكُمْ } رواه البخاري ومسلم .	١٧١
٩	{ لَتأْخُذُوا مَصَافكم } أخرجه أحمد في مُسندِه .	١٧١

الأشعار

الرقم	الشاهد	الصفحة
	حرف الهمزة	
١	إذا عاشَ الفَتى مائتين عاماً ❖❖❖ فقدْ ذهبَ اللّذاذة والفَتَاءُ الربيع بن ضبع الفزاري	٢٠٥
٢	بَدالى أنّي لَسْتُ مُدركَ ما مضى ❖❖❖ ولا سَابقٍ شيئاً إذا كان جائيا زهير .	١٠٠
٣	فلسْنا على أعقابنا تَدْمى كُلومُنا ❖ ولكنْ على أقدامنا يقطرُ الدَّما حصين بن الحُمام المُرِّي.	١١٣
٤	شُغِلَتْ ثمَّ أتتْ ترشفُهُ ❖❖❖ فإذا هي بعظامٍ ودما مجهول القائل .	١١٤
٥	قدْ علمتْ أُختُ بني السعلاة ❖❖❖ وعلمت ذاك مع الجراء إنْ نِعْمَ مأكولاً على الخواءِ مجهول القائل .	١٢٥
٦	فلا واللّهِ لا يُلْفَى لِمَا بي ❖❖❖ ولا لِما بهم أبداً دواءُ مجهول القائل .	١٢٥
٧	واعلمْ أنَّ تسليماً وتركاً ❖❖❖ للا متشابهان ولا سواءُ أبو حزام الكلبي .	١٤٤
٨	على مثل أصحاب البعوضة فاخْمُشي لك الويلُ حُرُّ الوجهِ أو يبكِ مِنْ بكَى تميم بن نويرة .	١١٢
	حرف الباء	
٩	على أحَوذِيِّنَ استقلَّتْ عَشيةً ❖❖❖ فما هي إلا لمحةٌ وتغيبُ حميد بن ثور الهلالي .	١٠
١٠	ثمَّ قالوا تُحبّها قُلتُ بَهراً ❖❖❖ عدد النجم والحصى والتراب عمر بن أبي ربيعة .	١١٢
١١	إذا خرجنا قال ولدانُ أهْلِنا ❖❖❖ هلُمَّ إلى أن يأتنا الصِّيد نحطِبُ امرؤ القيس .	١١٧

الرقم	الشاهـد	الصفحة
١٢	أنَهجرُ ليلى بالفراق حبيبها ❖❖❖ وما كان نفساً بالفراق تطيبُ المُخبَّل السَّعدى .	١١٨
١٣	لكنَّه شاقه أن قيل ذا رجبٍ ❖❖❖ يا ليت عِدَّة حَوْل كلِّهِ رَجَبُ عبد الله بن مسلم الهزلي .	١١٩
١٤	سراةٌ بنى بكرٍ تسامى ❖❖❖ على كان المُسموَّمة العِرابِ مجهول القائل .	١٣٢
١٥	وما الدهر إلا مجنوناً بأهلِهِ ❖❖❖ وما صاحبُ الحاجاتِ إلا مُعذَّبا مجهول القائل .	١٣٦
١٦	أعاذِل قولي ما هَويتِ فأوبِّي ❖❖❖ كثيراً أرى أمسى لديكِ ذُنُوبي مجهول القائل .	١٣١
١٧	شرِبْنَ بها والديكُ يدعو صباحه ❖❖❖ إذا ما بنو نعش دَنَوا فتصوَّبُوا النابغة الجعدي .	١٤٨
١٨	فقلتُ أدْعُ أخْرْى وارفِع الصوتَ داعياً ❖❖❖ لعل أبي المغوار منك قريبُ كعب بن سعد الغنوي .	١٤٨
١٩	فأصبحْنَ لا يسألْنهُ عن بما به ❖❖❖ أصَعَّدَ فِي عُلوِّ الهوى أم تصوَّبَا الأسود بن يعفر .	١٨٦
٢٠	مِنَّا الذي ما إنْ طرَّ شاربُه ❖❖❖ والعانسون ومِنّا المُرْدُ والشِّيْبُ أبو قيس بن رفاعه الأنصاري .	٢١٥
	حرف التاء	
٢١	ينفعُ الطَّيِّبُ القليل من الرز❖❖❖ قِ ولا ينفع الكثيرُ الخبِيثُ السموأل .	١١٥
٢٢	فزججتُها متمكناً ❖❖❖ زَجَّ القلوصَ أبي مزادة مجهول القائل .	١١٣
٢٣	أم الحُليسِ لعجوزٌ شهربة ❖❖❖ ترضى من الشاة بعظم الرقبة رؤبه .	١٤٣
الرقم	الشاهـد	الصفحة

٢٤	فلو أنَّ الأطبا كانُ حولي ❖❖❖ وكان مع الأطبا الأُسـاةُ مجهول القائل .	١٤٨
٢٥	كلا أخي وخليلي واجدي عَضُدا ❖❖❖ في النائبات وإلمام المُلماتِ مجهول القائل .	١٩٥
٢٦	يا قاتل اللهُ بني السعلاة ❖❖❖ عمرَو بن يربوعٍ شرارَ النَّات غيـر أعفّـاءٍ ولا أكياتِ علياء بن علقم .	٢٠٧
الرقم	الشـاهـد	الصفحة
	حـرف الجيــم	
٢٧	شرِبْنَ بماءِ البحر ثم ترفقتْ ❖❖❖ متى لُجج لهُنَّ نئيج أبوذؤيب الهزلي .	١٨٣
٢٨	لا هُمَّ إن كُنتَ قَبلْتَ حجَّتجْ ❖❖❖ فلا يزال شاحجٌ يأتيك بجْ مجهـول القائل .	٢٧٢
	حرف الدال	
٢٩	تُريك نُجوم الليلِ والشمسُ حيَّةٌ ❖❖❖ زِحام بنات الحارث بن عُبادِ الفرزدق .	٩٥
٣٠	تأبى قضاعة أن تعرفْ لكم نَسبًا ❖❖❖ وابنا نِزارٍ فأنتمْ بَيضةُ البلدِ الراعي .	١٠٧
٣١	أنْ تقرآنِ علي أسماءَ ويحكُما ❖❖❖ مِنِّي السَّلام وألا تُشْعِرا أحدا مجهول القائل .	١٠٧
٣٢	إذا القَعُودُ كرَّ فيها حَفَدا ❖❖❖ يَوماً جديداً كُلَّهُ مُطَّردا مجهول القائل .	١١٩
٣٣	قنافِذُ هدَّاجُونَ حول بُيوتِهمْ ❖❖❖ بما كان إيَّاهم عطيَّةُ عَوّدا الفـرزدق .	١٣٠
٣٤	إذا التفَّ جُنحُ الليلِ فلتأْتِ ولتكُنْ❖❖❖خُطاك خِفافاَ إن حُراسنا أُسدا عمـر بن ربيعة .	١٣٩

الرقم	الشـاهـد	الصفحة
٣٥	يلومنني في حُبِّ ليلى عَواذِلي ❖❖❖ ولكنني من حُبِّها لعميدُ مجهول القائد .	١٤٢
٣٦	شُلَّتْ يَمينُك إنْ قتلْتَ لمسلما ❖❖❖ حلَّتْ عليك عُقوبةُ المتعمِّدِ عاتكة بنت زيد .	١٤٤
٣٧	مَرُّوا عُجالاً فقالوا كيف صَاحِبُكم فقال مَنْ سُئِلُوا أمسى لمجْهُودا مجهول القائل .	١٤٣
٣٨	وما زال ليلى لدُنْ عَرِفْتُها ❖❖❖ لكالهائم المُقْصَى بكل مُراد مجهول القائل .	١٤٣
٣٩	ومازاك من عِشْقِ النِّساء وإنما ❖❖❖ تناسيتُ قبل اليوم خُلَّة مهْددا الأعشى .	١٥٤
٤٠	من القوم الرسول الله منهمُ ❖❖❖ لهم دانت رقابُ بني مَعْدِ مجهول القائل .	١٥٦
٤١	وأبْغضُ مَنْ وضعتُ إلى ❖❖❖ لساني معْشرٌ عنهم أذُودُ مجهول القائل .	١٦٠
٤٢	ومِن حَسدٍ يجوزُ عليَّ قومي ❖❖❖ وأي الدّهر ذو لم يحسدوني حاتم الطائي .	١٦٢
٤٣	ألا أيهذا الزّاجري أحضر الوغى ❖❖❖ وأن أشهد اللذاتِ هل أنت مُخلد طرفه .	١٦٩
٤٤	ألم يأتيك والأنباءُ تنمِى ❖❖❖ بما لاقتْ لبونُ بني زيادِ	١٨٦
٤٥	فلا واللّه لا يُلْفِي أناسٌ ❖❖❖ فتىً حتَّاك يا ابن زياد مجهول القائل .	١٨٦
٤٦	في خمسَ عشرةَ مَنْ جُمادي ليلةً ❖❖❖ لم أستطع على الفراش رقادي جرير .	٢٠٥
	حـرف الـراء	
٤٧	فأبتُ إلى فَهْمٍ وما كدتُ آئباً ❖❖❖ وكم مثلها فارقتُها وهي تصفِرُ تأبط شراً .	٤٧

٦١	لا أعْرِفَنْ رَبْرباً حُوْراً مدامِعُها ❖❖❖ مُردَّفاتٍ على أعقاب أكوارِ	١٧٤
٤٨	تبرأ من دم القتِيلِ وبـزِّهِ ❖❖❖ وقدْ علقتْ دمَ القتيل إزارُها الأعشى .	
	أبو ذؤئيب الهزلي .	
٤٩	طلبَ الأرزاقَ بالكتائب إذ هَوتْ ❖❖❖ بشبِيبَ غائلةِ النفوس غدور الأخطل .	١٠٤
٥٠	لو لا فوارسُ مِنْ نُعْمٍ وأسْرتِهُمْ ❖❖❖ يومَ الصُليفاءِ لم يُوفُون بالجار مجهول القائل .	١٠٦
٥١	كَتميُّلِ النشوانِ يـرْ ❖❖❖ فُـلُ في البقيـرة وفي الإزارْ الأعشى .	١٢٢
٥٢	لم يكُ الحقُّ سوى أن هاجه ❖❖❖ رسمُ دارٍ قد تَعَفَّى بالسَّـرر حسين بن عرفطة .	١٣٤
٥٣	كـذا تكـون زائداً أيضاً ندرْ ❖❖❖ وفيه قـولُ امـرأةٍ ممنْ غَبَـرْ ابن مالك .	١٣٣
٥٤	قَدْ أصبحُوا قَدْ أعاد اللّهُ نِعْمتَهُمْ ❖❖❖ إذ هُم قريش إذْ ما مثلهم بَشرُ الفرزدق .	١٣٦
٥٥	لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها ❖❖❖ إذاً للام ذوو أحسابها عُمَرا مجهول القائل .	١٤٦
٥٦	ومَا عَلينا إذا ما كنت جارتَنا ❖❖❖ أن لا يجاورَنا إلاك ديَّارُ مجهول القائل .	١٦١
٥٧	والنفسُ إنْ دُعِيَتْ بالعُنْفِ آبيةٌ ❖❖❖ وهي ما أُمِرت باللُّطف تأتمرُ مجهول القائل .	١٥١
٥٨	ما المُسْتفِزُّ الهوى محمودٌ عاقِةٌ ❖❖❖ ولو أُتيحَ له صَفْوٌ بلا كـدرُ مجهول القائل .	١٦١
٥٩	نَرضى عن اللّهِ أن الناس قدْ عَلِمُوا ❖❖❖ لا يُدانينا مِنْ خَلْقهِ بشرُ جـريـر .	١٦٦
٦٠	لا تتركنيٍّ فِيهم شطيرا ❖❖❖ إني إذنْ أهْلِكَ أو أطِيـرا مجهول القائل .	١٦٧

٦٢	رُبَّ في النَّاسِ موُسرٍ كعَديم ❖❖❖ وعَديم يُخالُ ذا أيْسارِ مجهول القائل .	١٩١
٦٣	دعوتُ لما نَابني مِسْورا ❖❖❖ فلبَّىَ فلبىْ يديْ مِسْورِ مجهول القائل .	١٩٧
	حـــرف الــزاي	
٦٤	إنَّ العجوزَ خِبةً جَرُوزا ❖❖❖ تأكل ما في مقعدها قَفِيـزا	١٠١
	حـرف السيـن	
٦٥	يَا صَاحِ يا ذا الضَّامِرُ العَنْسِ ❖❖❖ والرَّجْلِ ذي الأقتاب والحِلْسِ حرز بن لوذان السدومي .	١١٤
٦٦	عددّتُّ قومي كعديد الطيس ❖❖❖ إذ ذهب القومُ الكرامُ ليسي مجهول القائل .	١٥١
	حـرف الضـاد	
٦٧	ومِمَّنْ وُلِدُوا عـا ❖❖❖ مـرُ ذو الطـول وذو العـَرْض ذو الأصبع العدواني .	١٩٤
	حـــرف العيــن	
٦٨	زَنيمٌ تداعاهُ الرِّجالُ زِيادةً ❖❖❖ كما زِيدَ في عَرْضِ الأدِيم الأكارِعُ حسان بن ثايت الأنصاري .	١٣
٦٩	ليت شِعري عن خليلي ما الذي ❖❖❖ غاله في الحُبِّ حتى ودعـه أبو الأسود الدؤلي .	٤١
٧٠	يقولُ الخنا وأبْغضُ العُجمْ ناطِقاً ❖❖❖ إلى ربِّنا صوتُ الحمار اليُجدَّعُ ذو الخرق الطهوي .	٤٤
٧١	أما ترى حَيْثُ سُهيلٍ طالعاً ❖❖❖ نجماً يُضئ كالشهاب لامعاً مجهول القائل .	٨٦

٧٢	فيا شاعراً لا شاعِرَ اليومَ مِثْلُهُ ❖❖❖ جريرٌ ولكن في كليب تواضعُ الصلتان العبدي .	٩٦
٧٣	من النفر اللائي الذِينَ هُمُ ❖❖❖ يَهابُ اللئام حَلقة الباب قَعْقعُوا البُّريس بن عباد .	١١٥
٧٤	فما كان حِصْنٌ ولا حابسُ ❖❖❖ يَفُوقانِ مِرداس في مجمع العباس بن مرادس .	١١٦
٧٥	إذا مِتُّ كان النَّاسُ صِنْفَانِ شامِتٌ ❖❖❖ وآخرُ مُثنٍ بالذي كنتُ أصْنعُ العجير السلولي .	١٢٨
٧٦	صدَّقتَ مائل ما يكون أحقَ ذا ❖❖❖ طفلاً يُبدِ ذوي السَيادة يافعا مجهول القائل .	١٣٣
٧٧	يا ليت أيام الصبِّا رواجعا رؤبــه .	١٤٠
٧٨	مَنْ لا يزالُ شاكراً على المعه فَهْو حَرٍ بعيشةٍ ذات سَعهْ مجهول القائل .	١٥٧
٧٩	فقالتْ أكُلَّ النَّاسِ أصبحت مانحاً ❖❖❖ لسانك كيما أنْ تغُرَّ وتَخْدَعا جميل بثينه .	١٦٨
٨٠	أردتُ كيما أنْ تطير بقُربتي ❖❖❖ فتتركها شنـاً ببيداء بلقع مجهول القائل .	١٦٩
٨١	يا أقرعُ بنُ حابسٍ يا أقرعُ ❖❖❖ إنَّكَ إن يُصرعْ أخاك تُصْرَعُ جـريـر .	١٨٠
٨٢	إذا أنت لم تنفع فضُرَّ فإنَّما ❖❖❖ يُرادُ للفتى كيما يضُرُّ وَينفَعُ النابغة الجعدي .	١٨٥
	حــــرف الفـاء	
٨٣	وعضُّ زَمان يا ابنَ مروان لم يَدَعْ من المالِ إلا مُسْحتاً أو مُجلَّفُ الفـرزدق .	٩٥

٨٤	كأنَّ أُذُنيه إذا تَشوَّفا ❖❖❖ قادمة أو قَلماً مُحرَّفا محمد بن ذؤيب .	١٤٠
٨٥	جَزَيتُ ابن أوفى بالمدينةِ قَرضةً ❖❖❖ فقلتُ لشّفاع المدينة أوْجِفُه مجهول القائل .	١٤٩
٨٦	تسْقِي امْتِيَاحاً نَدى المِسواك ريقتها ❖❖❖ كما تضمَّن ماء المُزْنةِ الرَّصفُ جــرير .	١٩٨
حـــرف القـاف		
٨٧	إنَّ لنا قَلائصاً حقائقاً ❖❖❖ مستوثقاتٍ لو يَجِدْنَ سائقاً مجهول القائل .	١٤٠
٨٨	ولم يْرتَفِقْ والنَّاسُ مُحتضِرُونَه ❖❖❖ جميعاً وأيدي المُعْتفِينَ رواهِقَهْ مجهول القائل .	١٢٣
حـــرف الكـاف		
٨٩	أَتَتْك عَنْسٌ تقطع الأَرَاكا ❖❖❖ إليك حتى بَلغَتْ إيَّاكا حميد الأرقط .	١٤٦
حـــرف اللام		
٩٠	فَلا ترى بعلاً ولا حلائلا ❖❖❖ كها أوْ كهُنَّ إلا حاظِلا	٤٣
٩١	أحْيَا وأيْسرُ ما قاسيتُ مَا قتلا ❖❖❖ والبَينُ جار على ضَعْفِي ومَا عَدَلا المتنبيٍّ .	٨٢
٩٢	إنْ تَرْكبُوا فرُكُوبُ الخيل عادتنا ❖❖❖ أو تنزلون فإنا مَعْشرٌ نُزُلُ الأعشى .	٩٦
٩٣	ويَومَ دَخَلْتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيزَةٍ ❖❖❖ فقالتْ لك الويلات إنَّك مُرجلي إمرؤ القيس .	١٠٤
٩٤	صَددْتِ فأطْولْتِ الصُّدود وقلَّمَا ❖❖❖ وصالٌ على طُول الصُّدودِ يَطُولُ مرار الفقسي .	١٠٤
٩٥	فلا مُزْنةٌ ودقت ودقها ❖❖❖ ولا أرض أبْقل أبْقالها عامر بن جويني الطائي .	١١٠

٩٦	فيالك يَوْماً خيرهُ قبل شره ❖❖❖ تَغَيَّبَ واشيه وأقصرَ عَاذِله جــريــر .	١١١
٩٧	مُحمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ ❖❖❖ إذا ما خِفْتِ مِنْ شئٍ تبالا مجهول القائل .	١٢٢
٩٨	هِي الشِّفاءُ لِدَائي لو ظَفِرْتُ بها ❖❖❖ وليسَ منها شفاءُ الدَّاءِ مَبْذُولُ هشام بن عقبة .	١٢٨
٩٩	عَدُّو عَينيكَ وشَانِيهِما ❖❖❖ أصبح مَشْغُولٌ بمشغولٍ مجهول القائل .	١٣١
١٠٠	أنت تكون مَاجِدٌ نَبيلُ ❖❖❖ إذا تَهُبُّ شمْألٌ بليلُ أم عقيل بنت أبي طالب .	١٣٢
١٠١	كمُنية جابرٍ إذ قالتْ ليتي ❖❖❖ أصادِفهُ ويتلف بعضُ مالي زيد الخيل .	١٥١
١٠٢	فأضحت مَغانيهَا قفاراً بلادُها ❖❖ كأنْ لم سوى أهْلٍ من الوحش تُؤْهِلَ ذو الرمة .	١٧٥
١٠٣	وهم رِجالٌ يَشفَعُوا لي فلم أجِدْ ❖❖❖ شفيعاً إليه غيرَ جودٍ يُعادِلُه مجهول القائل .	١٦٩
١٠٤	فلمْ أرَ مِثْلَها حُباسة واحدٍ ❖❖❖ ونَهْنَهْتُ نفْسي بعدما كِدتُ أفعله أمرؤ القيس .	١٦٩
١٠٥	احْفَظْ وَدِيعَتَك التي اسْتُودِعْتَها يَومَ❖❖❖ الأعازِبِ إنَّ وَصلتَ وإن لَمِ إبراهيم بن حرمة .	١٧٧

١٠٦	اسْتغْنِ ما أغْناكَ ربُّكَ بالغِنَى ❖❖❖ وإذا تُصِبْك خصاصة فتحمَّل عبد ميس بن حُقاف	١٧٨
١٠٧	لو يَشَأ طار به ذو مَيعةٍ ❖❖❖ لا حِقُ الآمالِ نَهْدٌ ذو خُصل علقمة الفحل .	١٧٨
١٠٨	رَسْمِ دارٍ وَقَفْتُ في طَلَلِهْ ❖❖❖ كِدتُ أقضى الحياةَ من جَلَلِهْ جميل بثينة .	١٨٩
١٠٩	كما خُطَّ الكتابُ بكفِّ يوماً ❖❖❖ يَهُــودي يُقاربُ أويزِيلُ أبو حية النميري .	١٩٨
١١٠	كأنَّ خُصْيَيْهِ مِنْ التَّدلُّلِ ❖❖❖ ظرفُ عجوزٍ فيه ثنتا حَنْظلِ	١٢٩
١١١	ثلاثةُ أنفُسٍ وثلاثُ ذودٍ ❖❖❖ لقد جار الزَّمانُ على عيالي الجطيئة .	٢٠١
	حـــــرف الميـــم	
١١٢	هُمْ القَائلونَ الخير والآمرونه ❖❖❖ إذا ما خَشُوا مِنْ مُحدثِ الأمر مُعْظمَا مجهول القائل .	١٢٣
١١٣	فإنْ لم تَكُ المرآةُ أبدتْ وَسَامةً ❖❖❖ فقد أبدت المرآة جبْهةَ ضَيغَمِ الخنجر بن صخر الأسدي .	١٣٣
١١٤	ألا ليتـني حجـراً بوادٍ ❖❖❖ وَلَيتَ لم تلِدْني أمِّـي النمر بن التولبْ .	١٤٠
١١٥	فَقُمتُ للطَّيف مُرتاعاً فأرقنِي ❖❖❖ فقلتُ أهْي سَرتْ أم عادني حُلُمْ زياد بن مُنقذ .	١٤٩
١١٦	وقَدْ علِمُوا ما هُنَّ كهْي فكيف لي ❖❖❖ سُلُوٌّ ولا انفكَّ صَباً مُتَيَّماً مجهول القائل .	١٤٩
١١٧	وإنَّ لِساني شهدةٌ يُشفَي بها ❖❖❖ وَهُوَّ على مَنْ صبَّه اللَّهُ عَلْقَمُ مجهول القائل .	١٥١
١١٨	وَمَنْ يَغْنِ بالحمدِ لم ينطِق بما سفه ❖ ولا يَحِدْ عن سبيل الحِلْمِ والكَرَمِ مجهول القائل .	١٦٠
١١٩	وإذا ما خرجنا مِن دِمشقَ فلا نَعُدْ ❖❖❖ لها أبداً ما دام فيها الجراضِمُ الفرزدق .	١٧٥
١٢٠	وقالوا أخانا لا تخشعْ لظالمٍ ❖❖❖ عزيزٍ ولا ذا حقَّ قومك تَظلمِ	١٧٥

	مجهول القائل .	
١٢١	وإنِّي لأطوي الكشح من دون مَنْ طوى ❖ وأقطعُ بالخرقِ الهبوب المراجم مجهول القائل .	١٩١

١٢١	وإنِّي لأطوي الكشح من دون مَنْ طوى ❖ وأقطعُ بالخرقِ الهبوب المراجم مجهول القائل .	١٩١
١٢٢	كأنَّ برزَون أبا عِصامٍ ❖❖❖ زيدٍ حمارٌ دُقَّ باللجام مجهول القائل .	١٩٩
١٢٣	يَديانِ بَيضَاوانِ عِندَ مُحلَّمٍ ❖❖❖ قَدْ تمنعاك أنْ تُضَام وتُهْضَما مجهول القائل .	٢١٤
١٢٤	فَأطْرق إطراقَ الشُجاعِ وَلَو يرى ❖❖❖ مَساغاً لناباة الشُجاعُ لصمَّمَا المتلمس .	
١٢٥	هما اللتا لو وَلَدتْ تَمِيمُ ❖❖❖ لَقِيلَ فخرُ لهم صَمِيمُ الأخطل .	١٠٨
١٢٦	تَمُرُّونَ الدِّيار ولم تُعوجُوا ❖❖❖ كلامكم عليَّ إذن حرامُ جـريـر .	١١٤
	حـــــــرف النـــون	
١٢٧	فما وجدتْ نِساءُ بني نِزارٍ ❖❖❖ حلائلُ أسْودينَ وأحمرينا كميت بن يزيد .	٢١٥
١٢٨	أعْرِفُ مِنهَا الجيْدَ والعَينانا ❖❖❖ ومُنْخرانَ أشبها ظَبْيانا	١٠٩
١٢٩	مَنْ يَفْعَلِ الحسناتِ اللّه يشكُرُها ❖❖❖ والشَّرُّ بالشَّرِّ عند اللّه مِثْلانِ حسان بن ثابت .	١١٨
١٣٠	نَوِّلي قَبلَ يومِ بيني جُماناً ❖❖❖ وصِلِينا كما زعمتْ تلانا مجهول القائل .	١٢٤
١٣١	أيُّها السَّائِلُ عنهُمْ وعَنِي ❖❖❖ لَسْتُ من قيس ولا قيسٌ منِي مجهول القائل .	١٥٢
١٣٢	تَعَشَ فإنْ عاهدتني لا تخونني ❖❖❖ نكُنْ مِثْلَ مَنْ يا ذئبُ يصْطلحانِ الفـرزدق .	١٦٠
١٣٣	لِتَقُمْ أنْتَ يا ابن خير قريش ❖❖❖ كي تَقْضِي حوائجَ المُسْلِمينا مجهول القائل .	١٧١

١٣٤	تَامتْ فُؤَادَك لو يَحْزُنْكَ مَا صَنَعتْ ❖❖❖ إحدى نساءِ بني ذُهْلِ بن شيبانا لقيط ين زرارة .	١٧٩
١٣٥	إنَّك مَا دَعَوتَبِي ودُونِي ❖❖❖ زَورَاءُ ذَاتُ مُتْرعٍ بيُونِ لقُلْتُ لبَّيهِ لمَنْ يدعونني مجهول القائل .	١٩٦
١٣٦	لأصْبحَ القَومُ أوباداً ولم يجِدوا ❖❖❖ عند التفرُّقِ في الهيجا جِمَالان عمر بن العلاء الكلبي .	٢٠٧
١٣٧	وكُلُّ رفِيقَي كُلِّ رَحْلٍ وإنْ هُما ❖❖❖ تعاطى القنا قوماهُما أخوانِ علي بن بدَّال .	٢٠٧
	حـــــرف اليــاء	
١٣٨	لئَنْ كان ما حُدثْتُه اليومَ صادِقاً ❖❖❖ أصُم نهارِ القيظِ للشَّمسِ باديا لأمرأةٍ من بني عقيل .	١٠١
١٣٩	أُحاذِرُ أنْ تَعْلَمْ بها فَتَرُدَّها ❖❖❖ فتترُكها ثقلاً عليَّ كما هِيَا	١٠٧
١٤٠	ألَمْ تكُنْ حَلَفْتَ باللّهِ العَلِي ❖❖❖ إنَّ مطاياك لَمِنْ خَيرِ المطي مجهول القائل .	١٤١
١٤١	وَركْضُك لو لا هُوْ لَقيتَ الذي لَقُوا❖❖❖ فأصبْحتَ قد جاوزَ قوماً أعاديا مجهول القائل .	١٥٠

الرقم	العلم	الصفحة
١	إبراهيم بن السِّري أبو إسحاق الزَّجَّاج	٩
٢	إبراهيم بن موسى اللخمي الشاطبي	١٦
٣	أبو الحسن بن عبدالله المعروف بأبي سعيد السيرافي	١٠٣
٤	أبو الفتح عثمان بن جنى الموصلي	٥
٥	أبو علي حسن بن أحمد الفارسي	١٠
٦	أبو عمرو بن العلاء المازني البصري	٥٧
٧	أحمد بن الحسين بن الحسن أبو الطيب المتبي الكوفي الكندي	٧٣
٨	أحمد بن عبدالرحمن بن محمّد المعروف بابن مضاء القرطبي	٢٥
٩	أحمد بن فارس بن زكريا أبو الحسين القزويني	٢٩
١٠	أحمد بن محمّد بن إسماعيل أبو جعفر المنصور	٦٤
١١	أحمد بن يحي يزيد أبو العباس المعروف بثعلب	٣١
١٢	الحسن بن يسار المعروف بالحسن البصري	٣١
١٣	الحسين بن محمّد المشهور بابن خالويه	
١٤	الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميمي الفراهيدي .	
١٥	الرَّضي الإمام المشهور	٦٠
١٦	العباس بن الفرج أبو الفضل الرِّياشي .	٥
١٧	العباس بن مرداس بن أبي عامر السُّلمي	١١٦
١٨	القاسم بن سلام أبو عبيد الهروي	٢٢
١٩	المفضَّل بن يعلي بن عامر الضَّبي .	٨
٢٠	النعمان بن المنذر اللخمي أبو قابوس .	٧
٢١	بكر بن محمّد بن عدي أبو عثمان المازني	٣١
٢٢	جرير بن عطية الخطفي أبو حرزة الشاعر المعروف	١١١
٢٣	جلال الدين أبو الفضل عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي .	٢
٢٤	خلف بن حيَّان بن محرز المعروف بخلف الأحمر	١١١
٢٥	رؤبة بن عبدالله العجَّاج بن رؤبه	٦٦
٢٦	زهير بن سُلمي المزني	١٠٠
٢٧	سعيد بن أوس بن ثابت أبو زيد الأنصاري .	٣
٢٩	سهل بن محمّد أبو حاتم السجستاني	٣٢
٣٠	صالح بن إسحاق أبو عمر الجرمي	

٦٠	محمّد بن علي بن يوسف المشهور بابن حيَّان الأندلسي	
٦١	محمود بن عمر بن أحمد جار الله الزمخشري	٦٦
٦٢	مَعْمر بن المثنى التميمي أبو عبيدة .	٣
٦٣	هبه الله بن علي أبو السَّعادات المعروف بابن الشجري	١٧٩
٦٤	هرون بن محمّد بن المنصور العباسي المشهور بالرشيد	١٤١
٦٥	همَّام بن غالب بن صعصعة المعروف بالفرزدق	٩٥
٦٦	همْدان بن مالك بن زيد من بني كهلان	١٦
٦٧	وائل بن حُجْر الحضرمي القحطاني	١٦
٦٨	يحي بن المبارك بن المغيرة العدوي المعروف باليزيدي	٦١
٦٩	يحي بن زياد بن عبدالله أبو زكريا الفرَّاء الدَّيلمي	١١
٧٠	يعقوب بن إسحاق أبو يوسف المعروف بابن السِّكيت	٨٩
٧١	يعيش بن محمّد بن محمّد المشهور بابن يعيش	٤٩
٧٢	يونس بن حبيب المكي .	٣

المصادر والمراجع

الرقم	المصـــدر أو المـرجــع
١	أخبار النحويين البصريين ، أبو سعيد السيرافي ، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة ، طبعة ١٩٧٣م .
٢	أدب الكاتب ، لابن قتيبه ، تحقيق محمّد محي الدين عبد الحميد ، ط ٤ : ١٩٦٣م .
٣	أدب الكاتب لابن قتيبة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٢ : ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م
٤	إشـارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ، عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني تحقيق د/ عبد المجيد دياب ، شركة الطباعة العربية السعودية ، الرياض ، ط١ : ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
٥	إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ، تحقيق د/ زهير غازي زاهر ، بيروت لبنان ط ٣ : ١٩٨٨م .
٦	الأصول دراسة ابستيمولوجيه للفكر اللُّغوي عند العرب ، د / تمام حسان ، عالم ، الكتب القاهرة ، طبعة ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م .
٧	الأصول في النَّحو ابن السراج ، تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي ،مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، لبنان ، ط ٤ : ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .
٨	الإعراب في جدل الإعراب ، الأنباري ، تحقيق سعيد الافغاني ، مطبعة الجامعة السورية ١٩٥٧م .
٩	الأعلام خير الدين الزركلي ، دار الكتب للملايين ، بيروت ، لبنان .
١٠	الأغاني ، لأبي الفرج الأصفهاني ، دار الكتب العلمية ، مصر ، القاهرة ، طبعة ١٣٢٣ هـ .
١١	الاقتراح للسيوطي ، تحقيق د/ محمّد قاسم ، طبعة القاهرة ، ١٣٩٦هـ- ١٩٧٦م

١٢	أمالي بن الشجري ، تحقيق د/ محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، بدون تاريخ .
١٣	الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين والكوفيين ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق محمّد محي الدين عبدالحميد ، طبعة دار الفكر بدون تاريخ .
١٤	الإيضاح في علل النحو ، لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق د/ مازن المبارك ، بيروت ، لبنان ، ط٤ : ١٩٨٢م .
١٥	البحر المحيط ، أبو حيَّان ، طبعة القاهرة ، ١٣٢٨هـ .
١٦	التوهُّم عند النحاة ، د/ عبدالله أحمد جاد الكريم ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ط ١ : ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .
١٧	التصريح على التوضيح ، خالد الأزهري ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان طبعة ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .
١٨	التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه ، للدكتور / رمضان عبدالتواب ، مصر ط١ : ١٩٨٣م .
١٩	التعريفات ، الجرجاني ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط٢ : ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م .
٢٠	التكملة لأبي علي الفارسي ، تحقيق د/ حسن شاذلي ، فرهود ، الرياض ، طبعة حماة ١٩٦٩م .
٢١	التمام في تفسير أشعار هذيل ، لابن جنى ، تحقيق أحمد ناجي القيسي وزميله طبعة بغداد ، ١٩٦٢م ز
٢٢	الحجة للقراء السبعة ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق بدر الدين قهوجي وزميله ، مراجعة محمّد يوسف دقاق وزميله ، دمشق ط ١ : ١٩٨٤م – ١٩٩٦م .
٢٣	الحيوان ، للجاحظ ، تحقيق فوزي عطوه ، بيروت ، لبنان ، طبعة ١٩٨٦م .
٢٤	الخصائص ، لابن جنى ، تحقيق محمّد علي النجار ، دار الهُدى للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان .
٢٥	الشاذ عند أعلام النُّحاة ، د/ محمّد عبدو فلفل ، مكتبة الرشد – ناشرون المملكة العربية السعودية ، الرياض ، ط١ : ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م
٢٦	الشعر والشعراء ، ابن قتيبه ، تحقيق د/ مفيد قميحة وآخر ، دار الكتب

	العلمية بيروت ، ط ١ : ١٤١٢هـ - ٢٠٠٠م .
٢٧	الشواهد القرآنية في النحو من كتاب سيبويه [رسالة ماجستير نوقشت في كلية البنات الإسلامية ـ جامعة الأزهر .
٢٨	الشواهد والاستشهاد في النَّحو ، عبدالجبار علون النابله ، طبعة بغداد ، ١٩٧٦م .
٢٩	الصاحبي في فقه اللغة ، ابن فارس ، تحقيق د/ عمر فاروق الطبّاع ، مكتبة المعارف ، بيروت ، ط١ : ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .
٣٠	الصاحبي في فقه اللغة وسنت العرب في كلامها ، أبو الحسن أحمّد بن فارس ، مؤسسة بدران ، بيروت ، لبنان ، طبعة ١٣٨٣هـ .
٣١	العربيّة خصائصها وسماتها ، د/ عبد الغفار حامد هلال ، مكتبة وهبة ، القاهرة ط٥ : ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م .
٣٢	الغُرَّة المخفية في شرح الدّرة الألفية ، لابن الخبَّاز العباس أحمد بن الحسين ، تحقيق حامد محمد العبدلي ، بغداد ، ١٩٩١م .
٣٣	الفاضل ، المبرِّد ، تحقيق عبدالعزيز الميمي ، طبعة القاهرة ، ١٩٩٦م .
٣٤	الفيصل في ألوان الجموع ، عبّاس أبو السعود ، دار المعارف ، مصر ، بدون تاريخ .
٣٥	القاموس المحيط ، الفيروزأبادي ، المؤسسة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان بدون تاريخ .
٣٦	القراءات لابن خالويه ، برحيسراسر ، القاهرة ، ط١ : بدون تاريخ .
٣٧	القياس في اللغة العربية ، د / محمّد حسن عبد العزيز ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، مصر ، طبعة ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م .
٣٨	القياس في النحو العربي ، نشأته وتطوره ، د/ سعيد جاسم الزُبيدي ، دار الشروق ، عمان ، الأردن ، ط ١ : ١٩٩٧م .
٣٩	الكامل في الأدب ، أبو العباس المبرّد ، مؤسسة المعارف ، بيروت ، بدون تاريخ طبعة .
٤٠	الكامل في اللغة والأدب ، أبو العباس المبرِّد ، مؤسسة المعارف ، بيروت ، بدون تاريخ .
٤١	الكامل في اللغة والأدب ، المبرِّد ، تعليق محمّد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة ط ٣ : ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م .

٤٢	الكتاب ، سيبويه ، تحقيق عبد السلام محمّد هارون ، مكتبة الخانجي ، بالقاهرة دار الرفاعي بالرياض ، ط ٢ : ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
٤٣	اللُّغة ، فندريس ، تعريب عبد الحميد الدواخلي والقصاص ، القاهرة ، ١٩٥٠ م
٤٤	اللغة بين المعيارية والوصفية ، د/ تمام حسان ، طبعة الأنجلو المصرية ، ١٩٥٨م .
٤٥	اللَّمع لابن جنى ، تحقيق د/ فائز فارس ، طبعة بيروت لبنان ، ١٩٧٢م .
٤٦	المبهج في تفسير أشعار الحماسة لابن جنى ، تحقيق حسن هنداوي ، طبعة بيروت ، ١٩٨٧م .
٤٧	المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها ، محمّد الأنطاكي ، دار الشرق العربي ، بيروت ، لبنان ، ط ٣ : بدون تاريخ .
٤٨	المذكر والمؤنث لابن جنى ، تحقيق د/ طارق نجم الدين عبد الله حده ، ط١ : ١٩٨٥م .
٤٩	المزهر للسيوطي ، المكتبة العصرية ، صيدا ، لبنان ، تعليق محمّد جلال المولى بك ، و محمّد أبو الفضل إبراهيم ، بدون تاريخ .
٥٠	المسائل الحلبيات ، الفارسي ، تحقيق حسن الهنداوي ، دار القلم ، دمشق ، سوريا ، طبعة ١٩٨٧م .
٥١	المسائل العسكريات ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق إسماعيل أحمد عمايره ، منشورات الجامعة الأردنية ، طبعة ١٣٢٢هـ - ١٩٨٢م .
٥٢	المسائل العضديات ، الفارسي ، تحقيق شيخ راشد ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ١٩٨٦م .
٥٣	المسائل العضديات لأبي علي الفارسي ، تحقيق شيخ الراشد ، دمشق ، ط١ : ١٩٨٦م .
٥٤	المساعد على تسهيل الفوائد ، لابن عقيل ، تحقيق وتعليق د/ كامل بركات دار الفكر بدمشق ، طبعة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
٥٥	المعجم الوسيط ، إخراج د/ إبراهيم أنيس ورفاقه ، دار إحياء التراث العربي ، ط ٢ : بدون تاريخ .
٥٦	المقاصد النحويّة في شرح شواهد الألفية ، لمحمود الضبي ، على هامش طبعة بولاق من خزانة الأدب ، للبغدادي ، ١٢٩٩هـ .

٥٧	المقتضب للمبرِّد ، تحقيق محمّد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ، ١٣٨٦هـ .
٥٨	المقرِّب ، تحقيق أحمد عبدا لستار الجواري وآخر ، مطبعة العاني ، بغداد ، طبعة ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .
٥٩	المنصف في شرح كتاب التصريف، لابن جنى ، تحقيق إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين ، إدارة إحياء التراث القديم ، القاهرة ، ط١ : ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م .
٦٠	الموجز في النحو ، لابن السراج ، تحقيق مصطفى الشويمي ، وزميله ، بيروت ط ١ : ١٩٦٥م .
٦١	الموشح للمزرباني ، تحقيق علي محمّد البجاوي ، دار الفكر العربي ، القاهرة بدون تاريخ .
٦٢	النوادر في اللغة ، لأبي زيد الأنصاري ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ط٢ : ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م .
٦٣	إنباه الرواة على أنباه النُّحاة ، للقِفطي ، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، طبعة ١٤٠٦هـ.
٦٤	بحوث ومقالات في اللغة ، الدكتور رمضان عبد التواب ، القاهرة ، ط١ : ١٩٨٢م .
٦٥	بغية الوعاة ، للسيوطي ، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، ط ٣ : ١٩٧٩م .
٦٦	تاج العروس للزبيدي ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ، لبنان .
٦٧	تلخيص الشواهد ، عبد الله بن يوسف بن هشام ، تحقيق وتعليق عباس مصطفى الصالحي ، المكتبة العربية ، بيروت ، ط١ ١٩٨٦م .
٦٨	حاشية الصبان على الأشموني ، تحقيق عبدالرءوف سعيد ، المكتبة التوفيقية سيدنا الحسين ، إيران ، بدون تاريخ .
٦٩	خزانة الأدب ، البغدادي ، تحقيق عبدالسلام محمّد هارون ، الهيئة المصرية العامة للكتب ، بدون تاريخ .
٧٠	ديوان السموءل ، تحقيق د/ واضح عبد الصمد ، دار الجيل ، بيروت ، ط ١ : ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .
٧١	ديوان العجاج ، دار صادر ، بيروت ، ط١ : ١٩٩٧م .
٧٢	ديوان امرئ القيس ، طبعة حسن السندوبي ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٩٦م

	/ ط ٤ : ١٩٥٩م .
٧٣	ديوان جميل بثينه ، تحقيق د/ حسين نصار ، دار مصر للطباعة ، بدون تاريخ .
٧٤	ديوان حميد بن شور الهلالي ، تحقيق عبد العزيز الميمي ، مصور على طبع دار الكتب ، بيروت ، بدون تاريخ .
٧٥	ديوان عمر بن أبي ربيعة ، تحقيق محمّد نحي الدين ، دار الأندلس ، بيروت ، بدو تاريخ طبعة .
٧٦	ديوان كثير عزة ، جمعه وشرحه د/إحسان عباس ، بيروت ، طبعة ١٣٩١هـ ١٩٧١م .
٧٧	سر صناعة الإعراب ، لابن جني ، تحقيق د / حسن هنداوي ، دمشق ، ط١ : ١٩٨٥م .
٧٨	سيبويه إمام النُّحاة ، علي النجدي ناصف ، مكتبة نهضة مصر بالفجالة ، بدون تاريخ .
٧٩	شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، شهاب الدين بن العماد الحنبلي ، تحقيق مصطفى عبدالقادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، طبعة ١٤١٩هـ - ١٩٨٨م .
٨٠	شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك ، تحقيق محمّد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا ، لبنان ، طبعة ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .
٨١	شرح أبيات مغني اللبيب ، عبدالقادر البغدادي ، تحقيق أحمد يوسف دقاق ورفيقه ، دمشق ط : ١٩٧٣م ، ١٩٩٨م .
٨٢	شرح الكافية الشافية لابن مالك ، تحقيق عبد المنعم هريدي ، دمشق ، ط١ : ١٩٨٢م .
٨٣	شرح المراح في التصريف ، بدر الدين العيني ، تحقيق عبد الستار الجواري ، بدون تاريخ .
٨٤	شرح المفصّل ، لابن يعيش ، مكتبة المتنبئ ، القاهرة ، بدون تاريخ .
٨٥	شعر السموءل ، تحقيق عيسى سابا ط ، بيروت ١٩٥١م .
٨٦	شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجماع الصحيح ، لابن مالك ، تحقيق محمّد فؤاد عبد الباقي ، القاهرة ، ط ١ : ١٩٥٧م .
٨٧	ضُحى الإسلام ، أحمد أمين ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ،

	القاهرة الطبعة السابعة ، ١٩٦٤م .
٨٨	ضرائر الشعر ، لابن عصفور ، تحقيق السيِّد إبراهيم محمّد ، بيروت ، لبنان ط٢ : ١٩٨٢م .
٨٩	طبقات القراء ، الذهبي ، تحقيق د / أحمد خان ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلاميّة ، الرياض ، ط١ : ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .
٩٠	طبقات النَّحويين واللغويين ، لأبي بكر الزبيدي ، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، مصر ، طبعة ١٩٦٧م .
٩١	طبقات فحول الشعراء ، لابن سلام ، تحقيق محمود محمّد شاكر ، مطبعة مدني ، القاهرة ، طبعة ١٩٧٤م .
٩٢	ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي ، الدكتور حسن عبّاس الرفايعة ، دار جرير للنشر والتوزيع ، عُمان ، الأردن ، ط١ : ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م .
٩٣	ظواهر لغوية من السيرة التاريخية للغة العربية قبل الإسلام ، الدكتور عبدالعال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط ١ : ١٩٨٨م .
٩٤	غاية النهاية في طبقات القراء ، لابن الجزري ، دار الكتب العلمية ، بيروت طبعة ١٤٠٢هـ .
٩٥	فحولة الشعراء ، للأصمعي ، تحقيق محمّد عبد المنعم خفاجي وآخر ، طبعة القاهرة ، ١٩٥٣م .
٩٦	فقه اللغة ، الدكتور / علي عبد الواحد وافي ، دار نهضة مصر للطبع والنشر القاهرة ، بدون تاريخ .
٩٧	في اللجهات العربية ، د/ إبراهيم أنيس مكتبة الأنجلو المصرية ، طبعة : ١٩٧٨م .
٩٨	لسان العرب ، لابن منظور ، طباعة دار إحياء التراث العربي ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م ، بيروت لبنان .
٩٩	لمع الأدلة في أصول النحو ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق د / عطية عامر المكتبة الكاثولوكية ، بيروت طبعة ١٩٩٣م .
١٠٠	ليس من كلام العرب ، الحسين بن احمد بن خالويه ، تحقيق عبد الغفار عطار مكة المكرمة ، ط ٢ : ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
١٠١	مباحث في مشكلات النَّحو العربي وسُبُل علاجها ، د/ محمّد غالب وراق ،

	مطبعة جامعة أفريقيا العالمية ، الخرطوم ، بدون تاريخ .
١٠٢	مجالس العلماء لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق عبد السلام محمّد هارون ، طبعة الكويت ، ١٩٦٢م .
١٠٣	مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع ، لابن خالويه ، بشرح برجشتراسر مكتبة المتنبئ ، القاهرة ، بدون تاريخ .
١٠٤	مدرسة البصرة النَّحويَّة ، عبد الرحمن السيِّد ، مطابع سجل العرب ، ١٩٦٨م.
١٠٥	مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، د / مهدي المخزومي ، مطبعة البابي الحلبي بمصر ، الطبعة الثانية ١٩٥٨م .
١٠٦	مراتب النحويين ، لأبي الطيب اللُّغوي ، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي .
١٠٧	معاني القرآن للأخفش ، تحقيق عبد الأمير محمود الورد ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، ط ١ : ١٩٨٥م .
١٠٨	معاني القرآن للفرَّاء ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ١ : ١٩٥٥م ، وط ٢ : ١٩٨٠م .
١٠٩	معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج ، تحقيق د / عبد الجليل عبده شلبي بيروت ، ط١ : ١٩٨٨م .
١١٠	معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج ، تحقيق د/ عبد الجليل عبده شلبي ، بيروت ، ١٩٨٨م .
١١١	معجم الأدباء ، ياقوت الحموي ، مطبوعات دار المأمون ، ودار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأخيرة ، ١٩٣٦ م .
١١٢	معجم العين ، الخليل بن احمد الفراهيدي ، تحقيق مهدي المخزومي ، ، إبراهيم السامرائي ، دار الرشيد للنشر ، الجمهورية العراقية ، طبعة ١٩٨٢م .
١١٣	معجم المؤلفين ، عمر رضا كحالة ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر ، بيروت ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .
١١٤	معجم المصطلحات اللغوية والأدبية ، د/ إميل يعقوب وآخرون ، دار العلم للملايين بيروت ، لبنان ، ط ١ : ١٩٧٨م .
١١٥	معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، محمّد سمير اللبدي ، مؤسسة

	الرسالة ، بيروت ، ط ١ : ١٩٨٥م .
١١٦	معجم شواهد العربيّة ، عبد السلام محمّد هارون ، ط ٢ : ١٩٧٢م .
١١٧	معجم مقاييس اللغة ، ابن فارس ، دار الكتب العلمية ، إسماعيليان نجفي ، إيران بدون تاريخ .
١١٨	مقدِّمة ابن خلدون ، عبد الرحمن محمّد بن خلدون ، تحقيق علي عبد الواحد وافي ، لجنة البيان العربي ، طبعة ١٩٦٢م .
١١٩	من أسرار اللُّغة ، د/ إبراهيم أنيس ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ط : ١٩٧٨م .
١٢٠	منهج السالك في الكلم على ألفية بن مالك ، لأبي حيَّان ، تحقيق سيدني جليزر نيو هافن ، طبعة ١٩٩٧م .
١٢١	مواقف النُّحاة من القراءات القرآنية ، د/ شعبان صلاح ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، بدون تاريخ .
١٢٢	موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ، محمّد علي التهاوني ، تحقيق علي دحدوح ، مكتبة ناشرون ، بيروت ، طبعة ١٩٩٦م .
١٢٣	موقف النُّحاة من الاستشهاد بالحديث الشريف ، د/ خديجة الحديثي ، دار الرشيد ، بغداد ، طبعة ١٩٨١م .
١٢٤	نتائج الفكر في النحو ، السُّهيلي ، تحقيق محمد إبراهيم البنا ، منشورات جامعة قاريونس ، مطابع الشروق ، بيروت ، لبنان ، طبعة ١٩٧٨م .
١٢٥	نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، لابن الأنباري ، تحقيق د / إبراهيم السامرائي مكتبة المنار ، الأردن ، بدون تاريخ ، .
١٢٦	نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمُحدثين ، للدكتور حسن خميس الملخ ، عمان الأردن ، ط ٢ : ٢٠٠٠م .
١٢٧	همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، السيوطي ، تصحيح بدرالدين النفساني ، مصر ، ط ١ : ١٣٢٧هـ .
١٢٨	وفيات الأعيان ، وأنباء أبناء الزمان ، ابن خلكان ، تحقيق د/ يوسف علي الطويل ، وآخر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، طبعة ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .

الرسائل والدوريات

١- الاستشهاد في النحو العربي ، رسالة ماجستير إعداد عثمان الفكي بابكر ، دار العلوم ، القاهرة ، ١٩٦٩م .

٢- الحذف والتقدير في النحو العربي ، رسالة ماجستير ، إعداد علي أبو المكارم ، دار العلوم ، القاهرة ، ١٩٦٤م .

٣- الغرض من قرارات المجمع والاحتجاج لها ، أحمد الإسكندري ، مجلة المجمع القاهري ، مج ١ .

٤- نشأة الخلاف في النحو ، مصطفى السقا ، مجلة مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، طبعة ١٩٨٨م .

٥- الشواهد القرآنية في النحو من كتاب سيبويه ، رسالة ماجستير ، نوقشت في كلية البنات الإسلامية ، جامعة الأزهر .

المحتويات